



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مجمع الفقهاء
عبد المصطفى السبكي
تأليفه

كتاب الطهارة



دار العلوم
بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٣
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٤	كتاب الطهاره
١٤	اشاره
١٦	فصل فى أحكام ماء الحمام
٣٠	فصل فى ماء البئر
٣٠	اشاره
٥٦	مسأله ١ فى اتصال البئر بالنجاسه
٥٨	مسأله ٢ فى كيفيه تطهير الماء الراكد
٥٨	اشاره
٦٠	فى اشتراط الامتزاج
٦٤	مسأله ٣ فى اشتراط الاتصال
٦٦	مسأله ٤ فى الكوز المملوء من الماء النجس
٦٧	مسأله ٥ فى كيفيه القاء الكر على الماء النجس
٦٩	مسأله ٦ فى ما تثبت به النجاسه
٦٩	اشاره
٧٢	فى حجبه البيئه
٧٤	فى اعتبار قول ذى اليد
٧٧	فى حجبه قول ذى اليد
٨٢	فى عدم اعتبار الظن المطلق
٨٦	مسأله ٧ فى تعارض الأمارات
٨٦	اشاره

- ٨٨ في تعارض البينتين
- ٩٠ في لزوم استناد البينه إلى العلم
- ٩٣ مسأله ٨ في ما لو شهد اثنين بأمر وعارض أربعة آخر
- ٩٥ مسأله ٩ طريق ثبوتيه الكريه
- ٩٨ مسأله ١٠ في حرمه شرب الماء النجس
- ٩٨ اشاره
- ١٠٢ في حرمه شرب الماء النجس للصبي
- ١٠٧ في جواز بيعه مع الإعلام
- ١١٢ فصل في الماء المستعمل في الوضوء
- ١١٥ فصل في الماء المستعمل في رفع الحدث
- ١١٦ فصل في الماء المستعمل في رفع الخبث
- ١١٦ اشاره
- ١٣٩ مسأله ١ في الغساله
- ١٤٢ مسأله ٢ في شرائط ماء الاستنجاء
- ١٤٦ مسأله ٣ في عدم اشتراط سبق اليد
- ١٤٧ مسأله ٤ في الإعراض عن سبق اليد
- ١٤٨ مسأله ٥ في عدم الفرق بين الغسله الأولى والثانيه
- ١٤٩ مسأله ٦ في خروج الغائط من مخرج غير طبيعي
- ١٥١ مسأله ٧ في الشك بين غساله الاستنجاء وغيره
- ١٥٣ مسأله ٨ في الغساله
- ١٥٥ مسأله ٩ في الشك في وصول النجاسه من الخارج
- ١٥٦ مسأله ١٠ في بعض أحكام ماء الاستنجاء
- ١٥٨ مسأله ١١ في الغساله
- ١٥٩ مسأله ١٢ في تطهير اليد بعد التطهير من الغساله
- ١٦٠ مسأله ١٣ في إجراء الماء الزائد على المحل
- ١٦١ مسأله ١٤ في تعدد الغسل من ماء الغساله

- مسألة ١٥ فى الاجتناب عن غسله الغسله الاحتياطيه ----- ١٦٤
- فصل فى الماء المشكوك ----- ١٦٦
- فصل فى الشئ المشكوك اباحه ----- ١٧٥
- مسألة ١ الفرق بين المحصور وغيره ----- ١٧٥
- مسألة ٢ فى اشتباه المضاف فى المحصور ----- ١٨١
- مسألة ٣ فى التيمم عند وجود الماء المشكوك ----- ١٨٦
- مسألة ٤ فى جواز شرب الماء المردد بين النجس والمضاف ----- ١٨٩
- مسألة ٥ فى ما لو أريق أحد الإنائين المشتبهين ----- ١٩٤
- مسألة ٦ فى ملاقى الشبهه المحصوره ----- ١٩٨
- مسألة ٧ فى تعيين التيمم عند الانحصار فى المشتبهين ----- ٢٠٥
- مسألة ٨ فى ما لو أريق أحد الإنائين ----- ٢١٥
- مسألة ٩ فى الإناء لا يعلم أنه مأذون للتصرف فيه ----- ٢١٦
- مسألة ١٠ فى ما لو توضأ بإناء واغتسل من الآخر ----- ٢١٧
- مسألة ١١ التوضىء بأحد الإنائين ثم العلم بأن أحدهما كان نجسا ----- ٢١٨
- اشاره ----- ٢١٨
- صور العلم بنجاسه أحد الإنائين بعد الوضوء ----- ٢١٩
- مسألة ١٢ فى وجوب الضمان عند استعمال أحد المشتبهين بالغصبه ----- ٢٢٤
- فصل فى سؤر نجس العين ----- ٢٢٨
- اشاره ----- ٢٢٨
- مسألة ١ فى سؤر طاهر العين وإن كان حرام اللحم ----- ٢٣٢
- اشاره ----- ٢٣٢
- فى سؤر طاهر العين وإن كان من المسوخ ----- ٢٣٨
- فى سؤر الذمى ----- ٢٤٠
- فى سؤر الهره ----- ٢٤١
- فى سؤر مكروه اللحم ----- ٢٤٣
- فى سؤر الحائض المتهمه ----- ٢٤٤

٢٤٧ في سؤر الحائض
٢٥٢ فصل في النجاسات
٢٥٢ في البول والغائط
٢٦٥ في بول الطائر وخرثه
٢٧٣ في بول موطوء الإنسان والغنم الذي شرب لبن الختير
٢٧٥ في بول الدواب
٢٨٤ مسأله ١ حكم البواطن والملاقاه منها
٢٩٥ مسأله ٢ في بيع بول وغائط مأكول اللحم
٣٠٣ مسأله ٣ في ما لو شك أن الحيوان مأكول اللحم
٣٠٣ في عموم آيه: لا أجد فيما أوحى
٣٠٨ في المراد بالطيب في الآيه
٣١١ في وجوب الفحص في الشبهات الموضوعيه
٣١٥ في عدم التفكيك بين الحرمة ونجاسه البول
٣١٧ في الشك في الحيوان بوله وخرثه
٣٢٠ مسأله ٤ في عدم نجاسه فضله الحيه
٣٢٠ في نجاسه المنى
٣٣٦ في طهاره الودى والمذى والودى
٣٤٠ في طهاره رطوبه الفرج
٣٤١ في نجاسه الميتة
٣٤٣ في أجزاء الميتة
٤٠٠ في المستثنيات من الميتة
٤٠٥ في الإنفحة
٤٠٩ في اللبن من الميت
٤١٢ في غسل ظاهر الإنفحة
٤١٧ في نجاسه أجزاء نجس العين
٤٢٠ المحتويات

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الطهاره

الجزء الثانى

دار العلوم

بيروت _ لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

بيروت _ لبنان. ص.ب ٦٠٨٠ / ١١٤ شوران

ص: ٤

كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الطهاره

الجزء الثانى

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

فصل

ماء الحمام بمنزله الجارى

{فصل} فى ماء الحمام

{ماء الحمام بمنزله الجارى} بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع فى كلامهم على ذلك مستفيضه كالنصوص التى منها:

صحيحه داود بن سرحان قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى ماء الحمام؟ قال (عليه السلام): «هو بمنزله الماء الجارى»^(١).

وما رواه محمد بن إسماعيل؟ قال: سمعت رجلاً يقول لأبى

ص: ٧

١- الوسائل: ج ١ ص ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١

عبدالله (عليه السلام): إني أدخل الحَمَامَ في السِّحْر وفيه الجنب وغير ذلك فأقوم فاغتسل فينتضح عليّ _ بعدما أفرغ _ من مائهم؟ قال: «أليس هو جار؟» قلت: بلى، قال: «لا بأس» (١).

والرضوى: «ماء الحَمَام سبيله سبيل الماء الجارى إذا كانت له مائه» (٢).

وما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن ماء الحَمَام كماء النهر يُطَهَّر بعضه بعضاً» (٣).

{بشرط اتصاله بالخزانة} نصاً وإجمالاً، وادعاه غير واحد كالجواهر وغيره _ إذا الكلام في الحياض الصغار _ كما أرسله المستند وغيره إرسال المسلمات، وكيف كان فيدل على هذا الشرط الرضوى المتقدم، وخبر بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مائه» (٤) وبكر وإن كان مجهولاً - إلا - أن عمل المشهور به، وروايه الكافي والتهذيب له، وروايه صفوان عنه الذى هو من أصحاب الإجماع، ومن لا يروى إلا عن ثقه، كما عن الشيخ فى العده، كاف فى حجتيه.

ص: ٨

١- الكافي: ج ٣ ص ١٤ باب ماء الحمام ح ٣

٢- فقه الرضا: ص ٤

٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٢ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٧

٤- الوسائل: ج ١ ص ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٤

فالحياض الصغار فيه إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاه

بل عن الجبل المتين أن جمهور الأصحاب تلقوا روايته هذه بالقبول. وعن شيخنا المرتضى: أن الظاهر أنه بكر بن محمد بن حبيب الذي ظاهر المحكى عن النجاشي وصريح الخلاصه: أنه من علماء الإماميه، وحكى ابن داود عن الكشي أنه ثقه.

لكن في المستمسك الإيراد على الشيخ: (بأن ذلك أبو عثمان المازني، المتوفى سنه ثمان وأربعين ومائتين، وتمتنع روايته عن أبي جعفر الذي هو الباقر (عليه السلام) بقريته وقوع منصور في السند) (١) انتهى.

وكيف كان: {فالحياض الصغار فيه إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاه} بلا إشكال ولا خلاف في الجملة، بل الإجماع عليه مستفيض، ويدل عليه ما تقدم من الروايات، بالإضافة إلى روايات أخر، كالمروى عن إسماعيل بن جابر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: ابتدأني فقال: «ماء الحمام لا ينجسه شيء» (٢).

وما رواه عن ابن فهد قال: قال الرضا (عليه السلام): «ماء الحمام لا يخبث» (٣).

وعن الواسطي عن أبي الحسن الهاشمي قال: سُئل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام لا أعرف اليهودي من النصراني، ولا

ص: ٩

١- المستمسك: ج ١ ص ١٨٧

٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٢ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٨

٣- المستدرک: ج ١ ص ٢٦ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١

الجنب من غير الجنب، قال: «تغتسل منه ولا تغتسل من ماء آخر، فإنه طهور» الحديث (١).

وعن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الحّمّام يغتسل فيه الجنب وغيره، اغتسل من مائه؟ قال: «نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب» (٢) الحديث.

وبهذه الأخبار تحمل بعض الأخبار المانعة على ضرب من الكراهة، أو لما إذا لم يكن لماء الحمام مائه، كالمروى في التهذيب عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن ماء الحّمّام، فقال: «ادخله بإزار ولا تغتسل من ماء آخر، إلا أن يكون فيه جنب، أو يكثر أهله فلا تدري فيهم جنب أم لا» (٣)، ولذا حمّله الشيخ على ما إذا لم يكن له مائه، لكن لا يبعد حمّله على التنزه بقريته: ما إذا لم يعلم أن فيهم جنب أم لا؟

وما رواه في التهذيب أيضاً: سأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (عليهما السلام) عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحّمّام، قال: «إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام إلا أن يغتسل

ص: ١٠

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٧٨ الباب ١٨ في دخول الحمام وآدابه ح ٢٩

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٣

٣- التهذيب: ج ١ ص ٣٧٩ الباب ١٨ في دخول الحمام وآدابه ح ٣٣

إذا كان ما فى الخزانة وحده أو مع ما فى الحياض بقدر الكر

وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل»(١)، الحديث.

ثم إن عدم تنجس ما فى الحياض الصغار إنما هو {إذا كان ما فى الخزانة وحده أو مع ما فى الحياض بقدر الكر}.

أما إذا كان ما فى الحوض بقدر الكر فلا- كلام هنا، بل هو خلاف المتعارف من الحمايات الواردة فيها النصوص، كما أن الحوض إذا كان منفصلاً عن المادة لا إشكال فى عدم اعتصامه، بل فى المستند دعوى الإجماع على ذلك، وقد اختلفوا فى اشتراط الكزيه وعدمه إلى أقوال:

الأول: اعتبار بلوغ المادة كزاً، وهذا هو المنسوب إلى الأكثر بل المشهور.

الثانى: الاكتفاء ببلوغ المجموع كزاً، وهذا منسوب إلى جماعه.

الثالث: عدم اعتبار الكزيه لا فى المادة ولا فى المجموع، نسبه المستند إلى الشيخ فى النهايه، والحلى والمعتبر والنافع والشرائع، قال: (ومال إليه طائفه من المتأخرين ونسبه بعضهم إلى الأكثر واختاره الحدائق والكفايه والمستند)(٢).

الرابع: التفصيل بين تساوى السطوح، فيكفى بلوغ المجموع

ص: ١١

١- التهذيب: ج ١ ص ٢٢٣ الباب ١٠ فى المياه وأحكامها ح ٢٣

٢- المستند: ج ١ ص ٧

كراً وبين اختلافها، فلا بد من بلوغ المادة كراً.

والأقرب هو القول الثالث، من عدم اشتراط الكزّي مطلقاً، وذلك لإطلاق الأدله المتقدمه المؤيده بعدم الشك في أن ماء الخزانه ينقص بجريانه في الأحواض حتى يبقى أقل من الكر كما شاهدناه في زماننا.

ولا ترد على الإطلاقات إلا أمور ذكرها القائلون باشتراط الكزّي.

الأول: أن بين أدله ماء الحَمَام وأدله انفعال الماء القليل عموماً من وجه. لأن الماء القليل ينفعل حمّاماً أو غير حمّام، والحمّام لا ينفعل قليلاً كان أو كثيراً، ففي مورد القليل يتعارض الدليلان وبعد التساقط لا يبقى دليل على المطهّريه.

وفيه: إن المرجع بعد التساقط استصحاب الطاهريّه والمطهريه، واستصحاب المطهّريه حاكم على استصحاب نجاسه الملاقى له.

الثاني: إن نصوص الباب من قبيل القضيّه الخارجيه التي حكم فيها على الأفراد الخارجيه، فلا إطلاق لها. وليست من قبيل القضيّه الحقيقيه التي تكون مفادها أن عنوان ماء الحَمَام كعنوان ماء المطر، فمتى تحقق هذا العنوان، كان بمنزله الجارى إذا كانت له ماده. وإذ لا إطلاق لها لا يكفي دون الكر إما في الماده وحدها أو في المجموع، ويستشهد لكون القضيّه خارجيه:

أولاً: من جهة أن خصوصية الحَمَام من قبيل خصوصية الدار والخان مما لا يساعد العرف على دخلها في الحكم المذكور، والمسبق إلى الذهن ملاحظتها مرآة للأفراد الخارجيه.

وثانياً: إن لازم أخذ العنوان المذكور موضوعاً للحكم، هو انفعال ماء الحَمَام إذا لم يكن له مادة، ولو كان كثيراً، وعدم انفعاله لو أخذ منه مقدار وجعل مادة، وذلك مما لم يقل به أحد.

وثالثاً: إن المراد بماء الحمام في النصوص هو ما في الحياض، ولا يظهر وجه لذلك إلا حمل القضية على الخارجيه، وحيث تحمل على الخارجيه في الحياض لا بد وأن تحمل على الخارجيه في المادة أيضاً.

وفيه: أولاً: نسلم أن القضية خارجيه، لكن لا ينافي ذلك الإطلاق بالنسبه إلى الأفراد الخارجيه، وقد عرفت أن في الخارج كان حَمَام دون الكر وحمام كر، فلماذا تحمل القضية على قسم خاص من الخارجيه فقط، وذلك مثل ما إذا قال: كل من في الغرفه فله كذا، فإنها قضيه خارجيه مع أنها مطلقه شامله لكل فرد فرد، فالحكم يشملهم جميعاً، لا أنه خاص بفرد دون فرد منهم.

وثانياً: إن الظاهر من الأحكام أن موضوعاتها أخذت بنحو الحقيقيه، كما في سائر المقامات، فجعل الموضوع في المقام خارجيه خلاف الظاهر.

والاستشهاد لذلك بما ذكر غير تام. إذ يرد:

على الأول: أن الظاهر من الشرع خصوصيه للحمام، ولذا لا يقول الفقهاء بأن الكر في غير الحمام حكمه حكم الجارى، ولم يرد نص بذلك، فالنص والفتوى متطابقان على الخصوصيه، فليس الحمام مثل الدار والخان، ولعل السر في الخصوصيه إرادته الشارع التسهيل أو لكيفيه بناء الحمام وحرارته مدخله كما ثبت المدخله في علم الطب، فراجع.

وعلى الثانى: أن المناط المرتكز في أذهان العرف يمنع عن الملازمه المذكوره.

وعلى الثالث: أن كون المراد ما في الحياض لا يمنع عن كون القضيه حقيقيه.

فإن ما في الحياض قد يؤخذ خارجياً، وقد يؤخذ حقيقياً، وقد عرفت أن الحقيقه هي المتبادر عرفاً في الأحكام الشرعيه.

الثالث: بعض الروايات كصحيحه محمد، عن ماء الحَمَام قال (عليه السلام): «ادخله بإزار ولا تغتسل من ماء آخر، إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله فلا تدرى فيهم جنب أم لا» (١).

وروايه على: عن النصرانى يغتسل مع المسلم في الحَمَام؟ قال (عليه السلام): «إذا علم أنه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام، إلا

ص: ١٤

من غير فرق بين تساوى سطحها.

أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل»(١).

وجه الاستدلال بذلك: إن هذه الروايات مطلقه خرج منها صورته الكريه مطلقاً، أو فى المادة فقط وبقى الباقي.

وفيه أولاً: إن هذا جمع تبرعى، لأن كلتا الطائفتين طائفه الانفعال كهذه، وطائفه عدم الانفعال كالروايات الداله على اعتصام ماء الحمام مطلقه، فحمل هذه على غير الكر وحمل تلك على الكر، جمع تبرعى بلا شاهد.

وثانياً: أن لا- دلالة فى هاتين الروايتين إذ الروايه الأولى ظاهره فى الكراهه، خصوصاً بقرينه ذيلها إذ كثرة الأهل توجب الظن بالجنب، ومن المعلوم أن هذا الظن ليس مغيراً للحكم، والثانيه ظاهره فى أن السبب نضح ماء النصرانى لا نجاسه الماء، إذ لو تنجس الماء لم يقد غسل الحوض بنفس الماء الآتى من المادة، لوضوح أن ليس هناك ماء آخر فى الحمام يغسل به الحوض.

كما أنه تمسك لاشتراط الكريه بوجوه آخر ضعيفه كما لا يخفى على من راجع الجواهر والمستند وغيرهما.

أما بقيه الأقوال، فمن يشترط وجود الكر، أعم من كونه فى المادة أو فى المجموع، كالمصنف فإنه إما لا يرى بأساً باختلاف السطوح فى تقوى بعضها ببعض، ولذا قال من غير فرق بين تساوى سطحها

ص: ١٥

١- التهذيب: ج ١ من ٢٢٣ الباب ١٠ فى المياه وأحكامها ح ٢٣

مع الخزانة أو عدمه، وإذا تنجس ما فيها يطهر بالاتصال بالخزانة

مع الخزانة أو عدمه { ويستدل هؤلاء بأن أدله الكر أعم، فتقيدها بصورة تساوى السطوح بلا وجه.

وإمّا لا- يرى بأساً باختلاف السطوح فى تقوى السافل بالعالى بدون العكس، ومن المعلوم أن الحياض أسفل من الخزانة ومن يشترط وجود الكر فى المادة وحدها فإنه يرى بأساً باختلاف السطوح ومن الواضح أن الحياض دائماً أسفل من الخزانة حتى يجرى الماء منه إليها، وهؤلاء يستدلون بأن الظاهر من أدله الكر وحده الماء، ومع عدم تساوى السطوح لا يكون الماء واحداً.

فإنهم قد اختلفوا فى ذلك إلى ثلاثة أقوال:

الأول: عدم اشتراط تساوى السطوح مطلقاً.

الثانى: اشتراط تساويها مطلقاً.

الثالث: تقوى السافل بالعالى دون العكس {وإذا تنجس ما فيها يطهر بالاتصال بالخزانة} لعموم الأخبار المعللة بالمادة، أو بكونه كالجارى، ومن المعلوم أن فى كليهما يطهر النجس بمجرد الاتصال، وقد ذكرنا عدم الاحتياج إلى الامتراج لعدم الدليل عليه، خلافاً للمستند وغيره من مشرطى الامتراج فى التطهير.

هذا بالإضافة إلى صحيح ابن بزيع، المعلل بأن له مادة واحتمال خصوصيه البئر خلاف الظاهر.

أما استدلال المستمسك أولاً- بالصحيحه، فهو مبنى على ما تقدم منه من عدم الإطلاق فى أخبار الحمّام، لأنها ناظره إلى الحمامات الخارجيه، لكنك قد عرفت الإشكال فيما استظهره كبرى وصغرى

{بشرط كونها كرا} وقد اختلفوا فى ذلك، فقال جمع بالاشتراط، بل عن بعض نفي الخلاف فيه، بل عن المعتمد الإجماع عليه.

واستدلوا لذلك بأن الماء القليل المتمم كراً لا يطهر كما تقدم.

وبانفعال الماء القليل ولم يعلم خروج ماء الحمام عن ذلك، وهناك قول بأنه إن كان ما فى الخزانة والحياض الصغار بمقدار الكر طهر، لأنه كما يدفع النجاسه يرفع النجاسه، وإن كان أقل من الكر لا يرفع النجاسه.

وكيف كان: فالأقوال فى المسأله ثلاثه:

الأول: الطهاره مطلقاً ولو لم يكن المجموع كراً، ودليلهم إطلاقات أدله الحمام وأنه كالجارى، وهذا هو الأقرب واختاره المستند وغيره.

الثانى: الطهاره بشرط أن يكون ما فى الخزانة كراً، كما اختاره المصنف وغيره، ودليلهم إجماع المعتمد وإطلاق أدله انفعال الماء القليل.

وفيه: إن إجماع المعتمد مخدوش صغرى وكبرى، كيف ولم يتعرض لهذه المسأله كثير من الفقهاء بل أكثرهم، بالإضافة إلى أنه محتمل الاستناد بل مقطوعه، وأدله انفعال القليل محكوم به بأدله الحمام، كما عرفت، كمحكوميتها بأدله البئر والجارى والمطر وما أشبهه.

وإن كانت أعلى وكان الاتصال بمثل المزملة، ويجرى هذا الحكم في غير الحمام أيضاً، فإذا كان في المنبع الأعلى مقدار الكر أو أزيد وكان تحته حوض صغير نجس، واتصل بالمنبع بمثل المزملة يظهر

الثالث: الطهاره بشرط أن يكون المجموع كراً، بناءً على تطهر المتمم كراً مطلقاً، أو في المقام لإطلاق أدله الحمام، خرج منها صورته عدم كرية المجموع فيبقى الباقي من صورته كرية الخزانه أو كرية المجموع تحت الإطلاق.

وقد عرفت الإشكال في مسأله المتمم، فاللازم القول بالنجاسه في غير ما إذا كانت الخزانه كراً، أو القول بالطهاره مطلقاً، لكنك قد عرفت أن الاقرب لإطلاق الطهاره رفعاً ودفعاً {وإن كانت أعلى وكان الاتصال بمثل المزملة} وذلك لإطلاق أدله مطهريه الكر، خلافاً لمن اشترط تساوى السطوح، ولكن منهم من اشترط زيادتها على الكر بمقدار ما يحصل به الممازجه أو بمقدار الماء المنحدر، ولكن قد عرفت إطلاق الأدله.

نعم على قول من يشترط الكرية للإشكال وجه، وإن دفعه المستند بإطلاق الروايه، فتأمل.

{و} كيف كان: فـ {يجرى هذا الحكم في غير الحَمَام أيضاً، فإذا كان في المنبع الأعلى مقدار الكر أو أزيد وكان تحته حوض صغير نجس واتصل بالمنبع بمثل المزملة يظهر} لأدله الاعتصام بسبب

وكذا لو غسل فيه شيء نجس فإنه يطهر مع الاتصال المذكور.

الكريه أو بسبب المادة {وكذا لو غسل فيه شيء نجس فإنه يطهر مع الاتصال المذكور} ولقد أجاد في الجواهر حيث قال: (حاصل البحث أن ما في الحياض حاله كحال الماء الخارج من عين الجارى، والحوض الكبير الذى يأتى منه الماء بمنزله العين التى ينبع منها الماء فلا يقبل ما فى الحياض النجاسه سواء كان ما فى الحوض الكبير كراً أو لا، وسواء كان المجموع بمقدار كز أو لا، لكن بشرط اتصالها بالماده وتجدد الخروج منها. وأما حيث تنجس ما فى الحياض إما بالتغيير أو أنها انقطعت عنها الماده فتنجست، فطريق تطهيره كطريق تطهير الجارى بما يخرج من الماده متدافعاً عليه حتى يزول تغييره إن كان متغيراً) (١) انتهى.

لكن الظاهر: أنه لو زال تغييره بنفسه كفى اتصاله فى طهارته كما نقول بذلك فى البئر والجارى والمطر وغيرها، لإطلاق الأدله كما أشرنا إلى ذلك فى موضعه.

ص: ١٩

١- الجواهر: ج ١ ص ١٠٠

ماء البئر النابع بمنزله الجارى لا ينجس بالتغير، سواء كان بقدر الكر أو أقل

{فصل}

{ماء البئر النابع بمنزله الجارى، لا ينجس إلا بالتغير، سواء كان بقدر الكر أو أقل}. فى المسأله أقوال اربعة:

الأول: ما اختاره المصنف، وهو المشهور بين المتأخرين، بل انعقد إجماعهم عليه، كما عن العلامة الطباطبائي، ولا يخفى أن مراد المصنف بقوله "بمنزله الجارى" هو الاعتصام فقط، لا كونه مثله فى جميع الخصوصيات حتى عدم العصر والتعدد ونحوهما _ لو قلنا به _.

الثانى: ما عن أكثر قدماء الأصحاب، بل عن جماعه دعوى الإجماع عليه، من القول بالنجاسه بالملاقاه، وكون الترح مطهر له.

الثالث: ما عن الشيخ أبى محمد الحسن بن محمد البصرى من قدماء أصحابنا من التفصيل بين كونه كراً فلا ينجس بالملاقاه ويكون

حاله حال الكر وعدمه فينجس فيكون كالقليل، وبعضهم أزم العلامة (رحمه الله) هذا التفصيل حيث فصل في الجارى بين الكر وغيره، ولا- يخفى ما فيه مع تصريحه بالإطلاق وهو محكم في كلمات الفقهاء كما لا يخفى، وكأنه إلى هذا يرجع التفصيل المحكى عن الجعفى بين ما إذا كان الماء ذراعين في الأبعاد الثلاثة فلا ينجس أو لم يكن فينجس، فإن الظاهر أن خلافه إنما هو في مقدار الكر، لا في أصل التفصيل.

الرابع: ما عن جماعه، كالشيخ والمنتهى والموجز وغيرهم من القول بالطهاره ووجوب الترح، تعبداً للأدله الداله عليه.

حجه القول بالطهاره وجوه: عمدتها الأخبار الكثيره الداله عليها.

الأول: استصحاب الطهاره وقاعدتها في كل شىء وفي خصوص الماء.

وفيه: إن رتبه الأصل متأخره عن الدليل الإجتهادى الموجود في المقام.

الثانى: عموم قوله (عليه السلام): «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شىء، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه»^(١).

وأشكل عليه: سنداً بأنه عامى، ومتناً بأنه فى مورد بئر بضاعه التى قال العلامة فى محكى المنتهى: إنها كان جارياً ماؤها سائلاً فى

ص: ٢٢

١- الوسائل: ج ١ ص ١٠١ الباب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩

البساتين، وفيهما ما لا يخفى: أما السند فقد عرفت حاله في مسأله انفعال الماء القليل وأنه مما يمكن الاعتماد عليه.

وأما المتن فلأن المورد غير مخصص.

نعم لو نهض أخبار النجاسه دليلاً عليها لكانت مقدمه عليه، لكن سيأتى ما فيها.

الثالث: استبعاد أنه ينجس الماء إذا كان فى البئر فيما إذا كان بقدر الكر ولا- ينجس إذا خرج وجعل فى كر اللازم منه كون المادة سبباً لتضعيف حكمه.

وفيه: إنه شبيه بالقياس، فتأمل.

الرابع: إن مياه الأرض من السماء وقد قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) (١).

وفيه: _ إنه مضافاً إلى عدم كونه فى مقام عدم قابليه ماء السماء للانفعال كيف وإلا يلزم عدم انفعال مقدار إناء من ماء المطر مع عدم نزوله، وهذا مما لم يلتزم به القائلون بالطهاره لذهابهم إلى انفعال الماء القليل مطلقاً فى غير الجارى _ أن أخبار النجاسه مقدمه عليها على تقدير سلامتها عن المعارض.

ص: ٢٣

الخامس: إجماع المتأخرين وهو حجه.

وفيه: المناقشه فيه صغرى وكبرى.

السادس: لزوم العسر والخرج على تقدير القول بالنجاسه لنجاسه أطراف البئر وآلاتها وظهور كون النجاسه فيها بعد مده، المقتضى لبطلان الصلوات ونجاسه أسباب المنزل ونحوهما.

وفيه: أما نجاسه الأطراف والآلات فمبنيه على القول بعدم التبعيه فى التطهير، والظاهر الالتزام بها على القول بالنجاسه.

وأما إعادة الصلوات ونحوها فنادر العلم بذلك بعد مده، وعلى فرض العلم فهو استبعاد لا يقاوم الأدله على النجاسه على تقدير سلامتها، مضافاً إلى اتفاق ذلك فى مثل الحجاب، ومخازن الماء إذ قد يعلم بوقوع فأره أو نحوها فيها بعد مده من الاستعمال، فالإنصاف إن جعل هذا الوجه مؤيداً كجعله دليلاً غير خال عن الإشكال، وكيف كان فالعمده فى المسأله الأخبار الصحاح التى لا مساغ لتأويلها.

فمنها: صحيحته الوارده بطرق عديده، وإن كان لا يبعد أنها روايه واحده، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) ففى بعضها قال (عليه السلام): «ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير»^(١).

وفى بعضها: قال (عليه السلام): «ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح، ويطيب طعمه

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١٠. وفى الكافى: ج ٣ ص ٥ باب البئر وما يقع فيه ح ٢

لأن له ماده»(١١).

وفى بعضها: قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) فقال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع منه حتى يذهب الريح، ويطيب طعمه، لأن له ماده»(٢٢).

أقول: ربما أشكل على الروايه سنداً ومتناً.

أما سنداً: فلأن الظاهر أنها كلها روايه واحده مكاتبه، أما كونها روايه واحده، فالاتحاد السائل والمسؤول عنه، ويبعد كون الراوى سأل عن الإمام هذه المسأله مرات، وأما كونها مكاتبه فلأن الظاهر أنه كاتب كما فى الروايه الأخيره وإسناده إلى الإمام (عليه السلام) بلا واسطه فى غيرها يصرف عن ظاهره، بقرينه الروايه الأخيره، وذلك غير نادر فى العرف والشرع، حيث يسندون الروايه إلى الإمام (عليه السلام) مع مثل هذه الواسطه، وهذا ليس تدليساً كما لا يخفى.

وأما متناً: فللاضطراب أولاً، ولاحتمال أن يكون قوله (عليه السلام): «لأن له ماده» تعليلاً للوسعه المراد بها الكثره الخارجيه ثانياً.

ولكن أنت خير بأن شيئاً من الإشكاليين غير موجب لسقوط الروايه، أما كونها روايه مكاتبه: فعلى تقدير التسليم غير مضر بعد

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٧

روايه الكليني (رحمه الله) لها الذي لا يبعد الالتزام بالعمل بجميع ما في كتابه لضمانته في أول الكتاب بذلك إلا إذا ما علم عدم الصحه من الخارج، ولذا لا ننظر في سند الروايه المرويّه فيه في الغالب، ويزيد ذلك وضوحاً مراجعته كلمات الفقهاء وغيرهم، في باب الكافي كما لا يخفى على من راجع تتمه المستدرك وغيره، وأما كونها مضطربه المتن: فمن المعلوم أن مثل هذا الاختلاف لا يوجب اضطرابه، وأما رجوع التعليل إلى السعه بالمعنى المذكور، فتفصيل الجواب أن نقول: في التعليل خمس احتمالات:

الأول: أن يكون راجعاً إلى قوله (عليه السلام): «واسع» وتكون السعه بمعنى الكثره الخارجيه.

الثاني: أن يكون راجعاً إليه لكن بمعنى السعه الحكميه بمعنى الطهاره وعدم الانفعال بالملاقاه.

الثالث: أن يكون راجعاً إلى ترتّب ذهاب الريح وطيب الطعم على الترح، إذ أن الماء الكثير الخارج من الماده متدرجاً يذهب ريحه ويطيب طعمه بالترح بالوجدان.

الرابع: أن يكون راجعاً إلى الترتب المذكور لكن حكماً لا موضوعاً، بمعنى أن الحكم بالطهاره بعد الترح إنما هو لوجود الماده.

الخامس: أن يكون راجعاً إلى الثاني والرابع بمعنى أن وجود الماده مانع عن الانفعال بالملاقاه، ورافع للنجاسه الحاصله بالتغير، وهذا أقرب الاحتمالات، إذ الأول والثالث خلاف المنساق من كلمات

الأئمة (عليهم السلام) التي تكون بصدد بيان الحكم في الغالب لا الأمور الخارجيه المعلومه، خصوصاً بقريته قوله (عليه السلام): «لا يفسده شيء»، الظاهر في كونه بيان الحكم لا الموضوع، ولا وجه لتخصيص التعليل بأحد الحكمين مع ظهوره في كليهما المؤيد بارتكاز تلازم الدفع والرفع.

ومن ذلك يظهر ضعف احتمال أن يكون المراد من قوله (عليه السلام): «لا يفسده شيء»، عدم القذاره والكثافه بالملاقاه لا النجاسه الشرعيه، إذ هذا أمر معلوم لدى الجميع، فلا يمكن تنزيل كلام الإمام (عليه السلام) عليه في جواب السؤال عن الحكم الشرعي.

ومثله في الضعف، القول بأن هذه الروايه من قبيل: «خلق الله الماء طهوراً، إلا ما غير لونه» _ إلى آخره _، فكما أن ذلك مخصص بأدله انفعال الماء القليل بالملاقاه كذلك في المقام، فلا تعارض بينهما وبين الروايات الداله على النجاسه، إذ فيه: إن ذلك لا يحتاج إلى قوله (عليه السلام): «لأن له ماده»، فإنه يكون لغواً حينئذ، مضافاً إلى إبانها عن هذه التخصيصات الكثيره، وبذلك رجحنا عدم انفعال القليل بالملاقاه في مسأله الماء القليل.

وأضعف منها: ما عن الشيخ (رحمه الله) في الاستبصار(1) من

ص: ٢٧

١- في ذيل الحديث الثامن ص ٣٣ ج ١ من الاستبصار

توجيه الصحيحه بأن المراد أنه لا يفسده شىء فساداً لا ينتفع بشىء منه إلا بعد نزع جميعه إلا ما يغيره، لأنه إذا لم يتغير ينجس وينزح منه مقدار وينتفع بالباقي، إذ فيه: أن ذلك خلاف الظاهر قطعاً، وكأنه التزم بذلك فراراً عن طرحها بعد التزامه بالنجاسه، وكيف كان فالروايه لا ينبغي الإشكال فيها دلالة كعدم الإشكال فيها سنداً.

ومنها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهم السلام) قال: سألته عن بئر ماء وقع فيها زنبيل (١) من عذره رطبه أو يابس، أو زنبيل (٢) من سرقين، أ يصلح الوضوء منها؟ قال: «لا بأس» (٣).

والإشكال عليهما باحتمال كون العذره من مأكول اللحم، ففيه: أنه خلاف اللغه والعرف، ولذا تقدم فى مسأله انفعال الماء القليل لزوم إبقاء العذره فى روايه أبى مريم على ظاهرها، مضافاً إلى أن قرينه قوله: «أو زنبيل من سرقين»، معينه للظهور المدعى لو لم نقل بكونها نصاً كما لا يبعد ادعاؤه.

وأضعف منه احتمال وقوع الزنبيل الذى هو مكان العذره بدونها. أو كون نفى البأس إنما هو بعد النزع المقدر.

ومنها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا يغسل الثوب، ولا تعاد الصلاه مما وقع فى

ص: ٢٨

١- وفى نسخه: زنبيل

٢- وفى نسخه: زنبيل

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٨

البئر إلا أن ينتن، فإن أتنن غسل الثوب، وأعاد الصلاة، ونزحت البئر»(١).

ومنها: صحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) أيضاً: في الفأره تقع في البئر فيتوضأ الرجل منها، ويصلى وهو لا يعلم، أ يعيد الصلاة ويغسل ثوبه؟ فقال: «لا يعيد الصلاة، ولا يغسل ثوبه»(٢).

ومنها: موثقه أبان بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سُئل عن الفأره تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد ما يتوضأ منها، أ يعاد الوضوء؟ فقال: «لا»(٣).

ومنها: روايه جعفر بن بشير، عن أبي عيينه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: وسئل عن الفأره تقع في البئر فلا يعلم بها أحد إلا بعد أن يتوضأ منها، أ يعيد وضوءه وصلاته، ويغسل ما أصابه؟ فقال: «لا قد استعمل أهل الدار ورشوا»(٤).

والإشكال في هذه الجملة، باحتمال خروج الفأره حيه، أو كون الفأره واقعه بعد الاستعمال، أو أن الحكم لمراعاه الحرج، أو أن النجاسه مقيده بالعلم فلا ينجس الماء بالنجاسه المجهوله في غير محله كما

ص: ٢٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٠

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٩

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٧ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١١

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٣

لا يخفى.

ومنها: موثقه أبي أسامه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فانزح منها سبع دلاء». قلنا: فما تقول في صلاتنا، ووضوئنا، وما أصاب ثيابنا؟ فقال: «لا بأس به»^(١).

وهذه الروايه دليل على أحد الأمرين من كون النزح تنزيهاً أو واجباً تعبداً، وعلى كل تقدير تنافى القول بالنجاسه.

ومنها: موثقه أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): بئر يستقى منها، ويتوضأ به، وغسل منه الثياب، ويعجن به، ثم علم أنه كان فيها ميت؟ قال: «لا بأس، ولا يغسل منه الثوب، ولا تعاد منه الصلاه»^(٢).

ومنها: ما رواه الحسين بن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: شعر الخنزير يعمل حبلاً ويستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها؟ فقال: «لا بأس به»^(٣).

أقول: وهذه الروايه كما تكون دليلاً لعدم نجاسه ماء البئر بملاقاه الحبل تكون دليلاً لعدم انفعال الماء القليل لظهور الوضوء من ماء الدلو

ص: ٣٠

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٢
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٥
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٣

لا البئر، كما تقدم تقرّبه في تلك المسأله.

ومنها: ما رواه زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس» (١).

ومنها: ما عن محمد بن القاسم عن أبي الحسن (عليه السلام): في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها؟ قال: «ليس يكره من قرب ولا بعد، يتوضأ منها ويغتسل ما لم يتغير الماء» (٢). ولا يخفى وصول النجاسه غالباً خصوصاً في الأرض السهله، واحتمال كون السؤال عن الشبهه الموضوعيه خلاف الإطلاق.

ومنها: ما عن علي بن حديد عن بعض أصحابنا قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في طريق مكه فصرنا إلى بئر، فاستقى غلام أبي عبد الله (عليه السلام) دلوّاً فخرج فيه فأرتان، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أرقه» فاستقى آخر، فخرج فيه فأره، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أرقه» قال: فاستقى الثالث، فلم يخرج فيه شيء، فقال: «صبه في الإناء» فصبه في الإناء فتوضأ منه وشرب (٣).

ص: ٣١

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٨ باب البئر تكون إلى جانب البالوعه ح ٤
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٤

ومنها: روايه أبي مريم المتقدمه فى باب انفعال الماء القليل (١).

ومنها: روايه جعل جلد الخنزير دلوأ يستقى به، وقد تقدمت هناك (٢) أيضاً، ويؤيدها ما عن الصادق (عليه السلام) قال: «كانت فى المدينه بئر وسط مزبله، فكانت الريح تهب وتلقى فيها القدر، وكان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) يتوضأ منها» (٣)، إلى غير ذلك من الأخبار.

وقد أورد عليها مطلقاً بإعراض الأصحاب عنها مع كونها بمرأى منهم ومسمع، وكلما ازدادت الروايه صحه ازداد الإعراض عنها بعداً لها، وفيه: مضافاً إلى عدم دليل لكون الإعراض موهناً _ كما ذكرناه غير مره _ أن من المحتمل القريب جداً أن يكون عدم عملهم بها للجمع الدلالى بين هذه الأخبار وبين ما يدل بظاهره على النجاسه بترجيح تلك على هذه.

ومثله فى الضعف: الإيراد على ذلك بأن المستفاد من الأخبار الكثيره البالغه فوق حد التواتر المتعرضه للنزح سؤالاً وجواباً كون أمر النزح كان من الأمور المشتهره المرتكزه فى أذهان الرواه، وقد قرره الأئمه (عليهم السلام) على ذلك، ولولا وجوبه لم يكن كذلك كسائر ما

ص: ٣٢

-
- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٢ الباب ٢٢ فى البئر تقع فيها العذره ح ٤
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٣٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢٠

ليس بواجب. وذلك لأن الارتكاز في أذهان الرواه وإن كان معلوما، لكن الشأن في أن الارتكاز كان بنحو الوجوب للنجاسه أم كان بنحو التنزه، حيث إن الرواه كما يظهر من الآثار كان بناؤهم على العمل بالمستحبات كترك المكروهات، كما لا يخفى على من راجع أبواب الفقه كأبواب النوافل والأغسال والحج وغيرها.

حجه القائلين بالنجاسه أمور:

الأول: الإجماع المستفيض نقله، المعتضد بالشهره المحققه بين القدماء. فعن الأمالى أنه من دين الإماميه. وعن الانتصار والغنيه وظاهر التهذيبين ومصريات المحقق وشرح الجمل الإجماع عليه. وعن السرائر نفى الخلاف فيه.

وعن كاشف الرموز أن عليه فتوى الفقهاء من زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى يومنا هذا، إلى غير ذلك.

وفيه: إن الإجماع غير الدخولى منه ليس بحجه كما قرر في الأصول على فرض وجوده، فكيف وهو غير موجود لذهاب العماني والحسين ابن الغضائرى ومحمد بن جهم إلى القول بالطهاره، مضافاً إلى أن الإجماع المحتمل الإسناد ساقط عن الحجيه، فكيف يمثل هذا الإجماع الذى لا يبعد القطع بإسناده إلى الأدله الداله على النزح ونحوها المشعره أو الظاهره فى النجاسه.

الثانى: الأخبار الكثيره البالغه حد التواتر الداله على وجوب النزح بالنجاسات الظاهره فى التنجس بالملاقاه، كما فهمه القدماء من غير

نكير، وهم أبصر بمعانى كلمات الأئمة (عليهم السلام)، لقرب عهدهم واطلاعهم على ما لم يطلع عليه المتأخرون من القرائن، وستأتى جملة وافيه منها فى بيان مقادير المنزوحات إن شاء الله تعالى.

وفيه: إن ظهور هذه الأخبار فى النجاسه فى الجملة وإن كان لا ينكر إلا أن الجمع الدلالى بينها وبين الأخبار المتقدمه الداله على الطهاره يوجب حملها على التنزه والاستحباب. مضافا إلى اشتمال بعض أخبار النزح على قرينه الاستحباب، كما فى موثقه أبى أسامه المتقدمه، حيث إنه (عليه السلام) حكم بصحة الصلاه والوضوء منه قبل النزح وبطهاره الثوب الذى أصابه من ذلك الماء، فإن ذلك لا يلائم حتى مع القول بأن العلم بالنجاسه شرط، إذا لم يحتمل أحد أن الجهل حين التنجس رافع للحكم بالنجاسه حتى بعد العلم ووجود الملقى على حاله، ويؤيده وقوع ما ظاهره وجوب النزح فى ما لا- يجب فيه بالأخبار والإجماع، فعن يعقوب بن عيشم: أنه سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن سام أبرص وجدناه فى البئر قد تفسخ، فقال: «إنما عليك أن تنزح منها سبع دلاء». فقال له: فثيابنا قد صلبنا فيها نغسلها ونعيد الصلاه؟ قال: «لا»^(١). مع أن الاختلاف الكثير فى أخبار المنزوحات، كما ستأتى جملة منها إن شاء الله، مما يشرف الفقيه على القطع بكونها لم تصدر لبيان الحكم الوجوبى فلا بد من حملها على

ص: ٣٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٩ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٩. وفى الفقيه: ج ١ ص ١٥ الباب ١ فى المياه وطهرها ح ٣٢

المراتب التي لا بد فيها من كون ذلك للتنزه.

وبهذا ظهر أن الجواب عن هذه الجملة باحتمال كونها مستحباً والاحتمال يبطل الاستدلال، أو احتمال كونه واجباً تعبدياً، ليس في محله إذ الاحتمال بعد الظهور غير مخل، إلا- إذا كان هناك معارض أقوى، وإبطال الاحتمال للاستدلال إنما هو في الأدلة العقلية لا في الظواهر اللفظية.

ثم إن الإسناد بعمل العلماء غير نافع بعد إيجابه لطرح أخبار الطهارة. مضافاً إلى عدم حجتيه في نفسه، بل ولا موهنيته، مع معارضته بعمل المتأخرين بل إجماعهم، وهو مقدم كما قيل لكونهم أدق وأكثر فحصاً.

الثالث: الأخبار الكثيره الظاهره في النجاسه لو خليت ونفسها.

منها: صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن البثر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من غيره كالبعره أو نحوها، ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاه؟ فوقع (عليه السلام) في كتابي بخطه: «ينزح منها دلاء»^(١).

وتقريب الاستدلال تقرير الإمام (عليه السلام) لعدم طهارتها

ص: ٣٥

١- الاستبصار: ج ١ ص ٤٤ الباب ٢٤ في البثر يقع فيها الدم ح ٢

قبل النزع الذى وقع فى كلام السائل، وإلا- للزم أن يبين أن الوقوع ليس بمنجس حتى يلزم التطهير، وفيه: مضافاً إلى احتمال التقيح خصوصاً بملاحظه كونها مكاتبه، واحتمال احتفائه بالقرينه المسقطه لها عن الطهور، حيث نقل فى الكافى هذه الروايه رديف الصحيحه المتقدمه الداله على عدم إفساد ماء البئر بشىء فالصحيحه السابقه (١) ردع لهذا التوهم، فلا يكون تقرير من الإمام (عليه السلام) للنجاسه، أن غايه الأمر الطهور، وأخبار الطهاره نص فلا تكافئها، مع أن الطهاره استعملت فى غير مورد بمعنى التنزه كما لا يخفى، ويؤيده قوله فى السؤال: كالبعره.

ومنها: صحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن البئر تقع فيها الحمامه والدجاجه أو الكلب، أو الهره، فقال (عليه السلام): «يجزيك أن تنزع منها دلاء، فإن ذلك يطهرها إن شاء الله» (٢).

وفيه: مضافاً إلى مخالفتها للأخبار والإجماع الواردين فى تقدير النزع لهذه الأمور خصوصاً وهى فى مقام البيان، فلا يمكن إحاله الجواب على موضع آخر، احتمال التقيح خصوصاً بملاحظه كلمه المشيه، مع أن احتمال التنزه من الطهاره لتلوث الماء بهذه الأمور غالباً غير بعيد، والله العالم.

ص: ٣٦

١- وقد تقدم من الكافى: ج ٣ ص ٥ باب البئر وما يقع فيها ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٣٤ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ح ٢

ومنها: صححه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تغرف به فتيّم بالصعيد فإن ربّ الماء ربّ الصعيد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم» (١).

وأجيب عنه: بأنه لو كان المراد من الإفساد النجاسه، لزم أن يعلّل الإمام (عليه السلام) عدم الغسل بأن الماء ينجس بالدخول فيه، فلا يصح غسلك، فتعليقه بإفساد الماء على القوم القذاره الحاصله من غسل الجنب الذى يكون فى الغالب بدنه قدراً، بل وفيه عين المنى والبول، وفيه: إن القائل بالنجاسه يقول بأن خروج الجنب عن الماء موجب لنجاسته فيكون حال ماء البئر حال الغساله التى لا تنافى بين تطهيرها للثوب ونجاستها بنفسها، والقول بأن ذلك إنما هو فيما لو صب الماء على الشىء لا فيما ورد الشىء على الماء، مردود بروايه المؤكّن، وما دل على تطهير الظروف بصب الماء فيه وإدارته وإخراجه وغير ذلك..

هذا مضافاً إلى أن بيان الموضوع ليس من شأن الإمام (عليه السلام) كما ذكره فى روايه ابن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء» (٢).

ص: ٣٧

١- التهذيب: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٨ فى التيمم وأحكامه ح ٩. الوسائل: ج ١ ص ١٣٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢٢

٢- الكافي: ج ٣ ص ٥ باب البئر وما يقع فيها ح ٢

أقول: فالأولى في الجواب أنّ بدن الجنب حيث يكون في الغالب متصفاً بالقذاره العرفيه والشرعيه، والبئر للقوم والغالب عدم رضاهم بقذاره مائهم الذي هو للشرب والعجن والطبخ وسائر اللوازم الجسميه والتنظيفيه، فقول الإمام (عليه السلام) بالتيتم بيان للحكم في هذا الموضوع، وليس بياناً للموضوع، حتى يقال إنه ليس من شأن الإمام (عليه السلام) مع أن فيه كلاماً لا يخفى.

والحاصل: إن الإمام (عليه السلام) بصدد بيان أن مثل هذا الموضوع الذي يوجب الغسل فساد الماء على القوم الغالب عدم رضاهم بذلك في ظرف اختصاص البئر بهم، ينتقل الحكم إلى التيمم ولا يتوهم أن مع وجود الماء كيف يجوز التيمم بالصعيد في مورد الضروره.

ومنها: حسنه الفضلاء، قالوا: قلنا له: بئر يتوضأ منها يجرى البول قريباً منها، أ ينجسها؟ قال: فقال: «إن كانت البئر في أعلى الوادى، والوادى يجرى فيه البول من تحتها، فكان بينهما قدر ثلاثه أذرع أو أربعه أذرع، لم ينجس ذلك شىء، وإن كان أقل من ذلك نجسها _ قال _ وإن كانت البئر في أسفل الوادى ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعه (١) أذرع لم ينجسها، وما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه». قال زراره: فقلت له: فإن كان مجرى البول يلصقها، وكان لا يثبت (٢) على الأرض؟ فقال: «ما لم يكن له قرار فليس به

ص: ٣٨

١- في نسخه: «سبعه»

٢- في نسخه: «يلبث»

بأس... فيتوضأ منه إنما ذلك إذا استنقع كله»(١).

وعن علي بن إبراهيم مثله، إلا أنه أسقط قوله: «وإن كان أقل من ذلك نجسها»(٢).

وفيه: مضافاً إلى اضطراب المتن، أنه لا بد من حمل قوله «نجسها» على التنزه، بقرينه روايه محمد بن القاسم عن أبي الحسن (عليه السلام) المتقدمه، وبعد ذلك لا تحتاج إلى الرد والإيراد الواقعيين في كلام المصباح وغيره حول الحسنه.

ومنها: روايه ابن مسكان عن أبي بصير: «وكل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرب والخنافس وأشباه ذلك فلا بأس»(٣)، فإن المفهوم منها وجود البأس مع كون الواقع مما فيه الدم.

وفيه: إن البأس أعم من النجاسه، ومنه يظهر الجواب عن روايه عبد الله ابن الزبير عن جده قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البئر تقع فيها الفأره أو غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها أيؤكل ذلك الخبز؟ قال: «إذا أصابه النار فلا بأس بأكله»(٤).

وروايه ابن أبي عمير، عن رواه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)

ص: ٣٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٤٤ الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق ح ١

٢- راجع الوسائل: ج ١ ص ١٤٤ ذيل الحديث السابق

٣- الكافي: ج ٣ ص ٦ باب البئر وما يقع فيها ح ٦

٤- التهذيب: ج ١ ص ٤١٣ الباب ٢١ في أبواب المياه وأحكامها ح ٢٢

فى عجبن عجن وخبز، ثم علم أن الماء كانت فيه ميتة؟ قال: «لا بأس، أكلت النار ما فيه»^(١) بناءً على حمل الماء على ماء البئر.

ومنها: ما سيأتى فى حجه المفصل من روايه عمار فإنها داله على بعض المطلوب وفيه ما سيأتى.

ومثلها: روايه الثورى والرضوى الآيتين.

حجه المفصل بين البئر التى يكون ماؤها بمقدار الكر فلا ينجس، وبين غيره فينجس:

مضافاً إلى ما دل على عموم انفعال القليل الشامل بإطلاقه البئر، ولا يعارضه ما دل على طهاره البئر لانصراف الإطلاق فيها إلى ما يبلغ الكر، لأنه الغالب فى الآبار، جمله من الروايات:

منها: موثقه عمار قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن البئر يقع فيها زنبيل^(٢) عذره يابسه أو رطبه، فقال: «لا بأس إذا كان فيها ماء كثير»^(٣)، فإن الكثره لا يراد بها أقل من الكر، كيف وقد حملوا القليل فى قوله: ينتهى إلى الماء القليل فى الطريق (إلى آخره) على الكر، وحيث لا يعتبر أزيد من الكر بالإجماع، فلا بد من حملها على ما إذا كان الماء كراً.

ومنها: روايه حسن بن صالح الثورى عن الصادق (عليه

ص: ٤٠

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٩ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٨

٢- وفى نسخه: «زبيل»

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١٥

السلام): قال: «إذا كان الماء في الركيّ كراً لم ينجسه شيء» (١).

ومنها: ما عن الرضوى: «وكل بئر عميق ماؤها ثلاثة أشبار ونصف في مثلها فسييلها سبيل الماء الجارى» (٢).

وربما يظهر من الشيخ المرتضى (رحمه الله) قوة القول بذلك لولا إعراض الأصحاب حيث قال: (لولا إعراض الأصحاب عن هذا القول، أمكن المصير إليه) (٣). إلا أن الظاهر أنه لا وجه لذلك، إذ عموم العله في روايه ابن بزيع المعتضد بما يستفاد من روايات الطهاره، من خصوصيه للبئر، بناءً على القول بانفعال القليل في غير العاصم كالمطر والجارى ونحوهما مقدم على ما يظهر من هذه الجملة من الروايات من اشتراط الكريه مطلقاً أو في خصوص البئر، فاللازم حملها على التنزه، وما ادعى من أن الغالب هو الكريه خلاف ما شهد به جماعه من الأفاضل المعاصرين من أن الغالب في كثير من الآبار الأقلية عن الكر كأبار الحجاز والنجف الأشرف، وكثير من نقاط إيران غير القنوات.

والحاصل: إن الجمع بين التعليل وبين مشروط الكريه لا يمكن إلا بحمل المشروط على التنزه، وإلا فاللازم إسقاط العله، إذ لا مجال للعله في صورته الكريه، ألا ترى أنه لو قال: ماء النهر الذى هو كر لا

ص: ٤١

١- الوسائل: ج ١ ص ١١٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٨

٢- فقه الرضا: ص ٥ سطر ١٨

٣- الطهاره: ص ٢٧ سطر ٣١

ينجس بالملاقاه لأن له ماده كان للسامع أن يقول لا وجه لهذه العله، لأن الكريه كافيه فى الاعتصام، هذا.. وأما الجواب عن الروايات بأن روايه الثورى ضعيفه سنداً ودلاله، لاحتمال الركى للمصنع أو غيره، وما اشتمل على لفظ الكثير محتمل لإرادته الكثيره العرفيه، التى هى فوق الكر، واشتراطها لعدم التغير بزنبيل العذره المغير للماء الكر فضلاً عن الأقل منه غالباً.

ففيه: ما لا يخفى، إذ ضعف السند فى روايه الثورى لو أوجب سقوطها لم يجز التمسك بها فى مسأله مقدار الكر، وقد عملوا بها هناك، واحتمال الركى للمصنع خلاف الظاهر، كاحتمال الكثير لما ذكر، إذ لا وجه لتعليق الحكم بالكثيره، مع إمكان التعليق على التغير وعدمه الذين هما أظهر من الكثيره بكثير.

حجه القول بوجوب النزح تعبداً، مع طهاره البثر:

الجمع بين ما دل على طهاره البثر وبين وجوب النزح، فإن ظاهر الأمر بالنزح: الوجوب النفسى التعبدى، لا الغيرى الإرشادى، إذ لا مجال لذلك بعد ما دل على الطهاره.

وفيه: إن ذلك خلاف الظاهر، فإن الأمر بالنزح كالأمر بالغسل من البول ظاهر فى الإرشاد إلى التطهير عند متفاهم العرف، ولكن حيث دل الدليل على عدم نجاسه البثر لا- بد من أن يحمل على الاستحباب، مضافاً إلى ما ورد فى جملة الأخبار من القرائن المؤيده لكون النزح إرشادياً.

منها: مقابله النزح في صورته التغير لعدم الفساد المقتضى لعدم وجوب النزح في صورته عدم التغير في روايات ابن بزيع، إذ لو كان النزح واجباً نفسياً في صورته عدم التغير أيضاً، لم يكن وجه لتخصيص النزح بصورته التغير.. توضيحه: أنه لو كان التغير موجباً للنزح للنجاسة، والملاقاة بدون التغير موجباً للنزح تعبداً، لزم أن يقال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء ولا يوجب النزح إلا إذا لاقى النجس فينزح كذا أو يتغير فينزح حتى يذهب، إلى آخره.

ومنها: مقابله نتن البئر لعدم النتن في صحيح معاوية حيث أوجب مع النتن النزح دون عدم النتن.

ومنها: قول ابن بزيع في المكاتبه: «ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها..»^(١)، فإنه مشعر بكون ما في أذهان الرواه هو الواجب الشرطي أو الاستحباب كذلك، لا التعبدى النفسى.

ومنها: قول أبى الحسن (عليه السلام) في صحيحه ابن يقطين: «أن تنزح منها دلاء، فإن ذلك يطهرها»^(٢)، فإننا وإن حملنا الطهاره على التنزه، لكن دلالة الروايه على الشرطيه واضحه.

ومنها: قول الصادق (عليه السلام) في روايه ابن عيينه:

ص: ٤٣

١- الوسائل: ج ١ ص ١٣٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢١

٢- التهذيب: ج ١ ص ٢٣٧ الباب ١١ فى تطهير المياه من النجاسات ح ١٧

«لا، قد استعمل أهل الدار ورشوا»^(١)، فإن هذا التعليل يناسب عدم الوجوب الشرطى، لا عدم الوجوب النفسى، إذ الوجوب النفسى لا ينافى ذين الأمرين..

إلى غير ذلك من القرائن الكثيره التى لا يخفى على الناظر فى أخبار هذا الباب من الوسائل وغيره.

وبعد هذا، لا يحتاج فى الجواب إلى ما ذكره بعض وتبعه غير واحد من المعاصرين أو من قاربنا عصرهم، من الوجوه البعيده، فراجع كلماتهم، ثم إنه لم يدل دليل على قول الجعفى كما صرح به غير واحد.

بقى فى المقام شىء وهو: أن البئر وإن كانت من المفاهيم العرفيه الظاهره التى يحكم العرف والعاده المؤيدان بالقرائن والشواهد، عدم طروء عرف جديد فيها، إلا أنه ربما يشك فى الصدق العرفى بالنسبه إلى بعض الموارد، فمنها: الآبار المتواصله الجارى ماء بعضها إلى بعض بدون انتهاء إلى سطح الأرض، كبعض آبار النجف الأشرف المنسوبه إلى الشاه عباس. ومنها: بعض الآبار الارتوازيه المعموله فى هذه الأزمنه. ومنها: العيون الواقفه الواصل ماؤها إلى فمها أو ما دون ذلك بقليل. ومنها: ما لو حفر مقدار ذراع فخرج الماء، كبعض أماكن

ص: ٤٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ٣١ الباب ١٧ فى تغيير ماء البئر ح ٤

وإذا تغيّر، ثم زال تغيّره من قبل نفسه، طهر لأن له ماله، ونزح المقدرات فى صوره عدم التغيّر مستحب.

كربلاء المشرفه، وأما العيون الجاربه تحت الأرض، التى حفروا إليها مثل البئر، كأبار منى ومكه المكرمه، الجارى ماؤها من عيون زيده، فالظاهر عدم ترتب حكم البئر عليها.

وسياتى فى الرابع عشر من المطهرات، مقادير المنزوحات إن شاء الله تعالى.

{وإذا تغيّر} ماء البئر {ثم زال تغيّره من قبل نفسه طهر، لأن له ماله} إشاره إلى التعليل الوارد فى صحيحه ابن بزيع، وقد تقدم الكلام فى عدم اشتراط الامتزاج فى المسأله الثالثه عشره من أول فصل المياها، بل قد عرفت فى المسأله الثانيه عشره، أن مقتضى الأدله طهر كل ماء زال تغيّره ولو لم يكن متصلاً بالكر والجارى ونحوهما، وإذا ثبت الحكم هناك ففيما نحن فيه أولى، فراجع المسألتين.

{ونزح المقدرات فى صوره عدم التغيّر مستحب} لما عرفت من عدم دليل على نجاسه البئر بغير التغيّر، وربما حمل الأوامر الوارده فى باب النزح على الإرشاد المحض.

وفيه: أنه لو أريد عدم الاستحباب ففيه أنه خلاف ظواهر الأوامر، والقول بكون ملاك الأمر الإرشادى موجود فيها، فإن العقل يحكم بنزح بعض الماء للقداره، ومردود بالنقض أولاً بسائر النجاسات، التى هى قذارات عرفيه فكيف لا تحمل الأوامر فيها على الإرشاد، والحل ثانياً: بأنها لو كانت إرشاديه لم يكن وجه لتعين المقدرات، وكيف كان فحمل

وأما إذا لم يكن له مادة نابعه فيعتبر في عدم تنجسه الكريه، وإن سمي بئراً، كالأبار التي فيها ماء المطر، ولا نبع لها.

الأوامر على الإرشاد خلاف النص والفتوى، ولو أريد الإرشاد غير المنافي مع الاستحباب فلا مشاحه في تسميتها بذلك، وكأنه يرجع إلى النزاع في اللفظ.

هذا ثم إن القول بكفايه زوال التغير في الطهاره مبنى على عدم نجاسه البئر بالملاقاه، وأما بناء على القول بالنجاسه، ففيه احتمالات بل أقوال، ومنها: كفايه زوال التغير، كالقول بعدم الانفعال بالملاقاه، وسيأتى بعض الكلام في ذلك في الرابع عشر من المطهرات إن شاء الله.

{وأما إذا لم يكن له مادة نابعه، فيعتبر في عدم تنجسه الكريه} بناءً على القول بانفعال الماء القليل {وإن سمي بئراً} عرفاً {كالآبار التي فيها ماء المطر} ونحوه {ولا نبع لها} فإن مجرد التسميه غير كاف، ولو كانت على نحو الحقيقه، إذ التعليل الوارد في الروايه بوجود الماده، قرينه صارفه عن الإطلاق. مضافاً إلى عدم تسليم كون إطلاق البئر على مثله حقيقه.

(مسألة ١ _ ١): ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ولو من قبل نفسه، فضلاً عن نزول المطر عليه أو نزحه حتى يزول، ولا يعتبر خروج ماء من المادة فى ذلك.

(مسألة ١ _ ١): {ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ولو من قبل نفسه} وقد تقدم وجهه {فضلاً عن نزول المطر عليه أو نزحه حتى يزول} لعموم ما دل على مطهره ماء المطر والنزح، خلافاً للقائلين بالنجاسة، فإنهم لا يكتفون بذلك.

نعم بعض القائلين بالنجاسة، ذهبوا إلى كفايه النزح حتى يزول التغير، من دون اعتبار نزح المقدار، وذكرنا أنه سيأتى الكلام فيه إن شاء الله {ولا- يعتبر خروج ماء من المادة فى ذلك} خلافاً للقائلين بالامتزاج، فإنهم لا- يكتفون لمجرد النزح ولو بدون الامتزاج، بل يعتبرون خروج الماء من المادة، والظاهر أنه لا خصوصية لخروج الماء من المادة، بل لو فرض أنه تغير بعض الماء وكان الباقي غير المتغير بقدر الكر يكتفى بامتزاجه بذلك الماء الطاهر، عند مشروط الامتزاج، وربما يورد على القائل بذلك بالأخبار الدالة على كفايه زوال التغير فى الطهاره، مثل روايه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يقع فى الآبار فقال (عليه السلام): «أما الفأره وأشباهاها فينزح منها سبع دلاء إلا أن يتغير الماء فينزح حتى يطيب» (١) وموثقه سماعه

ص: ٤٧

عن أبي عبد الله (عليه السلام): عن الفأره تقع في البئر، أو الطير؟ قال: «إن أدركته قبل أن ينتن نزحت منها سبع دلاء، وإن كانت سنوراً أو أكبر منه نزحت منها ثلاثين دلواً، أو أربعين دلواً، وإن أنتن حتى يوجد ريح النتن في الماء نزحت البئر حتى يذهب النتن من الماء»^(١)، إلى غير ذلك، فإن الروايات علقت الطهاره بذهاب التغير، فلو لم يكن عله تامه، لزم التبنيه على شرطيه الامتزاج بعد ذهاب التغير.

والقول بأنها وارده مورد الغالب من خروج الماء من الماده، وحصول الامتزاج القهرى، مدفوع بالإطلاق، والغلبه ممنوعه، بل كثير من الآبار خصوصاً ما كان منها من مياه المطر المخفيه تحت الأرض لا يخرج الماء بعد نزحها بسرعه، بل يحتاج إلى مده معتد بها، وكيف كان، فإطلاق هذه الروايات، كإطلاق التعليل فى صحيحه ابن بزيع ناف لاعتبار غير النزح فى الطهاره.

هذا على مختار المشهور من أن زوال التغير مطلقاً غير مطهر، بل يحتاج إلى المطهر مع الامتزاج أو بدونه، وأما بناءً على ما لم نستبعده من الطهاره بذهاب التغير مطلقاً، لعدم دليل على النجاسه بعد انعدام علتها، فالأمر أوضح.

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ١ ص ١٣٥ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق ح ٤

إشارة

(مسألة ٢ _ ٢): الماء الراكد النجس، كراً كان أو قليلاً، يطهر بالاتصال بكر طاهر أو بالجاري أو النابع غير الجارى، وإن لم يحصل الامتزاج، على الأقوى، وكذا بنزول المطر.

(مسألة ٢ _ ٢): {الماء الراكد النجس كراً كان أو قليلاً يطهر بالاتصال بكر طاهر أو بالجاري} وإن لم يكن الجارى كراً {أو النابع غير الجارى وإن لم يحصل الامتزاج} ولم يحصل إلقاء الكر عليه ولم يكن الإلقاء دفعه {على الأقوى، وكذا بنزول المطر} خلافاً لظاهر المحقق فى الشرائع حيث حكم بإلقاء الكر عليه دفعه واحده، وخلافاً لمن شرط الامتزاج كالمستند وغيره، وكيف كان فالماء العاصم إذا اتصل بالماء النجس طهره إن لم يكن متغيراً، وإلاّ- طهر بعد زوال تغيّره، وقد اختلفوا فى ذلك فى أربعه مواضع:

الأول: فى اشتراط أن يكون الكر الذى يلقى على النجس أعلى، فلا يكفى المساواه، أو كون الكر من تحت.

الثانى: أن يكون الذى يُلقى كراً، فى قبال المتمم كراً.

الثالث: أن يكون الإلقاء دفعه.

الرابع: الامتزاج.

والظاهر عدم اشتراط أى من هذه الشروط باستثناء الثانى، حيث قد عرفت عدم مطهره التتميم كراً.

وجه القائل بالاشتراط: أن الأصل عدم الطهاره إلا فيما علم،

لاستصحاب النجاسه، والعلم لا يحصل إلا بذلك.

ووجه ما ذكرناه: إطلاقات الأدله الداله على الطهاره، التي لا مجال معها للأصل المذكور، وتفصيل الكلام فى ذلك:

أما الشرط الأول: فقد نسب إلى المشهور، أخذاً من كلام المحقق وغيره، فعن الروضه: المشهور اشتراط طهر القليل بالكر وقوعه عليه دفعه، وعن التذكره: إنا نشترط فى المطهر وقوع الكر دفعه.

واستدل لذلك، أن الطهاره بهذه الصوره متيقنه، وبغيرها مشكوكه، فالأصل عدم الطهاره، وفيه: أما الشهره فالظاهر أنها غير حاصله، بل الحاصله عدم الشهره، فقد نقل فى الروض: الاتفاق على الطهر بالمساوى، كما لا يشك أحد فى طهاره القليل الذى يلقى على الكر، وأيد اتفاق الروض: الجواهر وغيره. وعبارته الروضه والتذكره محموله على غير ذلك، وأما الأصل فهو محكوم بالاطلاقات الداله على الطهاره، مما نشير إلى بعضها فى الشرط الرابع.

وأما الشرط الثانى: فقد تقدم تفصيل الكلام فى ذلك، وأن مقتضى الأدله عدم طهاره المتمم، وأن القول بمساواه الدفع والرفع، فإذا لم يحمل الكر الخبث، يرفع الكر الخبث الموجود، خال عن الدليل، بل ظاهر الأدله الدفع، فإن قوله: «إذا بلغ قدر كرم لم ينجسه شيء» معناه أن الكر الطاهر لا يتنجس، فاللازم تقدم الكر على

النجاسه، أو تواردهما، على الاختلاف، فى كفايه توارد النجاسه والكر، كما فصلنا الكلام حوله.

وأما الشرط الثالث: فربما يقال: إن المراد بهذا الشرط مقابل أن يلقي عليه نصفاً كرمثالاً، وهذا تأويل بعيد، فإن كان المراد ذلك فلا إشكال فى ذلك لأن المطهر هو الكر لا نصف الكر.

وإن كان ربما يقال: أى فرق بين الأمرين، إذ فى كلتا صورتين، لاقى الكر الدفعى أو التدريجى للنجس. بالإضافة إلى أن الإلقاء دفعه عرفيه هو فى الحقيقه تدريجى، فأى فرق بين اتصال نصفى الكر وبين انفصالهما، وفيه ما ذكرنا فى المتمم كراً من أن الاجتماع له مدخله عقلاً و عرفاً و شرعاً، وكيف كان، فظاهر اشتراط الدفعه، عدم كفايه الإلقاء فى زمان ممتد.

والوجه فى ذلك: أنه لا دليل على تقوى السافل بالعالى، فإذا حصل تدريجاً، تنجس الجزء الأول، ثم الثانى، ثم الثالث، وهكذا، وفيه: إن الدليل موجود، وهو إطلاقات أدله الاعتصام بسبب الجارى والمطر والحمام والكر وما أشبهه، كما سيأتى الإشارة إلى بعضها، ونقل فى الجواهر والمستمسك عن المحقق الثانى أن اعتبار الدفعه تعبدى لوجود النص. وفيه: إنه لم يعثر على نص فى ذلك كما ذكره جماعه، ولعل المحقق أراد ما فهمه من النص، لا أن هناك نصاً صريحاً، وكيف كان فلا دليل على الدفعه.

وأما الشرط الرابع: فقد قيل فى وجه الاشتراط:

أصله عدم المطهره، واستصحاب النجاسه، وكون مجرد الاتصال رافعاً، غير ثابت.

والجواب: إن الأصل والاستصحاب شيء واحد، لحكومه أحدهما على الآخر، كما قرر في الأصول، ومن المعلوم أن الأصل يرفع بالدليل، كما أن الدليل دال على كون مجرد الاتصال رافعاً، والأقرب العدم، لإطلاق أدله الكر والجارى والمطر كقوله (عليه السلام): «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر»^(١)، وقوله (عليه السلام) مشيراً إلى غدير ماء: «إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره»^(٢)، وقال (عليه السلام): «إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً»^(٣)، أو: «سبيل الماء الجارى»^(٤)، إلى غيرها مما مر، فإن ظاهرها الطهر بمجرد الاتصال. واشتراط الامتراج كشرط آخر مدفوع بالإطلاق. والقول بأنها لا إطلاق لها، خلاف المتفاهم عرفاً، ولو شرط فى التطهير لزوم بقاء الماء بعد الامتراج مقدار ساعه يتفاعل الماء ان بعضها فى بعض، أو لزوم فوران الماءين بالنار أو ما أشبه للامتراج الحقيقى، أو لزوم ذهاب ملوحه الماء النجس المالح ملوحه قليله لا توجب إضافته الذى امتزج بالكر، أ فلا يجاب بالاطلاقات؟ فما هو الجواب هنا، هو بنفسه الجواب

ص: ٥٢

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٠٩ الباب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٥
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ٢٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٨
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٢ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٧
 - ٤- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٣٢

عمن يشترط الامتزاج. هذا بالإضافة إلى أن هذا الشرط مما يغفل عنه العامه، فلو كان شرطاً لزم التنبيه عليه.

وبعد هذا، لا نحتاج لطهاره الماء إلى التمسك بدليل: إن الماء الواحد ليس له حكمان والكر طاهر، فالماء الذى كان نجساً لا بد أن نقول بطهارته. وبكفايه الاتصال فى الدفع فيكفى فى الرفع. وبامتناع الممازجه الحقيقيه، فيكفى العرفيه الحاصله من ممازجه بعض الأجزاء ببعض. وبأن الممازجه تحصل بمجرد الاتصال، إذ السطح العمقى المتصل يطهر السطح الذى يليه، وهكذا إلى الأخير. إلى غيرها من الوجوه الاعتباريه مما أشار إليها الحدائق والجواهر والمستند وغيرهم.

كما أنه لا وجه للاستدلال على المطهريه بمجرد الاتصال بالأصل، كما عن بعض الأفاضل الاستدلال به، وكأنه أراد أصاله عدم الاشتراط. وبقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) (١١)، وبقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «خلق الله الماء طهوراً» (٢)، وبقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الماء يطهر ولا يُطهر» (٣) إلى غيرها من الروايات التى يشك فى إطلاقها. بل الظاهر أنها فى مقام أصل التشريع إجمالاً أو إهمالاً.

ص: ٥٣

١- سورة الفرقان: الآية ٤٨

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٠١ الباب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩

٣- الكافي: ج ٣ ص ١ فى باب طهور الماء ح ١

ثم على القول بالامتزاج كم يلزم منه؟ هل يكفي منه القليل، وإن بقي متميزاً؟ كما إذا كان ماء الكر أبيض، والماء القليل أحمر، ثم بعد الامتزاج تمايز الأحمر عن الأبيض، أو كان أحدهما حلواً، والآخر مالحاً، وبعد الامتزاج بقي التمايز. أو يلزم منه الكثير الذي يوجب توحيد الماء، إشاره وحساً، احتمالان:

من حصول الامتزاج في الجملة.

ومن أن الامتزاج إنما هو لأجل التوحيد، وذلك لا يحصل إلا بما يوجب الوحده، ويحتمل التفصيل بما فيه التمايز فيلزم الامتزاج الكثير لأجل التوحيد، وبما ليس فيه التمايز فيكفي القليل لصدق الوحده، وهذا _ على القول به _ إشكال آخر على القول بالامتزاج، والله سبحانه العالم العاصم.

ص: ٥٤

(مسأله _ ۳): لا- فرق بين أنحاء الاتصال فى حصول التطهير. فيطهر بمجردة وإن كان الكر المطهر مثلاً- أعلى والنجس أسفل، وعلى هذا فإذا ألقى الكر لا يلزم نزول جميعه، فلو اتصل ثم انقطع كفى.

(مسأله _ ۳): {لا فرق بين أنحاء الاتصال فى حصول التطهير} لإطلاق أدله مطهره الجارى والكر ونحوهما كما عرفت.

بل: لا إشكال فى تطهر الماء النجس الذى يصب فى الكر والجارى والغدير مع أن المطهر لا يكون عالياً بل سافلاً، وكذا فى ماء البئر الذى يطهر الماء النجس الذى فيها، فإن المنبع يكون من تحت، والقول باستهلاك النجس الذى يصب فى الكر ونحوه خلاف الوجدان، والتمسك لذلك بالإجماع الذى ادعاه غير واحد من وحده حكم الماء الواحد مؤيد لعدم اشتراط علو المطهر، بالإضافة إلى أن الجواهر ناقش فى هذا الإجماع، فراجع كلامه.

{فيطهر بمجردة وإن كان الكر المطهر مثلاً- أعلى والنجس أسفل} أو مساوياً أو بالعكس أو بعضه أعلى وبعضه أسفل مع الاتصال بينهما حتى يكون كراً متصلاً، لكن الظاهر أنه لو اتصل بنصفى كره فى طرفيه لم ينفع إلا على تقدير القول بمسأله المتمم كراً {وعلى هذا فإذا ألقى الكر لا- يلزم نزول جميعه} على النجس دفعه واحده، كما ذهب إليه جماعه {فلو اتصل ثم انقطع كفى} لصدق "يراه" الموجود فى روايه الغدير.

نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل والماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر فوقاني بهذا الاتصال.

{نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل والماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر فوقاني بهذا الاتصال} بلا إشكال، لعدم صدق "يراه" إذ هو منصرف إلى المتعارف، ولذا لا يقول أحد بطهاره ماء الإبريق إذا صببنا منه في الحوض.

أما ما ذكره المستمسك بقوله: (لعدم صدق المادة وعدم تحقق الامتزاج وقد عرفت انحصار المطهر بهما)^(١)، ففيه: إن المطهر الرؤيه للماء العاصم سواء كان مادة أو غير مادة، وقد عرفت عدم اشتراط الامتزاج.

ص: ٥٦

١- المستمسك: ج ١ ص ٢٠١

(مسألة _ ٤): الكوز المملوء من الماء النجس، إذا غمس في الحوض يطهر. ولا يلزم صب مائه وغسله.

(مسألة _ ٤): {الكوز المملوء من الماء النجس، إذا غمس في الحوض يطهر} الكوز والماء معا لصدق "يراه" بالنسبة إليهما، وسيأتي أن الكثير كاف في التطهير، وإن احتاجت الأواني في القليل إلى التعدد {ولا يلزم صب مائه وغسله} فارغاً من الماء، نعم من يشترط الامتراج يلزمه القول بأن طهاره الكوز متوقف على امتراج ما فيه بماء الكر.

ومثله في الطهاره، إذا أخذ الكوز النجس أو ما أشبهه تحت أنبوب الماء حتى اتصل مائه بماء الكوز فإنه يطهر الماء، ويطهر المقدار الذي وصل إليه الماء في داخل الكوز وإن كان كل باطن الكوز نجساً.

ولا يقال: إنه متصل بالنجس فبعد انقطاع الماء ينجس.

لأنه يقال: المكان الذي وصله الماء طهر، والمكان الذي لم يصله الماء جاف، والجاف لا ينجس، كاليدين النجسه إذا غسل بعضها فإن ذلك البعض يطهر وإن بقي الباقي على نجاسته.

هذا، لكن ما ذكر في غير الولوغ لما تقدم من أن الكثير والمطر وشبهها لا يكفي عن الولوغ، كما أنه لا بد من صدق "الرؤية" عرفاً، فإذا لم تصدق لم يطهر، كما إذا كان الماء في أنبوب طويل جداً فرأى طرف من الأنبوب الكر فإنه لا يصدق "رآه" عرفاً، وإن صدق ذلك حقيقه فإن الانصراف لا ينافي الصدق الحقيقي كما لا يخفى.

(مسألة ٥ _ ٥): الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر، ولا حاجة إلى إلقاء كر آخر بعد زواله، لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال أجزائه وعدم تغيره، فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس

(مسألة ٥ _ ٥): الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر { وكذا إذا ألقى هو على الكر أو اتصل بالكر اتصالاً موجباً لزوال التغير، وذلك لصدق "يراه"، وكذا في الجارى والبئر وما أشبهه، لصدق المادة، وإن لم يكن كراً لما حقق في محله من عدم اشتراط الكر في ذى المادة {ولاً- حاجة إلى إلقاء كر آخر بعد زواله} خلافاً لاحتمال اشتراط ذلك، من جهة أن الكر الملقى حاله حال الغسله المزيله في أنه ما لا تطهر، بل يحتاج بعد ذلك إلى غسله أخرى. وفيه: الإشكال في القياس والمقيس عليه. بل الأمر كما قال العلامة في بعض المسائل: (إن حال القذارات الشرعيه حال القذارات العرفيه، فكما أن ذهاب القذاره العرفيه مطهر عرفاً، كذلك حال القذاره الشرعيه، والسر إطلاق أدله المطهريه التي لا يقاومها استصحاب النجاسه)، {لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال أجزائه وعدم تغيره} إلى حال زوال تغير المتغير {فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس} وكان بمقدار الكر، كما لو كان أكثر وتغير بعضه بما بقى مقدار الكر دون تغير.

وكذا إذا تغير بعضه ولكن غير قبل ذلك بعض المتغير، حتى صار مجموع الباقي من الكر والجديد _ من ما زال تغيره _ بقدر

أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلًا باقياً حاله تنجس ولم يكف في التطهير، والأولى إزاله التغيير أولاً- ثم إلقاء الكر أو وصله به.

الكر، لم يضر تغير بعض الكر الملقى {أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلًا باقياً على حاله تنجس} لأنه ماء قليل لاقى النجاسه {ولم يكف في التطهير} إذ النجس بنفسه لا- يطهر إلا على القول بالمتمم كراً، وقد تقدم الإشكال فيه {والأولى إزاله التغيير أولاً، ثم إلقاء الكر أو وصله به} ليتضح مطهره الكر له، ولا يبقى موضع للشبهه.

ولو حصل الشك في سبق تغير المطهر وتغير المتطهر تساقط الاستصحابان، وكان المرجع أصل الطهاره. وكذا لو حصل الشك في سبق تفرق أجزاء المطهر وتغير المتطهر.

ثم إنه لو أوصلنا الأزيد من الكر الموجب لعدم تنجسه بتغير بعض أجزائه بالتغير، وبقي الوصل إلى أن زال التغير من قبل نفسه طهر، كما لا يخفى.

(مسأله _ ٦): تثبت نجاسه الماء كغيره، بالعلم وبالبينه.

(مسأله _ ٦): {تثبت نجاسه الماء كغيره} من الموضوعات {بالعلم} فعلى من علم أن يرتب الأثر. ومراده القطع كما لا يخفى، لما ثبت من حجيه القطع، وإن لم يكن علماً في الواقع، ولا- فرق في أسباب العلم، ولا- في أقسام العالم، وإن لم تكن أسبابه متعارفه، أو لم يكن العالم متعارفاً، بل وسواسياً لحجيه قطع الوسواسى بالنسبه إلى نفسه، اللهم إلا إذا علم بأن علمه ليس طريقاً بمعنى أن الشارع لا يريد منه الحكم الذي وصل اليه بعلمه. بل: يريد الحكم الذي وصل إليه بالبينه وما أشبه، كما قيل في علم الحاكم وأنه لا يجوز له أن يحكم بعلمه.

والحاصل: لو انهدمت عنده الكبرى في قولنا: "قطع بأن الماء نجس" و "قطع بأن كل ما قطع به لزم عليه اتباعه" سواء كان قطعاً وجدانياً، أو قطعاً تعبدياً، أما إذا لم يقطع بالكبرى لا وجدانياً ولا تعبدياً لم يكن عليه اتباع أحكام الماء النجس.

{وبالبينه} وهى شاهدان عدلان بلا إشكال ولا خلاف في المقام، وإن أشكل فيها في بعض المقامات.

نعم: ربما يحكى الخلاف عن القاضى، وظاهر عبارته الكاتب والشيخ.

قال فى الجواهر: {ولا ريب فى ضعفه}[١] كما أن المستند اختار عدم الحجية أيضاً.

وتدل على حجيه البينه مطلقاً الأدله الأربعة:

أما من الكتاب: فقوله تعالى: (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ) (٢) وقد حقق فى الأصول أن للآيه مفهوماً، فالمناقشه فيها مما لا وجه لها، والمفهوم وإن كان أعم لكنه مثبت للأخص الذى هو البينه.

بل ربما يقال: بحجيه خبر العدل الواحد للمفهوم المذكور وغيره، ولأن الموضوع ليس أهم من الحكم، فإذا ثبت فى الحكم، ثبت فى الموضوع بطريق أولى.

نعم بالنسبه إلى المرافعات _ حيث تتوفر الدواعى فى غمط الحق، ويكون الأمر محتملاً لطعن الطرف الآخر وما أشبهه من الأمور المكتنفه بالمرافعه _ قرر الشارع شهاده عدلين، كما قرر فى بعض الأماكن الأخر المكتنفه بملاسات أكثر، شهاده أربعه عدول. وكيف كان فلا وجه للإشكال فى المفهوم.

وأما السنه فروايات: كالمروى فى الكافى والتهذيب، عن عبد الله بن سليمان، عن الصادق (عليه السلام) فى الجبن: «كلّ شىء لك حلال حتى

ص: ٦١

١- الجواهر: ج ٦ ص ١٧٢

٢- سوره الحجرات: الآيه ٦

يجيئك شاهدان يشهدان عندك أن فيه ميتة» (١) ولا يضر ضعف سنده بعد روايته في مثل الكافي، الذي لا يودع في كتابه إلا ما هو حجه بينه وبين الله، كما فصلناه في بعض المباحث، خصوصاً وعمل المشهور به مما يجبر ضعفه. كما أن كون الحكم خاصاً غير ضار بعد وضوح عدم الخصوصيه للمناط. فهل يحتمل أحد أن يخص ذلك بما إذا شهد شاهدان أن فيه الميتة دون ما إذا شهدا إن بعضه لبن غير المأكول، أو أنه حرام من جهة أخرى.

وكقوله (عليه السلام) في قصة إسماعيل: «إذا شهد عندك المؤمنون فصدّقهم» (٢) فإنه _ بعد وضوح أن ليس المراد منه أكثر من الاثنتين للإجماع، وأن المسلم الفاسق لا تفيد شهادته لآيه النبأ _ يدل على المطلوب، إذ بين البينه وبين المستفاد منه عموم مطلقاً كما لا يخفى، والإشكال في ذلك بما في المستمسك، بأن: (المراد من التصديق فيه التصديق النفسى ولو ببعض مراتبه لا التعبدى بترتب آثار الواقع شرعاً، الذى هو محل الكلام، ويشهد بذلك ملاحظه مورده) (٣) غير تام، لأن المورد لا يخصص، وظاهر الأمر الوجوب بترتيب كل الآثار.

وكالمروى عن مسعده بن صدقه: «كل شيء هو لك حلال حتى

ص: ٦٢

١- الكافي: ج ٦ ص ٣٣٩ باب الجبن ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٢٣٠ الباب ٦ من كتاب الوديعه ح ١

٣- المستمسك: ج ١ ص ٢٠٢

تعلم أنه حرام بعينه، فتدعه من قبل نفسك _ إلى أن قال _ والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البينه»(١). فإن الظاهر منها أن الحلته مغيّاه بقيام البينه، ومن المعلوم أن المراد بالحليه الأعم منها ومن آثارها، كما أنها شامله للشهادة على الموضوع، أو الحكم ولو بالمناط، أو بقريته الأمثلة المذكوره فى الروايه.

فى حجيه البينه

والإشكال فيها: بأن المراد بالبينه الحجه _ كما قال تعالى: (حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ) (٢) _ لا- الشاهدان فإنه معنى شرعى متأخر، ممنوع بأن الظاهر من الأدله الشرعيه أن البينه كانت اصطلاحاً شرعياً خصوصاً فى زمان صدور هذه الروايه _ كما يظهر ذلك لمن راجع كتاب القضاء _ بل عن بعض الفقهاء دعوى الإجماع على ذلك. إلى غيرها من الروايات المذكوره فى كتاب القضاء من الوسائل والمستدرک فراجع.

وأما الإجماع: فقد ادعى الإجماع على ذلك جماعه، منهم النراقي.

وأما العقل: فلا إشكال فى أن بناء العقلاء على قبول خبر الثقة، فكيف بالعادلين، ولا يناط ذلك عندهم بالاطمئنان.

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

٢- سوره البينه: آيه ١

وبالعدل الواحد على إشكال لا يترك فيه الاحتياط

الشخصى. ولذا لو لم يسمع العبد كلام العدلين فى أمر المولى لم تقبل حجته بأنه لم يطمئن بكلامهما. نعم: إذا علم خطأهما كان له الامتناع.

والكلام فى هذا الباب طويل، قد ذكرنا طرفاً منه فى باب التقليد، وسيأتى بعض أطرافه الأخر فى بعض المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

{وبالعدل الواحد على إشكال لا- يترك فيه الاحتياط} ذهب إلى كفايه العدل الواحد جماعه مثل العلامه فى ظاهر التذكرة، والشهيد على تردد فى الجملة، وصاحب الحدائق، والفقيه الهمداني وغيرهم. كما أن المنسوب إلى المشهور عدم القبول.

واستدل لذلك بمفهوم آية النبأ، وبعض الآيات الأخر، وبجملة من الروايات العامه _ كـ بعض ما تقدم _ والخاصه، كما دل على جواز الصلاه بأذان الثقة، وثبوت عزل الوكيل بأخباره، وثبوت الوصيه بقوله، وثبوت استبراء الأمه إذا كان بائعاً، وقوله (عليه السلام) فى خبر أبى حمزه: «فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلين، ولا- تسأل عنه إلا- أن يأتيك من يخبرك عنه»^(١)، فإن إطلاقه شامل لخبر الثقة، إلى غير ذلك، والإشكال بالتنافى بين قوله (عليه السلام): «حتى يستبين» وبين قوله (عليه السلام):

ص: ٦٤

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٤ الباب ٣٣ من أبواب الأتعمة المحرمه ح ١

وبقول ذى اليد وإن لم يكن عادلاً

«أو تقوم به البيه» بتقريب أنه لو كان خبر العدل حجه تعين الاقتصار عليه دون البيه كما فى المستمسك غير وارد، إذ بينهما عموم من وجه، فإن التبين يشمل كل ما يسمى فى العرف تبيناً من العلم والشياخ وخبر الثقة وخبر العدلين وغيرها، كما أن خبر العدلين يشمل ما إذا لم يكن تبيناً عرفاً لملاسات فى الأمر، ويحتمل أن يكون المراد بالتبين الاطمئنان كما ذكرناه فى كتاب التقليد فيكون بين الأمرين تقابلاً.

كما أنه لا يستشكل على الموارد الخاصه التى ذكرناها، باعتبار أنها لا تفيد إلا استقراءً ناقصاً، إذ المقصود من ذكرها التأييد، وإلا فالمستند هو الأدله العامه.

وقد سكت أغلب المعلقين كالساده: البروجردى، وابن العم، والاصطهباناتى وغيرهم على المتن، وعلق عليه السيد الجمال: (بما إذا كان أورث الاطمئنان)، لكن الظاهر أنه خارج عن محل الكلام، إذ الاطمئنان علم عادى، ولا إشكال فى ما إذا أورث العدل العلم، فتأمل.

وكيف كان: فما ذهب إليه المصنف أولى، وإن كان يربح فى النظر الحجيه تبعاً للقيه الهمدانى وغيره.

{وبقول ذى اليد وإن لم يكن عادلاً} على المشهور. بل فى

الحدائق: (إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه)(١١). بل في موضع آخر منه إرسال المسلمات، وفي المستند نسبته إلى المنتهى والمجامع ووالده، واختاره هو بنفسه أيضاً. وهذا هو الأقوى، ولذا سكت على المتن كل المعلقين الذين وجدت كلامهم. وربما احتمل العدم استناداً إلى منطوق آية النبأ في ما إذا كان ذو اليد فاسقاً. وإلى أدله اعتبار البيه. وإلى الأصل وما أشبهه، لكن في الكل ما لا يخفى. إذ اليد أخص من المنطوق ومن أدله البيه. والأصل مدفوع بالدليل.

وقد استدل لحجيه قول ذى اليد بأمور:

الأول: السيره المستمره، بين المتشرعه فى الاعتماد على قول ذى اليد فى النجاسه. بل فى سائر الأشياء. بل جعلها المستمسك العمده فى هذا الباب حيث أشكل على سائر الأدله.

الثانى: قوله (عليه السلام): «حتى يستبين» فإن قول ذى اليد نوع من الاستبانة العرفيه.

الثالث: قوله (عليه السلام): «إذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم» حيث دل على صدق هذا الجنس. إذ ليس المراد الجمع، فهو مثل قولهم: المفسرون قالوا كذا. والأطباء: قالوا

ص: ٦٦

كذا، حيث يراد هذا الجنس لا الجمع.

وفيه: أنه على تقدير الدلالة مقيد بآيه النبأ وما أشبهها، إلا إذا كان فيه استبانة وهو دليل آخر.

الرابع: المستفيضه الواردة في عدم الحاجه إلى المسأله في شراء الفراء والخف والجبن من سوق المسلمين.

وفيه: أن الظاهر من الأدله كون ذلك لأجل السوق، قال (عليه السلام): «لما قام للمسلمين سوق». ولعل في السوق تسهياً من باب أن لا يلزم العسر والحرص وما أشبهه. واستفاده المناط من ذلك لا تخلو من خفاء.

الخامس: ما ورد في الاعتماد على قول بائع البختج بعد فهم عدم الخصوصيه. ففي صحيح معاويه بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفه بالحق يأتيني بالبختج (١) ويقول قد طبخ على الثلث، وأنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله وهو يشربه على النصف؟ فقال: «لا- تشربه»، قلت: فرجل من غير أهل المعرفه ممّن لا نعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف؛ يخبرنا أن عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: «نعم» (٢).

ص: ٦٧

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٤ الباب ٧ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٤

٢- البختج: هو معرب «بخته» بمعنى العصير المطبوخ

فإن ظاهره حجيه الخبر مع عدم اتهام المخبر.

ومثله صحيح معاويه عن البختج: «إذا كان حلواً يخضب الإناء، وقال صاحبه: قد ذهب ثلثاه وبقي الثلث فاشربه»^(١). إذ الظاهر أن عدم كونه يخضب الإناء علامه عدم ذهاب ثلثيه.

فى حجيه قول ذى اليد

السادس: ما دل على أن من أقرَّ لغيره بعين فى يده، ثبتت تلك العين لذلك بإقراره، مع أن الإقرار إنما ينفى الملك عن نفسه، أما أنها لغيره فذلك إنما يثبت بقول ذى اليد.

السابع: ما دل على حجيه قول المعير، كالمروى فى قرب الإسناد للحميرى: عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلى فيه وهو لا يصلّى فيه، قال: «فلا يعلمه» قال: قلت: فإن أعلمه؟ قال: «يعيد»^(٢). فإن ظاهره أنه إن أعلمه قبلاً أو بعداً وهو صلّى من دون اعتناء بكلام المعير أعاد، وذلك ليس إلا- لحجيه قول ذى اليد، وإطلاقه مخصص بما دل على عدم الإعادة إذا علم بذلك بعد الصلاه. كصحيحه العيص: عن رجل صلّى فى ثوب رجل أياماً، ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلّى فيه، قال: «لا يعيد شيئاً من صلاته»^(٣).

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٣٤ الباب ٧ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٣

٢- قرب الإسناد ص ٧٩

٣- الكافى: ج ٣ ص ٤٠٤ باب الرجل يصلّى فى الثوب ح ١

ومما ذكرنا من إطلاق الأول وتقييد الثاني تعرف عدم تماميه كلام صاحب المستند حيث أوقع التعارض بين الروایتين.

الثامن: ما دل على الإعلام بالنسبه إلى ما كان نجساً إذا أراد بيعه. كصحيحه أبي بصير: عن الفأره تقع في السمن أو في الزيت فتموت فيه، فقال: «إن كان جامداً، فتطرحها وما حولها، ويؤكل ما بقي، وإن كان ذائباً فأسرج به وأعلمهم إذا بعته»^(١). وموثقه معاويه: في جرد مات في زيت ما تقول في بيع ذلك؟ فقال (عليه السلام): «بعه ويئنه لمن اشتراه ليستصبح به»^(٢). فإنه لولا حجه إخبار ذى اليد لم يكن وجه للإعلام، لعدم الفائدة فيه، وحمله على ما إذا علم المشتري من قول البائع خلاف الظاهر.

التاسع: ما دل على النهى عن السؤال كقول موسى بن جعفر (عليه السلام) في روايه سليمان: في اشتراء جبه الفراء لا يدري أذكيه هي أم غير ذكيه، أيصلى فيها؟ فقال (عليه السلام): «نعم ليس عليكم المسأله، إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، إن الدين أوسع من ذلك»^(٣). بل: في روايه أبي نصر عن الرضا

ص: ٦٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٣٩ في ما يصلى فيه وما لا يصلى.. ح ٣٨

(عليه السلام) مثله، وزاد: «إن علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) كان يقول: إن شيعتنا في أوسع ما بين السماء إلى الأرض، أنتم مغفور لكم» (١). الحديث.

وفي روايه أبي نصر، عن الرضا (عليه السلام): في الخف _ أيضاً _ قال (عليه السلام): «وليس عليكم المسأله» (٢).

وفي روايه اسماعيل، عن أبي الحسن (عليه السلام): في جلود الفراء، قال (عليه السلام): «وإن رأيتموهم يصلون فلا- تسألوا عنه» (٣).

وفي روايه أبي حمزه في الجبن: «ولا- تسأل عنه إلا أن يأتيك من يخبرك عنه» (٤)، إلى غيرها من الروايات. إذ الظاهر منها أن السؤال يوجب ترتيب الأثر، وإلا فأى فرق بين السؤال وعدمه؟

العاشر: ما ورد في باب الحج من أن الذى يريد الإحرام يسأل الناس الأعراب، فإنه ليس إلا لأنهم ذوو اليد على المنطقه، وما ورد من أن النساء مصدقات فيما يرتبط بهن، ثم إن هذه الأدله

ص: ٧٠

١- قرب الإسناد: ص ١٧١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٦. وفي قرب الإسناد: ص ١٧٠

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٣٩ فى ما يصلى فيه وما لا يصلى ح ٣٩

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٤ الباب ٣٣ من أبواب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة.. ح ١

وإن كان ربما يناقش في بعضها، لكن في المجموع كفايه.

بقي امران:

الأول: الظاهر أن قول ذى اليد حجه مطلقاً في النجاسه والطهاره، والحريه والعبديه، والزوجيه، والكريه والقله، والقبله، والملكيه، والميقات، وغيرها. وذلك للنص في جملته منها، والسيره في جملته، والمناطق في جملته، فإن بناء المتشرعه على قبول قول المستولى في أن ما تحت يده طاهر أو نجس، وأن قبله داره مستقيمه أو منحرفه، وأن الذى يستصحبه عبده أو صديق له، أو أن المرأه التى معه زوجته أو أخته، أو أن الماء الذى عنده كثر أو قليل، وأن الكتاب الذى معه ملكه أو ليس ملكاً له، وأن محل خبائه ميقات أم لا؟ إلى غير ذلك، خصوصاً وأن عدم الاعتماد يوجب أكبر قدر من العسر والحرج، وخلاف التوسعه واليسر المصرح بهما فى الآيات والروايات.

ويمكن أن يقال: إن بناء العقلاء على الاعتماد، ولم يردع عنه الشارع، وكأن هذا هو المراد بما ذكره فى المستمسك من السيره الارتكازيه فى باب إخبار ذى اليد بالكريه، وإلا فحجيه السيره الارتكازيه لا دليل عليها.

الثانى: هل حكم الكافر حكم المسلم فى قبول قوله إذا كان ذا اليد؟ وهل غير البالغ الرشيد بحكم ذلك أم لا؟

بعد وضوح أن المجنون والطفل والبالغ السفیه ليس كذلك،

ص: ٧١

ولا تثبت بالظن المطلق على الأقوى.

لا- إشكال في جريان السيره ووجود الأدله بالنسبه إلى بعض الموارد، كالملكيه وعدمها بالنسبه إلى الكافر، وكذلك الزوجيه والخليه، والرقيه والحريه.

أما فى الموارد التى ليس فيها دليل ولا سيره، فمقتضى القاعده الرجوع إلى الأصول، كأصل عدم التذكيه بالنسبه إلى المذبوح، واستصحاب الكريه وعدمها فيما كانت له حاله سابقه فيما أخبر الكافر أو غير البالغ بما يخالف الأصل، إلى غير ذلك، وستأتى تتمه الكلام فى ذلك.

ثم إن الظاهر من النص والفتاوى، إجراء عمل ذى اليد مجرى قوله، فلا فرق بين أن يقول ذو اليد هنا قبله، أو أن نراه يصلى إلى هذه الجهه، وكذلك لا فرق بين أن يقول هذا الجلد من المذكاه أو أن يبيعه.

كما أنه لا فرق فى ذى اليد بين أن يكون موافقاً رأيه لرأى طرفه أو مخالفاً _ اجتهاداً أو تقليداً _ كما لا فرق بين أن يكون ذو اليد مؤمناً أو مخالفاً لإطلاق الأدله، بل تصریح بعض روايات السوق بالإطلاق {ولا تثبت بالظن المطلق على الأقوى} كما هو المشهور. بل لم ينقل الخلاف إلا عن النهايه والحلبى.

استدل المشهور: بقوله سبحانه: (إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ

شَيْئاً»(١)، وقوله (عليه السلام): «والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليينه»(٢).

فى عدم اعتبار الظن المطلق

ومن المعلوم أن الظن ليس استبانة. وبأن طريق الامتثال عقلاً هو العلم وما يقوم مقامه؛ والظن ليس مما يقوم مقام العلم عند العقل والعقلاء، كما واستدلوا بسائر ما دلّ على عدم حجيه الظن.

واستدل للقول الثانى: بأن الشرعيات ظنيه كلها أو جلّها. وبأن العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل، وبأن الصلاة ونحوها مشروطه بالثوب الطاهر، فاللازم إما العلم بالطهاره أو الظن بها، فإذا حصل الظن بالنجاسه لم يكن علم، ولا ظن بالطهاره، فكيف يمكن الإتيان بمثل هذه الصلاة، إذ لا تحصل البراءه اليقنيه، مع أن الشغل اليقنى يحتاج إلى البراءه اليقنيه، واستدلوا أيضاً بالأخبار الداله على النهى عن الصلاة قبل الغسل فى الثوب الذى أعاره لمن يأكل الجرى ويشرب الخمر، كصحيحه ابن سنان، أو اشتراه من نصرانى كصحيحه على، أو اشتراه ممن يستحل جلد الميتة ويزعم أن دباغته ذكاته كروايه أبى بصير. إلى غير ذلك.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ يرد:

ص: ٧٣

١- سورة النجم: الآية ٢٨

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

على الأول: أنه لو أراد اعتماد الشرع على الظنون الخاصه فلا إشكال في ذلك _ لكن المقام ليس من الظنون الخاصه _ وإن أراد أن الشرع يعتمد على الظنون المطلقه، فهو واضح المنع عند من لا يقول بالانسداد.

وعلى الثاني: بأن أصل الطهاره أرجح من الظن بالنجاسه، لأنه أصل مستند إلى القطع بالأدله الداله عليه، وهذا الظن ليس مستنداً إلى القطع، فالعمل بالظن المخالف للأصل ليس تقديماً للمرجوح على الراجح.

وعلى الثالث: بأن الشرط يحرز بالأصل _ الحججه شرعاً _ ومثله قائم مقام العلم، فالبراءه يقينيه.

وعلى الرابع: بأن هذه الأخبار محموله على الاستحباب، جمعاً بينها وبين ما دل على أن النجاسه لا يحكم بها إلا بالعلم، فعن الفقيه: عن علي (عليه السلام) قال: «ما أبالي أ بول أصابني أو ماء إذا لم أعلم»^(١).

وعن معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثياب السابريه يعملها المجوس، وهم أخبث وهم يشربون الخمر ونسأؤهم على تلك الحال، ألبسها ولا أغسلها، وأصلى فيها؟ قال (عليه السلام): «نعم». قال معاويه:

ص: ٧٤

١- الفقيه: ج ١ ص ٤٢ الباب ١٦ في ما ينجس الثوب والجسد ح ١٨

فقطعت له قميصاً وخططته وفتلت له أزراراً ورداءً من السابري، ثم بعثت بها إليه في يوم جمعه حين ارتفع النهار، فكأنه عرف ما أريد، فخرج بها إلى الجمعة (١).

وعن أبي جميله: أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): عن ثوب المجوسى ألبسه وأصلى فيه؟ قال: «نعم»، قال: قلت: يشترون الخمر، قال: «نعم، نحن نشترى الثياب السابريه فنلبسها ولا نغسلها» (٢).

وعن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك الثوب يخرج من الحائك أىصلى فيه قبل أن يقصر؟ قال: فقال: «لا بأس به ما لم يعلم ربي» (٣)، إلى غيرها من الروايات الكثيره.

نعم: لا إشكال فى استحباب التطهير أو رشه بالماء.

فعن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه فى ثوب المجوسى، فقال: «يرش بالماء» (٤).

وفى روايه أبى على البزاز، عن أبيه: عن الثوب يعمله أهل

ص: ٧٥

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ١
 - ٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦٨ الباب ٣٩ فى ما يصلى فيه وما لا يصلى ح ٤٥
 - ٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات والأوانى ح ٥
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٣

الكتاب أصلي فيه قبل أن يغسل؟ قال: «لا بأس وإن يغسل أحبّ إليّ»^(١)، إلى غير ذلك.

ثم إن الإشكال في روايات الرش، بأنه إن كان طاهراً لم ينفعه الرش، وإن كان نجساً زاد ذلك نجاسته. مردود بأن النجاسة الشرعية كالعرفية تخفف بالرش كما لا يخفى.

ص: ٧٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٥

اشاره

مسأله ٧ _ ٧): إذا أخبر ذو اليد بنجاسه وقامت البيئه بالطهاره قدمت البيئه

(مسأله ٧ _ ٧): {إذا أخبر ذو اليد بنجاسه وقامت البيئه بالطهاره قدمت البيئه} لقوه دليل البيئه في قبال دليل اليد، فإن بعض الأدله أقوى من بعض، وإن كان كلاهما حجه، والأقوائيه تعرف من لحن الدليل. ولأن الشارع قدّم البيئه على مدّعى الملكيه الذى له يد، بعد ضميمة عدم الفرق بين هذا، وبين سائر أماكن البيئه. ولأن المستفاد من قوله (عليه السلام): «إلا أن يجيئك شاهدان» على أن الشاهدين مقدم على قول ذى اليد أو عمله الذى هو كقوله، فإنه قد سبق عدم الفرق بين الإخبار وبين عمل يقوم مقام الإخبار.

أما ما علّله المستمسك بقوله: (لقصور دليل حجه قول المالك عن صوره التعارض المذكور) (١)، ففيه: أنه لا قصور في دليل الحجه، وإنما تقدم البيئه بالأقوائيه. مضافاً إلى أن ذا اليد أعم من المالك، كما لا يخفى، اللهم إلا إذا أراد القصور في مقام التعارض، وأراد بالمالك المثال.

ثم إن جمله من المعلقين كالسيد البروجردى (٢) وغيره، قيدوا إطلاق المتن _ تقييد فتوى إشكال _ بما إذا استندت البيئه إلى العلم

ص: ٧٧

١- المستمسك: ج ١ ص ٢٠٩ مسأله ١

٢- تعليقه البروجردى على العروه: ص ٥

لا إلى الأصل _ وذلك لأن إخبار ذى اليد أماره، والأماره مقدمه على الأصل، وإذا بطل مستند الشهاده امتنع نفوذها.

لكن يرد عليه: أن إطلاق التقييد غير تام، إذ لو كان إخبار ذى اليد أيضاً مستنداً إلى الأصل لم يكن وجه للتقييد المذكور، بل اللازم القول بالتساوق لتساوى الدليلين حينئذ.

والحاصل: أنه ينظر إلى المستنديين ويقع التعارض بينهما، إذا ظهرا، وإلا لوحظ التعارض بين المستند الظاهر والأماره الأخرى إن ظهر مستند أحدهما. وإن لم يظهر المستند إطلاقاً لوحظ التعارض بين الأمارتين. وكذا في كل مورد كانت أمارتان ظهر مستندهما أو مستند أحدهما أو لم يظهر أى المستنديين.

ومما ذكر يعلم صورته تعارض البيه أو اليد بالشياع إذا قلنا بحجتيه فى باب النجاسه، من باب أنه شياع، لا من باب العلم، إذ لو كان هناك علم فى البين لم يكن مجال لأماره أخرى، كما هو واضح.

كما أنه ظهر مما ذكرنا صورته تعارض اليدين، كما إذا كان على الشىء يدان، فقامت إحداهما على الطهاره والأخرى على النجاسه، فإن لم يكن لإحداهما مستند تساقطتا، وإن كان لإحداهما مستند أقوى قدمت، وإن كان لكليهما مستند لوحظ المستندان.

وهل يقدم الأكثر عدداً، كما إذا كان هناك ثلاثه أشخاص

وإذا تعارضت البيئتان تساقطتا، إذا كانت بيئته الطهاره مستنده إلى العلم، وإن كانت مستنده إلى الأصل تقدم بيئته النجاسه.

لهم يد على الشىء، فقام أحدهما على النجاسه والآخران على الطهاره، أم لا؟ احتمالان، وحاله حال ما يأتى فى المسأله الآتیه.

ثم إن ما ذكره المصنف، إنما هو من باب المثال، وإلا فعكسه وهو ما إذا أخبر ذو اليد بالطهاره وقامت البيئه على النجاسه، حاله حال ذاك، لوحده الأدله فى الطرفين.

{وإذا تعارضت البيئتان تساقطتا} إذ الدليل لا يشمل كليهما ولا أحدهما المعين ولا أحدهما المردد. إذ شمول كليهما يوجب التناقض، وأحدهما المعين ترجيح بلا مرجح، وأحدهما المردد لا مصداق له فى الخارج.

لكن قد تقدم فى كتاب التقليد أن الأصل فى الطريقتين المتعارضين عدم التساقت بل الترجيح، ثم التخيير فراجع. أما لو تعارض العدل الواحد على القول بالحجيه، والبيئه فالمقدم هو البيئه، لأقوائتها كما تقدم فى تعارض البيئه واليد، ولو تعارض العدلان كان الكلام فيه كما فى تعارض البيئتين، {إذا كانت بيئه الطهاره مستنده إلى العلم، وإن كانت مستنده إلى الأصل تقدم بيئه النجاسه}، الأقسام المتصوره ثلاثه: لأنه إما أن تكون كلتا البيئتين مستنده إلى العلم، أو كلتاهما مستنده إلى الأصل، أو إحداهما مستنده إلى العلم، والأخرى مستنده إلى الأصل. فالأول: كما إذا

قال أحدهما: إن المائع الذى صب هنا هو بول قطعاً، وقال الآخر: هو ماء قطعاً. والثانى: كما إذا قال أحدهما: إن ذا اليد قال إن المائع كان بولاً، وقال الآخر: إن ذا اليد قال: كان ماءً. وفى هذين القسمين يقع التعارض والتساقط على رأى المصنف، فقول المصنف: "إذا كانت بينه الطهاره مستنده إلى العلم" أراد به ما إذا كانت بينه النجاسه أيضاً مستنده إلى العلم. وإنما ترك ذكره لغلبه كون الشهاده على النجاسه مستنده إلى العلم. والثالث: وإليه أشار بقوله {وإن كانت مستنده إلى الأصل تقدم بينه النجاسه} فمراده ما إذا كانت بينه النجاسه مستنده إلى العلم، وبينه الطهاره مستنده إلى الأصل، كما إذا قال الأول: رأيت أن الطفل بال فى هذا المكان، وقال الثانى: هذا المكان طاهر لأصل الطهاره أو قاعدتها. فهنا تقدم بينه النجاسه، لأنه فى الحقيقه من تعارض الأصل مع الدليل، ومن المعلوم تقدم الدليل على الأصل. كما أن فى عكس هذه الصوره، وهى ما إذا كانت بينه النجاسه مستنده إلى الأصل، وبينه الطهاره مستنده إلى العلم، تقدم بينه الطهاره، كما إذا قال الأول: هنا نجس لإخبار ذى اليد بذلك، وقال الثانى: طاهر لأن المطر أصابه، لأن الدليل مقدم على الأماره كتقدمه على الأصل.

ومن هذا يعلم أنه لو كانت إحدى البيتين مثبتة، والأخرى نافية للعلم، كما إذا قال أحدهما: أعلم طهارته، وقال الآخر: لا أعلم الطهاره، أو قال أحدهما: أعلم نجاسته، وقال الآخر: لا أعلم

نجاسته، قدم المثبت على النافي. هذا كله مما لا ينبغي الشبهه فيه.

فى لزوم استناد البينه إلى العلم

وإنما الكلام فى أنه هل يحق للبينه أن تشهد مستنداً إلى الأصل والأماره، أو اللازم عليه أن لا يشهد إلا بالعلم، ربما يحتمل الأول استناداً إلى ما روى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وقد سئل عن الشهاده أنه قال: «هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أو دع»^(١)، وفى خبر على بن غياث عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا تشهدن بشهاده حتى تعرفها كما تعرف كفك»^(٢). بل ربما زيد على ذلك بأنه لا- يكفى العلم فقط، بل يجب الاستناد إلى العلم الحاصل من الحس، فالعلم الحاصل من المتواترات ومن الأخبار المحفوفه بالقرائن القطعيه لا يجوز الشهاده على طبقها، خلافاً لما يحكى عن المقدس الأردبيلى الذى اجاز الشهاده المستنده إلى هذه الأمور.

ففى المقام ثلاثه أقوال: الشهاده المستنده إلى العلم مطلقاً، والشهاده المستنده إلى العلم الحسى، والشهاده المستنده إلى مطلق الأدله الشرعيه من مطلق علم أو أماره أو حس. والظاهر من الغالب الثالث. وما فى أدله ثبوت الزنا برؤيه الدخول والخروج حكم خاص بالزنا. ويدل على ما ذكرناه جمله من الروايات كروايه

ص: ٨١

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٥١ الباب ٢٠ من أبواب الشهادات ح ٣

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٥٠ الباب ٢٠ من أبواب الشهادات ح ١

حفص بن غياث عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال له رجل: إذا رأيت شيئاً في يد رجل، يجوز لي أن أشهد أنه له؟ قال (عليه السلام): «نعم»، قال الرجل: أشهد أنه في يده ولا أشهد أنه له فلعله لغيره، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أ فيحل الشراء منه؟ قال: نعم، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «فلعله لغيره فمن أين جاز لك أن تشتريه ويصير ملكاً لك، ثم تقول بعد الملك هو لي وتحلف عليه ولا يجوز أن تنسبه إلى من صار ملكه من قبله إليك؟» ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لو لم يجز هذا لم يقم للمسلمين سوق»^(١).

وموثق معاويه قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يكون له العبد والأمة قد عرف ذلك فيقول: أبق غلامى أو أمتى، فيكلفونه القضاء شاهدين بأن هذا غلامه أو أمته لم يبع ولم يهب أنشهد على هذا إذا كلفناه؟ قال: «نعم»^(٢).

إلى غيرها من الروايات المذكوره فى باب القضاء وفى كتاب الشهادات، فراجع الجواهر والمستند والوسائل والمستدرک.

بل أغلب الشهادات مستنده الى الأصول، كالشهادة بأنها مزوجه أو خليه أو بالعبودية والملكيه وغيرها، فإن الغالب

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢١٥ الباب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٤٦ الباب ١٧ من أبواب الشهادات ح ٣

استصحاب هذه الأمور، مع إمكان تبدل الأحوال بالطلاق والزواج والحريه والخروج عن الملك إلى غيرها. نعم تشكل الشهاده استناداً إلى قاعده الطهاره والحليّه، والكلام فى المقام طويل مرتبط بكتاب القضاء والشهادات.

ص: ٨٣

مسألة ٨ في ما لو شهد اثنين بأمر وعارض أربعة آخر

(مسألة ٨ _ ٨): إذا شهد اثنان بأحد الأمرين وشهد أربعة بالآخر، يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنين بالاثنتين وبقاء الآخرين.

(مسألة ٨ _ ٨): {إذا شهد اثنان بأحد الأمرين وشهد أربعة بالآخر يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنين بالاثنتين وبقاء الآخرين} لما دل على ذلك، كصحيحه أبي بصير: عن الرجل يأتي القوم فيدعى داراً في أيديهم ويقوم البيئته، ويقوم الذي في يده الدار البيئته أنه ورثها عن أبيه، ولا يدرى كيف كان أمرها، قال: «أكثرهم بينه يستحلف وتدفع إليه»، وذكر أن علياً (عليه السلام) أتاه قوم يختصمون في بغله فقامت البيئته لهؤلاء أنهم انتجوها على مذودهم ولم يبيعوا ولم يهبوا، وقامت البيئته لهؤلاء بمثل ذلك، فقضى (عليه السلام) بها لأكثرهم بينه واستحلهم (١)، وهذا هو المنقول عن الإسكافي وصاحب المفاتيح وشارحه في الجملة، وتفصيله في كتاب القضاء والشهادات.

واختار ما في المتن جمع من المعلقين خلافاً لآخرين منهم، ومنهم المستمسك حيث قال: (هذا غير ظاهر، فإن دليل حجيه البيئته كدليل حجيه الخبر نسبتته إلى الواحد والكثير نسبه واحده، وانطباقه على الجميع في رتبة واحده، فإذا امتنع انطباق الدليل على المتعارضين كان مقتضاه سقوط الطرفين عن الحجيه) (٢)، انتهى.

ص: ٨٤

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٨١ الباب ١٢ من أبواب كيفية الحكم ح ١

٢- المستمسك: ج ١ ص ٢١٤ مسألة ١

أقول: قد عرفت عدم سقوط المتعارضين لا في الخبر ولا في سائر الموارد، فإذا بنينا على ترجيح ذي المزيه، ولو من جهة المناط المستفاد من بعض النصوص _ كما لا نستبعده _ كان مقتضى القاعده ما ذكره المصنف كما تقدمت إليه الإشاره في كتاب التقليد، فتأمل.

ص: ٨٥

(مسألة ٩ _ ٩): الكريه تثبت بالعلم والبينه، وفي ثبوتها بقول صاحب اليد وجهه، وإن كان لا يخلو من إشكال

(مسألة ٩ _ ٩): {الكريه تثبت بالعلم} أى القطع لأن الكلام فى مقام الإثبات لا فى مقام الثبوت {والبينه} لما عرفت من عموم أدله البينه. نعم مقتضى ما ذكره المستند من عدم ثبوت نجاسه الماء بالبينه، ونقل ذلك عن القاضى والمفيد وبعض المتأخرين وغير واحد من مشايخه المعاصرين، أن لا تثبت الكريه بذلك أيضاً. لأنه استند فى المنع إلى عدم عموم البينه، ودليله غير شامل للمقام أيضاً، لكنك قد عرفت عموم الأدله كما هو المشهور. {وفى ثبوتها بقول صاحب اليد وجهه} وجهه لما تقدم من عموم ما دل على قبول قول صاحب اليد {وإن كان لا يخلو من إشكال} من جهه أن القدر المتيقن من قبول قول صاحب اليد أمثال الطهاره والنجاسه والملكيه والزوجيه والحرية والرقية وما أشبهه، أما تعدى ذلك إلى مثل الكريه والقبله ونحوهما، فهو محتاج إلى دليل مفقود، لكنك قد عرفت أن المستفاد من مجموع الأدله ولو بمعونه المناط والارتكاز: إطلاق حجية ذى اليد قولاً وعملاً، وغالب المعلقين الذين وجدت كلماتهم كالساده: ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى سكتوا على المتن مما يظهر منهم نوع تردد فى المسأله تبعاً للمصنف خلافاً للمستمسك الذى رجح الحجيه استناداً إلى السيره الارتكازيه التى تقدم تفسيرها فى مسأله ثبوت النجاسه بقول ذى

اليد فراجع (١٧). ثم الظاهر: إنه لا يشترط العلم بمبنى ذى اليد فى مقدار الكر، فيما يحتمل أنه يرى كفايه الأقل مما يراه المستفهم، كأن يكون نظر المستفهم تقليداً أو اجتهاداً، أن الكر ثلاث وأربعون إلا كذا، بينما يحتمل أن يكون رأى صاحب اليد أنه سبع وعشرون، وذلك كسائر المواضع التى لا يضر فيها هذا الاحتمال، فإذا قال صاحب اليد: إنه طاهر، لا يلزم أن نستفهم منه أنه غسله بالكر القليل عندنا، أو بالكر الموافق لرأينا، وهكذا فى سائر الأماكن، ويدل عليه ما دل على قبول قول ذى اليد مطلقاً، نصاً وفتوى من غير تفصيل، بل لعل الاستفادة من أدله الجلود وما أشبه أنه يحكم بالصحة حتى مع الظن بالخلاف، فإن العامه يرون طهر الجلد بالدباغ، ومع ذلك أبيح استعمال الطهاره معها، فقد روى عبد الرحمان ابن الحجاج قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى أدخل سوق المسلمين أعنى هذا الخلق الذين يدعون الإسلام فأشترى منهم الفراء للتجاره، فأقول لصاحبها: أليس هى ذكيه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لى أن أبيعها على أنها ذكيه؟ فقال: «لا، ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول: قد شرط لى الذى اشتريتها منه أنها ذكيه» قلت: وما أفسد ذلك؟ قال: «استحلال أهل العراق للميته، وزعموا أن دباغ جلد الميته ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا فى ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله

ص: ٨٧

١- المستمسك: ج ١ ص ٢١٥

كما أن في إخبار العدل الواحد أيضاً إشكالا.

وسلم(1)» فإن الظاهر أنه لا- يحق له الإخبار بأنه واقعاً مذكاه، وإلا فإن البيع والإخبار ظاهراً متلازمان نصاً وفتوى، فإنه إن لم يجز الإخبار حسب الظاهر لم يجز البيع أيضاً، وإذا أردت الاطلاع على تفصيل ذلك فراجع، أخبار الوسائل والمستدرک وجامع أحاديث الشيعة، في باب ما يشتري من مسلم أو من سوق المسلمين من الجلود، وباب أنه يحكم بطهاره ما شك في طهارته ونجاسته إلى أن يعلم نجاسته _ إلى آخره _.

{كما أن في إخبار العدل الواحد أيضاً إشكالاً} تقدم تفصيل الكلام فيه، وأنه لا يستبعد الأخذ بقوله. ثم إنه لو تلفت العين عند الأخذ وبعد ذلك أخبر المالك بنجاسته ففي قبول قوله احتمالان.

فعن التذكرة والنراقى الأول: "عدم قبول قوله" واختاره المستند لأن الأدله خاصه بما إذا كان ذا اليد، وليس الآن منه، كما إذا أخبرت الزوجه أنها كانت حال العقد ذات زوج، وهذا هو الأقرب ويحتمل القبول لأنه ملك في الأول فملك الإقرار بالنسبه إلى ذلك الوقت، وفيه نظر واضح.

ص: ٨٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨١ الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٤

اشاره

(مسأله _ ١٠): يحرم شرب الماء النجس

(مسأله _ ١٠): {يحرم شرب الماء النجس} بل كل مائع نجس بالضروره والإجماع ومتواتر النصوص، كالمروى عن سعيد الأعرج، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر اليهودى والنصرانى، فقال: «لا» (١).

وفى خبره الآخر عنه (عليه السلام): سئل عن سؤر اليهودى والنصرانى أ يؤكل أو يشرب؟ قال (عليه السلام): «لا» (٢).

وفى خبره الثالث عن أبى عبد الله وأبى الحسن (عليهما السلام) قال: «لا- نأكل من فضل طعامهم ولا- نشرب من فضل شرابهم» (٣).

وما رواه حريز عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا ولغ الكلب فى الإناء فصبه» (٤).

وفى روايه عنهم (عليهم السلام) قال: «فإن أدخلت يدك فى الماء وفيها شىء من ذلك _ أى من بول أو جنبه _ فأهرق ذلك الماء» (٥).

ص: ٨٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٥ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ١

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٤ الباب ٥٤ من أبواب الأطعمه المحرمه ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦١ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ١

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٥

٥- الوسائل: ج ١ ص ١١٣ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٤

وفى روايه سماعه: «وإن كان أصاب يده _ أى المنى _ فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله» (١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره المذكوره فى مختلف أبواب النجاسات، وفى الأُطعمه والأشربه، مما دل على إهراق المرق الذى أصابته نجاسه.

{إلا- فى الضروره} لقوله سبحانه: (إِلَّا مَيَّا اضْطُرُّتُمْ) (٢) وقوله (صلى الله عليه وآله): «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي تَسْعَهُ» وعدّها منها «الاضطرار» (٣)، ومطلقات أدله الاضطرار، ودليل «لا ضرر ولا إضرار» (٤)، والمناطق فى الأدله الخاصه.

والاضطرار يحصل إما بخوف المرض أو خوف الموت أو خوف نقص شىء كفقده البصر أو السمع أو ما أشبهه. كما يحصل بالعسر والخرج من العطش، وإن لم يؤد إلى ضرر. فإنه لا- عسر فى الإسلام. وكذلك يحصل الإضطرار بما إذا كان مريضاً وانحصر علاجه فى شرب النجس. وهل من الاضطرار ما إذا كان لأجل كمال أو لرفع نقص، مثلاً كان لا يلد له إلا إذ استعمل النجس الفلانى؟ احتمالان: من أنه اضطرار عرفاً. ومن أنه مشكوك فى كونه اضطراراً حقيقياً، ومثله

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب المطلق ح ١٠

٢- سوره الأنعام: الآيه ١١٩

٣- الخصال: ص ٤١٧ الباب ٩ ح ٩ من باب التسعه

٤- العوالى: ج ٣ ص ٢١٠ ح ٥٤

بالنسبة إلى سائر المحرمات، مثلاً- يتعارف الآن أن الأطباء يأخذون المنى لأجل معالجه العقيم، فإذا لم يكن للإنسان زوجه حاضره، ولم يتمكن من الاستمناء الحلال، فهل من الاضطرار الاستمناء المحرم في نفسه أم لا؟

وهذا المبحث محله كتاب الأطعمه والأشربه، وقد ذكرنا طرفاً منه هناك فراجع.

ثم الاضطرار لأجل الغير، نوع من الاضطرار، كاضطرار الوالده لشرب النجس لأجل درّ اللبن من جهه الولد، فإنه لا شبهه في كونه اضطراراً إذا لم يمكن إشباع الولد بغير اللبن أو ضره ذلك.

بقى الكلام في أنه لو حصل الاضطرار إلى أحد شيئين، فإن علم أن أحدهما أكثر حرمة من الآخر قدم الأخف، كما لو اضطر إلى شرب ماء نجس أو البول، فإنه يقدم الماء بلا إشكال.

وإن لم يعلم تخير، كما لو دار أمره بين شرب الملقى للبول، أو الملقى للدم، ففي روايه سماعه المرويه في طب الأئمه (عليهم السلام) عن رجل كان به داء فأمر له بشرب البول، فقال (عليه السلام): «لا تشربه». قلت: إنه مضطر إلى شربه، قال: «إن كان مضطراً إلى شربه ولم يجد دواءً لدائه فليشرب بوله، أما بول غيره فلا» (١).

ص: ٩١

ثم: إنه إذا شرب النجس اضطراراً تنجس ملاقيه من جسده، لأن الاضطرار لا يرفع الحكم الوضعي إلا فيما استثني نصاً أو إجماعاً كما قرر في محله.

{ويجوز سقيه للحيوانات} لأصالة الجواز واختصاص الأدله بالإنسان. بل كل المحرمات محلله على الحيوان إلا ما خرج بالدليل، ولذا جاز السفاد بينهن، وإن كن أقرباء كالابن والأم والأخت والأخ، والخارج بالدليل أمثال وطء الحيوان، أو وطيه للإنسان، أو إطعامه وسقيه ما يضرّ به ضرراً بالغاً يوجب الإسراف أو علم من الشرع منع إضراره بمثل ذلك الضرر.

ويدل عليه في خصوص المسألة خبر أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن البهيمة البقره وغيرها تسقى أو تطعم ما لا يحل للمسلم أكله أو شربه أ يكره ذلك؟ قال: «نعم يكره ذلك»^(١)، وظاهره الجواز على كراهيه، كما في المستمسك وغيره، نعم لعل الخمر مستثنى من ذلك، فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه نهى أن يتعالج بالخمير والمسكر وأن تسقى الأطفال والبهائم وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «الإثم على من سقاها»^(٢).

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٦ الباب ١٠ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٥

٢- دعائم الاسلام: ج ٢ ص ١٣٣ في ذكر ما يحرم شربه ح ٤٧١

{بل وللأطفال أيضاً} وقد اختلفوا فى ذلك، فبعضهم قال بالتحريم. واستدل بأمور:

الأول: قوله سبحانه: (يُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) (١)، فإن المحرمات خبائث، ومن الواضح أن الخبيث لا يحق للولى، ولا لغير الولى إشرابه أو إطعامه للطفل، لفهم وحده الناس فى هذا الحكم.

الثانى: أن المحرم ضار ولا يجوز الإضرار بالطفل، لدليل: «لا ضرر ولا ضرار».

الثالث: ما دلّ على إراقه الماء المتنجس والمشتبه بالنجس، وما دلّ على إراقه المرق المتنجس أو إطعامه أهل الكتاب والكلب، وما دلّ على إراقه الدهن المتنجس أو الاستصباح به، إلى غير ذلك مما يدلّ ولو بالملازمه العرفيه على عدم جواز الانتفاع بها فى الأطفال، وإلا لم يجز الإراقه لأنه إسراف حينئذ.

الرابع: ما ورد فى خصوص الخمر من عدم جواز سقيها للأطفال، فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» _ إلى أن قال: _ ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه، كان حقاً على الله أن يسقيه من طينه الخيال» (٢).

ص: ٩٣

١- سورة الأعراف: الآية ١٥٧

٢- غوالى اللئالى: ج ١ ص ١٧٨

وفى روايه أخرى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «فعلیه كَوَزْر من شربها»^(١١) إلى غيرها، وقد عقد فى الوسائل والمستدرک باباً لذلك فى كتاب الأَطمعه والأشربه، عنوانه بباب: أنه لا يجوز سقى الخمر صبيّاً... إلى آخره، فراجع.

الخامس: أنه إذا جاز أكل الطفل وشربه، جاز بيعه، لأن النهى عن بيع ما لا يجوز أكله وشربه إنما هو لعدم جواز الانتفاع به، قال (صلى الله عليه وآله): «إذا حرّم الله شيئاً حرم ثمنه»^(١٢).

ومن المعلوم أن المحرمات لا يجوز بيعها بأى وجه، فيدل ذلك على أنه لا يجوز سقى الأطفال وإطعامهم.

السادس: سيره المتشرعه بالاجتناب، بل يعد ذلك من المنكرات، فإنهم إذا رأوا إنساناً يسقى ابنه بولاً أو دماً أو يطعمه خنزيراً أو كلباً، لا يشكّون فى عده مخالفاً للشريعة المطهره. بل لعل هذه من الضروريات، كبداهه أنهم إذا رأوا إنساناً يجمع بين صغيرين فى زنا أو لواط، عدّوه من فاعلى المنكرات القطعيه. وبعضهم كالمصنف وجمله من المعلقين قالوا: بالتحليل فى الجمله كموضعا هذا. إذ لا شك فى أن أحداً لا يقول بالتحليل الكلى.

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٧ الباب ١٠ من الأشربه المحرمه ح ٧

٢- العوالى: ج ٢ ص ١١٠ ح ٣٠١

واستدل لذلك:

برفع القلم عن الصبي، فإذا لم يكن الشرب حراماً عليه، لم يكن إشرابه حراماً.

وبالأصل.

وبأنه لا دليل على أن كل محرم للكبير محرم للصغير. ولذا جاز إلباس الصبي الذهب والحريز، كما ورد النص في الأول منهما، وأفتى بذلك بعض، وللتردد بين القولين احتاط بعض في المقام.

أقول: الماء النجس على قسمين:

الأول: ما كان ضاراً، أو علم من الشرع عدم إرادته تناوله مطلقاً، كما إذا كان خليطاً بالخمير، ومثل هذا لا ينبغي الشبهه في تحريم سقيه للأطفال، لأدله "لا ضرار"، وما دلّ على حرمة إشراب الخمر للأطفال، إلى غير ذلك.

الثاني: ما لم يكن كذلك، وهذا القسم لا بأس بإشرابه للأطفال، لما ذكر من أدله الجواز الخاليه عن ورود أدله المنع عليه، وقد جرت السيره أن محرّمات الأّطعمه والأشربه كالأخمر والأخزير والألحوم المحرّمه، ومحرّمات الذبيحه وما أشبهه يمنعونها عن الأّطفال، فضلاً عن إعطائها لهم، ولا يخفى أن السيره المستنده إلى شواهد نصاً وفتوى، بل وإجماعاً وضروره في جملة منها.

والظاهر: أن مراد المصنف النجس بالملاقاه مما لا يوجب ضرراً ولم يعلم من الشرع منعاً.

أما سقى المحرّم لمن لا يعتقد بحرّمته، لأنه مخالف مذهبه الجواز، أو كافر لا يعتقد بالشريعة. فإذا كان هناك دليل خاص على المنع كما ورد في الخمر لم يجوز. فعن جامع الأخبار عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال في حديث في الخمر: «ألا ومن سقاها غيره يهودياً أو نصرانياً أو امراًه أو صيباً أو من كان من الناس فعليه كوزر من شربها»^(١).

وإن لم يكن دليل خاص بالمنع، جاز لما ورد من إلزامهم بما التزموا به.

قال (عليه السلام): «من دان بدين قوم لزمته أحكامهم»^(٢).

وقال (عليه السلام): «ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم»^(٣).

وقال (عليه السلام) «لقضيت بين أهل التوراه بتوراتهم، وأهل الإنجيل بإنجيلهم»^(٤).

ص: ٩٤

١- جامع الأخبار: ص ١٧٧

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢٢ الباب ٣٠ من كتاب الطلاق _ مقدماته وشرائطه ح ١١

٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٣٢١ الباب ٣٠ من كتاب الطلاق _ مقدماته وشرائطه ح ٦

٤- بحار الأنوار: ج ٣٥ ص ٣٨٧ ح ٥

وما ورد من أن يفتيهم حسب رأيهم، إلى غيرها من الروايات الواردة في العصبه، وميراث المجوس، وأخبار القضاء والقصاص والديات. إلى غيرها مما يجدها المتتبع في مختلف كتب الفقه.

وقوله (عليه السلام): «باعه ممن يستحل الميتة»^(١) فيما إذا اشتبه المذكي بالميتة «أو يطعمه أهل الذمه»^(٢). فيما إذا تنجس المرق.

وما رواه التهذيب والاستبصار قال: قيل لأبي عبد الله (عليه السلام): في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال: «يباع ممن يستحل أكل الميتة»^(٣).

ولذا كان يفتي السيد الحكيم، بجواز بيع الأسماك المحرمة عندنا من المخالفين وأهل الكتاب، وفتواه قريبه جداً.

وهذا المبحث طويل جداً، يحتاج إلى تأليف مستقل في مختلف شؤونه في أبواب الفقه المختلفه التي منها مسأله أن الكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم بالأصول.

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٢٩ الباب ١٥ باب الماء يقع فيه شيء ح ٣. وفي التهذيب: ج ١ ص ٤١٤ الباب ٢١ في المياه وأحكامها ح ٢٤

{ويجوز بيعه مع الإعلام} فيما كان البيع لأجل فائده مشروطه بالطهاره، أما إذا كان البيع لأجل فائده لا تنافى النجاسه، فلا يلزم الإعلام، كما يلزم أن تكون له فائده معتدّ بها.

ويدل على جواز البيع: عمومات أدله البيع والوفاء بالعقد وما أشبهه. وإلى ذلك ذهب غير واحد من الفقهاء خلافاً لما يحكى عن التهذيب والخلاف والنهائه، وتبعهم المستند.

واستدلوا لذلك بالروايات المصرحه بإهراق المرق والماء المشتبه بالنجس، كموثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع فى أحدهما قدر، لا- يدرى أيهما هو، وليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: «يهريقهما ويتيمم»^(١).

وكذلك فى الماء النجس لقوله (عليه السلام): «وإن كان أصاب يده _ أى المنى _ فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله»^(٢)، إلى غيرها من الروايات.

لكن يرد على ذلك: أن المستفاد من هذه الروايات، عدم استعمال الماء فى ما يشترط بالطهاره، وإلا فهل يفتى هؤلاء القائلون بعدم جواز سقى الأشجار بهذا الماء؟ وإذا كانت له منفعه محلله مقصوده لم يكن مانع عن بيعه، وإجراء سائر المعاملات

ص: ٩٨

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٤ الباب ١٢ من أبواب الماء المطلق ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٥ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٠

عليه.

وأما لزوم أن تكون له فائده معتد بها فإنه لولا ذلك كان أكلاً للمال بالباطل. إذ لا فائده معتد بها لا يصدق عليه المال، كذا ذكروا.

لكن الظاهر عدم الاشتراط، لأن المشتري إذا انتفع به فائده عقلائية _ وإن لم يكن له فائده معتد بها في نفسه _ لم يصدق على بيعه أنه أكل للمال بالباطل، مثلاً. إذا كان له زجاجات مكسورة تطرح عادة في النفايات، لكن المشتري عنده عمل أكسيري يحتاج إلى الزجاج المكسور، فباعه المالك، لم يصدق أنه أكل المال بالباطل.

ويؤيد جواز البيع مطلقاً، الروايات الواردة في بيع الزيت إذا كان نجساً، فإن الاستفادة منها عرفاً، أن ذلك لأجل وجود المنفعة المحللة، لا لأنه خصوصيه في النجس، وإن كان بعض الأعلام الذين تقدم الإشاره إلى أسمائهم جعلوا بيع الزيت مستثنى، وكيف كان فتدل على جواز الاستعمال والبيع الروايات المستفيضة كصحيحه زراره: «إذا وقعت الفأره في السمن فماتت فيه، فإن كان جامداً فألقها وما يليها، وإن كان ذائباً فلا تأكله، واستصبح به، والزيت مثل ذلك»^(١).

ص: ٩٩

وفى صحيحه ابن وهب: جرد مات فى زيت أو سمن أو عسل؟ فقال: «أما السمن والعسل فيؤخذ الجرد وما حوله، والزيت يستصبح به» (١)، وقال فى بيع ذلك الزيت: «بيعه ويبيته لمن اشتراه ليستصبح به» (٢).

والموثقه: فى جرد مات فى زيت، ما تقول فى بيع ذلك؟ قال: «بعه ويبيته لمن اشتراه ليستصبح به» (٣).

وصحيحه أبى بصير: عن الفأره تقع فى السمن أو فى الزيت فتموت فيه؟ فقال: «إن كان جامداً فتطرحها وما حولها ويؤكل ما بقى، وإن كان ذائباً فاسرج به وأعلمهم إذا بعته» (٤)، إلى غيرها من الأخبار.

ثم الظاهر أن الإعلام طريقي، لأجل اجتناب المشتري عن استعمال الطهاره، فلو علم المشتري بالنجاسه أو علم البائع بأن المشتري لا يستعمله فى الأمور المربوطه بالطهاره لم يجب الإعلام.

ولو علم البائع أن المشتري يستعمله فى الأمور المشروطه بالطهاره وإن علم، فهل يجب الإعلام؟ لا يبعد العدم، كما لا

ص: ١٠٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من ما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل ج ١٦ ص ٣٧٤ الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمه ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من ما يكتسب به ح ٤

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من ما يكتسب به ح ٣

يشترط إعلام من يشتري الميته إذا كان ممن يستحلها.

إذ الظاهر من المتفاهم عرفاً: أن الإعلام لأجل عدم وقوع المشتري في النجاسة، فإذا لم يقع سواء علم أو لم يعلم لم يكن وجه للإعلام، إلا التعبد وذلك خلاف الظاهر.

ولذا قال في المستمسك، تبعاً لغيره: (لو علم عدم شربه للنجس لم يجب الإعلام، وكذا لو علم عدم تأثير الإعلام في إحداث الداعي، بأن كان مقدماً على شربه على كل حال)^(١)، انتهى.

ثم إنه لو باع ولم يُعلم فيما كان إعلامه موجباً لعدم وقوع المشتري في الحرام، وعدم إعلامه موجباً لوقوعه في الحرام، فهل يبطل البيع أم لا؟ قولان:

الأول: البطلان، وذلك لاستفاده الشرطية من الروايات المذكورة.

والثاني: عدم لاستفاده الإرشاد. وهذا غير بعيد، وإن كان الاحتياط في الأول.

والكلام في المقام طويل لكن حيث إن محله كتاب البيع نكتفي منه بهذا القدر.

ص: ١٠١

الماء المستعمل فى الوضوء طاهر مطهر من الحدث والخبث

{فصل}

{الماء المستعمل} إما مستعمل فى رفع الحدث الأكبر، أو فى رفع الحدث الأصغر، أو فى رفع الخبث، أو فى الاستنجاء، أو فى مثل الغسل والوضوء المستحبين.

ثم إما أن يراد استعماله فى رفع الحدث بقسميه، أو فى رفع الخبث بقسميه، أو فى الغسل والوضوء المستحبين، فالأقسام خمس وعشرون.

وكيف كان فالماء المستعمل {فى الوضوء طاهر مطهر من الحدث والخبث} بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً منقولاً ومحصلاً كما فى الجواهر. بل ادعوا على الأول ضروره المذهب كما فى المستمسك،

ويدل على ذلك إطلاقات أدله طهاره الماء ومطهريته من الكتاب والسنة، والإجماع والعقل، ولم يدل دليل على نجاسته، أو عدم مطهريته، فيما إذا استعمل في الوضوء، سواء كان الوضوء لواجب أو مندوب، وضوء تاماً، أو جبيراً، وسواء كان الماء المستعمل في الغسلات والمسحات، أو في مثل المضمضه والاستنشاق.

نعم يشترط في المطهره بقاء المائيه، فإذا خرج ماء المضمضه مثلاً عن الحقيقه لم يكن مطهراً لمكان الإضافه، كما أنه إن قلنا بنجاسه المرتد وعدم طهارته بالتوبه، وبوجوب الوضوء عليه للصلاه، كان ماء وضوئه نجساً، لكن من جهه خارجيه، وكيف كان، فعن أبي حنيفه كما في الجواهر، الحكم بنجاسه ماء الوضوء نجاسه مغلظه، وعن أبي يوسف أنه نجس نجاسه مخفضه.

ثم إنه يدل على طهاره ماء الوضوء ومطهريته _ بالإضافه إلى الإطلاقات _ جمله من الروايات كالمروى عن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «وأما الماء الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به»^(١).

وعن زراره عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «كان النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا توضأ أخذ ما يسقط من وضوئه

ص: ١٠٤

فيتوضؤون به»(١).

{وكذا المستعمل في الأغسال المندوبه} بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً، كما عن القواعد، والتذكرة، وفي الحدائق: نفى جملة من المتأخرين الخلاف فيها، وفي الجواهر قال: (فلا- كلام في كونها طاهره مطهره، بل في الحدائق نفى جملة من المتأخرين الخلاف فيها، نعم نقل عن ظاهر المفيد في المقنعه استحباب التنزه عنها، ولعله لروايه على بن جعفر(عليه السلام) المتقدمه على وجه لشمول الاغتسال فيها للواجب والمندوب)(٢)، انتهى.

والمراد بروايه على بن جعفر، ما رواه عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في حديث قال: «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه» فقلت لأبي الحسن (عليه السلام) إن أهل المدينة يقولون: إن فيه شفاء من العين، فقال: «كذبوا، يغتسل فيه الجنب من الحرام، والزاني، والناصب _ الذي هو شرهما وكل من خلق الله _ ثم يكون فيه شفاء من العين»(٣)؟

لكن ذيل الحديث، مانع عن التمسك بإطلاق سابقه إذ ظاهره

ص: ١٠٥

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٢ الباب ٨ من أبواب الماء المضاف ح ١
 - ٢- الجواهر: ج ١ ص ٣٦٥ في حكم الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من الماء المضاف ح ٢

فصل في الماء المستعمل في رفع الحدث

وأما المستعمل في الحدث الأكبر، فمع طهاره البدن لا إشكال في طهارته

كون الكلام في غسله الحمام، ثم إنه لو اجتمع غسلان واجب ومندوب، فالحكم لأشدهما كما لا يخفى.

{وأما المستعمل في الحدث الأكبر} والمراد غير غسل الميت، لأن بدنه يتنجس بالموت، كما هو المشهور فماء غسله نجس، {فمع طهاره البدن لا- إشكال في طهارته} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل ادعى جملة الإجماع عليه. بل لعله ضروري كما في المستمسك، خلافاً لما ربما يستظهر من الوسيله من القول بالنجاسه.

ويدل على الطهاره إطلاقات الأدله، وخصوص ما رواه شهاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الإناء فينتضح الماء من الأرض، فيصير في الإناء، أنه: «لا بأس بهذا كله» (١).

وعن الفضيل بين يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل الجنب يغتسل فينتضح من الماء في الإناء، فقال: «لا بأس (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)» (٢) «(٣)» ومثلها غيرهما.

ثم الظاهر أنه لا فرق بين كون المستعمل قليلاً أو كثيراً، وكان

ص: ١٠٦

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٤ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٦

٢- سورة الحج: الآية ٧٨

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٥

ورفعه للخبث، والأقوى جواز استعماله في رفع الحدث أيضاً

الغسل بنحو الارتماس أو الترتيب، وإنما يصدق المستعمل بعد الانفصال، كما ذكره الجواهر، نعم لو ارتمس في القليل فبعد تمام الارتماس يصدق المستعمل.

والظاهر عدم الفرق بين أن يكون المغتسل من حرام أو حلال، أو يكون ولد زنا أو غيره، لأن ولد الزنا طاهر كما حقق في محله.

نعم لا يستبعد كراهه استعمال مثل هذا الماء، لما تقدم في حديث علي بن جعفر، ومثله غيره ما يستفاد منه المضرة إذا اغتسل الجنب عن الحرام، أو ولد الزنا.

أما الناصب فماء غسله نجس، لأنه نجس، كما حقق في محله.

فصل في الماء المستعمل في رفع الخبث

إشاره

{ورفعه للخبث} ادعى الإجماع على ذلك غير واحد، وللعمومات والإطلاقات، نعم لا يبعد الكراهه بالنسبه إلى ما ذكر في روايه علي بن جعفر المتقدمه، حيث استفيد منها أن الشارع يكره استعمال هذا الماء مطلقاً {والأقوى جواز استعماله في رفع الحدث أيضاً} وفاقاً للمحكي عن السيد، وسألاً، وابن زهره وسعيد، والسرائر والقواعد والمنتهى والتحرير والمختلف والذكري والمدارك وغيرهم، وتبعهم الجواهر والمستمسك وغيرهما. بل هو الأشهر، ونسبه في

المستند إلى المشهور بين المتأخرين، خلافاً لما حكى عن المقنعه والمبسوط والصدوقين وابني حمزه والبراج. بل عن الخلاف أنه قول أكثر أصحابنا.

استدل المشهور، بعمومات وإطلاقات طهاره الماء ومطهريته عن الحدث والخبث. وبالاستصحاب. وبما دل على النهي عن التيمم مع التمكن من الماء، وبجمله من الروايات كالتى تدل على عدم البأس بما ينضح فى الإناء، كصحيحه الفضيل بن يسار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: فى الرجل الجنب يغتسل فينتضح من الماء فى الإناء، فقال (عليه السلام): «لا بأس (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)» (١).

وعن عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): اغتسل فى مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابه، فيقع فى الإناء ما ينزو من الأرض، فقال: «لا بأس به» (٢)، إلى غير ذلك من الروايات الداله على عدم البأس عما يقطر أو ينضح من ماء الغسل فى الإناء.

والإشكال فيها بالاستهلاك غير تام، لوضوح كثره القطرات، كما لا يخفى على من اغتسل بمثل هذا الغسل.

ص: ١٠٨

١- المصدر السابق

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٤ الباب ٩ من الماء المضاف ح ٧

ومثله فى الدلاله ما دل على اغتسال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعض زوجاته من إناء واحد، فإن ادخال اليد التى فيها ماء الغسل فى الإناء دليل على أن المستعمل إذا اختلط بالماء، لا بأس بالغسل به.

وكصحيحه محمد: الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره، أغتسل من مائه؟ قال: «نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب»^(١)، الحديث.

فإن ترك الاستفصال عن الماء المسؤول عنه يفيد العموم.

وكصحيحه على، عن الرجل يصيب الماء فى ساقه او مستنقع أىغتسل فيه للجنبه أو يتوضأ منه للصلاه إذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعاً للجنبه ولا مداً للوضوء _ إلى أن قال (عليه السلام) _: «فإن كان فى مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه، فإن ذلك يجزيه»^(٢). فإنه كالنص فى الغسل بما استعمل، ثم رجع إلى محله، ثم أخذ منه لغسل سائر أعضائه.

وخبر ابن مسكان: عن الرجل ينتهى إلى الماء القليل فى الطريق فيريد أن يغتسل وليس معه إناء، والماء فى وهده فإن هو

ص: ١٠٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من الماء المضاف ح ٣

٢- التهذيب: ج ١ ص ٤١٦ الباب ٢١ فى المياها وأحكامها ح ٣٤

اغتسل رجع غسله في الماء، كيف يصنع؟ قال: «ينضح بكف بين يديه وكفاً من خلفه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله ثم يغتسل» (١). فإن الظاهر من الجواب أنه لا بأس برجوع الماء والنضح. أما على الأرض لأجل تسرب الماء منه إلى الوهده بسهولة حتى يجتمع الماء المستعمل لأجل إتمام غسله. أو على البدن لأجل تسهيل جريان الماء عليه عند الغسل، فلا يحتاج إلى زياده ماء. وعلى كلا التقديرين لا غبار في موضع دلالة على ما نحن فيه.

وكصحيحه ابن بزيع: عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء، ويستسقى فيه من بئر فيستنجدى فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز؟ فكتب: «لا تتوضأ من مثل هذا إلا من ضروره إليه» (٢).

وجه الاستدلال أن إجازة التوضي في حال الضروره يدل على أن النهي للتنزه.

استدل للقول الثاني: بخبر ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل؟ فقال: «الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه، وأما الذي يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه

ص: ١١٠

١- التهذيب: ج ١ ص ٤١٧ الباب ٢١ في المياه وأحكامها ح ٣٧

٢- التهذيب: ج ١ ص ٤١٨ الباب ٢١ في المياه وأحكامها ح ٣٨

ويده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به» (١).

وروايه حمزه بن أحمد: عن الحمام؟ قال (عليه السلام): «ادخله بميزر، وغض بصرك، ولا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب» (٢).

وصحيحه محمد: عن ماء الحمام؟ فقال: «ادخله بإزار، ولا تغتسل من ماء آخر، إلا أن يكون فيه جنب، أو يكثر أهله فلا يدري فيهم جنب أم لا» (٣).

ومفهوم صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): سُئِلَ عن الماء تبول فيه الدواب، وتلغ فيه الكلاب، ويغتسل فيه الجنب؟ قال (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (٤).

لكن هذه الروايات، يرد عليها:

أولاً: ضعف بعضها سنداً، كالرواية الأولى التي اشتملت على أحمد بن هلال الذي ضعفه كل من سعد بن عبد الله الأشعري،

ص: ١١١

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٥ الباب ٩ من الماء المضاف ح ١٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف ح ١

٣- الوسائل: ج ١ ص ١١١ الباب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٥

٤- الوسائل: ج ١ ص ١١٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١

وإن كان الأحوط مع وجود غيره التجنب عنه.

والكشَى والفهرست والتهديب والخلاصه(١).

نعم ربما يقال: إن اعتماد المشايخ الثلاثة وغيرهم على روايته كاف في حجيتها. وهذا غير بعيد لما ذكرناه غير مره: إن مثل الكافي والفتيه يؤخذ بروايتهم، وإن كان طعن في السند، لضمانيهما الكاشف عن وجود قرائن على الصحة، ومثلها كاف في الحجية.

ثانياً: ضعفها دلالة، فإن الغالب أن الجنب ملوث بدنه بالمنى، فالنهي منصب على الغالب.

بل لعل ذيل خبر ابن سنان في قوله (عليه السلام): «في شيء نظيف» دليل على ذلك.

ثالثاً: إن مقتضى الجمع بين الأخبار السابقة وهذه الأخبار: حملها على الكراهة، إذ لولا ذلك لزم حمل الأخبار المجوزة على التخصيص أو بعض المحامل البعيده، وكلاهما خلاف الظاهر المستفاد عرفاً من الجمع بين الطائفتين.

وحيث إن طبيعه الأحداث والأغسال واحده، لم يفصل أحد بين الجنابه وغيرها، بل اللازم القول بالجواز في الجميع أو المنع في الجميع، باستثناء غسل الميت كما تقدم، وكيف كان فما ذكره المصنف هو الأقرب إن لم يكن أقوى، وإن كان الأحوط مع وجود غيره التجنب عنه { لما تقدم من أدله القائلين بالمنع، وأحوط منه: الجمع بين استعماله والتيمم فيما إذا لم يكن غيره.

ص: ١١٢

وأما المستعمل فى الاستنجاء ولو من البول فمع الشروط الآتية طاهر، ويرفع الخبث أيضاً، لكن لا يجوز استعماله فى رفع الحدث ولا فى الوضوء والغسل المندوبين.

{وأما المستعمل فى الاستنجاء ولو من البول، فمع الشروط الآتية طاهر ويرفع الخبث أيضاً، لكن لا يجوز استعماله فى رفع الحدث ولا فى الوضوء والغسل المندوبين}.

الكلام فى المقام فى أربعة مسائل:

الأولى: فى كون المراد بماء الاستنجاء أعم من البول والغائط.

الثانية: فى أنه هل هو طاهر أم نجس معفو عنه؟

الثالثة: فى أنه هل يزيل الخبث؟

الرابعة: فى أنه هل يزيل الحدث ويصح الوضوء والغسل المندوبان به أم لا؟

أما الكلام فى المسألة الأولى: فنقول: الظاهر أنه لا فرق بين البول والغائط فى هذا الحكم، كما هو المشهور. بل فى المستمسك وغيره: إنه لا يعرف فيه خلاف، وأرسله فى المستند إرسال المسلمات. وعن جامع المقاصد: نسبته إلى الأصحاب. وعن المدارك والذخيرة: أنه مقتضى النص وكلام الأصحاب. وفى الجواهر، أنه: (قد يستظهر من إطلاق النص والفتوى، كما

صرح به بعض، عدم الفرق بين المخرجين(1)، انتهى.

أقول: فاحتمال الاختصاص بمخرج الغائط، مع أنه خلاف ظاهرهم وصريحهم، خلاف إطلاق النص، وخلاف المتعارف من التلازم غالباً بين البول والغائط بحيث ينذر جداً أن يتغوط دون أن يبول، ومن التلازم بين تطهير المخرجين، بحيث ينذر أن يغسل مخرج الغائط وحده ثم يغسل مخرج البول. مضافاً إلى التعليل في قوله (عليه السلام): «لأن الماء أكثر».

وأما الكلام في المسألة الثانية: فقد اختلفوا في ذلك، فالمشهور شهره عظيمه على طهارته. وفي المستند نسبته إلى الأكثر. خلافاً لما يحكى عن المنتهى والذكرى، ونسبه الثانى إلى المعتر أبضاً، وإن استظهر الحدائق والجواهر عدم تماميه النسبه.

وكيف كان فإن القائل بهذا القول يقول: إنه نجس معفو عنه، بمعنى أن الشارع عفى عنه بعض أحكامه وبقيت الأحكام الأخرى، وبعض الفقهاء عبّروا بعبارات تحتمل الأمرين، ففي بعض العبارات: أنه لا بأس به، وفي آخر: أنه لا ينجس الثوب، وفي ثالث: أنه معفو عنه. والأصل في ذلك النصوص، وإن جعل المستند: الأصل فيه الأصل، وغيره: أصل طهاره كل مستعمل في رفع الخبث.

ص: ١١٤

١- الجواهر: ج ١ ص ٣٥٧ فى حكم ماء الاستنجاء

ويدل عليه صحيحه الأحول، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به؟ فقال: «لا بأس به»^(١)، كذا رواه فى الكافى.

وزاد فى الفقيه فى آخره: «وليس عليك شىء»^(٢).

وفى روايته المرويه فى العلل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قلت: جعلت فداك، الرجل يستنجى فيقع ثوبه فى الماء الذى يستنجى به؟ فقال: «لا بأس به» فسكت، فقال: «أو تدرى لم صار لا بأس به»؟ قلت: لا والله جعلت فداك، فقال: «لأن الماء أكثر من القدر»^(٣).

وصحيحته الأخرى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: أستنجى ثم يقع ثوبى فيه وأنا جنب؟ فقال: «لا بأس به»^(٤).

وصحيحه الهاشمى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به أينجس ذلك

ص: ١١٥

١- الكافى: ج ٣ ص ١٣ باب اختلاط ماء المطر بالبول ح ٥

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٤١ الباب ١٦ فى ما ينجس الثوب والجسد ح ١٤

٣- علل الشرائع: ج ١ ص ٢٨٧ الباب ٢٠٧ ح ١

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٦١ الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف ح ٤

ثوبه؟ قال: «لا» (١١).

فإن الظاهر عرفاً من التعليل بكون الماء أكثر من القذر، طهاره الماء، كما أن المستفاد عرفاً من سائر الروايات الطهاره، لرؤيه العرف المتلازم بين «لا بأس» وبين «الطهاره». ولذا لو سأل المقلد مجتهدة، هل فى الحديد بأس؟ فقال المجتهد: لا بأس به، فهم من كلامه أنه ليس بنجس، وليس المراد الملازمه العقليه، حتى يقال: إن نفي البأس يلائم العفو أيضاً.

هذا بالإضافة إلى أن الظاهر نفي البأس مطلقاً، فملاقاه هذا الثوب برطوبه، والصلاه فيه، ووقوعه فى ماء قليل يتوضأ به، أو يشرب أو يغسل به، إلى غير ذلك، كلها لا بأس به، وحينئذ لا معنى للنجاسه إلا أن يراد بها أن القذاره الموجوده فى كل نجس موجوده هنا، إذا قلنا بأن النجاسه الشرعيه هى القذاره الحقيقيه.

لكن هذا بمعزل عن الفقه، إذ همّ الفقيه الآثار العمليه، لا الأمور الواقعيه، ويكون القول بالنجاسه هنا كالتقول بأن السواك واجب ساقط، ويراد به أن فيه عله الوجوب.

أما حديث أن الماء بحكم الطاهر فى عدم وجوب الاجتناب عنه، مع ترتب بقيه أحكام النجس عليه، فذلك خلاف الظاهر من إطلاقات الأدله، وبما ذكرنا يظهر وجه الإشكال فى كلام المحققين

ص: ١١٤

الكبيرين، الشيخ الأعظم، والفقيه الهمداني، فراجع كلامهما.

أما المسألة الثالثة: فقد نقل عن بعض: عدم رفع الخبث بهذا الماء، وكأنه مبني على القول بأنه نجس معفو عنه، فإن النجس لا يزيل النجس وإن جاز استعماله في الأكل والشرب والصلاه ونحوها، لكنك قد عرفت الإشكال في هذا المبني. كما أنه لو قيل: إنه طاهر لكن لم يعلم رفع الخبث به، فاستصحاب النجاسة محكّم. ويدفعه: إطلاق مطهره الماء، وكيف كان، فاللازم القول بكونه رافعاً للخبث أيضاً، سواء كان الخبث الموجود في نفس محل النجوس، بأن استنجى بماء الاستنجاء ثانياً، أو في غيره.

وأما المسألة الرابعة: فقد اختلفوا في إزالة هذا الماء للحدث، فالمحكي عن المشهور عدم الإزالة، وعن المعتمد والمنتهى الإجماع على عدم جواز رفع الحدث بما تزال به النجاسة مطلقاً.

وعن مفتاح الكرامة: (اعترف بهذا الإجماع جماعه، كصاحب المدارك والمعالم والذخير وغيرهم) (١١)، انتهى. واعتمد على هذا الإجماع جملة من المعلقين، ومنهم المستمسك. خلافاً لما حكاه المدارك عن بعض، من كون ماء الغسالة باقياً على ما هو عليه من الطهورية، وهو المحكي أيضاً عن المقدس الأردبيلي، واختاره الحدائق والمستند. وحيث إن الإجماع المذكور محتمل الاستناد، لا

ص: ١١٧

وأما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله فى الوضوء والغسل، وفى طهارته ونجاسته خلاف

يمكن الاعتماد عليه، فالقول بالطهوريه من الحدث والخبث هو الأقوى، أما عطف المصنف الوضوء والغسل المندوبين، فكأنه لاستفاده وحده الملاك، فإن الغسل الرافع والغسل المستحب من باب واحد، وكذلك الوضوء.

لكن استفاده ذلك من المناط مشكل، لوضوح أخفیه الغسل والوضوء المندوبين، فإطلاقات المطهریه محكمه حتى ولو قلنا بمقاله المشهور فى عدم إزالة الماء الحدث. ولم يظهر لى وجه ما ذكره المستمسك من إسناد عدم استعماله فى الوضوء والغسل المندوبين إلى الخبر، فراجع كلامه.

{وأما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء، فلا- يجوز استعماله فى الوضوء والغسل} مطلقاً، لأنه نجس، والنجس لا يجوز استعماله فى الوضوء والغسل، بل ربما ادعى الإجماع على ذلك، لكن الظاهر أن هذه المسأله مبنیه على ما يأتى من الأقوال الخمسه.

{وفى طهارته ونجاسته خلاف} بين الفقهاء، وتفصيل الكلام فى المسأله أن الماء الملقى لنجاسه، فى طهارته ونجاسته أقوال ثلاثه:

الأول: النجاسه مطلقاً.

الثانى: الطهاره مطلقاً، لعدم انفعال القليل.

ص: ١١٨

الثالث: يتنجس إذا ورد الماء على النجاسه، أما إذا وردت النجاسه على الماء لا- يتنجس الماء بذلك، ذهب إلى هذا السيد والحلي ومن تبعهما، كما ذهب إلى القول الأول المشهور، كما نسب إليهم، وذهب إلى القول الثاني جمع كبير، كما فصلناه في مسأله انفعال الماء القليل.

وكيف كان: فإذا قلنا بالطهاره مطلقاً، فلا كلام في صحه الوضوء والغسل بالغساله. أما اذا قلنا بالنجاسه مطلقاً، أو بالنجاسه إذا ورد الماء على النجاسه فهل يصح الوضوء والغسل بهذا الماء المستعمل أم لا؟ فيه أقوال، وقد ظهر بما ذكرنا أن مسأله انفعال الماء القليل، غير مسأله الماء المستعمل، وأن الاختلاف في الماء المستعمل مبنى على القول بنجاسه الماء القليل مطلقاً، أو نجاسته في صورته ورود الماء على النجس، فالقائلون بالانفعال مطلقاً، والقائلون بالانفعال في صورته ورود الماء على النجاسه، اختلفوا في طهاره الماء المستعمل إلى أقوال، كما في المستند:

الأول: الطهاره مطلقاً، كما عن المبسوط وابن حمزه والبصرى والمحقق الثانى والقاضى، وعزاه في المعالم إلى جماعه من متقدمى الأصحاب، وفي شرح القواعد: (إنه الأشهر بين المتقدمين) ويشعر به كلام الصدوق، ويميل إليه ظاهر الذكرى والمدارك، واختاره بعض المتأخرين من المحدثين أيضاً، لكن عن المبسوط الاحتياط في الثياب النجاسه مطلقاً، وفي الأوانى في الغسله الأولى، وعن القاضى الاحتياط في غسله الولوغ.

والأقوى أن ماء الغسله المزيله للعين نجس، وفي الغسله غير المزيله، الأحوط الاجتناب.

الثانى: النجاسه مطلقاً، اختاره الفاضلان، والمحقق الثانى فى شرح القواعد، ونقل عن المصباح، وظاهر المقنع والشهيد، ومال إليه المحقق الأردبيلى، بل نسب إلى أكثر المتأخرين، وعن ظاهر المنتهى الإجماع عليه.

الثالث: الطهاره مطلقاً فى غسل الأوانى، والنجاسه فى غير الغسله الأخيره فى الثياب، كما عن الخلاف.

الرابع: النجاسه مطلقاً فى غير الأخيره، اختاره النراقى الأب.

الخامس: النجاسه بعد انفصال الماء عن المحل، كما عن المختلف، إلى غير ذلك من الأقوال التى أنهاها بعضهم إلى اثنى عشر.

{و} منها: قول المصنف بأن {الأقوى أن ماء الغسله المزيله للعين نجس} إذا كانت هناك عين النجاسه {وفى الغسله غير المزيله، الأحوط الاجتناب} وسكت عليه غالب المعلقين.

أما القول الأول: فاستدل له بالأصل، وعمومات طهاره الماء، وخصوص صحيحه محمد: فى الغسل فى المركز، وبالتعليل فى روايه الاستنجا، وروايه المطر: «بأن الماء أكثر من القدر» و«بأن ما أصابه من الماء أكثر» وبالأخبار الداله على الرش والنضح فيما يظن فيه

النجاسه، حيث إنه لو تنجس، لكان ذلك زياده فى المحذور. وبالأخبار الداله على «أن ما ينزو من الأرض النجسه فى إناء المغتسل لا بأس به» فإنه يدل بمفهوم الموافقه على عدم البأس عما يترشح من الغساله. وبغلبه الترشح من الغساله، فلو كانت نجسه لزم العسر والخرج، ولزم تنبيه الشارع، فعدم البيان دليل العدم. وبما ورد من تطهير النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) المسجد من بول الأعرابى بإلقاء ذنوب من الماء عليه، إذ لو كانت الغساله نجسه لزم تنجيس المسجد أكثر، وبما ورد فى صحيح الأحول، قلت له: أستنجى ثم يقع ثوبى فيه وأنا جنب؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس به»^(١) بناءً على أنه محتمل للاستنجاء من المنى، فترك الاستفصال دليل العموم. وبأن الماء لا يكون مطهراً إذا كان غالباً، والغالب لا يكون مغلوباً.

وأشكل على الكل بأمور:

أولاً: إن الأصل مرتفع بأدله القائلين بالنجاسه كما سيأتى.

وبأن العمومات مخصصه.

ثانياً: بأن الغسل فى المرنى يدل على طهاره المحل لا على طهاره الماء. وفيه: أنه لو تنجس الماء لم يكن وجه لظهر المحل، فإنه ملازمه عرفاً بين نجاسه الماء ونجاسه المحل.

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦١ الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف ح ٤

ثالثاً: بأن ما دل على طهاره ماء الاستنجاء لو أخذ به لزم القول بعدم انفعال الماء القليل. والحال أن الكلام فى المقام بعد البناء على انفعال القليل، وفيه: أن المقام "ماء القليل استعمل فى الغسالة" فلا ملازمه بين عدم انفعاله وعدم انفعال الماء القليل مطلقاً، ألا ترى أنه لو قال: أو تدرى لم صارت الصلاه اليوميه واجبه، لأنها مقربه إلى الله تعالى، لم يلزم من ذلك وجوب كل مقرب، ومنه يظهر أن هذا أخص من أدله انفعال القليل، لا أن أدله انفعال القليل أخص منه، فتأمل.

رابعاً: بأن أدله النضح والرش تعبد، وفيه: أنه خلاف الظاهر.

خامساً: بأن القائلين بالنجاسه لم يقعوا فى العسر والخرج، وفيه: إنهم وقعوا، كما شاهدناهم وقد كانوا يرون نجاسه غالب الناس ويتجنبون عنهم، ويطلقون على أنفسهم بانهم ملتزمون بالطهاره الواقعيه وما أشبهه، والذى يرى كيفيه تطهير المسلمين بالقليل، يعرف كيف أنهم إن أرادوا التجنب وقعوا فى العسر والخرج.

سادساً: بأن خبر الأعرابي ضعيف بأبى هريره.

سابعاً: بأن ظاهر صحيح الأحوال، ظاهر فى كون الاستنجاء من البول والغائط فى حال الحدث. وفيه: منع هذا الاستظهار بل

الإطلاق هو الظاهر.

ثامناً: بأن الغالب لا يكون مغلوباً غير تام، إذ الماء يحمل القدر بعد إزالته للقدر، فهو غالب أولاً ثم مغلوب.

وكيف كان: فمما ذكر تعرف أن أدله القول بالطهاره وإن لم تسلم جميعها لكن في سلامه جمله منها كفايه. بل الملاحظ لسيره المسلمين المستعملين للماء القليل، يراهم كيف يعملون مع الغساله عمل الطاهر.

أما القول الثانى: فاستدل له بأدله انفعال الماء القليل، وقد عرفت أن أدله طهاره المستعمل أخص منها مطلقاً.

هذا مجمل كلامهم والجواب عنه، وتفصيل ذلك أنهم استدلوا بجمله من الأدله:

منها: صحيحه البنزطى، عن الرجل يدخل يده فى الإناء وهى قدره، قال: «يُكفى الإناء»^(١).

ومنها: موثقه سماعه الأولى: «وإن كانت أصابته جنبه فأدخل يده فى الماء فلا بأس به، إن لم يكن أصاب يده شىء من المنى، وإن كان أصاب يده فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق

ص: ١٢٣

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٩ الباب ٣ آداب الأحداث الموجبه للطهاره ح ٤٤

الماء كله»(١)).

ومنها: موثقه سماعه الثانيه: «إذا أصاب الرجل جنبه، فأدخل يده في الإناء فلا بأس، إن لم يكن أصاب يده شيء من المنى»(٢)).

ومنها: روايه أبي بصير الوارده في: إهراق الماء القليل إذا أدخل فيه الإصبع أو اليد، إذا كان قدراً(٣)).

ومنها: الكر، فإن قولهم (عليهم السلام): «الماء إذا كان قدر كر لم ينجسه شيء» يدل بالمفهوم على أنه إذا لم يكن قدر كر تنجس، إما مطلقاً، وإما بكل ما من شأنه التنجيس، وعلى كل حال يدل على المطلوب.

ومنها: الإجماع المنقول في المنتهى.

ومنها: روايه ابن سنان: «الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابه، لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه»(٤)).

ومنها: روايه العيص عن رجل أصابته قطره من طشت فيه

ص: ١٢٤

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٠
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٠٢ الباب ٢٨ من أبواب الوضوء ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٥ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١١
 - ٤- الوسائل: ج ١ ص ١٥٥ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٣

وضوء؟ فقال: «إن كان من بول أو قدر، فيغسل ما أصابه» (١).

وبما دل على وجوب تعدد الغسل، وإهراق الغسله الأخيره من الأواني، وبما دل على وجوب العصر فيما يقبل العصر.

لكن يرد على كل ذلك:

أما صحيحه البنظي: فإنها أعم من إدخال اليد لأجل الغسل أو غيره، فيخصص بأدله الغساله، وبهذا يجاب عن روايات سماعه وأبي بصير.

والقول بأنه أى فرق بين قصد الغسل وعدمه، مردود بأن الشارع لاحظ في الغسل العسر اللازم من إيجاب الاجتناب فلم يوجبه، وليس كذلك ما لم يقصد به الغسل، ولذا ورد في جملة من الروايات الإشارة إلى هذه الحكمة، فعن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في الرجل الجنب يغتسل فينتضح من الماء في الإناء؟ فقال: «لا بأس (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)» (٢) «(٣)».

وفى خبره الآخر، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٦ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ١٤

٢- سورة الحج: الآية ٧٨

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٥

الجنب يغتسل فينتضح من الأرض في الإناء؟ فقال: «لا- بأس، هذا مما قال الله تعالى: (مَّا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)» (١)» (٢).

ثم إنه لو لم نقل بالتخصيص، لزم القول بحمل أخبار النجاسه على التنزه بقريته هذه الأخبار. ولو قلنا بالتعارض، كان اللازم التساقت والرجوع إلى أصل الطهاره وقاعدتها.

وأما روايات الكر: فمع قطع النظر عن إضطرابها حتى لا يستبعد أنها لمراتب التنزه. فعن صحاح محمد وابن عمار: «إذا كان الماء قدر كر» (٣)، وفي صحيح زواره وحسنه: «إذا كان الماء أكثر من راويه» (٤)، وفي خبر ابن المغيرة: «إذا كان الماء قدر قلتين» (٥). بعد وضوح اختلاف الروايات والقلل كبراً وصغراً، ومع قطع النظر عن أن الكر فُسر بتفسيرات مختلفه أيضاً _ كما ذكرنا في مبحث الكر _ نقول: إن المفهوم يدل على النجاسه في الجملة _ كما هو مقتضى كون الموجه الجزئيه نقيض السالبه الكليه _ أو يدل على النجاسه بالمنجسات وهذا مطلق قابل للتقييد بالغساله

ص: ١٢٤

١- سورة الحج: الآيه ٧٨

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١

٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١ و ٢

٤- الاستبصار: ج ١ ص ٦ _ الباب ٧ من أبواب المياه وأحكامها ح ٤ و ح ٧

٥- الوسائل: ج ١ ص ١٢٣ الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٨

حسب الأدله المذكوره، كما ذكروا ذلك بالنسبه إلى روايات الاستنجاء، وروايات المطر، وروايات الجارى، وروايات الحمام، وغيرها.

وأما الإجماع: فكيف يعتمد عليه، مع مخالفه نفس العلامه له فى بعض كتبه الأخر، بالإضافة إلى من عرفت من القدماء والمتأخرين.

وأما روايه ابن سنان: فقد تقدم ضعف سندها، ومعارضتها بما يوجب حملها على التنزه، وكذلك يجاب عن روايه العيص، حتى أن بعض القائلين بالنجاسه كالمستند ردهما ولم يجعلهما من أدلته.

وأما ما دل على وجوب تعدد الغسل، ففيه: أن ذلك لا يلزم النجاسه. ولذا ورد التعدد بما لا يقول الطرف بنجاسته. وكذلك يجاب عما دل على العصر، بالإضافة إلى أنا استشكلنا فى وجوب العصر مطلقاً، وكيف كان: فلم يقد دليل على النجاسه يطمئن إليه النفس، وإن كان الاحتياط _ حتى عن الغسله غير المزيله _ أولى.

أما القول الثالث: فقد استدل له، أما للطهاره فى مورد الطهاره فبعمومات ومطلقات الطهاره _ كما تقدم فى أدلتها _، وأما على النجاسه فى غير الغسله الأخيره فى الثياب، فإن الغسله الأخيره لا يمكن القول بنجاسه مائها، وإلا لبقى الثوب نجساً، لأنه حينئذ

ملاقى للنجس. أما الغسله السابقه على الأخيره، فإنها نجسه لفرض الثوب نجساً، وملاقى النجس نجس.

لكن فيه: أن الدليل المذكور جار في الثوب وغير الثوب، فلا- وجه للتفصيل، ولا- يحضرنى الآن الخلاف حتى أرى كيفيه استدلاله.

أما القول الرابع: فاستدل له: أما على النجاسه فى غير الأخيره، فبأدله انفعال الماء القليل، وأما على الطهاره فيها فبطهر الماء المتخلف فى المحل بعد الغسل الأخير إجماعاً، فاللازم القول بطهاره الماء المنفصل أيضاً، وإلا لزم اختلاف أجزاء ماء واحد. وذلك وإن كان ممكناً، دل عليه دليل قطعى، لكنه والحال إنه لم يدل عليه دليل خلاف ظاهر الأدله.

وفيه: أن إطلاقات أدله الطهاره محكمه. مضافاً إلى إمكان أن يقال: إنه إذا قيل بنجاسه الغساله للإطلاقات لزم القول بتعدد حكم الماء الواحد، حيث إن دليل اليسر وما أشبه استثنى الباقي فى المحل فقط.

أما ما أجابه المستند بمنع طهاره المتخلف أيضاً وإن لم ينجس به المحل، فإذا جف يصير المحل خالياً عن النجاسه مطلقاً، ففيه: أنه خلاف السيره القطعيه للمتشرعه حيث يستعملون الإناء والثوب فى مشروط الطهاره، وإن بقيت ذرات الماء، ولازم جوابه عدم جواز

ذلك، إلا بعد الجفاف.

وأما القول الخامس: فاستدل له: بأن أدله النجاسه تقتضى النجاسه مطلقاً، خرج عنها صورته قبل الانفصال، إذ لو تنجس الماء قبل الانفصال لم يكن مطهراً، إذ فاقد الشيء لا يعطيه.

وفيه: أنه يمكن نجاسه الماء قبل الانفصال، ومع ذلك يطهر، كما هو الحال فى التطهير العرفى، فإن القذر يذهب بالماء، فالماء يقدر، والمحل يطهر، بالإضافة إلى أنك قد عرفت إطلاق أدله الطهاره.

أما ما يستدل به للمصنف، فهو أن ماء الغسله المزيله حيث إنه ملاق للنجاسه، يشمله أدله انفعال الماء.

وأما الغسله غير المزيله، فإن الماء فيها لم يلاق النجاسه، فالأصل فيه الطهاره، بالإضافة إلى كونه مطهراً فى بعض الأحوال كالغسله الأخيره، والتلازم العرفى بين المطهر والطاهر. لكن حيث إنه لاقى المتنجس، فالأحوط الاجتناب عنه، خروجاً من خلاف القائل بالنجاسه، ولاحتمال شمول أدله انفعال القليل له.

وفيه: إن إطلاقات أدله الطهاره التى عرفتھا فى أدله هذا القول، محكمه.

(مسأله _ ١): لا إشكال فى القطرات التى تقع فى الإناء عند الغسل، ولو قلنا بعدم جواز استعمال غسله الحدث الأكبر.

(مسأله _ ١): {لا- إشكال فى القطرات التى تقع فى الإناء عند الغسل ولو قلنا بعدم جواز استعمال غسله الحدث الأكبر} بلا إشكال ولا خلاف، كما يظهر من إرسالهم للمسأله إرسال المسلمات.

نعم ربما نسب إلى ظاهر المنتهى جريان الخلاف فيه، لكن فى المستمسك: (أنه غير واضح)، وذلك للروايات الكثيره الداله على ذلك، كالمروى عن ابن عبد ربه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: فى الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده فى الإناء، فينتضح الماء من الأرض، فيصير فى الإناء، أنه «لا بأس بهذا كله»^(١).

وروايتى الفضيل المتقدمتين فى المسأله السابقه.

وروايه عمر بن يزيد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أغتسل فى مغتسل يبال فيه، ويغتسل من الجنابه، فيقع فى الإناء ما ينزو من الأرض، فقال: «لا بأس به»^(٢).

ص: ١٣٠

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٤ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٦

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٤ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٧

وفى روايه على بن جعفر (عليه السلام): «وإن كان _ أى الماء _ فى مكان واحد، وهو قليل لا يكفيه لغسله، فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه، فإن ذلك يجزيه، إن شاء الله تعالى»^(١) إلى غيرها.

بل تدل على ذلك أيضاً الروايات الواردة فى غسل الرجل والمرأه من إناء واحد. بل فى غسل الإنسان من الإناء لتلازم ذلك مع نزو الماء فى الإناء، بل إدخاله يده المبلله بماء الغسل فى الإناء، يدل على ذلك.

والقول بأن الماء يستهلك فى الإناء غير تام، لعدم الاستهلاك غالباً، كما يلاحظه من يغتسل كذلك، فعن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن وقت غسل الجنابه كم يجزى من الماء؟ فقال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يغتسل بخمسه أمداد بينه وبين صاحبه، ويغتسلان جميعاً من إناء واحد»^(٢).

وفى روايه زراره، ومحمد بن مسلم، وأبى بصير، عن أبى جعفر وأبى عبد الله (عليهما السلام): «اغتسل رسول الله (صلى الله عليه

ص: ١٣١

١- قرب الإسناد: ص ٨٥ سطر ٥. والوسائل: ج ١ ص ١٥٦ الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف ح ١ الذيل

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥١٢ الباب ٣٢ من أبواب الجنابه ح ١

وآله وسلم) هو وزوجته بخمسه أمداد من إناء واحد»(١).

وفى روايه العيص عن الصادق (عليه السلام): «وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل هو وعائشه فى إناء واحد»(٢). إلى غيرها من الروايات المذكوره فى باب مقدار ماء الغسل.

ومن ذلك تعرف عدم الفرق بين أن تكون القطرات من غسل نفس الإنسان أو من غسل غيره، كما لا فرق فى ذلك بين أن تكون القطرات من نفس هذا الغسل أو من غسل آخر، وكذلك لا فرق بين اتحاد الغسلين، كما إذا كان كلاهما عن الجنابه، أو اختلافهما كما إذا كان أحدهما عن الجنابه والآخر عن الحيض، كما لو اغتسلت عن الجنابه ثم احتفظت بالماء ثم اغتسلت به من الحيض مثلاً، كل ذلك لإطلاق الأدله، ولا فرق فى الحدث الأكبر أن يكون من الحلال أو الحرام.

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٥١٢ الباب ٣٢ من أبواب الجنابه ح ٤

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٨ الباب ٧ من أبواب الأستار ح ١

(مسألة ٢ _ ٢): يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء أمور:

الأول: عدم تغييره فى أحد الأوصاف الثلاثة.

(مسألة ٢ _ ٢): {يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء أمور:

الأول: عدم تغييره فى أحد الأوصاف الثلاثة { بلا خلاف. بل عن جماعه دعوى الإجماع عليه. وذلك لإطلاق أدله نجاسه الماء المتغير، ولا تصلح لمعارضته نصوص المقام لقرب انصرافها إلى حيثيه الملاقاه لا مطلقاً، كما فى المستمسك تبعاً لغيره.

لكن فيه: أنه لا وجه للانصراف بعد تعارف التغير، فالسكوت فى مقام البيان دليل على عدم التقيد.

وربما يقال: إن بين أدله التغير، وأدله الطهاره عموماً من وجه، وفى مورد التعارض يقدم دليل التغير، لأنه من قبيل الأدله الاقتضائية، ودليل الطهاره من قبيل الأدله اللا اقتضائية، كالتعارض بين أدله استحباب قضاء حاجه المسلم، وبين أدله حرمة العمل الفلانى.

وفيه: إن أدله الطهاره أيضاً اقتضائية. ولو تساقطا كان المرجع عموم طهاره كل شىء.

لا يقال: المرجع عموم أدله نجاسه الأعيان النجسه. إذ الماء المتغير حامل لأجزاء النجاسه.

لأنه يقال: الحمل لأجزاء النجس دقه لا يوجب صدق التلوث

الثانى: عدم وصول نجاسه إليه من خارج.

الثالث: عدم التعدى الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء.

بالعين عرفاً، وذلك هو ميزان النجاسه المأخوذه فى الأدله المنوطه إلى العرف.

بل ربما يقال: فى وجه عدم النجاسه شيوع ذلك، بما إذا قلنا بالنجاسه لزم العسر والحرّج، خصوصاً وقد أشارت الأدله إلى أن الطهاره لأجل الحرّج. ولأجل أن الماء أكثر من القدر وكلاهما موجودان فى المقام.

هذا، لكن الانصاف أن احتمال الطهاره بعيد جداً عن مساق الأدله، فإن العرف يرى تقدم دليل التغير على دليل الطهاره، خصوصاً بعد الإجماعات المدعاه فى كلماتهم، فما ذكره المصنف فى هذا الشرط هو مقتضى القاعده.

{الثانى: عدم وصول نجاسه إليه من خارج} كما ذكره غير واحد، وذلك لإطلاق أدله الانفعال، ولا إطلاق لأدله الاستنجاء، لأنها وارده بالنسبه إلى نجاسه المخرجين، لا مطلقاً، ولعل هذا الشرط أيضاً مفروغ منه.

{الثالث: عدم التعدى الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء} أما أصل التعدى فلا إشكال فيه، كما أفتى به المستند وغيره، وذلك لتعارف التعدى، فإطلاق الأدله شامله له، نعم إذا

الرابع: أن لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسه أخرى مثل الدم.

نعم الدم الذى يعد جزءاً من البول أو الغائط لا بأس به.

كان فاحشاً جداً كما إذا وصلت النجاسة إلى الفخذ والساق مثلاً، فإن أدله الاستنجاء لا تشمل فادله الانفعال محكمه.

{الرابع: أن لا- يخرج مع البول أو الغائط نجاسه أخرى مثل الدم} وذلك لأنه نجاسه خارجه، وقد عرفت أن النجاسه الخارجه ليست محكومه بهذا الحكم، وهذا هو المشهور بينهم.

لكن الظاهر عدم البأس به، لتعارف خروج الدم مع البول والغائط، وتعارف الدم فى المرأه كالدماغ الثلاثه ونحوها، وتعارف وجود المنى، وتعارف القيح النجس بالدم ونحوه، فإطلاقات أدله ماء الاستنجاء محكمه. بل لعل فى بعض نصوص استنجاء الجنب دلالة على ذلك، خصوصاً وقد عرفت التعليل بأن الماء أكثر من القدر.

{نعم الدم الذى يعد جزءاً من البول أو الغائط لا بأس به} إن أراد كونه قليلاً جداً بحيث لم يلاق المخرج، أو كان مستهلكاً، كان له وجه من حيث إنه لم يسبب نجاسه المخرج بالدم، فتأمل. وإن أراد مطلقاً، ففيه: سؤال الفرق بين هذا وبين سابقه. ولذا قال المستمسك: (إن لم يكن مستهلكاً امتنع أن يكون جزءاً، بل يكون

الخامس: أن لا- يكون فيه الأ-جزاء من الغائط بحيث يتميز، أما إذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء أو شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به.

ممازجاً لأحدهما، وملاقاته موجه لنجاسه ماء الاستنجاء(12))، انتهى. وكذا أشكال عليه الساده البروجردى والجمال والاصطهاناتى.

{الخامس: أن لا يكون فيه الأجزاء من الغائط بحيث يتميز} وذلك لأن الأدله لا تشمل مثل ذلك، فالمرجع عمومات الانفعال.

وفيه: إن المتعارف وجود الذرات، فإطلاق أدله ماء الاستنجاء محكمه، اللهم إلا إذا نرى نفس الجزء على البدن والثوب، فذلك يوجب النجاسه من جهه ملاقيه عين النجاسه. وكأنه لما ذكرناه لم يذكر هذا الشرط كثير من الفقهاء كالمستند وغيره، وصرح الجواهر وغيره بعدم اشتراطه.

{أما إذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء أو شيء آخر لا- يصدق عليه الغائط، فلا- بأس به} لإطلاق الأدله، بعد تعارف وجود مثل ذلك فى الغائط، وكذلك الغالب فى البول وجود الودى، ويغلب وجود القيح أيضاً، فعدم التعرض لذلك فى نصوص الاستنجاء دليل العدم، ومنه يعرف أن إشكال الجواهر والشيخ الأعظم فى الطهاره لأنه نجاسه خارجه.

ص: ١٣٦

(مسأله _ ٣): لا يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد، وإن كان أحوط.

(مسأله _ ٣): {لا يشترط فى طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد} لأن العاده جرت بسبق الماء تاره، وسبق اليد تاره، فعدم الاستفصال فى النص والفتوى دليل الإطلاق، {وإن كان أحوط} لما اشترطه بعضهم، لأنه لو سبق اليد كان كالنجاسه الخارجيه.

وفيه: أولاً: ما عرفت من عدم الدليل على ضرر النجاسه الخارجيه من هذا القبيل.

وثانياً: إن اليد تتنجس بملاقاه النجاسه، سواء سبقت على اليد أو سبق الماء عليها، فإذا كان ذلك مضرراً كان مضرراً فى الحالتين.

(مسألة _ ٤): إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض ثم عاد لا بأس، إلا إذا عاد بعد مده ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء فينتفى حينئذ حكمه.

(مسألة _ ٤): {إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض، ثم عاد، لا بأس} لإطلاق الأدله، بل لا يلزم القصد المذكور، بل لو سبق بيده بقصد اللعب أو تجفيف المحل. إذ لا دليل على مدخله القصد المذكور {إلا إذا عاد بعد مده ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء} إذ موضوع نصوص الطهاره ما إذا صدق الاستنجاء، فإذا انتفى انتفى حكمه، كما علّله بذلك في المستمسك.

ومثله ما إذا تنجست كل يده، ثم طهر بعضها بالاستنجاء، ثم أراد تطهير يده باستنجاء ثان، فإنه خارج عن الأدله. لكن ربما يقال: إن إطلاق الأدله محكم، ولا- دليل على الفرق بين الفصل القليل، والفصل الكثير. بل التعليل في قوله (عليه السلام): «لأن الماء أكثر من القدر»^(١) عام، بل المناط مقطوع به. فإطلاق الطهاره في الفرعين: فرع الفصل الطويل، وفرع تعدد الاستنجاء، وتطهير بعض اليد عن نجاسه سابقه مع نجاسه لاحقه هو الأقرب {فينتفى حينئذ حكمه} والظاهر أن نجاسه اليد باستنجاء إنسان آخر كما في الزوجه والأمه حكمها حكم استنجاء النفس، لإطلاق الأدله والعله والمناط.

ص: ١٣٨

مسأله ٥ فى عدم الفرق بين الغسله الأولى والثانيه

(مسأله _ ٥): لا فرق فى ماء الاستنجاء بين الغسله الأولى والثانيه، فى البول الذى يعتبر فيه التعدد.

(مسأله _ ٥): {لا- فرق فى ماء الاستنجاء بين الغسله الأولى والثانيه، فى البول الذى يعتبر فيه التعدد} إن قلنا باعتبار التعدد فى محل النجو، وذلك لإطلاق الأدله.

أما إن لم نقل باعتبار التعدد، وإن معنى «مثلَى ما على المخرج» المثلان لا المرّتان، فالأمر فى الغسله الثانيه، لا يحتاج إلى ذلك، لأنها طاهره بنفسها، بدون حاجه إلى أن تكون مستثناه من جهه الاستنجاء، وقد صرح المستند وغيره بعدم الفرق، قال: خلافاً للخلاف فى الأولى منه، كما أنه لا- فرق بين الغسله غير المزيله والمزيله، فى كل من البول والغائط، ولا فرق بين تلوث المحل بالغائط المتجمد _ الذى يحتاج إزالته إلى غسلات _ وبين غيره، كل ذلك لإطلاق الأدله، بل العله والمناط كما عرفت.

مسأله ٦ فى خروج الغائط من مخرج غير طبيعى

(مسأله _ ٦): إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى فمع الاعتياد كالتبيعى، ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات فى وجوب الاحتياط من غسلته.

(مسأله _ ٦): {إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعى، فمع الاعتياد كالتبيعى} كما صرح به المستند وغيره. {ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات} لانصراف الأدله عنه، فيرجع فيه إلى عموم أدله الانفعال، اللهم إلا أن يقال:

أولاً: بأن الخارج من قرب الطبيعى _ كما إذا حدثت ثقبه قريبه من الطبيعى _ حاله حال الطبيعى، للقطع بعدم الفرق بين الخروج من الحشفه مثلاً أو من ثقبه تحت الحشفه.

وثانياً: بأن الخارج من مكان آخر أيضاً حاله حال الطبيعى، لإطلاق الأدله، والانصراف بدوى، وللعله، وللمنات.

ولذا أطلق جمع، بل صرح بعض: بعدم الفرق، وهذا وإن لم يكن بعيداً، إلا أن الاحتياط فى الثانى لا ينبغى تركه.

ومع عدمه، حكمه حكم سائر النجاسات {فى وجوب الاحتياط من غسلته} أى يكون حكمه حكم الغساله مطلقاً، فما قلنا هناك نقول به هنا.

ثم الظاهر أنه لا- فرق بين أن يجرى البول فى شىء إلى الخارج _ كما هو المتعارف فى المرضى الذين يجعلون أنبوباً لجرى البول _ وبين أن يجرى بنفسه، للعله والمنات بل الإطلاق،

والانصراف إن كان، فهو بدوى.

كما لا فرق بين أن يغسل المحل بيده أو بقفاز وما أشبه.

ولا بين أن يكون البول والغائط طبيعياً أو غير طبيعى لاستعمال دواء ونحوه.

ولا يخفى أنه لا يجرى حكم استنجاة الإنسان فى استنجاة الحيوان. بل المرجع عموم أدله الانفعال.

ص: ١٤١

(مسأله _ ٧): إذا شك فى ماء أنه غسله الاستنجاء، أو غسله سائر النجاسات، يحكم عليه بالطهاره، وإن كان الأحوط الاجتناب.

(مسأله _ ٧): {إذا شك فى ماء أنه غسله الاستنجاء، أو غسله سائر النجاسات} حتى يكون نجساً {يحكم عليه بالطهاره} لاستصحاب الطهاره فإن هذا الماء قبل ملاقاته النجاسه كان طاهراً، ولا نعلم أنه بعد الملاقاه تنجس أم لا؟ فالأصل الطهاره.

وإن منع عن الاستصحاب لتبديل الموضوع _ إن قيل به فى مثل المقام _ أو لمحدور، كان أصل الطهاره محكماً {وإن كان الأحوط الاجتناب} إما لقاعده المقتضى والمانع، فإن الملاقاه مقتضيه للنجاسه، وكونه ماء الاستنجاء مانع عن ذلك.

وفيه: إنه قد تقرر فى الأصول، عدم صحه هذه القاعده، لعدم دليل شرعى عليها.

وإما للتمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه. فإن امثال العام يقتضى الاجتناب عن كل أفرادها المتيقنه والمظنونه والمشكوكه والموهومه، فإذا أراد المكلف إطاعه (اجتنب الخمر) يجب عليه الاجتناب حتى عن مشكوك الخمره وموهوم الخمره. وفى المقام أدله الانفعال عامه، فاللازم الاجتناب عن كل فرد احتمال دخوله فى العام.

وفيه: إنه تقرر فى الأصول عدم صحه التمسك بالعام فى

وإما من جهه أن موضوع الانفعال هو الماء الملاقى للنجاسه الذى ليس باستنجا، وقد أحرز بعض الموضوع وجداناً وهو الملاقاه للنجاسه، وبعضه الآخر بالأصل لأصالة عدم كون الماء مستعملاً فى الاستنجا فتحقق الموضوع، ويترتب عليه حكمه الذى هو النجاسه.

وفيه: إن الموضوع ليس مركباً بل مقيداً، والأصل لا يثبت القيد وإلا كان مثبتاً.

وإما من جهه أن إناطه الحكم بالأمر الوجودى، يقتضى البناء على عدمه عند الشك فى ثبوت ذلك الأمر الوجودى. فإذا قال الشارع: القرشيه تحيض إلى ستين، كان اللازم الحكم بالعدم فى صورته الشك فى كونها قرشيه. وفى المقام أنيطت الطهاره بكونه استنجا، فإذا شك فى ذلك، كان اللازم عدم الطهاره.

وفيه: إن هذه القاعدة غير تامه، وإن ذكرها بعض المحققين، فإن إناطه الحكم بموضوع يقتضى دوران الحكم وجوداً وعدمياً مدار واقع الموضوع، والعلم والجهل لا يرتبطان به كسائر الأحكام.

أما موضوع القرشيه فقد نقح فى مسألته وليس الوجه ما ذكر، بل ما ذكره الفقيه الهمدانى (رحمه الله) وغيره، فراجع. ولذا كان الاحتياط فى المقام استجابياً كما لا يخفى.

(مسألة ٨ _ ٨): إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى فيه لا يصدق عليه غساله الحدث الأكبر.

(مسألة ٨ _ ٨): {إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام، أو استنجى فيه، لا يصدق عليه غساله الحدث الأكبر} كأنه لا إشكال فيه عندهم، كما يظهر من كلمات الحدائق والمستند والجواهر والشيخ الأعظم. بل ادعى جماعه منهم والدى العلامه، الإجماع عليه، ويؤيد الإجماع عمل الناس فى الأعصار والأمصار من غير إنكار، انتهى.

واستدلوا لذلك:

أولاً: بالإجماع.

وثانياً: بالسيره.

وثالثاً: بأن المتبادر من الأدله، الماء القليل.

ورابعاً: بأنه لو كان جارياً فى الكثير لزم تجنب الاغتسال فى البحر، وهذا خلاف الضروره.

وخامساً: بأن دليل المنع خاص بما يغتسل به لافيه، والكر ما يغتسل فيه لا به.

وسادساً: بما جعله المستمسك العمده، تبعاً لاستدلال المستند به، من صحيح صفوان الجمال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض التى ما بين مكه والمدينه (١) تردها السباع، وتلغ

ص: ١٤٤

أو غسله الاستنجاء أو الخبث.

فيها الكلاب، وتشرب منها الحمير، ويغتسل فيها الجنب، ويتوضأ منها، قال (عليه السلام): «وكم قدر الماء؟»، قال: إلى نصف الساق وإلى الركبة، فقال: «توضأ منه»^(١).

وصحيح إسماعيل الوارد في الغدير الذي يستنجى فيه، ويغتسل فيه الجنب؟ فقال (عليه السلام): «لا توضأ من مثل هذا إلا في ضروره إليه»^(٢). فإن الظاهر أن ذلك لأجل الكراهه إذ لا فصل بين الضروره وغيرها.

أقول: في مجموع الاستدلالات كفايه، وإن كان في بعضها نظر، لكن لا ينبغي الإشكال في الكراهه لما يستفاد من الخبر الأخير وروايات ماء الحمام، والقياس بماء البحر والنهر مع الفارق.

هذا، مضافاً إلى وضوح تلوث الماء بسبب وساخات أبدان المغتسلين، كما هو واضح لكل أحد خصوصاً في أمثال الخزانات المستعمله كثيراً {أو غسله الاستنجاء أو الخبث} بلا إشكال أيضاً لجمله من الأدله السابقه، مضافاً إلى ما ورد من جواز الوضوء بالماء الكثير الذي تكون فيه العذره أو البول أو الجيفه أو تلغ فيه الكلاب، أو نحو ذلك، ولعل الكلام في الكراهه هنا كالكلام في الفرع السابق.

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٢١ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٥

مسألة ٩ فى الشك فى وصول النجاسه من الخارج

(مسألة _ ٩): إذا شك فى وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط يبنى على العدم.

(مسألة _ ٩): {إذا شك فى وصول نجاسه من الخارج} إلى ماء الاستنجاء {أو مع الغائط} أو البول {يبنى على العدم} لاستصحاب العدم.

وكذا إذا شك فى أنه هل تغير الماء أم لا؟ أو شك فى أنه هل كان التغير قبل النزو أو بعده؟

وكذا إذا شك فى أن وصول النجاسه من الخارج هل كان قبل النزو أو بعده، ويأتى هنا مسأله مجهولى التاريخ. وكذا إذا شك فى أنه هل تعدى تعدياً فاحشاً أم لا؟

ثم الظاهر أنه لو تعدى تعدياً فاحشاً تكون غساله المتعدى نجساً، لا غساله غير المتعدى، كما إذا سببت الريح تعدى الغائط إلى مكان منفصل عن الشرح مثلاً.

وعليه، فإذا شك فى أن هذا الماء الذى استنجى به، هل هو من الشرح أو من ذلك المكان المنفصل، كان محكوماً بالطهاره، لأنه من فروع ما لو شك فى أنه هل هو ماء استنجاء أم لا؟

وكذا إذا شك فى أنه هل كان فى الماء أجزاء متميزه من الغائط أم لا؟ إما للشك فى أصل وجود الأجزاء، أو للشك فى أن هذه الأجزاء الموجوده هل هى أجزاء من الغائط أم لا؟ إلى غير ذلك.

(مسأله _ ١٠): سلب الطهاره والطهوريه عن الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر، أو الخبث استنجاءً أو غيره، إنما يجرى فى الماء القليل دون الكر فما زاد، كخزانه الحمام ونحوها.

(مسأله _ ١٠): {سلب الطهاره والطهوريه} فليس بطاهر ولا- مطهر {عن الماء المستعمل فى رفع الحدث الأ-كبر، أو الخبث، استنجاءً أو غيره} فيما إذا قلنا بذلك {إنما يجرى فى الماء القليل دون الكر فما زاد} والمراد بالقليل غير البئر والجارى والمطر والنزير والحمام. إذ الماء فيها لا- يسمى قليلاً بل حكمها حكم الكر _ كما حقق فى محله _ {كخزانه الحمام ونحوها} التى يغتسل فيها، وذلك لما تقدم فى المسأله الثامنه.

ثم إنه لا- فرق فى القليل بين أن يغتسل به أو يغتسل فيه، فإذا كان هناك ماء دون الكر، اغتسل فيه ترتيباً أو إرتماسياً، لم يصح الغسل به ثانياً.

كما أنه إذا لم يقصد الغسل، لم يكن ماؤه مستعملاً، إذ ظاهر الأدله الغسل الذى لا يكون إلاً بينه، وإن كان ربما احتمل أن الكراهه أو الحرمة إنما هى لأجل وساخه البدن، وذلك يحصل فى الغسل وإن لم يقصد الغسل، ولازمه أنه إن نظف جسده أولاً، ثم اغتسل لم يكن ماؤه غساله. لكن هذا الاحتمال خلاف ظاهر النص والفتوى.

أما الاستنجاء فلا إشكال في أنه لا يحتاج إلى القصد، فإذا نظّف نفسه بدون قصد الاستنجاء كان ماؤه استنجاءً، كما هو شأن كل الأمور التوصليه.

ثم إن الظاهر أنه لو اجتمع ماء الغساله من الحدث الأكبر حتى صار كراً لم ينفع ذلك لما تقدم في مسأله المتمم كراً، بل لعل ما ذكر في روايات الغسل في ماء الحمام يرشد إليه.

كما أن غسل بعض الأعضاء كاف في كونه مستعملاً في الحدث الأكبر وإن لم يتم الغسل.

ولا- إشكال في عدم الفرق بين كون النجاسه عن حلال، أو حرام أصلي كالزنا أو عرضي كما في الصيام، أنزل أم لم ينزل، بالنسبه إليه أو إليها، أو إلى الذكرين، أو واطئ الحيوان أو موطئه، كل ذلك لإطلاق النص، لكن إن قلنا إن موطوء الحيوان يجنب، وإن كان فيه إشكال.

أما التراب المستعمل في التيمم، فليس حكمه حكم الغساله، للأصل، ولم يذكره من تتبعت كلماتهم.

والأغسال الاحتياطي كما في المستحاضه ليست كأغسال الوجوبيه، للأصل، وإن كان الاجتناب عنها أيضاً احتياطاً.

(مسألة _ ١١): المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر، فلو أخرج بعد ذلك لا يلحقه الغسالة، وكذا ما يبقى في الإناء بعد إهراق ماء غسالته.

(مسألة _ ١١): {المتخلف في الثوب بعد العصر} على القول بلزومه، وإلا- فحكم قبل العصر أيضاً ذلك {من الماء طاهر} لا ينبغي الإشكال في ذلك، وإن احتمل بعض أنه نجس معفو عنه، للإجماع على اتحاد حكم المائين الخارج والباقي، والماء الخارج نجس، فالماء الباقي نجس أيضاً. لكنه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذا الكلام.

{فلو أخرج بعد ذلك لا- يلحقه حكم الغسالة، وكذا ما يبقى في الإناء بعد إهراق ماء غسالته} لما تقدم، وسيأتي الكلام في الفرعين في باب التبعية.

وكذا لا ينبغي الإشكال في أن الماء الباقي على الجسم بعد الاستنجاء أو الاغتسال لا يلحقه حكمها، فإن قلنا إن ماء الاستنجاء نجس معفو عنه لا يكون الباقي على الجسم كذلك، وذلك لانصراف الأدلة عن مثله.

ثم الظاهر أن ماء الغسل الذي يغتسل به في صبه ثانياً للاستحباب ليس حاله حال المستعمل، لانصراف أدله المستعمل إلى الغسل الواجب، ولو شك فالأصل العدم.

مسأله ١٢ فى تطهير اليد بعد التطهير من الغساله

(مسأله _ ١٢): تطهر اليد تبعاً بعد التطهير، فلا حاجه إلى غسلها، وكذا الظرف الذى يغسل فيه الثوب ونحوه.

(مسأله _ ١٢): {تطهر اليد تبعاً بعد التطهير} من غير فرق بين أقسام التطهير {فلا حاجه إلى غسلها، وكذا الظرف الذى يغسل فيه الثوب ونحوه} لما سيأتى من مسأله التبعية. وكذا بالنسبه إلى سائر أنواع التبعية، كما إذا عصر اللحاف ونحوه بالرجل أو بكل الجسم أو بخشبه أو نحو ذلك.

ص: ١٥٠

(مسأله _ ١٣): لو أجرى الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفى فى طهارته، فالمقدار الزائد بعد حصول الطهاره طاهر، وإن عد تمامه غسله واحده، ولو كان بمقدار ساعه، ولكن مراعاة الاحتياط أولى.

(مسأله _ ١٣): {لو أجرى الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفى فى طهارته، فالمقدار الزائد بعد حصول الطهاره طاهر} لحصول الطهاره فى المحل بسبب صدق الغسل المحقق بما قبل القدر الزائد، وإذا تحقق طهر المحل، فالماء الذى يلاقيه بعد ذلك يكون ملاقياً للمحل الطاهر، فلا يشمله دليل الانفعال {وإن عدّ تمامه غسله واحده} فإنه ليس المعيار بالغسله وإنما بجريان الماء الموجب للطهاره {ولو كان بمقدار ساعه} ولا مجال لمسأله تعدد الأكوان وعدمه. إذ بالإضافة إلى أنها مسأله عقليه، والشرع مبنى على العرف، فإن المقام ليس من ذلك لوضوح التعدد بين الوجود الواحد المستمر وبين الموجودات المتعاقبه. ومثله تعدد الأكوان، إنما تجرى فى الأول لا الثانى {ولكن مراعاة الاحتياط} بالتجنب عن كل الغسله {أولى} لاحتمال كون المعيار الغسله وهى لا تتحقق إلا بتمامها لا بالجزء الأول منها.

ومنه يعرف الكلام بالنسبه إلى ماء الاستنجاء لو قلنا بأنه نجس معفو عنه، وبالنسبه إلى المستعمل فى رفع الحدث الأكبر لو أجرى الماء على الجسم مده تزيد عن مقدار الغسل.

مسألة ١٤ في تعدد الغسل من ماء الغسالة

(مسألة _ ١٤): غساله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلاً، إذا لاقى شيئاً لا يعتبر فيها التعدد، وإن كان أحوط.

(مسألة _ ١٤): {غساله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلاً، إذا لاقى شيئاً لا يعتبر فيها التعدد} وإن كانت من الغسلة الأولى، فيما إذا قلنا بنجاسه الغسالة، أما إذا قلنا بطهارتها فلا إشكال ولا خلاف {وإن كان} التعدد {أحوط} خصوصاً إذا كانت من الغسلة الأولى.

ثم إنهم اختلفوا في ذلك إلى أقوال:

الأول: الاكتفاء _ في تطهير ما يلاقيه _ بالمره مطلقاً، للأصل، ولا يرد عليه استصحاب النجاسه، إذ يشك في أصل الخطاب بالنسبة إلى أكثر من المره.

ولإطلاق الغسل في روايه العيص: عن رجل أصابته قطره من طشت فيه وضوء؟ فقال: «إن كان من بول أو قذر فيغسل ما أصابه»^(١).

ولإطلاق ما دل على مطهره الماء، كقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا)^(٢).

ص: ١٥٢

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٦ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ١٤

٢- سورة الفرقان: الآية ٤٨

وقوله (عليه السلام): «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء»^(١).

ولأن المرجع في كيفية التطهير العرف، كما إن المرجع في كيفية التنجيس العرف، لأن الكلام ألقى إليهم، فيما لم يصرح الشارع بخلاف العرف، كانوا هم المرجع.

وهذا القول هو الأقرب، وقد اختاره غير واحد من القدماء والمتأخرين.

الثاني: وجوب المرتين مطلقاً لوجوبهما في جميع النجاسات وللاستصحاب وللاحتياط.

وفيه: إن وجوبهما في جميع النجاسات أول الكلام، بالإضافة إلى أنه قياس. والاستصحاب قد عرفت منعه، وأن الأصل الاكتفاء بالمره، والاحتياط لا- موقع له بعد الأصل والدليل. هذا بالإضافة إلى أنه ربما يلزم زياده الفرع على الأصل، ولا يقال بمثله إلا بدليل قطعي، وذلك ما لا يوجد في المقام.

الثالث: كون الغسالة كالمحل قبل الغسل، لاستصحاب نجاسه ما لاقتها إلى أن يعلم الطهاره، هذا بالنسبه إلى أصل النجاسه.

ص: ١٥٣

١- الوسائل: ج ١ ص ١٠١ الباب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩

أما تخفيفها في الغسله الثانيه: فأجل تخفيف النجاسه بخفه نجاسه المحل. ولعدم معقوليّه زياده الفرع عن الأصل، إذ الفرع مستفاد من الأصل، فإذا كان الأصل خفيفاً، لم يعط نجاسه شديده، وإلا لزم أن يكون فاقد الشيء معطياً له.

الرابع: كون الغساله كالمحل بعد الغسل، إذ الحالُّ والمحلُّ لهما حكم واحد. فإذا كان المحلُّ يحتاج إلى غسله، احتاج الحالُّ إلى ذلك، وإذا كان المحلُّ لا يحتاج إلى غسله لم يحتج الحالُّ إلى غسله، وحكم الحالُّ يتعدى إلى ملاقيه.

هذا، وأنت تعرف ضعف سائر الأقوال مما قربناه في القول الأول، بالإضافة إلى ظهور ضعف الاستدلالات التي استدلووا بها، كما لا يخفى.

مسأله ١٥ فى الاجتناب عن غسله الغسله الاحتياطيه

(مسأله _ ١٥): غسله الغسله الاحتياطيه استحباباً، يستحب الاجتناب عنها.

(مسأله _ ١٥): {غسله الغسله الاحتياطيه استحباباً، يستحب الاجتناب عنها} الظاهر أن مراده الاحتياط الراجح فى مقابل الاحتياط اللزوم، لا الاستحباب الشرعى، إذ الاستحباب الشرعى يحتاج إلى دليل، اللهم إلا أن يقال: أن إطلاقات الاحتياط مثل: «أخوك دينك فاحتط لدينك بما شئت»^(١) وبعض الأخبار الخاصه الوارده فى تطهير ما أخذ من السوق، كافيه فى الاحتياط.

وكيف كان، فاستحباب الاجتناب، إنما هو لما ذكره المستمسك، من اشتراك المناط وهو احتمال النجاسه، مع كون الحجه على خلافه.

أقول: ومنه يظهر استحباب الاجتناب إلى أن يغسل مرتين، لأن النجاسه المحتمله لا ترتفع إلا بذلك، لما تقدم فى دليل القائلين بالمرتين مطلقاً^(٢).

ص: ١٥٥

١- الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٣ الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى ح ٤١

٢- * إلى هنا انتهى الجزء الأول من كتاب الطهاره حسب تجزأه المؤلف (دام ظله)

الماء المشكوك نجاسته طاهر،

{فصل} في الأشياء المشكوكه

{الماء المشكوك} طهارته و {نجاسته طاهر} بلا إشكال ولا خلاف، كما يظهر من كلماتهم، لقاعده الطهاره الجاربه في كل شيء شك في طهارته ونجاسته، وللقاعده الجاربه في خصوص الماء المشكوك ما لم يكن هناك أصل أو أماره تدل على النجاسه، كما وثق عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر، فإذا علمت فقد قذر، وما لم تعلم فليس عليك» (١).

ص: ١٥٧

وعن الحسن بن الحسين اللؤلؤى قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الماء كله طاهر حتى يُعلم أنه قذر» ((١)).

وعن الفقيه، قال: قال الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام): «كل ماء طاهر إلا ما علمت أنه قذر» ((٢)).

وعن إسحاق بن عمار: عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل الذي يجد في إنائه فأره وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً وغسل منه ثيابه واغتسل منه، وقد كانت الفأره متفسخه (متسلخه)؟ فقال: «إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ، أو يغسل ثيابه، ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء، ويعيد الوضوء والصلاه، وإن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمسه من الماء شيئاً، وليس عليه شيء لأنه لا يعلم متى سقط فيه _ ثم قال: _ لعله يكون إنما سقطت فيه تلك الساعه التي رآها» ((٣)).

وفي حديث آخر قال (عليه السلام): «وإن لم يعلم أن في منقارها قذراً، توضأ منه واشرب» ((٤)).

ص: ١٥٨

١- التهذيب: ج ١ ص ٢١٥ الباب ١٠ في المياه وأحكامها ح ٢

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٦ الباب ١ في المياه وطهرها ونجاستها ح ١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٣٢ الباب ١٧ من أبواب حكم الآبار ح ٧

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأسئار ح ٣

وعن حماد عنه (عليه السلام) قال: «الماء كله طاهر حتى يُعلم أنه قذر»^(١٢)، إلى غيرها من الروايات الواردة في الماء أو في مطلق الشيء المشكوك.

ثم لا يخفى أن ظاهر بعض هذه الروايات: أن العلم جزء الموضوع، فإذا لم يعلم لم يكن نجساً واقعاً، وقد أفتى بذلك بعض، لكن بالتأمل في مجموع الروايات، بالإضافة إلى القرائن الخارجيه والداخليه التي منها كون الأحكام تابعه للمصالح والمفاسد الواقعيه، وعدم معقوليه أن يكون ماء واحد طاهراً واقعاً بالنسبه إلى الجاهل ونجساً واقعاً بالنسبه إلى العالم، إلى غيرهما، يتضح أن المراد الطهاره الظاهريه، أي التنجز والإعذار، كما حقق في الأصول.

ومنه يعلم: أن قول المصنف "طاهر" يراد به التعامل معه معاملة الطاهر، لا أنه طاهر واقعاً وإن كان نجساً، {إلا مع العلم بنجاسته سابقاً} أو قيام أماره عليها إذ الاستصحاب والأماره مقدمان على الأصل كما حقق في الأصول، فلو قام على نجاسته شاهدان أو مقال ذى اليد أو الاستصحاب، حكم عليه بالنجاسه، وقد حقق في محله أن النجاسه إذا ثبتت دامت، فالنجاسه وإن مضت عليها مده طويله، باقيه ما لم يطهر.

نعم إنما يحكم بالنجاسه إذا لم يرد عليه حالتان من الطهاره

ص: ١٥٩

والمشكوك إطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق، إلا مع سبق إطلاقه،

والنجاسه لم يعلم سبق أحدهما لتساقط الاستصحابين ويكون المحكم حينئذ قاعده الطهاره.

{والمشكوك إطلاقه لا- يجرى عليه حكم المطلق إلا- مع سبق إطلاقه}. أما مع سبق الإطلاق فلاستصحاب الإطلاق كسائر العوارض المشكوك الارتفاع، ومنه يظهر استصحاب الإضافه إذا كان سابقاً مضافاً، إن لم يكن مانع عن جريان الاستصحاب، وكذلك استصحاب التغير وعدمه في باب مشكوك التغير في أوصافه الثلاثه.

وأما مع عدم سبق الإطلاق فقد علل المستمسك ما ذكره المصنف بقوله: (إذ لا قاعده تقتضى ذلك، فلا بد من الرجوع إلى الأصول الجارية في أحكامهما والعمل بما يقتضيه الأصل في كل منهما)(1). انتهى.

لكن يرد عليه: أن كل مشكوك إطلاقه في غير مثل النقط الذي ليس مزيجاً من الماء وشيء آخر، يجرى فيه أصل الإطلاق، إذ كل مضاف حتى مثل ماء الرمان وماء العنب كان في الأصل ماءً ثم مزج بشيء آخر.

إما بالقدره كالمثالين حيث دخل الماء في أصول الشجر، أو

ص: ١٦٠

بالصنع كما في ماء الورد وماء السكر وما أشبهه، وهذا ليس من استصحاب العدم الأزلي كما لا يخفى.

بل: ربما يقال ذلك حتى في مثل النفط، إذ هو كما يقولون: دهن الحيوانات الميتة منذ ألوف السنوات، والدهن عباره عن الماء الممزوج في جسم الإنسان والحيوان والشجر كالزيتون، والجماد كالموميائي، فإذا شك في شيء أنه ماء سكر أو ماء، أو أنه نطف أو ماء مثلاً، كان الأصل الإطلاق، هذا ولكن الانصاف أن جريان الأصل في مثل ذلك مشكل.

ثم إنه لو عرف الإضافه لكن لم يعلم أنه إضافه ضاره أو إضافه غير ضاره، كما إذا علم أنه ماء مالح شديد الملوحة لكن لم يعلم هل أنه من ماء البحر حتى يكون مضافاً غير ضار الإضافه، أو أنه من ماء مطلق خولط بالملح حتى يكون ضار الإضافه، فالظاهر جريان الأصل فيه، لأنه كان مطهراً، سواء كان ماء البحر أو كان ماءً مطلقاً ثم مزج بالملح، فإذا شك في أنه هل خولط بما يزيل مطهرته كان الأصل العدم، فتأمل.

ثم الظاهر لزوم الفحص في أمثال هذه الموارد بالنسبه إلى الموضوع ونحوه، لتوقف الامتثال على ذلك، وقد ذكرنا في هذا الشرح مكرراً أن إطلاق قولهم بعدم لزوم الفحص في الموضوعات غير تام.

{والمشكوك إباحته محكوم بالإباحه} إذ لم تكن هناك أماره على

عدم الإباحه، ولم يكن استصحاب على العدم، والمراد بالشك في الإباحه: الشك من جهه الحرمة الذاتيه أو العرضيه أو من جهه الملكيه للغير.

فقد يشك الإنسان في أن هذا المائع حلال أو حرام، مثل كونه عصيراً قبل ذهاب الثلثين على القول بالحرمة بدون النجاسه، إذ لو كان الشك في الحرمة من جهه النجاسه كان داخلاً في الفرع السابق.

وقد يشك في أنه حلال أو حرام، من جهه الشك في كونه ملك الغير محظور، وإنما قيدنا بالمحظور لإخراج ملك الغير غير المحظور، كحق الماره وحق تناول الشيء من دار من اشتملت عليه الآية.

وعلى كلا الحالين نقول: إن كان الشك في الحليه والحرمة، فإن كانت هناك أماره أو أصل حكم على طبقه، كما إذا كان العصير في يد المسلم أو في سوق المسلمين أو كان اللحم في يده أو سوقه أو أرضه وكانت عليه علامه الذكاه، كما روى في سفره وجدت في الطريق، وكذلك فيما إذا كان هناك أصل كما إذا شك في أنه هل غلى العصير أم لا، أو شك في أنه بعد الغليان هل ذهب ثلثاه أم لا؟ وإن لم يكن هناك أصل أو أماره حكم عليه بالحليه، لما ذكره في أدله البراءه من الكتاب والسنة والعقل.

وإن كان الشك في الحليه والحرمة من جهه احتمال كونه المال غير المحظور فقد

يكون الشك دائراً بين كونه مباحاً أو مال غير، وقد يكون الشك دائراً بين كونه مال نفسه أو مال غيره، والمفروض أنه لم يكن هناك أصل كسبق كونه مال نفسه أو مال غيره، ولا أماره ككونه في يد غيره أو في يد نفسه، ففي المسألة ثلاثه أقوال: الحل مطلقاً، والحرمة مطلقاً، والتفصيل.

استدل للحل مطلقاً بأدله البراءة، كخبر مسعده بن صدقه حيث مثل (عليه السلام) للأموال بـ: «مثل الثوب الذى يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة»^(١). وهذا المثل وإن جرى فيه أصل الصحة فى البيع لكونه فى يد البائع، إلا أن حكم الإمام (عليه السلام) بإجراء الإباحة فيه، دليل على إجرائها فى الأموال، إلا أن يقوم دليل على المنع عنه، ومثله فى الدلالة خبر عبد الله بن سنان^(٢).

واستدل للحرمة مطلقاً بالاحتياط فى الدماء والأموال والفروج، وبما رواه الكليني عن محمد بن زيد الطبرى عن الرضا (عليه السلام) وفيه: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا (عليه السلام) يسأله الإذن فى الخمس. فكتب (عليه السلام) إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم، إن الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب، وعلى الضيق الهم، لا يحل مال إلا من

ص: ١٤٣

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٩ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ١

وجه أحله الله، وإن الخمس عوننا على ديننا»(١)، الحديث. فإنه يدل على أصله الحرمة في الأموال إلا مع العلم بوجود السبب المحلل.

وأشكل على أصل الاحتياط، بأنه لم يثبت مثل هذا الأصل إلا في الدماء على إشكال هناك أيضاً، حيث إن الاستصحاب يقتضى حرمة إراقه الدم، بل الأدلة تقتضى ذلك، كقوله سبحانه: (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ) (٢)، وإن تعدى عن ذلك فإنما هو إلى الفرج، أما المال فلا وجه للاحتياط فيه، كما أشكل على الرواية بضعف السند، لكن كونه في الكافي كافٍ في الاعتماد كما حققناه في محله، والأصح الأشكال في دلالتها:

أولاً: من جهة أن أدله البراءة وجه من وجوه حل الله سبحانه.

وثانياً: إن كلام الإمام (عليه السلام) إنما هو في جواب الإذن عن مال الخمس، ولا ربط له بمورد الشك في الحل حتى يقال بكون الحرمة قاعده في جميع موارد الشك في حليته الأموال.

ص: ١٦٤

١- الكافي: ج ١ ص ٥٤٧ باب الفيء والأنفال ح ٢٥، وعنه في الوسائل: ج ٦ ص ٣٧٥ الباب ٣ من أبواب الأنفال ح ٢

٢- سورة المائدة: الآية ٣٢

إلا مع سبق ملكيه الغير، أو كونه في يد الغير المحتمل كونه له.

أما المفصل، فقد فصل بين ما إذا تردد الشيء بين أن يكون مال نفسه وبين أن يكون مباحاً، وهنا قال بالحلّ لأدله البراءة ونحوها مما تقدم، وبين ما إذا تردد بين كونه مال نفسه أو مال غيره، وهنا قال بالقرع أو بالتنصيف لقاعده العدل والانصاف، ولعل هذا التفصيل أقرب، فيحصل من ذلك أن المرجع الإباحه، إلا فيما كان مردداً بينه وبين غيره فالمرجع قاعده العدل والانصاف، وقد ذكرنا وجه ذلك في كتاب الخمس فراجع.

ومما تقدم تعرف وجه قوله: {إلا- مع سبق ملكيه الغير أو كونه في يد الغير المحتمل كونه له} وأن هذين الموردين من باب المثال، فإن المناط عدم جريان الاستصحاب ولو كان استصحاب حق الغير دون ملكه، وعدم وجود أماره ولو كانت غير اليد.

ص: ١٦٥

فصل فى الشئ المشكوك اباحه

مسأله ١ الفرق بين المحصور وغيره

(مسأله _ ١): إذا اشتبه نجس أو مغصوب فى محصور كإناء فى عشره يجب الاجتناب عن الجميع، وإن اشتبه فى غير المحصور كواحد فى ألف مثلاً لا يجب الاجتناب عن شئ منه.

(مسأله _ ١): {إذا اشتبه نجس أو مغصوب فى محصور، كإناء فى عشره، يجب الاجتناب عن الجميع، وإن اشتبه فى غير المحصور كواحد فى ألف مثلاً لا يجب الاجتناب عن شئ منه} الكلام فى المقام يقع فى موضعين:

الأول: فى المراد بالمحصور وغير المحصور.

الثانى: فى حكم المحصور وغير المحصور.

أما الموضوع الأول. فنقول بعد وضوح أن هذا اصطلاح فقهى، اصطيد من تفاوت الحكم الشرعى، فالنزاع فى الحقيقه ليس فى حدود هذا الاصطلاح، وإنما فى القدر المحكوم بهذا الحكم أو ذاك الحكم.

قالوا فى الفرق بين الأمرين وجوهاً:

الأول: إن غير المحصور ما يعسر عدّ أطرافه.

الثانى: إن غير المحصور ما يعسر عدّ أطرافه فى زمان قصير.

ويشكل عليهما، بأنه ما هو المراد بالعسر، فإن الإنسان إذا جلس ساعه يعدّ تمكن من عدّ الآلاف، فهل هذا عسر أم لا؟ ثم هل

المراد العسر بدون الإشارة، أو العدّ مع الإشارة، مثلاً إذا كان ألف شاه في الصحراء كان عدّها بدون الإشارة غير عسر، بينما يكون عدّها مع الإشارة عسراً. ثم إن الثاني من التعريفين لم يحدد فيه الزمان القصير، فهل المراد به الساعه أو نصف النهار أو عشر دقائق وأياً كان فبأى دليل ذلك؟.

الثالث: إن غير المحصور هو ما يؤدّي الاجتناب عنه إلى الترك غالباً، كالصلاه في أمكنه متعدده يعلم إجمالاً بمغصوبيه واحد منها، بحيث يستلزم ترك الصلاه في تلك الأمكنه تركها غالباً، وكالاجتناب عن شاه موطوءه يؤدّي الاجتناب عنها إلى ترك أكل لحم الشاه غالباً.

وفيه: إن هذا التعريف مستلزم لأن يكون غير المحصوره أحياناً شاملاً لخمسه، كما إذا كان في ريف ليس فيه إلا خمسه شياه أحدها موطوءه، وأحياناً غير شامل لألف.

الرابع: إن غير المحصور ما بلغ كثره وقائعه المحتمله في الشبهه التحريميه إلى حدّ لا يعتنى العقلاء بالعلم الإجمالى الحاصل فيها، لضعف احتمال وجود الحرام في كل واحده من الأطراف بواسطه سعه الأطراف وتراكم الاحتمالات فيها، مثلاً العقلاء يعتنون باحتمال وجود السم في إناء من عشره أوانى، أما احتمال وجود السمّ في إناء من ألف إناء فإن العقلاء لا يعتنون بذلك، وهذا ما اختاره الشيخ الأعظم (رحمه الله)، لكن هذا إنما يبين عدم المقتضى، فإن

الإطلاق حينئذ لا- يشمل غير المحصور، إذ العقلاء يطبقون الموضوعات على ما ارتكز في أذهانهم من المصاديق، فإذا قال المولى: لا- تشرب الخمر، رأوا أن أفراد الخمر المحكوم به بحكم لا- تشرب، إنما هي الأفراد المحصوره أو المتعينه، أما ما ليس بأحدها _ وإن كان محتملاً أن يكون خمراً واقعياً _ فإنه ليس بمشمول للخمر في موضوع الدليل، مع أن سلب الحكم في غير المحصور ليس خاصاً بما ليس فيه المقتضى، بل يعم ما فيه المانع وإن شمله الإطلاق، فإن من أفراد غير المحصور ما شمله الدليل بنفسه، ولكن فيه مانع عن الأخذ بإطلاقه، وكأنه إلى هذا أشار المستمسك بقوله: (إن العبره في سقوط العلم عن الحجّيه في الكثير وجود بعض الموانع عن تأثيره، ولو كان بين أفراد قليله، من لزوم الحرج أو الضرر من الاحتياط، أو خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء، يكون المدار في كون الشبهه غير محصوره كونها بالغه في الكثره حدّاً يكون فيه أحد الموانع المذكوره)^(١)، إلى آخره.

الخامس: إن الضابط في غير المحصور أمران: الكثره وعدم التمكن العادى من استعمال الجميع، كشاه من شياه بلد واسع كثير الشياه.

وفيه: قد عرفت أن غير المحصور أعم من كونه كثيراً أو غير كثير.

ص: ١٦٨

١- المستمسك: ج ١ ص ٢٤٦

السادس: إن المعيار فى غير لمحضور الإحاله إلى العرف، لكن بعد اعتبار كون الأطراف موجودات بوجودات مستقلة منحازة، لا مثل القطره المجتمعه مع قطرات عديده مجتمعه، أو حبه من الحنطه المجتمعه مع حبات مجتمعه.

وفيه: إنه إن كان المراد من العرف عرف الناس فإنهم لا- يفهمون معنى هذا اللفظ إذ هو من المصطلحات الفقهيّه، وإن كان المراد عرف الفقهاء فإنهم مختلفون كما عرفت. بل الأقوال فى ذلك أكثر مما ذكرناه فراجع كتبهم الأصوليه والفقهيّه. هذا بعض الكلام فى ميزان غير المحضور، وقد عرفت أن الأقرب هو ما ذكره الشيخ مع الإضافه التى ذكرناها.

أما حكم غير المحضور، فكأنه لا إشكال ولا خلاف فى عدم كونه واجب الاجتناب فى الجمله، وما استدلووا لذلك أو يمكن أن يستدل له أمور:

الأول: الإجماع الذى ادعاه جماعه من الفقهاء صريحاً أو تلويحاً.

الثانى: السيره المستمره عند المتشرعه.

الثالث: إن الأدله لا تشمل غير المحضور، كما عرفت فى تفصيل كلام الشيخ المرتضى.

الرابع: العسر والحرج.

ص: ١٦٩

الخامس: الضرر.

السادس: خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء، والتكليف لا يشمل مثل ذلك كما حقق في محله.

السابع: روايات السوق الداله على أن سوق المسلمين حجه مع وجود العلم الإجمالى غالباً، بل قال (عليه السلام): «والله ما أظن كلهم يسمون»^(١). بل العلم الإجمالى غالباً موجود فى أكثر الأسواق.

الثامن: روايات تقسيم القطيع الموطوء بعضها، فإن عدم أمر الإمام (عليه السلام) باجتناى الكل، يدل على عدم نفوذ العلم الإجمالى المقترن بغير المحصور، وربما يستدل أيضاً بوجه آخر ضعيفه، كما ربما يضعف بعض هذه الوجوه، لكن فى المجموع كفايه.

بقى الكلام فى أنه هل فى الشبهه غير المحصوره لا يجب الاجتناب عن شىء من الأطراف كما قاله المصنف، أو يجب الاجتناب عن بعض الأطراف كما ذهب إليه آخرون، احتمالان:

من أن مقتضى بعض الأدله المتقدمه أن التكليف منصرف عن مثله فلا تكليف أصلاً.

ومن أن مقتضى العلم الإجمالى هو لزوم الاجتناب فى الجملة وإن

ص: ١٧٠

لم يجب الاجتناب الكامل، وانصراف الأدله فى الجملة لا يستلزم الانصراف مطلقاً، وتؤيده قصه قطع الغنم، وظاهر قوله (عليه السلام): «أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرّم فى جميع الأرضين»^(١) حيث دلّ على أن ذلك لا يحرم الكل مع إشعاره بوجود الحرام فى الجملة.

وهذا هو الأقرب، واختاره المستمسك ومصباح الهدى وغيرهما وإن تبع المصنف فى فتواه غير واحد من المعلقين كالساده البروجردى، وابن العم، والجمال، وغيرهم. فإذا فرضنا أن الألف غير محصور واشترى لضيافته من الجميع لم يجر ذلك، سواء كان الاشتراء دفعياً أو تدريجياً، اللهم إلا إذا قلنا بأن العلم اللاحق لا يوجب المنع، فيجوز للإنسان أن يرتكب ما يوجب أن يعلم أنه ارتكب الحرام كأن يعامل كل يوم معاملة مما يوجب أن يعلم فى آخر الشهر أنه وقع منه تعامل غير جامع للشرائط، كما فصل الكلام فى ذلك فى الأصول.

ص: ١٧١

١- المحاسن: ص ٤٩٥ فى الجبن ح ٥٩٧

(مسألة ٢ _ ٢): لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرر الوضوء أو الغسل

(مسألة ٢ _ ٢): {لو اشتبه مضاف في محصور، يجوز أن يكرر الوضوء أو الغسل} لعل الأ-جود أن يقرأ (الغسل) بالفتح ليشمل الكلام الحدث والخبث معاً، وإن جاز أن يكون مراده الحدث فقط وترك الخبث لوضوحه، وكيف كان فلا ينبغي الإشكال في جواز رفع الخبث بالمشته بالمضاف، إذ يتحقق الغسل الذي هو أمر توصلى لا يضر به حتى إذا قورن بالحرام، كما إذا غسل يده بالماء المغصوب أو كان الغسل موجباً لهلاكه مثلاً، فالاحتمال الذي ربما يقال في المنع عن رفع الحدث من أنه لعب وما أشبه لا يأتي في المقام.

أما الحدث، فإن كان الماء منحصراً في المشته فلا إشكال أيضاً في جواز التكرار على المشهور، لأنه لا دليل على المنع فتشملة الإطلاقات.

نعم ربما حُكى المنع عن ذلك من القاضى مستدلاً بأنه حرام فيتعين التيمم، وفيه: أنه إن أراد الحرمة الذاتيه حتى يكون حاله حال شرب الخمر فلا يطاع الله من حيث يعصى، ويكون داخلاً في باب النهى في العباده، ففيه: أنه لا دليل على ذلك، وإن أراد الحرمة التشريعيه، ففيه: أن الاحتياط رافع لموضوع التشريع وإلا حرم كل احتياط في العباده، وهذا مما لا يظن أن يلتزم به حتى القاضى، وإن لم يكن الماء منحصراً في المشته، فالذى يرى جواز

إلى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه، فإذا كانا اثنين يتوضأ بهما، وإن كانت ثلاثه أو أزيد يكفى التوضى باثنين إذا كان المضاف واحداً، وإن كان المضاف اثنين في الثلاثه يجب استعمال الكل، وإن كان اثنين في أربعة تكفى الثلاثه، والمعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد،

الامثال الإجمالى مع التمكن من الامثال التفصيلى كالشيخ المرتضى ومن تبعه لا يجوز ذلك.

أما من يرى الجواز كما هو الأقرب، وقد ذكرنا وجه تقريره فى كتاب التقليد، فإنه يجوز ذلك.

ثم إن التكرار يكون {إلى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه، فإذا كانا اثنين يتوضأ بهما، وإن كانت ثلاثه أو أزيد يكفى التوضى باثنين إذا كان المضاف واحداً، وإن كان المضاف اثنين في الثلاثه يجب استعمال الكل، وإن كان اثنين في أربعة تكفى الثلاثه} وهكذا {والمعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد}.

ولو شك في عدد المضاف أخذ بالأقل لانحلال العلم الإجمالى بالنسبه إلى الزائد كما لا يخفى، إلا أن يكون بحيث لا ينحل العلم الإجمالى، كما إذا علم بأن المضاف إما واحد من الأبيض أو اثنان من الأحمر فإنه إن توضأ بالأبيض كفى وضوءان.

أما إن توضأ بالأحمر كان اللازم أن يتوضأ ثلاث مرات، وإن كان ربما قال بعض الأصوليين بكفايه الاثنين مطلقاً فى أمثال المقام لأنه

وإن اشتبه في غير المحصور جاز استعمال كل منها، كما إذا كان المضاف واحداً في ألف، والمعيار أن لا يعد العلم الإجمالي علماً،

لا يعلم بتوجه التكليف بالأكثر من واحد إليه، وقالوا بمثل ذلك فيما إذا علم بأنه نذر إما أن يصوم يوماً من رجب أو يومين من شعبان، فإنه يكفي أن يصوم من كل شهر يوماً، إلى غيرها من الأمثلة، وتفصيل المسألة في الأصول.

ثم إنه لو علم أن هذا الماء إما مضاف أو نجس، لم يجز الوضوء به، لكنه إن توضحاً لم ينجس بدنه لعدم العلم الإجمالي.

وربما يقال بلزوم التطهير لأنه من أطراف العلم، وهذه المسألة كالفرع السابق في وجود قولين فيه.

{وإن اشتبه} المضاف {في غير المحصور جاز استعمال كل منها، كما إذا كان المضاف واحداً في ألف، والمعيار أن لا يعد العلم الإجمالي علماً} سواء في إزاله الخبث أو الحدث، وذلك لأن كثره الأطراف توجب عدم شمول التكليف لها، فإن التكليف موجه إلى العقلاء الذين لا يفهمون منها إلا غير المحصور.

ولذا إذا قال المولى لعبده: لا تسافر مع الخطر، لا يرى العقلاء أنه خالف إن سافر بهذه الأسفار العادية، وإن كانت في الأسفار تحدث الأخطار أحياناً، وليس ذلك إلا لأن أمر المولى لا يشمل بنظرهم مورد الشبهه غير المحصور.

وبذلك تعرف أن ليس مرجع ما ذكرنا حججه الغلبه كما أرجعه

ويجعل المضاف المشتبه بحكم العدم، فلا يجرى عليه حكم الشبهه البدويه أيضاً، ولكن الاحتياط أولى.

إليه المستمسك _ حتى يرد عليه بأنها شيء ليس له أصل ولا دليل، فالاحتياط عملاً بقاعده الاحتياط متعين، كما ظهر بذلك أن ما أورده مصباح الهدى على الماتن: (بأن العلم الإجمالي عند العالم به أمر وجداني لا يشوبه شك في تحقيقه... وإذا فرض وجوده في أطراف غير محصوره كيف يمكن أن يقال بأنه ليس بالعلم _ إلى أن قال _ فكما أن ترديد الأطراف بين الاثنين والعشره لا يوجب التفاوت في العلم فكذا الترديد بين الأطراف المحصوره وغيرها لا يوجب التفاوت فيه) _ إلى آخر عبارته _ محل نظر إذ الماتن لم ينكر كونه علماً إجمالياً، بل مورد الكلام أن التكليف يشمله أم لا؟.

وقد عرفت: أن العقلاء لا يرون شمول التكاليف لغير المحصور، كما لا يرون شمولها لما إذا كان بعض الأطراف خارجاً عن محل الابتلاء {و} لذا {يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم} كما اختاره جمله من المعلقين كالسيدين: ابن العم والبروجردى {فلا يجرى عليه حكم الشبهه البدويه أيضاً} فلو كان حكم الشبهه البدويه الاحتياط، كما في الأموال والدماء والفروج لا يجرى ذلك الحكم هنا، لما تقدم من عدم فهم العقلاء من التكاليف شمولها لمثل المقام {ولكن الاحتياط أولى} لما ذكره المستمسك والمصباح وغيرهما.

لكن أولويه الاحتياط إنما هي فيما إذا لم يكن معارضاً بالاحتياط من جهة أخرى كما لا يخفى والله العالم.

ص: ١٧٦

(مسألة _ ٣): إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه وإضافته، ولم يتيقن أنه كان في السابق مطلقاً يتيمم للصلاة ونحوها،

(مسألة _ ٣): {إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه وإضافته، ولم يتيقن أنه كان في السابق مطلقاً أم لا؟} {يتيمم للصلاة ونحوها} أما إذا تيقن أنه كان في السابق مطلقاً فلا شك في استصحاب ذلك والوضوء أو الغسل، كما أنه إذا تيقن أنه كان في السابق مضافاً فإنه يتيمم بلا إشكال.

وإنما يتيمم في مفروض المتن لأنه شاك في وجود شرط الوضوء والغسل وهو الماء المطلق فيكون حاله حال ما إذا شك في أنه هل هو ماء أو سائل غير ماء كالنفط مثلاً، وكذلك كلما شك في شرط من شرائط التكليف، كما إذا شك في أنه هل هو واجد للزاد والراحله في باب الحج، أو شك في أنه هل بلغ ماله الزكوى النصاب أم لا؟ أو شك في أنه هل زاد ماله عن السنه السابقه حتى يتعلق به الخمس أم لا؟ إلى غيرها من الأمثله.

وما ذكره المستمسك من وجوب الاحتياط عند الشك في قدره، غير واضح الوجه، فإن قدره التي هي من الشرائط العقلية كسائر الشرائط العقلية والشرعية إذا شك فيها يرجع فيها إلى استصحاب العدم.

ثم إنه لا يستشكل في المقام بوجوب الجمع بين الوضوء والتيمم

وذلك للعلم الإجمالى بأنه إما واجد للماء فيجب عليه الوضوء والغسل، وإما فاقد له فيجب عليه التيمم، فيكون حاله حال ما إذا شك في أنه هل هذا الماء مضاف أو ذاك الماء، حيث يجب عليه الجمع بينهما والتوضىء من كل منهما، وذلك لوضوح انحلال العلم الإجمالى فى مفروض المتن، وكلما انحل العلم الإجمالى لم يبق مجال للاحتياط.

وجه الانحلال: أن أصل عدم وجدان الماء يثبت وجوب التيمم، فإنه يدخله فى قوله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً) (١) وحيث يجرى أصل أو أماره فى أحد أطراف المعلوم بالإجمال تنجز ذلك الطرف وبتنجز أحد الأطراف لا يبقى علم إجمالى، مثلاً إذا علم الإنسان أن أحد هذين الإنائين وقعت فيه قطره نجس، ثم قامت البيئه على أنها وقعت فى الإناء الأحمر، انحل العلم، إذ يكون الشك بالنسبه إلى الإناء الأبيض بدوياً، وكذلك إذا جرى فى أحد الطرفين استصحاب، أو قال ذو اليد بأن النجس هو أحدهما الفلانى، ولذا تحل الآيات والأخبار العلم الاجمالى العام بوجود تكاليف على كل مكلف، فإن حال الأصل والأماره حال العلم فكما إذا علم بالتكليف فى أحد الأطراف انحل العلم الإجمالى كذلك إذا قامت عليه أصل أو أماره، لكن اللازم انطباق ذلك العلم التفصيلى أو الأصل أو الأماره على ذلك العلم الإجمالى الأول.

ص: ١٧٨

والأولى الجمع بين التيمم والوضوء به.

فإذا علم بنجاسه أحد الإناءين، ثم تنجس أحدهما المعين بنجاسه جديده، لم ينفع هذا العلم فى انحلال العلم الإجمالى الأول كما هو واضح، وتفصيل الكلام فى الأصول، وعليه فما ذكره المصنف من قوله: {والأولى الجمع بين التيمم والوضوء به} إنما هو من باب الاحتياط المستحبى لإحراز الواقع على تقدير كون الماء مطلقاً فى الواقع.

ومن ذلك يعلم أن احتياط السيدين الجمال والاصطهباناتى كفتوى السيد البروجردى بالجمع محل نظر، بل المسأله كما ذكرها المصنف وسكت عليه جمله من المعلقين كالسيد ابن العم، وقررها السيد الحكيم والشيخ الأملى، والله العالم.

ص: ١٧٩

مسألة ٤ في جواز شرب الماء المردد بين النجس والمضاف

(مسألة _ ٤): إذا علم إجمالاً أن هذا الماء إما نجس أو مضاف يجوز شربه،

(مسألة _ ٤): {إذا علم إجمالاً أن هذا الماء إما نجس أو مضاف يجوز شربه} بلا إشكال عندهم في ذلك، كما يظهر من سكوتهم على المتن وتأييد الشراح له.

ووجهه أن العلم الإجمالي _ هنا _ ليس منجزاً على كل تقدير، والعلم الإجمالي إنما يؤثر إذا كان منجزاً على كل تقدير، أما إنه ليس منجزاً على كل تقدير في المقام فلأنه لو كان مضافاً لم يمنع شربه، فالشك في جواز شربه من جهة احتمال نجاسته شبيهه بدويه، والأصل جواز الارتكاب.

وأما أن تأثير العلم الإجمالي خاص بما إذا كان منجزاً على كل تقدير، فلما تقدم من أنه لو كان أحد الأطراف ليس له حكم فعلي فلا يعلم المكلف بالحكم المتوجه إليه، وإذا لم يعلم جرت أدله البراءة.

هذا ولكن ربما يقال: لا نسلم منع المقدمه الثانيه، لأن الشاك المذكور يعلم بأنه يقال له: لا تشرب هذا الماء أو لا تتوضأ به.

إن قلت: إنه على تقدير كل من النجاسه ومن المضافيه ممنوع الوضوء به، وعلى تقدير المضافيه لا يمنع شربه، فالعلم الإجمالي ينحل إلى علم تفصيلي هو منع الوضوء، وإلى شك بدوى هو منع شربه فالأصل الجواز.

قلت: إنه على تقدير النجاسه له حكمان، منع الوضوء ومنع

الشرب، وعلى تقدير الإضافه له حكم واحد هو منع الوضوء، وإذا دار العلم الإجمالى بين حكمين فى جانب، وحكم واحد فى جانب آخر، لا يوجب ذلك انحلاله، إذ لو أريد إطاعه التكليف المعلوم الموجه إليه لزم إطاعه جميع المحتملات، ويتضح ذلك بما إذا كان عنده إناء، أحمر لزيد الذى قال له لا تشربه، وأبيض لعمرى الذى قال له لا تتوضأ به _ بأن كان فى كل طرف حكم واحد _ ثم لم يعلم أن هذا الماء المفروغ من أحدهما فى إناء ثالث هل هو لزيد أو لعمرى؟ لم يجر له أن يتوضأ به ولا أن يشربه. وزياده حكم فى أحد الطرفين لا يوجب سقوط أحد طرفى العلم الإجمالى، ففى المثال لو قال زيد: لا تشرب ولا تتوضأ، وقال عمرو: لا تتوضأ، وشك فى أن هذا الماء لهذا أو ذاك، لم يجر أن يتوضأ به ولا أن يشربه.

ولذا لو دار الأمر بين حرامين أحدهما له أحكام متعدده، وأحدهما له أحكام أقل من أحكام المحرّم الأول، لزم الاجتناب بالنسبه إلى جميع أحكام كل طرف، مثلاً- إذ دار أمر مائع بين أن يكون خمرأ لها حرمة الشرب وحرمة البيع وحرمة الاستعمال فى غير الشرب، وأن يكون دماً له حرمة الشرب وحرمة البيع، كان اللازم اجتناب الثلاثة لا الشرب والبيع فقط بحجه أنهما معلومان، أما الاستعمال فهو مشكوك فيه فالأصل جوازه.

نعم من يقول: بأنه لو شك فى أنه نذر أن يصوم يوماً من شعبان أو يومين من رجب، أو شك فى أنه هل هو مديون لزيد ديناراً

ولكن لا يجوز التوضيء به، وكذا إذا علم أنه إما مضاف أو مغصوب، وإذا علم أنه إما نجس أو مغصوب، فلا يجوز شربه أيضاً، كما لا يجوز التوضيء به

أو مديون لعمرو دينارين؟ يكفي صوم يوم واحد من شعبان ويوم واحد من رجب، وإعطاء دينار واحد لزيد ودينار واحد لعمرو، يحق له أن يقول بمقاله المصنف، لكن ذلك مشكل جداً، لأنه يعلم بالتكليف ولم يعلم بامتناله على كل تقدير، فتأمل.

{ولكن لا يجوز التوضيء به} لأن الوضوء باطل على كل تقدير فهو علم تفصيلي {وكذا إذا علم أنه إما مضاف أو مغصوب} فيجوز شربه لأصالة الأباحه بعد الشك البدوي في ذلك، ولا يجوز التوضيء به للعلم التفصيلي ببطان الوضوء به إما من جهه الإضافه أو من جهه الغصب.

ومقتضى ما ذكره المصنف: أنه إن علم أن الماء إما ضار شربه أو مغصوب جاز الوضوء به، ولم يجز شربه. إذ يشك في المنع عن الوضوء به فالأصل الجواز، ويعلم حرمه شربه إما من جهه الضرر أو من جهه الغصب فلا يجوز شربه {وإذا علم أنه إما نجس أو مغصوب فلا يجوز شربه أيضاً كما لا يجوز التوضيء به} للعلم التفصيلي بأنه لا يجوز شربه من جهه الغصب أو النجاسه، كما يعلم تفصيلاً أنه لا يجوز التوضيء به لذلك.

وما ذكره المستمسك من عدم بعد جواز التصرف فيه لإنحلال العلم الإجمالي إذ فساد الوضوء به مقتضى الأصل كاستصحاب بقاء

والقول بأنه يجوز التوضي به ضعيف جدا.

الأمر أو بقاء الحدث، قد تقدم الجواب عنه بأن جميع آثار الأطراف يجب ترتيبها، لمقتضى العلم.

{والقول بأنه يجوز التوضي به ضعيف جداً}، وجه الجواز أحد أمور:

الأول: أن العلم الاجمالي ليس منجزاً إذا لم يكن سنخ التكليف واحداً _ كما اختاره الحدائق _ فإذا علم أن المائع حرام الاستعمال لأنه خمر أو دم، وجب الاجتناب لوجود خطاب (والرجز فاهجر) مثلاً.

أما إذا علم بأنه إما هذا المائع خمر أو هذه المرأه أخته من الرضاعه فلا يجوز نكاحها، جاز الارتكاب لعدم وجود خطاب جامع بين الأمرين.

وفيه: إنه لا- فرق في العلم بين الأمرين، ولا- حاجه إلى وحده الخطاب، مضافاً إلى وجود الخطاب الموحّد في كل مثال، مثل: (تَلَكَّ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا) (١)، ولا- فرق بين أن يكون الخطاب الجامع جامعاً قريباً مثل: (وَالرُّجْزَ فَاهُجِرْ) (٢) أو خطاباً بعيداً مثل: (لا تعتدوها).

ص: ١٨٣

١- سورة البقره: الآيه ٢٢٩

٢- سورة المدثر: الآيه ٥

الثانى: إنه لا يترتب حكم تكليفى على نجاسه الماء، لأنه لا يحرم التوضى به ذاتاً وإنما حرّمته تشريعى.

وفيه: إن القائل بالجواز إن أراد أنه ليس بحرام، ورد عليه أن كلام القوم ليس فى الحرمة وعدم الحرمة حتى يقول القائل إنهم قالوا بالحرمة وأنا أقول بالجواز. وإن أراد بالجواز الصّحّه فيكون حال هذا الوضوء حال الوضوء بالماء الطاهر الحلال، ففيه: ما تقدم من العلم التفصيلى ببطلان الوضوء لأن كلا من الماء النجس والمغصوب لا يصح الوضوء به.

الثالث: إن عدم المغصوبىه من الشروط العلميه فى صحه الوضوء، فإذا علم الإنسان بأن الماء مغصوب لم يصح الوضوء، وإذا لم يعلم ذلك صح وضوؤه به، كما قرر فى محله، فليس هذا الشرط مثل اشتراط طهاره الماء. والمفروض فى المقام أن الشاك لا يعلم بأن الماء مغصوب فيجوز وضوؤه به.

وفيه: إنه لا فرق بين العلم الإجمالى والتفصيلى فى هذا الأمر، فحال المقام حال ما إذا علم أن هذا الإناء غصب أو ذاك، ومنه: يعلم أن جواب المستمسك بأن حرمة التصرف شرط واقعى لا يربط له بالمقام، اللهم إلا إذا أراد أن بعد فرض منجزيه العلم الإجمالى يؤثر فى تنجز حرمة التصرف.

مسألة ٥ في ما لو أريق أحد الإنائين المشتبهين

(مسألة ٥ _ ٥): لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسه أو الغصبيه لا يجوز التوضى بالآخر،

(مسألة ٥ _ ٥): {لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسه أو الغصبيه لا يجوز التوضى بالآخر} بلا إشكال، والمستند في ذلك أمران:

الأول: قوله (عليه السلام): «يهريقهما ويتيمم»^(١)، فإن إطلاقه شامل لما إذا أراقهما دفعه أو تدريجاً، بل لو صحّ الوضوء بالباقي وجب أن يكون الحكم إراقه أحدهما فقط والوضوء بالآخر، ومن الواضح اتحاد حكم المغصوب والنجس، فورود الدليل في النجس لا يضر بإطلاق الاستدلال.

الثاني: إن الإراقه لا تخرج الطرف الباقي عن كونه طرفاً للمعلوم بالإجمال المنجز بالعلم الإجمالى الحاصل بين التدريجين، فكما أنه إذا علم بوجوب صوم الجمعة أو السبت لا يسقط صوم يوم السبت بصيام الجمعة، وإذا علم بحرمة التعامل في أحد هذين اليومين لا تسقط الحرمة في اليوم الثاني بالاجتناب في اليوم الأول، كذلك في المقام، والسرّ في ذلك كله أن العلم الإجمالى حين حدوثة لما كان متعلقاً بالتكليف نجزه، وهذا التنجز باق وإن ذهب أحد الطرفين، فإن العقل لا يفرق في وجوب امتثال المعلوم بين أن يبقى

ص: ١٨٥

طرفاه أو يذهب طرف منه بعد أن حصل، ولا ينقض ذلك بما إذا تعلق العلم بعد ذهاب أحدهما كما أنه لو أريق أحد الإنائين ثم علم بأن أحدهما من المفقود والموجود كان نجساً، أو علم ليله السبت بوجوب صوم يوم الجمعة أو السبت _ فيما لم يكن للجمعه قضاء _ إلى غيرها من الأمثلة.

لأنه قد تنجز العلم فيما إذا كان قبل خروج أحدهما عن محل الابتلاء. أما العلم بعد الخروج فلا يؤثر لأنه لا يعلم بتوجه التكليف إليه فالمرجع البراءة {وإن زال العلم الإجمالي} بمعنى أن العلم ليس له متعلق الآن إذ لا يعلم الآن بوجود نجس أو مغصوب، فالمراد زوال العلم بالتكليف فعلاً، إذ لا علم بعد احتمال كون المراق هو النجس، وقد عرفت أن زوال هذا العلم لا يضر بوجوب الاحتياط.

وربما يتمسك لوجوب الاحتياط بأن احتمال التكليف المنجز منجز، نظير ما إذا ترك صلوات عمداً ثم نسي عددها فإنه يجب عليه الاحتياط، إذ يحتمل التكليف المنجز بالنسبة إلى القدر الزائد من المتيقن، لكن قرر في محله في كتاب الصلاة أنه لا وجه لوجوب الاحتياط بعد عموم أدله البراءة. وليس مراد المستمسك من قوله: (لكن يحتمل كونه موضوعاً للتكليف المنجز فيجب الاحتياط فيه) (1) انتهى. إلا ما ذكرناه في وجه الاحتياط، لا ما ذكره المستمسك كما لا

ولو أريق أحد المشتبهين من حيث الإضافه لا يكفى الوضوء بالآخر، بل الأحوط الجمع بينه وبين التيمم.

يخفى على من لاحظ عبارته، فلا يرد على المستمسك ما ذكرناه بقولنا "لكن قرر فى محله" فراجع.

{ولو أريق أحد المشتبهين من حيث الإضافه لا- يكفى الوضوء بالآخر} قيل: بلزوم التيمم فقط للقاعده المتقدمه، فإن العلم الإجمالى ينجز التكليف حتى بعد خروج أحد الطرفين عن محل الابتلاء.

لكن فيه: إن العلم بإضافه أحدهما لا- يوجب التيمم، بل الاحتياط بالجمع بوضوئين. والقول بلزوم الوضوء فقط استناداً إلى استصحاب بقاء الوجدان الذى كان ثابتاً قبل الإراقه، حيث إنه كان يعلم بوجود الماء المطلق عنده قبل الإراقه، واضح الضعف، إذ الأصل مثبت، فإن أصاله بقاء الوجدان لا تثبت إطلاق الماء الباقي.

ومن المعلوم أنه ما لم يحصل الجزم بالإطلاق لا يحصل اليقين بصحة الوضوء {بل الأحوط الجمع بينه وبين التيمم} بل جعله فى المستمسك أقوى، لأنه يعلم أنه إما يجب عليه الوضوء _ إذا كان الباقي ماءً _ أو التيمم إذا كان غير ماء. واحتمال كفايه التيمم لأنه لا يجد الماء منظور فيه، إذ المراد من عدم الوجدان ما يساوق الفقدان وهو مع احتمال كون الباقي ماءً غير محرز.

وربما يستدل لوجوب الجمع: بأن الوضوء لازم من جهه وجوبه قبل الإراقه لأحدهما، والتيمم لازم لاستصحاب الحدث وفى كلا

الاستدلاليين نظر.

أما الأول: فلصدق "لم تجدوا"، والقول بأن المراد من عدم الوجدان ما يساوق الفقدان أول الكلام.

وأما الثاني: فلأنه إنما وجب الوضوء حال عدم الإراقه مقدمه علميه، وقد سقطت المقدميه بإراقه أحدهما، فلا وجه لاستصحاب الوجوب، فالذى ذكره المصنف من كونه احتياطاً أقرب.

ص: ١٨٨

(مسألة _ ٦): ملاقى الشبهه المحصوره، لا يحكم عليه بالنجاسه لكن الأحوط الاجتناب.

(مسألة _ ٦): {ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم عليه بالنجاسه} فإذا كان إناء ان أحدهما نجس ثم لاقى إناء ثالث أحد الإنائين لا يحكم بنجاسه هذا الإناء الثالث، لأصالة الطهاره، ومجرد ملاقاته لما يحتمل كونه نجساً لا يوجب الاجتناب، لعدم الدليل على أن ملاقى المشتبه بحكم المشتبه {لكن الأحوط الاجتناب} وربما يستدل لوجوب الاجتناب بأمور:

الأول: إن وجوب الاجتناب عن الملاقى _ بالفتح _ يستلزم وجوب الاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _ فإن الأمر بالاجتناب عن الشىء مستلزم للأمر بالاجتناب عما يلاقيه، بل هو معنى الاجتناب عرفاً، فإن المولى إذا قال: اجتنب عن هذا الماء، كان معناه عرفاً: اجتنب تلوثك به والملاقاه توجب التلوث.

وربما يجاب عن هذا: بأن الملازمه بين نجاسه الشىء وتنجس ملاقيه وإن كانت ثابتة، كما ذكر فى باب النجاسات إلا أن الملازمه بين وجوب الاجتناب عنه ووجوب الاجتناب عن ملاقيه ممنوعه.

ويرد عليه: إن منع الملازمه إن أريد به الملازمه الواقعيه فللمنع عنها مجال لاحتمال طهاره الملاقى _ بالفتح _ لكن نحن لا ندعى الملازمه الواقعيه، وإن أريد به الملازمه العرفيه بمعنى أن العرف يرى التلازم بين وجوب الاجتناب عن الملاقى _ بالفتح _ ووجوب الاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _ فإذا قيل له: اجتنبت عن هذا

الإناء الملاقى _ بالفتح _ رأى أن لازم ذلك وجوب الاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _ ففيه: أن منع الملازمه لا- وجه له والشاهد العرف.

وإن قيل: إنه لا- خطاب بالنسبه إلى الملاقى _ بالفتح _ ، حتى يستفاد منه بالملازمه العرفيه حكم الملاقى _ بالكسر _ بل الاجتناب عن الملاقى _ بالفتح _ إنما هو بحكم العقل.

قلنا: يكفى فى الخطاب قوله (عليه السلام): «يهريقهما ويتيمم» فإنه يساوق الخطاب بقوله "اجتنب عنهما" وهذا الوجه عندى قريب جداً ولذا فالاحتياط وجوبى وإن كان المشهور من الذين تعرضوا لهذه المسأله قالوا بعدم وجوب الاجتناب.

وقيده بعضهم بما إذا لم يكونا نجسين سابقاً ثم عرضت الطهاره لأحدهما، ثم لا يخفى أن الحكم بالطهاره عند المشهور إنما هو فيما إذا لم يلاق الملاقى _ بالكسر _ الطرفين، وإلا كان نجساً قطعاً، كما أنه يحكم بطهاره الملاقى ما دام لم يلاق شىء آخر طرف الملاقى _ بالفتح _ ، كما إذا لاقى يدان كل يد إناءً من الإنائين، وإلا وجب الاجتناب عنهما، فإذا كان هناك إناءً أحدهما نجس فلاقى مع أحدهما إناءً ثالث صح الوضوء والغسل والتطهير والشرب من هذا الإناء الثالث، فإذا لاقى إناءً رابع الإناء الثانى _ أى طرف الملاقى بالفتح _ لم يصح الوضوء والغسل والتطهير والشرب من هذا الإناء الثالث، وهذا من مبعّدات قول المشهور فكيف انقلب الطاهر ظاهراً

محكوماً بحكم النجس بمجرد ملاقاته إناء رابع لإناء ثان، ولا نريد أن نتخذ الاستبعاد دليلاً، بل نريد أن نقول: إن مثل ذلك يحتاج إلى دليل شرعى قوى، ومثله مفقود فى المقام، فالأمر دائر بين القول بوجوب الاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _ مطلقاً، أو عدم الوجوب مطلقاً، لكن الثانى خلاف ما بنوا عليه فلا يبقى إلا الأول.

وكيف كان _ فكان ابن زهره الذى استدل بقوله تعالى: (وَالرُّجْزَ فَاهُجْرُهُ) لوجوب الاجتناب عن الملاقى، نظر إلى هذا الدليل، بناءً على أن وجوب الاجتناب عن النجس يفهم منه عرفاً وجوب الاجتناب عن ملاقيه.

أما استفاده دلالة المطابقه من كلام ابن زهره، وجعل ما ذكرناه من الاستلزام دليلاً آخر، فهو خلاف ظاهر كلامه (رحمه الله).

والقول بأن خطاب الاجتناب عن الملاقى _ بالفتح _ يغير الخطاب بالاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _ فإذا ثبت أحدهما لا يثبت الآخر.

ففيه: إن دعوى الملازمه العرفيه تدفعه، فالملاقى والملاقى مثلاً، زماناً وحكماً سواء، علم بهما دفعه أو علم بالملاقى _ بالكسر _ وطرف الملاقى _ بالفتح _ أولاً ثم علم بالملاقى _ بالفتح _ أو انعكس الأمر فإذا علم بنجاسه الإناء الأحمر أو الأصفر ثم لاقاه الإناء الأخضر كان حاله حال ما إذا علم بالكل دفعه بعد الملاقاه، وحال ما إذا علم بنجاسه الأحمر أو الأخضر ثم علم بأن نجاسه الأخضر مستنده إلى

ومنه: يعلم الإشكال في قول من قال بأنه قد يجب الاجتناب عن الجميع كما إذا حدث العلم بعد الملاقاه.

وقد يجب الاجتناب عن طرف الملاقى _ بالفتح _ والملاقى _ بالكسر _ فقط، دون الملاقى _ بالفتح، كما إذا علم بنجاسه أحدهما ثم علم بأن نجاسه الملاقى _ بالكسر _ مستنده إلى ملاقاته للملاقى _ بالفتح _.

وقد يجب الاجتناب عن الملاقى _ بالفتح _ وطرفه دون الملاقى _ بالكسر _، كما إذا علم بنجاسه أحد الإنائين ثم لاقى ثالث أحدهما، فإنه لا يجب الاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _ وإنما الواجب الاجتناب عن الملاقى _ بالفتح _ وطرفه فقط.

هذا بعض الكلام في ما استدل به لنجاسه الملاقى _ بالكسر _ بالمطابقه، او الالتزام، وقد عرفت أن استفاده المطابقه من كلام ابن زهره بعيد.

الدليل الثاني للقول بوجود الاجتناب عن الملاقى _ بالكسر _: إنه بعد الملاقاه يصير كالملاقى _ بالفتح _ طرفاً للعلم الإجمالي، فإنه يعلم إما بنجاسه الملاقى والملاقى، وإما بنجاسه طرف الملاقى _ بالفتح _ فيلزم الاجتناب عن الجميع.

وأجيب عن هذا الدليل:

أولاً: بأن نجاسه الملاقى _ بالكسر _ متفرعه على نجاسه الملاقى _ بالفتح _ فالأصل الجارى فى الملاقى _ بالكسر _ مسيبى والأصل الجارى فى الملاقى _ بالفتح _ سيبى، وحيث يتعارض الأصل فى كل من الملاقى _ بالفتح _ وطرفه ويتساقطان يكون الأصل الجارى فى الملاقى _ بالكسر _ بلا معارض.

هذا حاصل ما أجابه الشيخ المرتضى (رحمه الله) عن هذا الدليل.

وفيه: إن هذا الجواب مبنى على أن المانع من جريان الأصل هو المعارضه، فحيث لا معارضه فى الملاقى _ بالكسر _ يجرى أصل الطهاره، لكن هذا المبنى غير تام، فإن المانع من جريان الأصل فى أطراف المعلوم بالإجمال هو العلم الإجمالى، وذلك كما يوجد فى الملاقى _ بالفتح _ وطرفه كذلك يوجد فى الملاقى _ بالكسر _ وطرف الملاقى _ بالفتح _.

وثانياً: بأنه لا ينتج العلم الإجمالى الذى هو بين الملاقى _ بالكسر _ وطرف الملاقى _ بالفتح _ لأن أحد طرفيه _ وهو طرف الملاقى _ بالفتح _ كان منجزاً قبل ذلك، فحال المقام حال ما إذا علمنا بنجاسه أحد الإنائين ثم وقعت قطره نجس مردد بين أحدهما وإناء ثالث، فإنه حيث لم يعلم بحدوث التكليف يكون أصل الطهاره بالنسبه إلى الإناء الثالث محكماً. وعليه: فالعلم الإجمالى الثانى ليس منجزاً لانحلاله بالعلم الأول.

وفيه: الفرق بين ما نحن فيه وبين المثال، فإن الشك في المثال في أنه هل كلف المكلف بنجس جديد أم لا؟ بخلاف الشك في المقام فإنه امتداد للشك السابق الذي قد نجز بمقتضى العلم الإجمالي الأول، لا أنه شك في تكليف جديد.

ولذا صح تمثيل المقام بما إذا قسم أحد الإناءين إلى قسمين، فأى فرق بين القسم الثانى من نفس الماء، وبين اليد الملاقيه لنفس ذاك الماء _ من هذه الجبهة التى ذكرناها _.

ولذا اضطر القائل بالطهاره فى الملاقي _ بالكسر _ بأن يقول: إنه إذا لاقت اليد هذا الماء لا- يمكن الأكل بها أو الصلاه والطواف معها ما دامت رطبه لأنها تحمل أجزاء الماء فإذا يبست جاز لأنه بقى الملاقي _ بالكسر _ فقط دون الملاقي _ بالفتح _.

ولا يخفى أن الكلام فى المسأله طويل جداً، ولكن حيث كان موضعه الأصول اكتفينا منه بهذا القدر فى المقام إلماعاً إلى بعض ما له دخل فى تنقيح البحث.

ثم إن السيد الحكيم قال: (وظاهر عبارته المتن التوقف فى المسأله لأن الاحتياط الذى ذكره لم يكن مسبقاً بالفتوى بالجواز لأن عدم الحكم بالنجاسه يقتضى الطهاره، نعم لو كانت العبارة "إنه محكوم بالطهاره" كان الاحتياط استجبائياً(1))، انتهى.

ص: ١٩٤

لكن الظاهر كون الاحتياط استحبابياً، فإن العبارة السابقة عليه ظاهره في الفتوى بالطهارة، ولذا فهم منها أغلب المعلقين ذلك، والله العالم.

ص: ١٩٥

(مسألة ٧ _ ٧): إذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم،

(مسألة ٧ _ ٧): {إذا انحصر الماء في المشتبهين} سواء كانت النجاسة ذاتية أو عرضية وجب الامتناع منهما، بمعنى عدم استعمال شيء منهما في ما يشترط بطهاره الماء، وهذا الوجوب من باب حكم العقل القاضى بالتحفظ على الواقع فى أطراف المعلوم بالإجمال.

فلو استعمل أحدهما وكان فى الواقع هو النجس استحق العقاب، كما أنه لو لم يكن كان من التجرى المختلف فى العقاب عليه وعدمه، وإن كان المختار عدم العقاب، وحينئذ {تعين التيمم} بلا- خلافاً كما فى المصباح وغيره، بل عن جماعه دعوى الإجماع عليه، ولموثقه سماعه عن الصادق (عليه السلام): فى رجل معه إناءان وقع فى أحدهما قذر ولا يدرى أيهما هو وليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: «يهريقهما ويتيمم»^(١).

ومثلها: موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله (عليه السلام)^(٢)، وقريب منهما عبارته الرضى^(٣).

وعن المعتر والمتمهى نسبة الموثقتين إلى عمل الأصحاب، وتلقيهم لهما بالقبول.

ص: ١٩٦

١- الوسائل: ج ١ ص ١٢٤ الباب ١٢ من أبواب الماء المطلق ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٦ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٤

٣- فقه الرضا: ص ٥ س ٣١

ويدل على الحكم المذكور - مضافاً إلى الروايات - حكم العقل بوجوب الاجتناب عن أطراف الشبهه المحصوره، وعلى هذا فالدليل على ما ذكر: السنه والإجماع والعقل، ولذا قال شيخنا المرتضى فى الطهاره: لا إشكال فى وجوب التيمم مع انحصار الماء فى المشتبهين لأجل النص والإجماع المتقدمين، لكن عن السيد فى المدارك المناقشه فى ذلك حيث إنه عند قول المحقق: (ولو اشتهب الإناء النجس بالطاهر وجب الامتناع منهما) (١)، قال ما لفظه المحكى: (هذا مذهب الأصحاب، والمستند فيه ما رواه عمّار الساباطى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع فى أحدهما قدر، لا يدري أيهما هو (٢) وليس يقدر على ماء غيره؟ قال (عليه السلام): «يهريقهما» (٣) ويتيمم» (٤) وهى ضعيفه السند بجماعه من الفطحيه.

واحتج عليه فى المختلف أيضاً: بأن اجتناب النجس واجب قطعاً وهو لا يتم إلا - باجتنابهما معاً، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وفيه نظر، فإن اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه إلا مع تحققه بعينه لا

ص: ١٩٧

١- شرائع الإسلام: ص ٩

٢- وزاد فى الوسائل: (وحضرت الصلاة)

٣- فى التهذيب والوسائل: جميعاً، والظاهر سقوطها من المدارك

٤- التهذيب: ج ١ ص ٢٤٨ ح ٤٣، والوسائل: ج ١ ص ١١٦ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٤

مع الشك فيه واستبعاد سقوط حكم هذه النجاسه شرعاً إذا لم تحصل المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير ملتفت إليه، وقد ثبت نظيره في حكم واجدى المنى فى الثوب المشترك، واعترف به الأصحاب فى غير المحصور أيضاً، والفرق بينه وبين غير المحصور غير واضح عند التأمل، ويستفاد من قواعد الأصحاب أنه لو تعلق الشك بوقوع النجاسه فى الماء وخارجه لم ينجس الماء بذلك ولم يمنع من استعماله وهو مؤيد لما ذكرناه فتأمل(1)، انتهى.

وربما يورد عليه أيضاً بعد ضعف الروايه: بأن الأمر دائر بين المخالفه الاحتماليه باستعمال أحد الإنائين، وبين المخالفه القطعيه بعدم استعمالهما، والأول مقدم على الثانى بلا إشكال، لكن لا يخفى ما فى الإيرادين.

أما كلام المدارك فففيه:

أولاً: إن خبر الثقه حجه ولو كان فطحياً أو نحوه، كما حقق فى الأصول، مضافاً إلى أنه لو بنى على طرح مثل هذين الخبرين المعمول بهما الملقائين بالقبول عند العلماء كما تقدم عن المعترف والمنتهى، لم يبق فى الفقه إلا أقل قليل من المدارك السليمه عن مثل هذا الإشكال.

وثانياً: إنك قد عرفت وجوب الاجتناب عن أطراف المحصور، فردّه العلامه (رحمه الله) فى غير محله، مضافاً إلى أنه لو كان المدرك فى عدم الوجوب عدم شمول الأوامر الوارده فى الشريعه بالاجتناب عن

ص: ١٩٨

١- المدارك: ص ١٦ سطر ٢٤

النجاسات لأطراف المحصور فلا وجه لتخصيصه جواز الاجتناب ببعض الأطراف، ولو كان شمول الأوامر إلا لأحد الطرفين فهو ادعاء يحتاج إلى الإثبات، فإن قوله اجتنب عن البول مثلاً، لا يفهم منه إلا الاجتناب عن البول الواقعي لا عن البول المعين لو كان معلوماً وأحد الطرفين أى المردد لو كان مجهولاً.

نعم للشارع الاقتصار على الموافقة الاحتمالية، لكنه يحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

وثالثاً: إن نقضه بواجدى المنى غير تام، لعدم تنجز التكليف بالنسبة إلى كل واحد منهما، لخروج الطرف الآخر عن مورد ابتلائه، فالأصل في كل منهما سليم عن المعارض، وإن كان لنا في ذلك تأمل من حيث إن جعل الأصل في مثل هذا المورد يناقض جعل المعلوم بالإجمال، فالشارع إما أنه لم يجعل المنى في هذا المورد نجساً وموجباً للجنابه، وإما لم يجعل الأصلين، والأول خلاف إطلاق أدله المنى، فلا بد من رفع اليد عن الثاني. وهكذا نقول في كل مورد لزم مناقضه المعلوم بالإجمال، ألا ترى أن لو كان هناك عبدان للمولى فقال المولى: المنى الخارج عن أحدكما نجس موجب للجنابه، وإنى لا أرض بذهاب الجنب منكما إلى مسجد الحرام ومكثه في المساجد ومسه كتابه القرآن، إلى آخر أحكام الجنب، ثم سأل أحدهما عنه عن تكليفه فقال اجر الأصل فأنت لست بحكم الجنب، يجوز لك ما يجوز للظاهر، ثم سأل الآخر فأجابه بما أجاب الأول فإنه لا يشك أحد في أنه مناقض. ولذا نقول في موارد جعل البديل أنه رفع لليد عن الحكم

الأولى فى موارد الخطأ لمصلحه أوجبت ذلك، وكيف كان فكون الحكم كذلك فى الواجدين مخالف لما نحن فيه فلا يقاس أحدهما بالآخر.

ورابعاً: إن تشبيهه بالشبهه غير المحصوره وأنه لا فرق بينهما، غير تام، لما تقدم من الأدله على عدم وجوب الاجتناب عن جميع الأطراف، فهو خارج عن حكم العقل بوجوب الاجتناب عن الأطراف.

وخامساً: إن الشك فى وقوع النجاسه فى الماء وخارجه إن كان الخارج خارجاً عن محل الابتلاء فعدم الحكم لعدم التكليف اليقيني بخلاف الإنائين الذى يعلم بتوجه التكليف إليه قطعاً.

نعم على ما ذكرنا يلزم أيضاً أمر آخر وهو عدم لزوم المناقضه. وأما الإيراد فضعيف فى الغايه إذ لا يحرز بالصلاه مع الطهاره بالتطهير بأحدهما والشغل اليقيني يحتاج إلى البراهه اليقنيه والمعتبره لا تبقى المجال لهذه الاحتمالات، وقد تلخص مما ذكرنا أن الحكم بالتيمم هو المتعين.

ثم إن مقتضى إطلاق النص ومعاهد الإجماعات وجوب التيمم مع انحصار الماء فى المشتبهين، سواء أمكن الجمع بينهما حتى يقطع بوقوع صلاه مع الطهاره الواقعيه عن الحدث والخبث، كأن يتوضأ بأحدهما، ويصلى ثم يغسل مواضع وضوئه الأول ويتوضأ ثانياً ويصلى أيضاً. أم لم يمكن، كما لو كان الماء قليلاً بحيث لا يفي الماء الثانى

بغسل المواضع والوضوء، لكن اختلف في أنه هذا الحكم على وفق القاعده ليتعدى إلى ما لا يشمله النص، كالغديرين وإناء وغدير وأمثالهما، أم على خلاف القاعده ليقصر على مورد النص ويرجع في سائر الموارد الخارجه إلى مقتضاها، احتمالان، واستدل لكونه على وفق القاعده بأمور:

الأول: إن الشخص إذا توضأ بهما يبتلى بالنجاسه الخبيثه، التي هي أهم في نظر الشارع من الحديثه، ولذا أمر واجد ماء لا يكفي لإزاله الخبث والحدث بإزاله الخبث، والتيمم لرفع الحدث، وذلك لأنه يعلم أنه تنجس بدنه بالماء النجس ولا يعلم بطهره بعد ذلك فيستصحب النجاسه، ولا يعارضه استصحاب الطهاره، لأن المراد بها إن كانت الطهاره قبل استعمال الماءين فهو مقطوع الارتفاع، وإن كان المراد بها الطهاره الحاصله حين ملاقاته الماء الطاهر فهي مشكوكه الثبوت، لأنه لا يعلم بكون الماء الطاهر بعد الماء النجس. ولذا ربما نسب إلى المشهور أن الشاك في المتأخر من الحدث والطهاره، يأخذ بصد حاله السابقه لأنها مرتفعه قطعاً ومثلها مشكوك لا احتمال تعاقب حاله السابقه لمثلها. وهذا يقتضى جريان استصحاب الطهاره فيما لو كانت الأعضاء نجسه من الأول، لأنه يعلم بأن بدنه طهر بالماء الطاهر ولا يعلم تنجسه بعد ذلك، ولا يعارضه استصحاب النجاسه لأن المراد بها إن كانت النجاسه قبل الاستعمال فهي زائله قطعاً، وإن كان المراد بها غيرها فهي مشكوكه الثبوت لا احتمال كون الإناء النجس هو المستعمل أولاً.

وربما أورد على مثل هذا الاستصحاب بأن مقتضى القاعده الأخذ بوفق الحاله السابقه لا ضدها، لأن استصحاب النجاسه الحادته والطهاره الحادته يتعارضان، فيتساقطان ويرجع إلى استصحاب الحاله السابقه، ولذا ذهب جمع إلى الأخذ بوفق الحاله السابقه فى مسأله الحدث والطهاره، لكنه كما ترى، للعلم بزوال الحاله السابقه، فلا مجال إلا للاستصحاب المذكور.

لكن يرد عليه: إن استصحاب النجاسه فيما كانت الأعضاء طاهره قبل الاستعمال، وعكسه فيما كانت نجسه غير تام، إذ لا نريد باستصحاب الطهاره طهاره خاصه حتى يقال بأنها إن كانت السابقه فهى زائله، وإن كانت غيرها فهى مشكوكه لاحتمال تعاقب الطهارتين، بل المراد الطهاره حال استعمال الماء الطاهر، فنقول إنه كان طاهرًا حال استعمال الماء الطاهر إما حدوثًا أو بقاءً ولم يعلم ارتفاعها فهى باقيه، ويعارض استصحاب النجاسه فيتساقطان ويرجع إلى أصل الطهاره ويكون الحكم حينئذ بالتيمم على خلاف القاعده.

لا- يقال: الحكم بالطهاره حين استعمال الماء الطاهر مردد بين فرد مشكوك الحدوث وهو المستعمل بعد النجاسه، ومقطوع الزوال وهو المستعمل قبل النجاسه، فلا يمكن استصحابه.

لأننا نقول: الحكم بالنجاسه كذلك مردد بين فرد مشكوك الحدوث _ وهو المستعمل بعد الماء الطاهر _ ومقطوع الزوال _ وهو

المستعمل قبله _ هذا وعدم جريان الاستصحاب في مجهول التاريخ مبني على ما ذكره في الكفايه من عدم اتصال الشك باليقين وهو محل تأمل، كما يأتي إن شاء الله.

الثاني: إن الشخص إذا صب الماء الثاني على موضع الماء الأول، فإنه يقطع بالنجاسه قبل انفصال الغساله إما بملاقاه الماء الأول، وإما بملاقاه الماء الثاني، ثم يشك في طهره بعد الانفصال فيستصحب النجاسه.

لكن قد يعارض ذلك باستصحاب الطهاره، لأنه حين وصول الماء الطاهر طهر العضو ولا يعلم بنجاسته بعد ذلك، وكون الطهاره مجهوله التاريخ غير مضر بعد البناء على جريانه، وعدم تماميه المانع من عدم اتصال الشك باليقين.

الثالث: إن الشخص إذا غسل عضواً من أعضائه بالماء الثاني، فإنه يتيقن بنجاسه أحد عضويه إما المغسول فعلاً إذا كان الثاني نجساً، وإما المغسول سابقاً الذي لم يغسله بعد بالماء الثاني، إذا كان الماء الأول نجساً، فتستصحب النجاسه إلى ما بعد تطهير جميع الأعضاء. وأشكل عليه في المستمسك: (بأنه يتوقف على كون المانعيه من آثار الكلي ليجرى استصحابه، أما لو كانت من آثار الفرد فقد عرفت أن استصحاب الفرد المردد محل إشكال) (1)، انتهى.

ص: ٢٠٣

لكن فيه: إنها كما تكون من آثار الفرد، كذلك تكون من آثار الكلي، فكما أنه لو علم بنجاسه يده لا تصح صلاته، كذلك لو علم نجاسه يده أو رجله، نعم يبقى فيه ما تقدم من ابتناؤه على عدم جريان الاستصحاب في مجهول التاريخ.

ثم إن هذا كله إنما يمنع على فرض التماميه من الإتيان بصلاه واحده بعد وضوئين، أما لو أتى بصلاتين بعد وضوئين _ كما فرضناه أولاً _ فلا مانع من المذكورات، وتوهم أنه يستلزم الإتيان بصلاه بغير طهاره وهو حرام ذاتاً، ممنوع بأنه حرام تشريعاً لا ذاتاً، وذلك غير ممنوع عنه إذا كان بقصد الرجاء والاحتياط، مضافاً إلى أنه لا يعلم بذلك، لأنه لو كان الماء الأول طاهراً صح وضوؤه، وبقي إلى الصلاه الثانيه.

اللهم إلا- أن يقال: إن حرمة الصلاه بغير طهاره حرام ذاتاً لقوله (عليه السلام): «أفما يخاف من يصلى من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً»^(١). واحتماله كاف في المانعته.

نعم قد يقال: بأن الحكم بالوضوء بالمائين مع صلاه أو صلاتين عسر غالباً، لترشح الماء إلى غالب البدن فلا يمكن تطهيره بالماء الثاني.

هذا وفصل المحقق الخراساني بين كون أحد الإثنيين كراً، وبين

ص: ٢٠٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٧ الباب ٢ من أبواب الوضوء ح ١

وهل يجب إراقتها أو لا؟ الأحوط ذلك، وإن كان الأقوى العدم.

كونهما قليلين، كما هو ظاهر الرواية حيث حكم بنجاسه الماء بوقوع القذر في أحدهما، ففي الأول حكم بصحة الوضوء أو الغسل وصحة الصلاة، وفي الثاني حكم بتعين التيمم كما هو مورد النص، وسيأتى تفصيل ذلك في المسألة العاشرة.

{وهل يجب إراقتها أو لا} احتمالان من ظاهر النص، وربما يعلل بأن ذلك لأجل فقد الماء، لكنه في غير محله، لأن هذا الماء الموجود في البين لو كان بحيث يمكن استعماله في الطهاره لم يجز إراقتة، ولو لم يمكن ذلك فهو بحكم الفاقد. ومن أن مثل هذا التعبير كناية عن عدم الانتفاع، كما ورد في قوله (عليه السلام) بعد قطعه بنصفين: «ألقه في البالوعه»^(١)، فإنه لا يتعين ذلك، بل المراد تصييره بحيث لا يقع في يد أحد ولو بإذابته، فيجوز في المقام سقيه للدابه أو إراقه أحدهما في الآخر.

{الأحوط ذلك} أي الأول تبعاً للنص، وهو المتعين في النظر {وإن كان الأقوى العدم} لظهور الإرشاديه كما قيل، فتأمل.

ص: ٢٠٥

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٠٩ الباب ٨٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٥

(مسألة ٨ _ ٨): إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس، والآخر طاهر، فأريق أحدهما ولم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهاره، وهذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين وأريق أحدهما، فإنه يجب الاجتناب عن الباقي، والفرق أن الشبهه في هذه الصوره بالنسبه إلى الباقي بدويه، بخلاف الصوره الثانيه، فإن الماء الباقي كان طرفاً للشبهه من الأول، وقد حكم عليه بوجوب الاجتناب.

(مسألة ٨ _ ٨): {إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس والآخر طاهر، فأريق أحدهما ولم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهاره} لأنه لم يعلم بتوجه التكليف بالنسبه إلى هذا الباقي، فيجرى «كل شيء طاهر» {وهذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين وأريق أحدهما، فإنه يجب الاجتناب عن الباقي} كما تقدم {والفرق أن الشبهه في هذه الصوره بالنسبه إلى الباقي بدويه} فإن العلم الإجمالي حدث بعد انعدام أحد الطرفين، كما لو علم أن هذا الإناء الموجود فعلاً أو الإناء الذى وقع مأؤه فى الكر وغسل نجس، فإنه بالنسبه إلى هذا الإناء شبهه بدويه والمرجع فيها أصاله الطهاره {بخلاف الصوره الثانيه فإن الماء الباقي كان طرفاً للشبهه من الأول، وقد حكم عليه بوجوب الاجتناب} لتتنجز العلم الإجمالي وعدم موجب لانحلاله بعد إراقه أحدهما، وقد عرفت فيما تقدم عدم جريان أصاله الطهاره بعد خروج أحدهما عن محل الابتلاء.

مسألة ٩ فى الإناء لا يعلم أنه مأذون للتصرف فيه

(مسألة ٩ _): إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمر، والمفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط فى التصرف فى ماله، لا يجوز له استعماله، وكذا إذا علم أنه لزيد مثلاً لكن لا يعلم أنه مأذون من قبله أو من قبل عمرو.

(مسألة ٩ _): {إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمر والمفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط فى التصرف فى ماله لا يجوز له استعماله} لأصله عدم إذن المالك، فإنه قبل إذن زيد لم يكن مأذوناً من قبل المالك فيشك فى إذن المالك بعد إذن زيد والأصل عدمه، وهذا مقدم على أصله حرمة التصرف فى مال الغير، لأن الشك فى الحرمة ناش عن الشك فى إذن المالك، فمع جريان الأصل فى السببى لا مجال للأصل المسببى.

لكن هذا إنما يجرى فيما إذا كان التصرف يحتاج إلى الأذن، أما أنه لو شك فى أن هذا المأكول مال أبيه الذى يجوز له أكله بحكم الآية، أو مال الأجنبى، فإنه لا مجال لأصله عدم إذن المالك فيما كان الأب على تقدير ملكيته حصّله بالحيازة مثلاً فتأمل {وكذا إذا علم أنه لزيد مثلاً، لكن لا يعلم أنه مأذون من قبله أو من قبل عمرو} للأصل المذكور.

مسأله ١٠ فى ما لو توضحاً بإناء واغتسل من الآخر

(مسأله _ ١٠): فى المائين المشتبهين إذا توضحاً بأحدهما أو اغتسل وغسل بدنه من الآخر ثم توضحاً به أو اغتسل صح وضوءه أو غسله على الأقوى، لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهاره، ومع الانحصار الأحوط ضم التيمم أيضاً.

(مسأله _ ١٠): {فى المائين المشتبهين إذا توضحاً بأحدهما أو اغتسل وغسل بدنه من الآخر ثم توضحاً به أو اغتسل، صح وضوءه أو غسله على الأقوى، لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهاره، ومع الانحصار الأحوط ضم التيمم أيضاً} تقدم تفصيل الكلام فى هذه المسأله فى المسأله السابعه فراجع.

ص: ٢٠٨

اشاره

(مسأله _ ۱۱): إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل، وبعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجساً، ولا يدري أنه هو الذى توضأ به أو غيره، ففي صحه وضوئه أو غسله إشكال، إذ جريان قاعده الفراغ هنا محل إشكال.

(مسأله _ ۱۱): {إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل، وبعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجسا ولا يدري أنه هو الذى توضأ به أو غيره، ففي صحه وضوئه أو غسله اشكال إذ} وجه الصحه هو قاعده الفراغ، وفي {جريان قاعده الفراغ هنا محل إشكال} لأنه لا- التفات حال العمل والحال أن قاعده الفراغ إنما تجرى إذا كان هناك التفات، لمضمرة ابن بكير الموثقه: وفيما قلت له: الرجل يشك بعدما يتوضأ، قال (عليه السلام): «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك»^(۱).

فإن ظاهرها أن عدم الاعتناء، للتذكر حال العمل، فإذا علم بأنه لم يكن متذكراً لم تجر القاعده.

لكن هذه الروايه لا تصلح لتقييد المطلقات المؤيده للمركز في أذهان المتشرعه، بل والعقلاء، من عدم الاعتناء بالشك في ما يمضى، لا لأنها ضعيفه بالإضمار كما قيل، لأن مضمرةا وهو ابن بكير لا يضمن

ص: ۲۰۹

إلا- عن الإمام، بل لأن الظاهر من الأذكريه كونها حكمه في الحكم بالمضى، لا أنها عله، فلا يلزم فيها الإطراد كما هو الشأن في كل حكمه.

صور العلم بنجاسه أحد الإنائين بعد الوضوء

ويؤيد ذلك: إن الروايات الواردة على تعددها ساكنه عن هذه الجهه، كصحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام)، وفيه: «فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في صلاه أو في غيرها فشككت في بعض ما سمي الله مما أوجب الله عليك فيه وضوءه لا شيء عليك» (١).

وما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه» (٢).

وما رواه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فامضه ولا إعادة عليك فيه» (٣).

وما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

ص: ٢١٠

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ الباب ٤٢ من أبواب الوضوء ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ الباب ٤٢ من أبواب الوضوء ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٣٣١ الباب ٤٢ من أبواب الوضوء ح ٦

«كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو»^(١)، إلى غيرها من الروايات.

إن قلت: من أين عرف أن الأذكريه حكمه.

قلت: لأنها إن كانت عله لزم أن يقول (عليه السلام): إذا كان حال العمل متذكراً.

أما ما ذكره بعض من كون سؤال الراوى عن خصوص ما كان الشك في الصحه من جهه الشك في الإخلال نسياناً، فلا يكون التعليل بالأذكريه في ذاك المورد مقتضياً لتقييد المطلقات الواردة في قاعده الفراغ.

ففيه: إن كون سؤال الراوى عن خصوص ما كان الشك نسياناً غير معلوم، بل الظاهر أن سؤاله مطلق، كما أن ما ذكره المستمسك من (أن ظاهر حسن الحسين بن أبى العلاء جواز المضى ولو مع النسيان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخاتم إذا اغتسلت؟ قال (عليه السلام): «حوّله من مكانه»، وقال (عليه السلام) في الوضوء: «تديره. فإن نسيت حتى تقوم في الصلاه فلا آمرک أن تعيد الصلاه»^(٢)^(٣)). انتهى.

ص: ٢١١

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه ح ٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٢٩ الباب ٤١ من أبواب الوضوء ح ٢ ومثله ح ٣

٣- المستمسك: ج ١ ص ٢٦٦

ففيه: إن محتمل الخبر عدم لزوم الغسل لمثل موضع الخاتم، ولعله لابتلاء العامه به، فرفع الحكم للحرج وإن وجبت الإداره فى حال الذكر، كما قال بعض الفقهاء: بعدم لزوم إزاله أوساخ ما تحت الظفر وإن كانت ظاهره، وذلك لعدم التنبيه عليه فى الأخبار مع كثره الابتلاء حيث إن العمال والصناع والفلاحين _ وهم غالب الناس _ مبتلون بهذا الشئء غالباً، فإن كان الواجب الإزاله وجب التنبيه عليها.

وكيف كان، فالقول بإطلاق قاعده الفراغ تبعاً لإطلاق الروايات بعد عدم ما يطمئن النفس من التقييد أقرب.

ثم إنه ربما يقال: إذا علم بنجاسه أحد المائين بعد الوضوء له صور:

الأولى: ما إذا كان العلم بذلك بعد ما إذا فقد عدل الماء الذى توضع به، كما إذا توضع بالإناء الأحمر ثم فقد الأبيض، وعلم بعد فقدته أن أحدهما كان نجساً، ففي هذه الصوره تجرى قاعده الفراغ لأن الشك فى هذه الصوره شك بدوى وهو مجرى قاعده الفراغ.

الثانية: ما إذا كان العلم بذلك مع وجود الأبيض، فإنه لا تجرى قاعده الفراغ لأن الشك مقرون بالعلم الإجمالى، فإنه يعلم أن عليه إما أن يعيد الوضوء وإما أن يجتنب عن الإناء الآخر الذى لم يتوضأ به، لكن يورد على هذا أن حال الوضوء حال الملاقى _ بالكسر _ حيث إن

تعارض الأصول في الطرفين وتساقطهما يوجب بقاء الوضوء كالملاقى فالشك فيه بدوى وهو مجرى الأصل.

وفيه: إنك قد عرفت أن العلم الاجمالي بنجاسه الملاقى والملاقى، أو نجاسه طرف الملاقى يوجب الاجتناب عن الجميع.

الثالث: ما إذا كان العلم بذلك بعد فقد نفس الماء الذى توضع به وفقد أثره، كما لو توضع بالأحمر ثم طهر موضع الوضوء، ثم علم أن الأحمر المفقود أو الأبيض الموجود نجس، فإنه يعلم إجمالاً بأن أحدهما نجس وأنه يعلم إجمالاً إما بوجوب الوضوء عليه أو بوجوب الاجتناب عن الإناء الباقي.

وقد اختلف الأصوليون في الحكم، فذهب الشيخ المرتضى والنائنى (رحمهما الله) إلى جواز الرجوع إلى الأصل مع وجود الماء المتوضى به، وعدم جوازه مع فقدته، وذهب الآخوند إلى عدم جواز الرجوع إلى الأصل مطلقاً سواء كان الماء المتوضأ به موجوداً أو مفقوداً.

والظاهر عندنا عدم جواز جريان قاعده الفراغ إن كان هناك علم إجمالى بأن كان الماءان موجودين أو كان لطرف الماء المتوضأ به أثر.

وإن فقد طرف الماء المتوضأ به، ولم يكن له أثر، ثم علم بنجاسه أحدهما جرت قاعده الفراغ لعدم تنجز العلم الإجمالى.

ثم إنه كلما قلنا بجواز جريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى الوضوء

واما إذا علم بنجاسه أحدهما المعين وطهاره الآخر فتوضأ، وبعد الفراغ شك في أنه توضأ من الطاهر أو من النجس، فالظاهر صحه وضوئه، لقاعده الفراغ، نعم لو علم أنه كان حين التوضي غافلاً عن نجاسه أحدهما يشكل جريانها.

نقول بطهاره أعضاء الوضوء، وما ترشح من ماء الوضوء إليه، وكلمنا قلنا بعدم جريان قاعده الفراغ نقول بعدم جريان أصل الطهاره، بل اللازم الاجتناب بمقتضى العلم الإجمالى.

{وأما إذا علم بنجاسه أحدهما المعين} كالأبيض مثلاً {وطهاره الآخر} كالأحمر مثلاً {فتوضأ وبعد الفراغ شك في أنه توضأ من الطاهر أو من النجس، فالظاهر صحه وضوئه لقاعده الفراغ} فإنه لا- يعلم بتوضيّه بالنجس تفصيلاً، ولا- هو طرف للعلم الإجمالى {نعم لو علم أنه كان حين التوضي غافلاً عن نجاسه أحدهما يشكل جريانها} بناءً على اشتراط الأذكريه، لكنك قد عرفت عدم تماميه هذا الشرط فجريان قاعده الفراغ هنا لا إشكال فيه.

مسألة ١٢ فى وجوب الضمان عند استعمال أحد المشتبهين بالغصبيه

(مسألة _ ١٢): إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبيه لا يحكم عليه بالضمان إلا بعد تبين أن المستعمل هو المغصوب.

(مسألة _ ١٢): {إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبيه لا يحكم عليه بالضمان، إلا بعد تبين أن المستعمل هو المغصوب} أما حكم بعد التبين واضح. وأما حكم ما قبل التبين فذلك لأصالة عدم الضمان والعلم الإجمالى لا يحقق موضوع الضمان الذى هو التصرف فى مال الغير، وفرق بين الحكم الوضعى والحكم التكليفى، فوجوب الاجتناب إنما هو من باب حكم العقل ولقوله (عليه السلام): «يهريقهما ويقيم» لا من جهة تحقق موضوع النجس.

أما الضمان فلا حكم عقلى بذلك، ولا دليل خاص، ولا أنه تحقق موضوع الغصب الذى هو تصرف فى ملك الغير بدون مبيع شرعى.

وبهذا تبين أنه لا- مورد لأن يقال: كما حكم الشارع على النجس بالاجتناب كذلك حكم على الغصب بالضمان، فإذا وجب أحدهما فى طرف العلم وجب الآخر، لوضوح أن الاجتناب ليس لتحقيق موضوع النجس، بل لحكم العقل وقوله (عليه السلام): «يهريقهما» وكلاهما مفقود فى الضمان، كما أنه لا- مورد لأن يقال: إذا كان للعلم آثار ترتب كلها لا بعضها، فالغصب له أثر وجوب الاجتناب وأثر الضمان، فكيف يقال بترتب وجوب الاجتناب دون الضمان،

لوضوح أن الاجتناب ليس لأنه غضب بل لحكم العقل بذلك من باب المقدمه العلميه، ومثله غير موجود في الضمان فإنه لا دليل على ضمان طرف العلم.

وربما يقال: بوجوب الضمان للعلم الإجمالي بأنه إما ضمن وإما وجب عليه اجتناب الطرف الآخر.

وفيه: إنه لم يعلم من الشرع إيجاب المال إلا في الموارد المتيقنه، فلا أثر للعلم الإجمالي في إيجاب أطرافه للضمان، ولذا إذا علم بأنه مديون لزيد أو لعمرو لم يجب إعطاء كل الدين لهذا ولذاك، بل يقسم المال بينهما، فإن دليل لا ضرر وقاعده العدل والانصاف وما أشبههما دلت على عدم وجوب ضرر الإنسان إلا في مورد العلم التفصيلي، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في كتاب الخمس فراجع.

وبعد هذا لا حاجة إلى الجواب عن هذا الإشكال بأنه شبهه، والضمان نوع من الحد، وقد ثبت أن «الحدود تدرأ بالشبهات»^(١)، إذ المنصرف من الحد ما ذكر في كتاب الحدود لا مطلق الأحكام وإن عبّر عنها بالحدود في الآيات والأخبار، كما لا حاجة إلى النقص بأنه إن وجب الضمان وجب إجراء الحد، لأن الغضب موجب للتعزير فإنه حرام، لكن لا تعزير قطعاً، لأن «الحدود تدرأ بالشبهات» فلا ضمان، ولا حاجة أيضاً إلى النقص بأنه لو ثبت الضمان بتصرف أحد

ص: ٢١٤

١- العوالي: ج ٣ ص ٥٤٥ ح ١

الأطراف ثبت الحد بشرب أحد أطراف محتمل الخمرية.

لكن لا حد في ذلك فلا ضمان في المقام، إذ يرد على كلا النقضين بإمكان التفكيك، فالحد لا يجرى لقاعده «الحدود تدرأ بالشبهات»، والشبهه تشمل شبهه المرتكب وشبهه الحاكم وشبهه الحرام، كأن لم يعلم المرتكب أن الزنا حرام مثلاً لقرب عهده بالإسلام، أو لم يعلم الحاكم هل المقام يصدق عليه الزنا، لأنه أدخل ملفوفاً لقماش غليظ مثلاً، أو لم يعلم المرتكب أنها زوجته أو أجنبيه مثلاً حيث هنا شبهه الحرام.

والحاصل: أن الحد لا يجرى لقاعده خارجيه، والضمان يجرى للعلم الإجمالى المذكور الذى لا رافع له فى المقام، وكيف كان قد عرفت أن الظاهر عدم الضمان.

ص: ٢١٧

سؤر نجس العين كالكلب والخنزير والكافر نجس

{فصل}

{سؤر نجس العين كالكلب والخنزير والكافر نجس} السؤر هو بقيه الماء التى يبقئها الشارب فى الإناء أو الحوض، كما عن (المعرب) أو البقيه بعد الشرب كما عن (الجوهري) أو البقيه من كل شئء كما عن (القاموس) وعن الأزهرى اتفاق أهل اللغه على أن سائر الشئء باقيه قليلاً كان أو كثيراً، كذا فى اللغه.

أما فى اصطلاح الفقهاء: فهو ما باشره جسم حيوان سواء كان بالنفم أو غيره، قال فى الجواهر: (وبه صرح فى السرائر والذكري وهو المنقول عن المهدب للقاضى والروض والمسالك وغيرها، وعن المقنعه: إن أسنار الكفار هو ما فضل فى الأوانى مما شربوا منه أو توضؤوا به أو مسوه بأيديهم وأجسادهم) (1)، انتهى ما فى الجواهر.

ص: ٢١٩

كما أنهم عموماً السؤر لمطلق الطعام، فليس خاصاً بالماء والسؤر الكثير. والماء وغير الماء، والفم وغير الفم، إلا أن المنصرف منه ما بقى من الفم قليلاً أو كثيراً. إلا أن الفقهاء عموماً لكل ما لاقى جسم الحيوان وإن لم يأخذ الجسم منه شيئاً سواء كان بالفم أو غيره، كما خصصوا لما إذا كان الشيء قليلاً فلا يشمل الماء الكثير.

وهذا الاصطلاح ناش من خصوص الأخبار، وإلا فقد عرفت أن المعنى اللغوي والمعنى الانصرافي ليس كذلك، بل بين كل واحد منهما وبين الاصطلاحى عموم من وجه.

وبهذا يظهر الإشكال فى ما ذكره المستند من أن: (ما ورد من الأستار فى الأخبار إن علم المراد منه بقريته فهو، وإلا فالمرجع الأصل فلا- يثبت الحكم إلا لما قطع بكونه سؤراً وهو الماء القليل الملاقى للفم) (1)، انتهى. إذ لا خصوصية للقليل فى الاسم، كما لا- خصوصية للماء، فإن السؤر ما بقى من الفم ماءً أو غير ماء، قليلاً كان أو غير قليل، وذلك بحكم الانصراف العرفى بعد أصاله عدم النقل.

نعم يستثنى الماء العاصم بالأدله الخاصه.

ثم إن سؤر نجس العين نجس بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع على ذلك فى كلامهم متعدده، لكن لا بد من تقييد ذلك بما كانت الملامسه برطوبه

ص: ٢٢٠

مسريه، فلو شرب خنزير من سوق يابس ولم يصل إلى الباقي من رطوبه فمه لم يكن نجساً.

ويدل على النجاسه قبل الإجماع: جملة من الروايات.

منها: روايه معاويه بن شريح، وفيها: سأل عذافر أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن سؤر السنور والشاه والبقره والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع، يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال (عليه السلام): «نعم اشرب منه وتوضأ منه». قال: قلت له: الكلب؟ قال (عليه السلام): «لا». قلت: أليس هو سبع؟ قال (عليه السلام): «لا والله إنه نجس، لا والله إنه نجس»^(١).

ومنها: صحيح العباس: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن فضل الهره والشاه والبقره والإبل والحمار والخيل والبغال والوحش والسباع، فلم أترك شيئاً إلا- سألته عنه؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس به» حتى انتهيت إلى الكلب، فقال (عليه السلام): «رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مره ثم بالماء»^(٢).

وهما وإن وردا في سؤر الكلب إلا- أن التعليل بالنجاسه يعمم من حيث الماء وغيره، ومن حيث الفم وغيره، ومن حيث الكلب وغيره

ص: ٢٢١

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٦

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٤

من الحيوان النجس كما يخصص بالقليل فلا يشمل الماء العاصم.

ومنها: عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الكلب يشرب من الإناء قال (عليه السلام): «اغسل الإناء». وعن السنور، قال: «لا بأس أن تتوضأ من فضلها إنما هي من السباع» (١).

ومنها: عن حريز عمن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فصّبه» (٢).

ومنها: الرضوى قال: «وإن وقع كلب أو شرب منه أهرىق الماء وغسل الإناء ثلاث مرات...» (٣).

ومنها: ما في روايه أبي بصير، قال (عليه السلام): «ولا تشرب من سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه» (٤).

ومنها: ما في روايه ابن مسلم قال: _ في الماء الذي ولغ فيه الكلب _ «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (٥)، إلى غيرها من الروايات الواردة في أبواب الأستار ونجاسه الكلب والخنزير.

ص: ٢٢٢

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٥

٣- فقه الرضا: ص ٥ سطر ٢٨

٤- الوسائل: ج ١ ص ١١٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٣

٥- الوسائل: ج ١ ص ١١٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١

وبهذه الروايات المجمع على العمل بها تحمل الروايات المنافية على التقيه أو ما أشبهه، كالمروى فى قرب الإسناد عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن فأره أو كلب شرباً من زيت أو سمن أو لبن؟ قال: «إن كان جره أو نحوها فلا- يأكله ولكن ينتفع به بسراج ونحوه وإن كان أكبر من ذلك فلا بأس بأكله. إلا أن يكون صاحبه موسراً يحتمل أن يهريقه فلا ينتفع به فى شىء» (١).

والمروى عن التهذيب والاستبصار: عن ابن مسكان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور أو شرب منه جمل أو دابه أو غير ذلك أيتوضأ منه أو يغتسل؟ قال: «نعم إلا أن تجد غيره فتنزه عنه» (٢). إلى غيرهما مما ظاهره المنافاه لما تقدم.

اللهم إلا أن يقال: بعدم انفعال الماء القليل، فلا داعى إلى الحمل على التقيه، فتأمل.

مسأله ١ فى سؤر طاهر العين وإن كان حرام اللحم

إشاره

ثم إن من يقول بعدم البأس بسؤر الكافر إنما هو من جهه قوله

ص: ٢٢٣

١- قرب الإسناد: ص ١١٦ _ ١١٧ باب ما يحل مما يؤكل ويشرب

٢- التهذيب: ج ١ ص ٢٢٦ الباب ١٠ فى المياها وأحكامها ح ٣٢. والاستبصار: ج ١ ص ١٩ الباب ٩ فى حكم الماء إذا ولغ الكلب ح ٥

بطهارته {وسؤر طاهر العين طاهر} إذا كان مأكول اللحم بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع فى كلامهم متعددة، ويدل على ذلك بالإضافة إلى ما تقدم من الروايات، جملة أخرى من الروايات، كالمروى عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر الدواب والغنم والبقر أيتوضأ منه ويشرب؟ قال: «لا بأس» (١).

وعن سماعه، قال: سألته هل يشرب سؤر شىء من الدواب ويتوضأ منه؟ قال (عليه السلام): «أما الإبل والبقر والغنم فلا بأس» (٢).

وعن على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن فضل البقر والشاه والبعير يشرب منه ويتوضأ؟ قال (عليه السلام): «لا بأس» (٣).

والرضوى: «إن شرب من الماء دابه، أو حمار، أو بغل، أو شاه، أو بقره فلا بأس باستعماله والوضوء منه» (٤).

وعن الجعفرىات عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه

ص: ٢٢٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأسئار ح ٤

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأسئار ح ٣

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأسئار ح ٦

٤- فقه الرضا: ص ٥ السطر ٢٧

وإن كان حرام اللحم،

السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا بأس بسؤر ما أكل لحمه»^(١).

وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه»^(٢).

وعن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عما يشرب منه الحمامة؟ فقال: «كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب»^(٣)، إلى غيرها من الروايات الكثيرة.

{وإن كان حرام اللحم} وفاقاً لمعظم الأصحاب كما في المستند، بل عن المشهور كما ادعاه غير واحد، بل عن الغنية الإجماع عليه، وخلافاً لما عن الاستبصار والتهذيب والمبسوط والسرائر، فمنعوا من سؤر ما لا يؤكل _ كما حكى عنهم _ إلا أن الأول استثنى الفاره والبازي والصقور. والثاني السنور والطير، والأخيرين ما لا يمكن التحرز عنه والوحش. إلى غيرها من الأقوال والاستثناءات.

ثم إن منع هؤلاء يمكن أن يكون لأجل قولهم بنجاسه بعض المذكورات أو تعبدًا، والأقوى ما ذكره المشهور، ويدل عليه: مستفيض الأخبار كما تقدم بعضها.

ص: ٢٢٥

١- الجعفریات: ص ١٩ باب ما لا يعاد منه الوضوء

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأستار ح ١

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأستار ح ٢

وفى الفقيه: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «كل شيء يجتر فسؤره حلال ولعابه حلال» ((١)).

وفى روايه عمار المتقدمه: عن الصادق (عليه السلام): سأله عما شرب منه باز، أو صقر، أو عقاب، فقال (عليه السلام): «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى فى منقاره دمًا» ((٢)).

وفى روايه الفقيه: عنه (عليه السلام): «ولا بأس بالوضوء من ماء شرب منه باز، أو صقر، أو عقاب، ما لم ير فى منقاره دم، فإن رؤى فى منقاره دم لم يتوضأ منه ولم يشرب» ((٣)).

وفى روايه أخرى: عنه (عليه السلام) قال: «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه» ((٤)).

وعن أبى الصباح، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كان على (عليه السلام) يقول: «لا تدع فضل السنور أن تتوضأ منه إنما هي سبع» ((٥)).

ص: ٢٢٤

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٨ فى المياہ وطهرها ح ٩

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأستار ح ٢

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٠ الباب ١ فى المياہ وطهرها ح ١٨

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأستار ح ٤. وأيضا الوسائل: ج ٢ ص ١١٠٠ باب ٨٢ من النجاسات ح ٢

٥- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٤

وعن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: في كتاب علي (عليه السلام): «إن الهر سبيع ولا بأس بسؤره وإنى لأستحيى من الله أن أدع طعاماً لأن الهر أكل منه» (١).

وفى روايه العباس، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن فضل الهره _ إلى أن قال: _ فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه، فقال: «لا بأس به» (٢). إلى غيرها من الروايات الكثيره كالوارده فى الفأر:

عن ابن عمار عن الصادق (عليه السلام) قال: إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: «لا بأس بسؤر الفأره إذا شربت من الإناء أن تشرب منه وتتوضأ منه» (٣).

فإن الأصل وعموم التعليل فى جملة منها، والنص فى بعضها الآخر على بعض المحرمات، بعد فهم عدم الخصوصيه كاف فى القول بالجواز.

أما الأقوال الأخر: فقد استدلوا بمرسله الوشاء: أنه (عليه السلام) كان يكره سؤر كل شىء لا يؤكل لحمه (٤). بضميمه قوله (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) ما كان يكره الحلال».

ص: ٢٢٧

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٤

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٧١ الباب ٩ من أبواب الأستار ح ٢

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأستار ح ٢

ويموثقه عمار: عن الصادق (عليه السلام) عما يشرب منه الحمام، فقال (عليه السلام): «كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره ويشرب»^(١١)، ونحوها موثقة الأخرى.

وبمرسل الفقيه، قال (عليه السلام): «وكل ما أكل لحمه فلا بأس بالوضوء والشرب من ماء شرب منه»^(١٢).

ثم إن من استثنى الفأر تمسك بما تقدم عن عمار، ومن استثنى السنور والطيور تمسك بالأخبار الدالة على جوازهما مما تقدم، ومن استثنى الوحش تمسك بصحيحه البقباق المتقدمه، ومن استثنى ما لا يمكن التحرز عنه تمسك بالخرج.

ويرد على الكل: إن الروايات الدالة على المنع مفهوماً أو منطوقاً لا تصلح لمقاومه تلك الأخبار.

أولاً: لإعراض المشهور عن ظاهرها.

وثانياً: للجمع الدلالي بحمل هذه على الكراهه خصوصاً بقرينه روايه أبي العباس المتقدمه من قوله: «فلم أترك شيئاً إلا وسألته عنه».

وقد أطال الشيخ المرتضى (رحمه الله) وبعض الفقهاء في الجواب عن هذه الأقوال، لكن في ما ذكرناه كفايه. ولعل المراد بأن علياً (عليه

ص: ٢٢٨

١- التهذيب ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ في المياه واحكامها ح ٢٥

٢- الفقيه ج ١ ص ١٠ في المياه وطهرها ح ١٨

السلام) "لم يكن يكره الحلال" الحلال المتساوي الطرفين. وإلا- فإن أريد الأعم لزم ارتفاع حكم المكروه من بين الأحكام الخمسة. أو المراد أنه (عليه السلام) لم يكن يكره كراهه تحريم، وعلى كلا التقديرين يسقط الخبر عن الدلالة على ما ذكره.

في سؤره طاهر العين وإن كان من المسوخ

{أو كان من المسوخ} فقد اختلفوا في ذلك تبعاً لاختلافهم في طهارتها ونجاستها، فمن قال بطهارتها وهم المشهور قال بطهاره سؤرها. ومن قال بنجاستها كابن الجنيد والشيخ وسالار وابن حمزه، على ما نسب إليهم، قالوا بنجاسه السؤره، وسيأتى تفصيل الكلام حول نجاسه المسوخ.

لكن لا يخفى أنه بناءً على الطهاره يكره سؤرها لما تقدم من كراهه سؤره ما لا يؤكل لحمه من خير وشاء وغيره، ويؤيد عدم نجاسه سؤرها ما ورد في سؤره بعض المسوخ كالفأره والوزغ، كالمروى عن على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سأله عن العظايه، والحيه، والوزغ يقع في الماء فلا يموت، أيتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا بأس به» (١).

وعن الغنوى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سأله عن الفأره والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً، هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه؟ قال: «يسكب منه ثلاث مرات وقليله

ص: ٢٢٩

أو كان جلالاً.

وكثيره بمنزله واحده» (١٢) {أو كان جلالاً} وذلك لإطلاقات أدله الطهاره، خلافاً للمحكي عن السيد المرتضى والشيخ فى المبسوط، وابن الجنيد حيث استثنوه من السؤر الذى يباح استعماله مع قولهم بطهاره الجلال.

وربما استدلل لهم بالملازمه بين نجاسه غذائه ونجاسه لعابه، لكن يرد على هذا:

أولاً: عدم الملازمه، كما يدل على عدم الملازمه طهاره بصاق شارب الخمر، وطهاره اللعاب إذا أكل الحيوان غير العذره.

وثانياً: لنفرض أنه أكل طعاماً طاهراً قبل زوال الجلل.

وثالثاً: بأن السؤر أعم من مباشره الفم.

نعم إذا قيل بنجاسه الجلال بقريته ما دل على نجاسه عرقه، كقول الصادق (عليه السلام) فى روايه ابن سالم: «لا تأكلوا لحوم الجلاله وإن أصابك من عرقها فاغسله» (٢) للملازمه عرفاً بين الأمرين، ثم القول بنجاسه السؤر، لكن هذا ما لا يقولون به كما ذكر فى بحث النجاسات.

{نعم يكره سؤر حرام اللحم} بلا إشكال ولا خلاف فى الجملة.

ص: ٢٣٠

١- الوسائل: ج ١ ص ١٧٢ الباب ٩ من أبواب الأستار ح ٤

٢- التهذيب: ج ١ ص ٢٦٣ الباب ١٢ فى تطهير الثياب وغيرها ح ٥٥

نعم يكره سؤر حرام اللحم ما عدا المؤمن،

لخبر الوشاء المتقدم، ولمفهوم الروايات الداله على عدم المحذور فى سؤر ما أكل لحمه. كقول الصادق (عليه السلام) فى موثق عمار: «كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سؤره ويشرب»^(١).

لكن الانصاف أن دلالة الخبرين على الإطلاق بحيث يشمل مثل الأسماك المحرمه ممنوعه، بل شمولهما لمثل الطير الذى ورد فيه فى ذيل موثق عمار المتقدم: «كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه» أيضاً محل نظر، خصوصاً بعد قرينيه مثل قوله (عليه السلام): «كل شىء يطير فلا بأس ببوله وخرئه»^(٢) حيث يظهر منه أن للطير خصوصيه {ما عدا المؤمن} الاستثناء شبه منقطع، لأنه لا يسمى حرام اللحم، وذلك مما لا خلاف فيه ولا إشكال لمستفيض الروايات كالمروى عن النبى (صلى الله عليه وآله): «من شرب من سؤر أخيه تبركاً به خلق الله بينهما ملكاً يستغفر لهما حتى تقوم الساعة»^(٣). وعنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «فى سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء»، وقال: «ومن التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه المؤمن»^(٤). إلى غيرها من الروايات المذكوره فى كتاب

ص: ٢٣١

١- التهذيب: ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ فى المياہ وأحكامها ح ٢٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٣١ الباب ١٤ من أبواب الأشربه المباحه ح ١

٤- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٣١ الباب ١٤ من أبواب الأشربه المباحه ح ٢

الأطعمه والأشربه. وهل المراد بالمؤمن الموالى أو الأعم من كل مسلم، المتيقن منه الأول، وإن كان لا يبعد الإطلاق لشرف الإسلام فى ذاته، كما أن اللزم تخصيص الروايات بمن ليس له مرض معد لأن سؤره ضار، والضار ينفيه حديث «لا ضرر» وما أشبه.

ثم هل الاستجاب عام لكل ما مسّه جسم المؤمن أو خاص بالشرب والطعام مما مسه فمه، المنصرف من الأخبار الثانى، وإن كان يحتمل الأول، خصوصاً بعد ما كشف حديثاً من أن ملاقاته جسم الإنسان للطعام والماء توجب إيجاد المناعه ضد الجراثيم والأمراض فى ذلك الطعام، وعليه فالحرمة فى الكافر أو عدم الاستجاب فى غير المؤمن. إما لعارض معنوى، أو لأن أجسامهم ملوثة بآثار المحرمات كالخمر والخنزير وما أشبههما غالباً، بينما جسم المؤمن نظيف من هذا الحيث.

والظاهر: أن المؤمن يشمل حتى الطفل والمجنون والفاسق، كما أنه ليس المراد ما إذا كان سؤره وسخاً كما إذا تمضمض فى الماء، فإن النظافه من الإيمان.

فى سؤره الهره

{بل والهره على قول} فإنه طاهر بلا- إشكال ولا- خلاف، حتى من القائلين بنجاسه سؤره حرام اللحم، لأنهم استثنوا الهره كما عرفت، وعدم كراهه سؤره مما لا إشكال فيه، وفى الوسائل اختاره، وقال فى المستند: (وينبغى استثناء السنور مما لا يؤكل كما فعله جماعه)(1).

ص: ٢٣٢

بل ثبت فى العلم الحديث أن سؤرها أى ما لاقاه بفمه يوجب قتل الجراثيم ويعقم الماء.

وكيف كان، فبدل على عدم الكراهيه: صحيح زراه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: فى كتاب على (عليه السلام): «إن الهر سبع ولا بأس بسؤره وإنى لأستحيى من الله تعالى أن أدع طعاماً لأن الهر أكل منه»^(١)، إذ لا استحياء من الله فى ترك ما كرهه سبحانه.

بل ربما يستدل بالروايات الداله على أنها من أهل البيت، المراد به أنها جزء لا ينفك منهم، كروايه سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن علياً (عليه السلام) قال فى الهره: إنما هى من أهل البيت»^(٢).

بل فى روايه أبى الصباح عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كان على (عليه السلام) يقول: لا تدع فضل السنور أن تتوضأ منه إنما هى سبع»^(٣).

أما روايه ابن مسكان: سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور _ إلى أن قال _ : أيتوضأ منه أو يغتسل؟ قال (عليه

ص: ٢٣٣

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٥
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٤

السلام): «نعم إلا أن تجد غيره فتنزه عنه»(١).

فبالإلزام رد علمها إلى أهلها بعد معارضتها لتلك الأخبار وغيرها، ولعل جواب الإمام (عليه السلام) كان تقيده، لأن الماء إن كان كثيراً فلا إشكال في عدم الكراهة، وإن كان قليلاً فلا إشكال في نجاسته بالكلب، وكيف كان فالمستفاد من جملة من الروايات المعللة بأنها سبع: عدم كراهة سؤر كل السباع كما تقدم منا احتمالاً.

وفي المستند قال: (والمستفاد من روايه الكنانى استثناء مطلق السباع ولا بأس به)(٢).

فى سؤر مكروه اللحم

{وإذا يكره سؤر مكروه اللحم كالخيل والبغال والحمير} على المشهور، بل فى المستند: إجماعاً كما فى المعتمد، وفى مصباح الهدى: لم ينقل عنهم خلاف فيها، لكن فى المستمسك: ليس عليه دليل ظاهر، ولذا أنكر هذا الحكم غير واحد.

وكيف كان، فقد استدل له بقاعده التسامح لفتوى الفقيه، وبأن فضلات أفواهاها التى لا تنفك عنها تابعه للجسم، وإذا كان الجسم مما يكره أكله تكون الفضلات أيضاً كذلك.

واستدل له أيضاً: ببعض الروايات، كموثقه سماعه، سألته: هل يشرب سؤر شىء من الدواب ويتوضأ منه؟ قال: «أما الإبل والبقر

ص: ٢٣٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأسئار ح ٦

٢- المستند: ج ١ ص ٢١ سطر ١٠ فى بيان ما يكره سؤره

والغنم فلا بأس»^(١).

وجه الاستدلال: إن حصر نفى البأس بما ذكر يدل على ثبوته في غير ما ذكر والتي منها الخيل والبغال والحمير، وليس المراد بالبأس الحرام، بل الأعم منه، فروايات حليته سؤر حلال اللحم والإجماع قاضيان بعدم الحرمة.

وكخبير ابن مسكان: عن التوضيء أو الاغتسال مما ولغ فيه الكلب والسنور، أو شرب جمل أو دابه أو غير ذلك، قال (عليه السلام): «نعم إلا أن تجد غيره فتنزّه عنه»^(٢)، فإن الدابه شامله للمذكورات، فإن المراد بالماء الكثير، بقرينه الكلب، وإذا كره في الكثير كره في غيره بطريق أولى.

وكمفهوم الروايات الداله على عدم البأس فيما أكل لحمه بضميمه انصرافها إلى غير البغل والحمار والخيول.

لكن ربما أورد على الكل: بأن التسامح لا يثبت الاستحباب، لكن الظاهر إثباته بالتسامح كما قررناه في الأصول. وبأنه لا دليل على تبعيه اللعاب للجسم، بالإضافة إلى أنه لا تلازم بين السؤر ووقوع اللعاب في الماء، على أن اللعاب كثيراً ما يستهلك في الماء، ولو صح

ص: ٢٣٥

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأستار ح ٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٦

هذا الاستدلال لزم حرمه سُور المحرمات ولا يقولون به، بل دل النص والإجماع على عدم الحرمة.

وبأن الروايات لا دلالة فيها، إذ لو كان لموثقه سماعه مفهوم لزم التخصيص المستهجن، فإن الحيوانات المحللة لا يكره سُورها، وخبر ابن مسكان لا يقولون به بالنسبة إلى السنور والجمل وغير ذلك _ الشامل لكل الحيوانات _ بالإضافة إلى لزوم التأويل بأن المراد به الماء الكثير، فاللازم رد علمه إلى أهله.

وأما مفهوم الروايات النافية للبأس عما أكل لحمه، ففيه: إنه لا- يمكن أخذ المفهوم منها لوجود مثل هذه الروايات في الطير وغيره، فراجع أبواب الأستار من الوسائل والمستدرک وغيرهما كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «كل شيء يجترّ فسوره حلال ولعابه حلال»^(١).

وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا بأس بسُور ما أكل لحمه»^(٢).

وقوله (عليه السلام) في السنور يتوضأ من فضلها: «إنما هي من السباع»^(٣).

ص: ٢٣٦

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأستار ح ٥. ومستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٠ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ٢

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٠ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ٣

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار ح ٣

وقوله (عليه السلام): «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه»^(١) إلى غيرها، فالإنصاف أن القول بالكراهه مستند إلى قاعده التسامح.

في سؤر الحائض المتهمه

{وكذا سؤر الحائض المتهمه} وقد اختلفوا في ذلك إلى أقوال:

الأول: المنع تحريماً عن سؤر الحائض مطلقاً كما عن المقنع.

الثاني: المنع تحريماً في سؤر الحائض غير المأمونه، كما عن التهذيب والاستبصار.

الثالث: المنع تحريماً في غير المأمونه، وكراهه سؤر المأمونه والمجهوله، كما أفتى به المستند.

الرابع: كراهه سؤرها مطلقاً، كما عن الإسكافي، والمبسوط، والمصباح، والفقيه، بل الأكثر كما عن المدارك.

الخامس: الكراهه إذا كانت متهمه، كما عن نهاييه الشيخ، والديلمي، والحلي، والفاضلين، والوسيله، وشرح القواعد، بل أكثر المتأخرين.

السادس: الكراهه إذا كانت غير مأمونه كما عن المقنعه،

ص: ٢٣٧

والمراسم والجامع، والمهذب، وجماعه من المتأخرين.

السابع: نجاسه سؤرها مع التهمه كما عن بعض، ثم إن القائلين بجمله من هذه الأقوال اختلفوا في كون الحكم مختص بالوضوء فلا يتعدى إلى غيره في المنع قطعاً كما في المستند، أو أن الكراهه أعم كما هو ظاهر غير واحد.

ثم هل المراد بالتهمه وغير المأمونه واحد، كما هو المستفاد عرفاً من اللفظين، وكذلك استظهره الشيخ المرتضى (رحمه الله)، أو بينهما عموم مطلقاً، إذ غير المأمونه أعم من المتهمه لغيره، كما قال بذلك جمع، احتمالان وإن كان الأول أقرب.

ولذا فسر المستمسك (المتهمه) في المتن بقوله: (وهي غير المأمونه) [\(١\)](#)،

في سؤر الحائض

والظاهر كراهه سؤر الحائض مطلقاً وضوءاً وشرباً واستعمالاً، وأشدّيه ما إذا كانت غير مأمونه أو متهمه أو لم تغسل يدها خصوصاً في الوضوء والغسل.

أما الكراهه مطلقاً: فلفتوى الفقيه وإن لم نجد مطلقاً ما يدل على كراهه الشرب والاستعمال، فإن الروايات كلها في الوضوء، بل صرح بعضها بعدم البأس بالشرب.

وأما الأشدّيه في المذكورات: فللروايات الناهيه.

ص: ٢٣٨

وأما ما ظاهره التحريم، فلا- بد من حملها على الكراهه بقريته الروايات المجوزه، فإن الجمع الدلالي بينهما بالقرائن الداخليه والخارجيه يقتضى ذلك.

وقد ثبت فى العلم الحديث: أن جسم الحائض يفرز مواداً فيها نوع من السموم الخفيفه، مما يؤيد القول بالكراهه مطلقاً، وكيف كان فالروايات الوارده فى المسأله كثيره نكتفى بذكر جمله منها:

كروايه حسين بن أبى علاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «عن الحائض يشرب من سؤرها؟ قال: نعم ولا تتوضى منه»^(١)، ونحوه خبره المروى فى الكافى^(٢).

وخبر على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام)^(٣).

وخبر عنبسه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «تشرب منه ولا توضأ»^(٤)، ويحمل النهى فى هذا الخبر على الكراهه، بقريته روايه أبى هلال عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «المرأه الطامث أشرب من فضل شرابها ولا أحب أن أتوضأ منه»^(٥).

ص: ٢٣٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأستار ح ٢

٢- الكافى: ج ٣ ص ١٠ باب الوضوء من سؤر الحائض ح ٣

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأستار ح ٤

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأستار ح ٦

٥- الوسائل: ج ١ ص ١٧١ الباب ٨ من أبواب الأستار ح ٨

ورواه الجعفریات: بإسناده عن علی (عليه السلام) أنه قال: «لا بأس أن يتوضأ بسؤر الحائض»^(١).

أما من قيد الروایات المجوزة بما رواه علی بن يقطين عن أبي الحسن (عليه السلام): في الرجل يتوضأ بفضل الحائض؟ قال: «إذا كانت مأمونه فلا بأس»^(٢).

فیرد عليه: ما رواه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر الحائض؟ فقال: «توضأ منه وتوضأ من سؤر الجنب، إذا كانت مأمونه، ثم تغسل يديها قبل أن تدخلهما الإناء، وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يغتسل هو وعائشه في إناء واحد ويغتسلان جميعاً»^(٣)، إذ ظاهرها إطلاق التوضي من سؤر الحائض بقريته المقابلة مع الجنب، فإن ظاهر القيد رجوعه إلى الأخير، بل مقتضى العبارة لو كان القيد راجعاً إليهما أن يأتي بالثنية.

وقد روى هذه الرواية الاستبصار^(٤) والتهذيب^(٥) بدون «لا» قبل

ص: ٢٤٠

١- الجعفریات: ص ٢٣ باب الوضوء بسؤر الحائض

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأستار ح ٥

٣- ذكره في الوسائل: ج ١ ص ١٦٨ الباب ٧ من أبواب الأستار ح ١ بلفظ: «الا توضأ..»

٤- الاستبصار: ج ١ ص ١٧ الباب ٧ في استعمال سؤر الحائض والجنب ح ٢

٥- التهذيب: ج ١ ص ٢٢٢ ح ١٦

بل مطلق المتهم.

«توضاً منه»، وعن الكافي روايته بإضافه «لا»^(١)، لكن نسخه الكتابين أقرب، حيث إنه لو كانت كلمه «لا» موجوده كان المفهوم منها عدم الوضوء من فضل الحائض وإن كانت مأمونه، وهذا خلاف ظاهر الأخبار الأخر.

ومنه يعلم: أن قول المستمسك وغيره أن الكليني أضبط إنما يتم لو كان في مقابله التهذيب فقط. ولم تكن قرينه خارجيه على أقربيه نسخه التهذيب والاستبصار.

ثم إن المستفاد من الروايات أن المراد الأمن من النجاسه لا- من الاغتسال والديانه، فلو علمنا بطهارتها كفى ذلك في خفه الكراهه، كما أن الظاهر أن حال الغسل حال الوضوء أيضاً لوحده المناط.

ثم إن النفساء كالحائض لأن النفساء حيض كما ثبت في محله، ولا يبعد لحوق المستحاضه بها لوحده المناط عرفاً. بل سائر الدماء كالعذره والقرحه أيضاً كذلك لوحده المناط أيضاً.

ثم إنك قد عرفت حال الجنابه من روايه العيص وأن التوضى بفضلها أيضاً مكروهه، ولا يبعد تعدى الحكم إلى الرجل الجنب لوحده المناط {بل مطلق المتهم} كما أفتى به غير واحد، للمناط في روايه الجنب والحائض كروايه العيص المتقدمه، وروايه رفاعه عن أبي عبد

ص: ٢٤١

الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «إن سؤر الحائض لا بأس إن تتوضأ منه إذا كانت تغسل يدها»^(١)، ولفتوى الفقيه تسامحاً، ولروايه ابن أبي يعفور: عن الرجل أتوضأ من فضل المرأة؟ قال: «إذا كانت تعرف الوضوء»^(٢)، فإن الظاهر من الوضوء الطهاره الخيئه، والمراد بالمعرفه العمل بذلك لا المعرفه بدون العمل.

ولما ورد من الأمر بالاحتياط فى مظان النجاسه، كما ورد فى رش بعض المواضع لأجل الصلاه، ولروايات الاحتياط، لكن لا بد أن لا ينتهى ذلك إلى الوسوسه، وإلا حرم الاحتياط، ثم لا يبعد كراهه سؤر ولد الزنا للروايات الوارده الداله على التنزه عنه، والله العالم.

ثم إنه قد تقدمت الإشاره إلى كراهه سؤر ولد الزنا، ويدل عليه: ما رواه الكافى عن الوشاء عن ذكره عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إنه كره سؤر ولد الزنا وسؤر اليهودى والنصرانى والمشرى، وكل من خالف الإسلام وكان أشد ذلك عنده سؤر الناصب»^(٣)، ولا يخفى أن الكراهه والحرمة ليسا لأجل القذاره فقط، بل كانا لأجل التأديب والضغط على المجتنب عنه أو حِكم أخرى كما بيناه فى بعض كتبنا المدونه فى الفلسفه الإسلاميه، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٤٢

١- الوسائل ج ١ ص ١٧١ الباب ٨ من أبواب الأستار ح ٩

٢- الوسائل ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من ابواب الاستار ح ٣

٣- الكافى ج ٣ ص ١١ الباب الوضوء من سؤر الحائض والجنب... ح ٦

الأول والثانى: البول والغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه، إنساناً أو غيره، برياً أو بحرياً، صغيراً أو كبيراً، بشرط أن يكون له دم سائل حين الذبح.

{فصل}

{النجاسات اثنتا عشره، الأول والثانى: البول والغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه، إنساناً أو غيره، برياً أو بحرياً، صغيراً أو كبيراً، بشرط أن يكون له دم سائل حين الذبح} وقبل الورود فى المسأله ينبغى تحقيق الكلام فى معنى (النفس السائله) فنقول: لم أجد فيما يحضرنى من كتب اللغه تفسير النفس السائله بالدم الدافق أو المجتمع فى العروق.

قال فى القاموس: (النفس الروح، يقال خرجت نفسه، والنفس الدم، وما لا

نفس له سائله لا ينجس الماء(١)).

وقال فى مختار الصحاح: (والنفس الدم، يقال: سالت نفسه. وفى الحديث: «ما ليس له نفس سائله فإنه لا ينجس الماء إذا مات فيه»)(٢)).

وقال الزمخشري فى أساس البلاغه: (ومن المجاز دقق نفسه أى دمه)(٣)).

وعن النخعي: (كل شىء ليست له نفس سائله فإنه لا ينجس الماء)(٤)).

وفى نهايه ابن الأثير: وفى حديث النخعي: «كل شىء ليست له نفس سائله فإنه لا ينجس الماء إذا سقط فيه» أى دم سائل(٥)).

وفى مجمع البحرين: (وفى الحديث: «لا يفسد الماء إلا ما كان له نفس» أى دم سائل، وما لا نفس له كالذباب ونحوه فلا بأس فيه)(٦)).

ص: ٢٤٤

١- القاموس: ج ٤ ص ٤١٣ ماده (نفس)

٢- مختار الصحاح: ص ٥٣٢ ماده (نفس)

٣- أساس البلاغه: ص ٤٦٧ ماده (نفس) سطر ٢٤

٤- لسان العرب: ج ٦ ص ٢٣٥

٥- لسان العرب: ج ٦ ص ٢٣٥

٦- مجمع البحرين: ج ٤ ص ١١٤ باب (نفس)

وفى المنجد: (النفس... الدم، يقال دفع نفسه أى دمه) (١).

نعم هو الظاهر من كلام جماعه من الفقهاء.

قال فى المعتبر: (ونعنى بالنفس السائله: الدم الذى يخرج من عرق) _ ثم قال _ : (ما يعيش فى الماء وإن كان مما لا نفس له سائله لا ينجس الماء بموته كالسمك) (٢)، إلى آخره.

وقال فى الروضه: عند قول المصنف ذى النفس: (أى الدم القوى الذى يخرج من العرق عند قطعه) (٣).

وعن المدارك: (والمراد بالنفس السائله: الدم الذى يجتمع فى العروق ويخرج إذا قطع منها شىء بقوه ودفع، ويقابله ما لا نفس له وهو الذى يخرج دمه ترشحا كالسمك) (٤)، إلى آخره.

وقال فى الحدائق: (والمراد بالنفس السائله: الدم الذى يجتمع فى العروق، ويخرج بقوه ودفع إذا قطع شىء منها، وهو أحد معانى النفس كما ذكره أهل اللغه، ومقابله ما لا نفس له، وهو الذى يخرج لا كذلك بل رشحاً كدم السمك) (٥).

ص: ٢٤٥

١- المنجد: ص ٨٢٦ ماده (نفس)

٢- المعتبر: ص ٢٥ سطر ٢٢ _ ٣١

٣- الروضه البهيه فى شرح اللعنه الدمشقيه: ج ١ ص ٤٨

٤- المدارك: ص ٨٨ سطر ٢٦

٥- الحدائق: ج ٥ ص ٢ المقصد الأول

وقال فى الجواهر: (أى دم ىخرج من مجمعه فى العروق إذا قطع شىء منها بقوه ودفع كما فى المدارك وغيرها، أو سيلان كما فى الروض، ولعلهما بمعنى أى لا ىخرج رشحاً كدم السمك)(١)، انتهى.

وأضاف شيخنا المرتضى حكايه بنسبه إلى اهل اللغه فقال: (والمراد بها على ما نسب إلى اهل اللغه والأصحاب: الدم الذى ىجتمع فى العروق وىخرج عند قطعها بقوه ودقق لا كدم السمك)(٢).

وتبعه الفقيه الهمدانى وأضاف قوله: (بل هذا هو المتبادر من توصيف النفس بالسائله فى مقام التحديد لا مطلق الجريان، كما قد يتوهم)(٣)، انتهى.

لكن فيه: ما لا ىخفى، فإن المتبادر من السيلان الجريان، كما فسرهُ أهل اللغه، لا الدفق، ولذا يقال: سال لعابه، ولا يقال: سالت الفواره أو سال المنى، وإنما قيدوا النفس بالسائله مقابل النفس غير السائله لإطلاقها على الروح والجسد، مما لا جريان فيهما، كما لا ىخفى على من راجع كتب اللغه.

وعلى هذا: فاللازم الرجوع فى معنى النفس السائله إلى المتبادر

ص: ٢٤٦

١- الجواهر: ج ٥ ص ٢٧٣

٢- كتاب الطهاره، للشيخ: ص ٣٤٤ فى البول والغائط سطر ٢

٣- مصباح الفقيه: الصفحه الأولى من الجزء الأخير من المجلد الأول

المنصوص في اللغة، إلا أن يدل الدليل على خلافه، وتفسير الفقهاء ناش عن الاجتهاد، وذلك غير كاف في صرف اللفظ الوارد في الروايات عن المعنى المتبادر منه.

وكيف كان: فالدليل _ على نجاسه البول والغائط من الإنسان والحيوان ذى النفس السائلة في الجملة قبل الإجماع المستفيض نقله _ متواتر النصوص. مثل صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن البول يصيب الثوب؟ قال: «اغسله مرتين»^(١).

وصحيحه ابن أبي يعفور قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن البول يصيب الثوب؟ قال (عليه السلام): «اغسله مرتين».

وحسنه الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد؟ قال: «صبّ عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء» وسألته عن الثوب يصيبه البول؟ قال: «اغسله مرتين»^(٢)، الحديث.

وحسنه الحلبي، قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن بول الصبي؟ قال: «تصب عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله بالماء

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٤

غسلاً» (١) الحديث.

وحسنه أبو إسحاق النحوى عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن البول يصيب الجسد؟ قال: «صب عليه الماء مرتين» (٢).

ورواه الحسن بن زياد قال: سُئل الصادق (عليه السلام) عن الرجل، يبول فيصيب بعض جسده "فخذه" قدر نكته من بوله فيصلى ثم يذكر بعد أنه لم يغسله؟ قال: «يغسله ويعيد صلاته» (٣).

وصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول؟ قال: «اغسله في الممرن مرتين، فإن غسلته في ماء جار فمره واحده» (٤).

وحسن عبد الله بن سنان قال: قال الصادق (عليه السلام): «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٥).

ورواه أبو زيد القسّمى، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام):

ص: ٢٤٨

-
- ١- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٣ الباب ٣ من أبواب النجاسات ح ٢
 - ٢- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٣
 - ٣- الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٥ الباب ١٩ من أبواب النجاسات ح ٢
 - ٤- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ الباب ٢ من أبواب النجاسات ح ١
 - ٥- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٢

إنه سأله عن جلود الدارsh يتخذ منها الخفاف؟ قال: «لا تصلّ فيها فإنها تدبغ بخرء الكلاب» (١).

وروايه سماعه عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن أصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح الصلاة فيه حتى يغسله» (٢).

ومفهوم حسنه زراره عنهما (عليهما السلام) أنهما قالا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه» (٣).

وروايه أبى البخترى عن جعفر عن أبيه (عليه السلام): إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لا بأس ببول ما أكل لحمه» (٤).

وموثق عمار الساباطى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٥).

وصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو

ص: ٢٤٩

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٣ الباب ٢٥ من أبواب النجاسات ح ٥
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٧ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٧
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٢

كلب أيعيد صلاته؟ قال: «إن كان لم يعلم فلا يعيد» (١).

وصحيح موسى بن القاسم عن علي بن محمد قال: سألته عن الفأره والدجاجه والحمام وأشباهها تطأ العذره ثم تطأ الثوب أيغسل؟ قال: «إن كان استبان من أثره شيء فاغسله، وإلا فلا بأس» (٢).

وصحيحه علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الدجاجه والحمامه وأشباههما، تطأ العذره ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا، إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء» (٣).

وروايه الحلبي عن الصادق (عليه السلام): «في الرجل يطأ في العذره أو البول أ يعيد الوضوء؟ قال: «لا» ولكن يغسل ما أصابه» (٤).

وعن المختلف عن كتاب عمار بن موسى الساباطي عن الصادق

ص: ٢٥٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٥
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٥ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٣
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٦ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ١٥

(عليه السلام) قال: «خرء الخطاف لا بأس به هو مما يؤكل لحمه»^(١).

وعن الدعائم: «ورخصوا (صلوات الله عليهم) في نجو كل ما يؤكل لحمه وبوله»^(٢)، إلى غير ذلك من الروايات.

والناظر في هذه الأخبار ونحوها لا يبقى له شك في نجاسة البول والغائط من الإنسان والحيوان الذي لا يؤكل لحمه، ولا يحتاج إلى الإجماع وعدم القول بالفصل في شيء، مع وجودهما كما لا يخفى، ولم نجد مخالفاً في المقام إلا ابن الجنيد، فإنه ذهب إلى طهاره بول الصبي الذكر قبل أكل اللحم أو الطعام، واستدل له بخبر السكوني عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) عن علي (عليه السلام) أنه قال: «لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لأن لبنها يخرج من مثانه أمها، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم، لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين»^(٣).

وبما عن البحار عن موسى (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال علي (عليه السلام): «بال الحسن والحسين (عليهما السلام) على ثوب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

ص: ٢٥١

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٢٠

٢- الدعائم: ج ١ ص ١١٨

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٣ الباب ٣ من أبواب النجاسات ح ٤

قبل أن يطعما فلم يغسل بولهما من ثوبه»^(١).

لكن لا بد من حملها على الغسل مقابل الصب، بقريته صحيح الحلبي أو حسنته: سألت الصادق (عليه السلام): عن بول الصبي؟ قال: «تصب عليه الماء فإن كان قد أكل فاغسله»^(٢).

هذا مضافاً إلى ما فيهما خصوصاً الثاني، حيث ورد عن أم الفضل مرضعه الحسين (عليه السلام) قالت: أخذ مني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حسيناً أيام رضاعه فحملة فأراق ماءً على ثوبه فأخذته بعنف حتى بكى فقال: «مهلاً يا أم الفضل إن هذه الإراقة الماء يطهرها، فأى شيء يزيل هذا الغبار عن قلب الحسين (عليه السلام)»^(٣).

وفى روايه أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لا ترموا ابني» أى لا تقطعوا عليه بوله، ثم دعا بماء فصبه على بوله^(٤).

بقى فى المقام شىء: وهو أن المصنف كغيره اشترط فى النجاسه أن يكون للحيوان نفس سائله، مع أن الروايات المتقدمه عامه أو مطلقه، فتخصيصها أو تقييدها يحتاج إلى الدليل، والذي ذكره أمور:

ص: ٢٥٢

١- البحار: ج ٧٧ ص ١٠٤ باب نجاسه البول والمنى ... ح ١١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٣ الباب ٣ من أبواب النجاسات ح ٢

٣- المستدرک: ج ١ ص ١٦٠ الباب ٤ من أبواب النجاسات والأواني ح ٥

٤- المستدرک: ج ١ ص ١٦٠ الباب ٤ من أبواب النجاسات والأواني ح ٣

الأول: عدم الخلاف الذى ادعاه فى الحدائق والإجماع المحكى عن جامع المقاصد.

وفيه: إن الإجماع ليس بحجه إلّا- الدخولى منه، المقطوع عدمه فى المقام، على أنه لو سلمنا حجية الحدسى فإنما هو فيما لم يحتمل الاستناد والمقام منه، لضروره استدلالهم لذلك، مضافاً إلى أنه لا يمكن الاستناد إلى مثل هذا الإجماع، فإن المحقق فى الشرائع تردد فى الحكم، وكذا المحكى عن الدروس، بل يظهر من المدارك التوقف فى الجملة، بل فى المستمسك: (عدم تقييد موضوع النجاسة بذى النفس السائله فى كلام جماعه ظاهر فى عموم النجاسه له ولغيره، ومن هنا يشكل الاعتماد على ظهور الإجماع المدعى)^(١٢)، انتهى. بل استدلال من ذكر المسأله مما يشرف الفقيه على القطع بكون فتواهم مستنده إلى الوجوه الاجتهاديه.

الثانى: أصل الطهاره، استدل به العلامه فى محكى المنتهى، وتبعه غير واحد، وجعله فى الحدائق أقوى مستمسك فى المقام.

وفيه: إن الأدله السابقه لا تبقى مجالاً للأصل، فأى فرق بين بول الزرافه ونحوها، وبين بول الحيه والسمك المحرم وغيرهما، حتى نقول بجريان الأصل فى الثانى دون الأول.

ص: ٢٥٣

١- المستمسك: ج ١ ص ٢٨٣ فقره ١

الثالث: إن الاجتناب عنه حرج، فأدله العسر والحرج نافية لوجوب الاجتناب، استدل به العلامة وتبعه غير واحد.

وفيه:

أولاً: إن ذلك إنما يتم في مثل الذباب ونحوه.

وثانياً: إن الحرج لا يرفع الحكم الوضعي على مبني المتأخرين.

وثالثاً: إن مثل هذا الحرج لا يكون رافعاً لأصل الحكم، بل يتقدر بقدره، فكل من كان بالنسبه إليه حرج نقول برفع الحكم فيه دون غيره.

الرابع: ما ذكره المحقق في المعتمد بعد تردد، والعلامة في التذكرة، وتبعهما غيرهما: بأن دم ما لا نفس له وميته طاهر فرجيعة أيضاً كذلك.

وفيه: إنه على تقدير تسليم تماميه الأصل، أن هذا يتوقف على القطع بالمناط ولا نقطع به. وقد أجاب بعض بأنه قياس لا نقول به، هذا مضافاً إلى أن المحقق إنما مثل الذباب والخنافس، فلعله لا يقول بطهاره ما لا دم دافق له ولو كان له لحم.

الخامس: إن الفضله لم يكن دليل على نجاستها في كل حيوان، وإنما قلنا بها للإجماع في ما له دم دافق فتبقى نجاسه فضله ما لا

دم

ص: ٢٥٤

دافق له بلا دليل، فهي طاهره، ونحكم بالطهاره على بوله لعدم القول بين البول والغائط.

وفيه: عدم تسليم أنه لم يكن لنجاسه الفضله دليل، إذ ما تقدم من الروايات كافيه لإثبات النجاسه كما عرفت.

السادس: السيره المستمره على عدم الاجتناب عن فضله مثل الذباب ونحوه.

وفيه: إنه أخص من المدعى كما لا يخفى بعد تماميتها.

إذا عرفت هذا، فالأقوى في المسأله: التفصيل بين ما لا لحم له كالذباب والنحل والبق والخنفساء، ففضلتها طاهره لعدم الدليل على النجاسه، إذ الأدله إنما تضمنت نجاسه بول ما له لحم، وكذلك بالنسبه إلى العذره، هذا مضافاً إلى السيره في فضله الذباب ونحوه والنص في الخنافس والبرغوث ونحوهما.

فعن الراوندى بإسناده عن موسى بن جعفر (عليه السلام) عن آباءه (عليهم السلام) قال: سئل على بن أبي طالب (عليه السلام) عن الصلاه في الثوب الذي فيه أبوال الخنافس ودماء البراغيث؟ فقال: «لا، ليس به بأس»^(١).

ومثله غيره مما ورد في دم البراغيث إذ من المعلوم أن المراد بدم

ص: ٢٥٥

١- المستدرک: ج ١ ص ١٦١ الباب ١٨ من أبواب النجاسات والأواني ح ٢

نعم فى الطيور المحرمه الأقوى عدم النجاسه، لكن الأحوط فيها أيضاً الاجتناب، خصوصاً الخفاش، وخصوصاً بوله، البراغيث هذه الذرات الحمراء التى تكون فى الثوب وهى فضلتها لا دمها.

والحاصل: أن الطهاره فى مثله لعدم الدليل على النجاسه المؤيد بالسيره والنص فى بعض الصغريات.

وبين ما له لحم، فبولها وفضلتها نجسان، لعموم الأدله المتقدمه التى لا مخصص لها.

ثم إن الناظر فى كلام جملة من العلماء الذين حكموا بالطهاره لا- يكاد يشك فى أن مرادهم القسم الأول للأعم الذى هو المصطلح عندنا، وبهذا كله تحقق أن الأقرب نجاسه البول والخرء مطلقاً إلا- مما ليس له لحم كالذباب والخنفساء ونحوهما، فتأمل.

{نعم فى الطيور المحرمه الأقوى عدم النجاسه، لكن الأحوط فيها أيضاً الاجتناب خصوصاً الخفاش وخصوصاً بوله}. اختلفوا فى بول الطير الذى لا يؤكل، وذرقه، على أقوال:

الطهاره مطلقاً، وهو مذهب الصدوق، والعمانى، والجعفى، وأصحاب المعالم، والحدائق، والمستند، والمنتهى، وشرح الدروس، وكاشف الأسرار، والفخريه، وشرحها، وشرح الفقيه

للمجلسى، وحديثه، والمفاتيح، وكشف اللثام، والمدارك وغيرهم.

و: الطهاره فى غير الخشاف؛ كما عن المبسوط.

و: الطهاره فى الذرق بلا إشكال، مع التردد فى البول كما عن الذخيره والكفایه والبحار.

و: النجاسه مطلقا، كما عن المشهور، بل عن الفاضلين الإجماع على ذلك.

والأقوى هو القول الأول.

ويدل عليه موثقه أبى بصير أو صحيحته، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل شىء يطير فلا بأس ببوله وخرئه»^(١).

وما عن جامع البنزطى: عن أبى بصير عنه (عليه السلام): «خرء كل شىء يطير وبوله لا بأس به»^(٢).

وعن الجعفریات: عن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): أن علياً (عليه السلام) سُئِلَ عن الصلاه فى الثوب الذى فيه أبوال الخفاش ودماء البراغيث؟ فقال: «لا بأس بذلك»^(٣).

ص: ٢٥٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ١

٢- المستدرک: ج ١ ص ١٦٠ الباب ٦ من أبواب النجاسات والأوانى ح ٢

٣- الجعفریات: ص ٥٠ _ ٥١ باب من صلى وهو جنب

وعن نوادر الراوندى: عن موسى بن جعفر (عليه السلام) مثله (١).

وعن الصدوق فى المقنع: وروى أنه «لا بأس بخرء ما طار وبوله، ولا تصل فى ثوب أصابه ذرق الدجاج» (٢).

أقول: حمل ذيله فى المستدرک على التقية لأنه قول أبى حنيفة.

وعن غياث: عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) قال: «لا بأس بدم البراغيث والبقر وبول الخشاشيف» (٣).

واستدل له أيضاً فى محكى المدارك: بصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام): أنه سُئل عن الرجل يرى فى ثوبه خرة الطير أو غيره هل يحكّه وهو فى صلاته؟ قال: «لا بأس» (٤)، بتقريب أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال يفيد العموم.

وفيه: إن الظاهر كون الجهة المسوق لها الكلام هو منافاه الحك للصلاه وعدمها، وليس السؤال عن الخرة، وإلا لزم القول بجواز

ص: ٢٥٨

١- البحار: ج ٧٧ ص ١١٠ ح ١٣

٢- المقنع (من الجوامع الفقيهيه): ص ٣ سطر ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ٥

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٧٧ الباب ٢٧ من أبواب قواطع الصلاه ح ١

الصلاه فى خرى الفاره ومثلها، لقوله فى السؤال: خرى الطائر وخرىه، فتأمل.

واستدل للقول المحكى عن المشهور مضافاً إلى الشهره والإجماع المدعى، بحسنه عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (١).

وفى روايه أخرى عنه: «اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه» (٢).

ومفهوم الوصف فى موثقه عمار: عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٣).

وحسنه زراره: أنهما (عليهما السلام) قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شىء يؤكل لحمه» (٤).

وروايه أبى البخترى عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): إن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لا بأس بيول ما أكل لحمه» (٥).

والتعليل فى روايه الخطاف، فعن المختلف عن كتاب عمار عن

ص: ٢٥٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٢

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٤

٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٧

الصادق (عليه السلام) قال: «خرب الخطاف لا بأس به، هو مما يؤكل لحمه، ولكن كره أكله» (١).

وخصوص روايه داود الرقى: أنه سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه فلا أجده؟ قال: «اغسل ثوبك» (٢).

أقول: أما الشهره فغير محققه، وأما الإجماع فمضافاً إلى عدم حجيه مثله من جهات، أن ذكر الفاضلين الخلاف فى الطير بعد ادعائهما الإجماع فى مطلق ما لا يؤكل، بقولهما: (أجمع علماء الإسلام) قرينه على إرادتهما غير الطير، فإنه كيف يصح هذا القول منهما مع مخالفه جماعه من عظماء الإماميه، مضافاً إلى أنه يلزم المناقضه، وهو مما لا يصدر عن فاضل فكيف بهما، ومما يوضح ذلك أن المحقق بعد ما قال: (البول والغائط مما لا يؤكل نجس وهو إجماع علماء الإسلام) قال: (وفى رجيع الطير للشيخ قولان) إلى أن قال: (والآخر أن كلما أكل فذرقه طاهر، وما لم يؤكل فذرقه نجس، وبه قال أكثر الأصحاب) (٣)، فإن قوله أكثر الأصحاب قرينه واضح على أن مصب إجماعه غير الطير.

ص: ٢٦٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٢٠

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ٤

٣- المدارك: ص ٨٨ سطر ٣٣

وأما الروايات: فالخشاف مورد نص الجواز، وبه يحمل ما دل على الغسل على الاستحباب، حتى أنا لو قلنا بالمقاله المنتسبه إلى المشهور لم نقل فى الخفاف بذلك. هذا مضافاً إلى ما ذكره غير واحد من أنهم اختبروا الخفاف فلم يجدوا له دمًا دافقًا، وإن كان عرف ما من جهة عدم الدليل على طهاره بول ما ليس له دم دافق.

وأما غيره من سائر الطيور المحرمه، فنقول: بعد الغض عن انصراف الروايه عن الطيور، إن بين الروايات الداله على النجاسه والطهاره عموم من وجه، لاجتماعهما فى الطير المحرم، وافتراق الأولى فى المحرم غير الطير، والثانيه فى المحلل من الطير، لكن هذا التعارض لا يوجب التساقط والرجوع إلى العمومات الداله على غسل الثوب مرتين، إذ التساقط فرع التكافؤ وليس المقام منه، إذ العرف يفهم من الأخبار الداله على الطهاره كون وصف الطيران دخيلاً، وإلا لم يكن فرق بين قوله: كل شىء لا يطير وبين قوله: كل شىء يطير، إذ لا- خصوصيه لعدم الطيران، كما لا خصوصيه للطيران، ولذا يرى العرف الطائفه الأولى حاكمه على الطائفه الثانيه.

بل ربما يقال: إنه مع قطع النظر عن هذا المرجح لا بد من ترجيح روايات الطهاره، لأن روايه أبى بصير أقوى، لندرته الابتلاء ببول الطير المأكول اللحم لو فرض وجوده، بل ادعى السيد المحقق البغدادي فى محكى كلامه العلم بعدم البول لغير الخفاف.

واما روايه الخطاف: فمع معارضتها بروايه الشيخ لها بإسقاط

لفظ الخراء، واحتمال أن يكون قوله (عليه السلام): «هو مما يؤكل لحمه» جملة مستأنفه، أنه على تقدير كونه تعليلاً يكون من قبيل التعليل بعدم المقتضى، فإن تحريم الأكل مقتضى للنجاسة، والطيران مانع عنها، فالتعليل بعدم المقتضى أولى من التعليل بوجود المانع، ألا ترى أنه يقال: لم يحترق الثوب لعدم النار، ولو قيل لوجود الرطوبة كان مستهجنًا، فتأمل.

بقى في المقام شيء: وهو أن بول كل ما أكل لحمه وروثه طاهر بالإجماع المستفيض في كلامهم، في غير الدجاج وفي الدجاج على الأشهر، بل المشهور، ويدل على ذلك جملة من الروايات المتقدمة كحسنتي عبد الله وزراره، وروايه أبي البختری، وموثق الساباطي، وروايتي المختلف والدعائم، وموثقه ابن بكير: وإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائزه.

وروايه وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) أنه قال: «لا بأس بخراء الدجاج والحمام يصيب الثوب»^(١) إلى غير ذلك من النصوص.

وقد خالف الصدوقان والشيخان في ذرق الدجاج فحكموا بنجاسته، نعم عن الشيخ في التهذيب والاستبصار موافقه

ص: ٢٦٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات ح ٢

ولا فرق في غير المأكول بين أن يكون أصلياً كالسباع ونحوها، أو عارضياً كالجلال

المشهور، وفي روايه فارس قال: كتب إليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج تجوز الصلاة فيه؟ فكتب: «لا»^(١)، ونحوه ما تقدم عن المقنع: «ولا تصل في ثوب أصابه ذرق الدجاج»^(٢).

وربما يستدل أيضاً: بأنه يأكل العذره، فذرقه استحال عنها، لكن فيهما أن فارس هذا غال على قول، كذاب ملعون باتفاق الكلمه، وهو الذى أمر الإمام (عليه السلام) بقتله، وضمن لمن قتله الجنه، كما لا يخفى على من راجع رجال المامقانى وغيره، وأن المرسله محتمله كونها روايه فارس، مع أنها ليست بحجه فى نفسها، هذا مضافاً إلى حمل الروايه على التقيه، فعن الشيخ أنه بعد نقلها قال: (هذا محمول على الاستحباب أو على كون الدجاج جلالاً أو على التقيه لأنه مذهب كثير من العامه)^(٣) وأما استحاله ذرقه من العذره، فالكلام فى نقده أوضح من أن يذكر.

{ولا فرق في غير المأكول بين أن يكون أصلياً كالسباع ونحوها، أو عارضياً كالجلال} بلا خلاف فى إلحاقه من هذه الجهه، كما عن

ص: ٢٦٣

-
- ١- التهذيب: ج ١ ص ٢٦٦ الباب ١٢ فى تطهير الثياب و... ح ٦٩. الاستبصار ج ١ ص ١٧٨ الباب ١٠٧ فى ذرق الدجاج ح ٢
 - ٢- المستدرک: ج ١ ص ١٦٠ الباب ٦ من أبواب النجاسات والأوانى ح ٣
 - ٣- انظر: الاستبصار: ج ١ ص ١٧٨ سطر ٣ ذيل ح ٢

فى بول موطوء الإنسان والغنم الذى شرب لبن الخنزير

وموطوء الإنسان والغنم الذى شرب لبن خنزيره.

التذكرة والتنقيح، وعن المختلف وجامع المقاصد والغنيه والذخيره والدلائل والمفاتيح: الإجماع عليه. {وموطوء الإنسان} إجماعاً أو بلا خلاف، كما عن التذكرة والدلائل والمفاتيح وغيرها {والغنم الذى شرب لبن خنزيره} حتى شب وكبر واشتد عظمه.

ثم: إن الكلام يقع فى مقامين:

الأول: فى حرمه المذكورات.

والثانى: فى نجاسه بولها وخرئها.

أما المقام الأول: فالجلال لا خلاف فى حرمه أكله إلا من الشيخ فى الخلاف والمبسوط، والإسكافى.

وقد حاول بعض إرجاع كلامهم إلى المشهور، ويدل على المشهور نصوص كثيرة:

منها: صحيحه هشام بن سالم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تأكلوا لحوم الجلالات وإن أصابك من عرقها فاغسله» (١).

وخير زكريا بن آدم، عن أبى الحسن (عليه السلام) أنه سأله عن

ص: ٢٦٤

دجاج الماء؟ فقال: «إذا كان يلتقط غير العذره فلا بأس» (١).

وأما موطوء الإنسان: بلا- خلاف في حرمة، كما عن شرح الإرشاد للأردبيلي وشرح المفاتيح، والإجماع المحقق، كما في المستند، لروايه مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سُئِلَ عن البهيمه التي تنكح؟ قال: «حرام لحمها ولبنها» (٢).

وصحيحه محمد بن عيسى: عن رجل نظر إلى راع نزا على شاه؟ قال: «إن عرفها ذبحها وأحرقها، وإن لم يعرفها قسمها نصفين أبداً حتى يقع السهم بها فتذبح وتحرق، وقد نجت سايرها» (٣).

والغنم الذي شرب لبن خنزيره يحرم هو ونسله ولبنهما بغير خلاف كما في الرياض، بل عن الغنيه الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من النصوص، منها: موثق حنان بن سدير قال: سُئِلَ أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر عنده عن جَدَى رضع من لبن خنزيره حتى شب وكبر واشتد عظمه، ثم إن رجلا استفحله في غنمه فخرج له

ص: ٢٤٥

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٥ الباب ٢٧ من أبواب تحريم لحوم الدواب ح ٥
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٩ الباب ٣٠ من أبواب ما يحرم من الذبيحه ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٨ الباب ٣٠ من أبواب ما يحرم من الذبيحه ح ١

واما البول والءائط من ءلال اللحم فطاهر؁ ءتى الءمار والبغل والءيل؁

نسل؟ فقال: «أما ما عرفء من نسله بعينه فلا ءقربنه؁ وأما ما لم ءعرفه فءله؁ فهو بمنزله الءبن ولا ءسل عنه» (١١).

ومرفوعه أبى ءمزه قال: «لا- ءأكل من لحم ءمل رضع من لبن ءنزيروه» (٢٢)؁ إلى غير ذلك من الروايات الوارءه فى المقامات الءلاءه؁ مما نذكره فى ءتاب المءاعم والمشارب إن شاء الله.

واما المقام الءانى: فالظاهر النءاسه؁ وىءل ءليه قبل الإءماع وءءم الءلاف كما ذكر: إطلاق ءسنه ابن سنان وغيرها مما ءءءم.

والقول بالانصراف لا وءه له بعء وءوء قرائن فى الروايات ءؤىء ذلك؁ ءءرمه اللبن ونءاسه العرق ونءوها. لءن الإنصاف أن للءأمل فى المسأله فى الءمله مءالاً.

{وأما البول والءائط من ءلال اللحم فطاهر} بالإءماع المسءفىض نءله؁ وىءل ءليه ما ءءءم من الروايات المءءمنه منطوقاً أو مفهوماً طهاره بول المأءول وءرءه {ءتى الءمار والبغل والءيل} وفاقاً للمءظم؁ ءالءىء فى المبسوط والءهءىب؁ بل فى غير النءاهه كما عن

ص: ٢٢٢

١- الوساءل ء ١٢ ص ٣٥٢ الباب ٢٥ من ابواب ءءرىم الءءى الذى ىرضع من لبن... ء ١

٢- الوساءل ء ١٢ ص ٣٥٣ الباب ٢٥ من ابواب ءءرىم الءءى الذى ىرضع من لبن... ء ٣

الذخيره، وعنه: (أن عليها اتفاق من عدا الاسكافي)، وعن المعتمر: (١) (إن عليها عامه الأصحاب)، وعن شرح الإرشاد: (دعوى الإجماع، عدا ابن الجنيد عليه)، فالمخالف في المسأله من المتقدمين ابن الجنيد، والشيخ في النهايه، وعن جمله من المتأخرين كالأردبيلي، وأصحاب المعالم، والمدارك، والحدائق، اختياره.

حجه القائلين بالنجاسه: النصوص المتواتره الداله بظاهرها على ذلك، كمضمرة سماعه، قال: سألته عن أبوال السنور والكلب والحمار والفرس قال: «كأبوال الإنسان» (٢).

وصحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أبوال الخيل والبغال؟ فقال: «اغسل ما أصابك منه» (٣).

وحسنه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: وسألته عن أبوال الدواب والبغال والحمير؟ فقال: «اغسله، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فإن شككت فانضحه» (٤).

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس

ص: ٢٤٧

١- المعتمر: ص ١١٤ سطر ٢٩

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٦

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١١

بروث الحمير واغسل ابوالها»(١).

وروايه عبد الأعلى بن أعين قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أبوال الحمير والبغال، قال: «اغسل ثوبك»، قال: قلت: فأرواتها؟ قال: «هو أكثر من ذلك»(٢).

وروايه أبي مریم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في أبوال الدواب وأرواتها؟ قال: «أما أبوالها فاغسل ما (إن) أصاب ثوبك، وأما أرواتها فهي أكثر من ذلك»(٣).

ومفهوم صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الدابه تبول فتصيب بولها المسجد أو حائطه أیصلی فيه قبل أن یغسل؟ قال: «إذا جف فلا بأس»(٤).

وصحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) قال: سألته عن الثوب یوضع فی مربوط الدابه على بولها أو روئها؟ قال: «إن علق به شیء فلیغسله، وإن أصابه شیء من الروث أو الصفرة التي یكون معه فلا تغسله من صفرته»(٥).

ص: ٢٤٨

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٣
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٨
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٨
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٩

وروايته الثالثة فى كتابه، قال: سألته (عليه السلام) عن الثوب يقع فى مربوط الدابه على بولها وروثها كيف يصنع؟ قال: «إن علق به شىء فليغسله وإن كان جافاً فلا بأس» ((١)).

وروايه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الماء النقيع تبول فيه الدواب، فقال: «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، وإن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه، وكذلك الدم إذا سال فى الماء وأشباهه» ((٢)).

وروايته الأخرى، قال: سألته عن كثر من ماء مررت به وأنا فى سفر، قد بال فيه حمار أو بغل أو إنسان؟ قال: «لا توضأ منه ولا تشرب منه» ((٣)).

وموثقه عبد الرحمن، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يمسسه بعض أبوال البهائم أيغسله أم لا؟ قال: «يغسل بول الحمار والفرس والبغل، فأما الشاه وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله» ((٤)).

وروايته الأخرى مثلها، إلا أنه قال: «وينضح بول البعير

ص: ٢٤٩

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٢١
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٥
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٩

والشاه، وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله»^(١).

وروايه زراره عن أحدهما (عليهما السلام): في أبواب الدواب يصيب الثوب، فكرهه، فقلت: أليس لحومها حلالاً؟ قال: «بلى، ولكن ليس مما جعله الله للأكل»^(٢).

وأجاب المشهور عن الروايات المذكوره بعد ضعف السند أو الدلاله في جملة منها، بحملها على الكراهه والتنزه، بقرينه الروايات الداله على عدم البأس.

مثل: روايه أبي الأعزّ النخاس^(٣) قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أعالج الدواب، فربما خرجت بالليل وقد بالت وراثت، فيضرب أحدها برجله أو يده فينضح على ثيابي فأصبح فأرى أثره فيه؟ فقال: «ليس عليك شيء»^(٤).

وروايه المعلّى بن خنيس، وعبد الله بن أبي يعفور قالوا: كنا في جنازه وقدامنا حمار فبال فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا وثيابنا، فدخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبرناه، فقال: «ليس عليكم بأس»^(٥).

ص: ٢٧٠

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٠
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٧
 - ٣- وورد في الوسائل: أبي الأغر النخاس
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٢
 - ٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٤

والسندان مما يعتمد عليهما، فإن أبي الأعز وإن كان مجهولاً إلا أن الناقل عنه من أصحاب الإجماع، وحكم ابن مسكين وإن رمى بالجهالة إلا أن النظر في حاله بروايه ابن أبي عمير، والحسن ابن محبوب اللذين هما من أصحاب الإجماع عنه، وكونه كثير الروايه وصاحب الكتب مما يجعله حسناً، فما عن المدارك من الإشكال في الروايتين بضعف السند ليس في محله.

هذا مضافاً إلى اتفاق المذاهب الأربعة على النجاسه، كما يظهر من "الفقه على المذاهب" ومن جمله من كتبنا، فعلى تقدير التعارض لا بد من حمل أخبار النجاسه على التقيه.

أما الاستدلال للمشهور بما دل على مأكوليه لحم هذه الدواب بضميمه موثق عمار: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»^(١) ونحوه غيره.

فيرد عليه: أن بعض الأخبار فسّر المراد بمأكوليه اللحم وجعله قسيماً للدواب الثلاث، كموثقه عبد الرحمن وروايه زراره المتقدمين، لكن ربما يحمل ذلك على الكراهه، بقرينه موثقه ابن بكير الوارده في باب الصلاه التي كادت أن تكون نصاً في دوران حرمة الصلاه التي هي أخص من النجاسه، مدار حرمة الأكل وأن ما ليس بمحرم الأكل يجوز الصلاه في بوله وروثه وكل شيء منه، سواء كان مجعولاً للأكل أم لا.

ص: ٢٧١

قال ابن بكير: سأل زرارہ أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب، وغيره من الوب، فأخرج كتاباً زعم أنه إمام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله» ثم قال: «يا زرارہ هذا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاحفظ ذلك يا زرارہ، فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي وقد ذكاه الذبح، وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبح أو لم يذكه» (١١).

فإن هذه الموثقة التي هي في مقام الضابطة نص في أن المراد بما حل أكله مقابل ما حرم أكله، وأن الحيوان لا يخرج عنهما، وأن البول والروث لهما حكم واحد في جواز الصلاة وعدمه، فلو كان هناك فارق بين البول والروث وقسم ثالث للحيوان بحيث لم يحرم أكله ولا يجوز الصلاة في بوله، لكانت هذه الضابطة غير تامه، كيف والدواب الثلاث من أكثر الأشياء ابتلاءً، بل الابتلاء بها إن لم يكن أكثر من الابتلاء بالأنعام الثلاث لكان مثله، فكيف يمكن أن تغفل الضابطة عنها. وعلى هذا فيكون لهذه الموثقة حكمه على موثقه عبد الرحمن وروايه زرارہ المتقدمين.

ص: ٢٧٢

ومما يؤيد حمل أخبار النجاسة على التقيه: تفكيك جملة منها بين البول والروث، وتعليل عدم النجاسة في الثاني بالكثرة، فإن هذا بعينه فتوى أبي حنيفة وبعض آخر من العامة، فإنه كما في فقه المذاهب قال: (فإن كانت مما يطير في الهواء كالغراب فنجاستها مخففة وإلا فمغلظة، غير أنه يعنى عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحمير دفعاً للحرص) (١).

ثم إنه لا إشكال في أرواث الدواب الثلاث، لمستفيض النصوص التي تقدم بعضها، ونحوها ما عن علي ابن رئاب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الروث يصيب ثوبى وهو رطب؟ قال: «إن لم تقدره فصلّ فيه» (٢) ونحوه غيره.

هذا، وأما أبوالأنعام الثلاث، فلا إشكال في طهارتها، وكذا أرواثها للعمومات المتقدمة، مضافاً إلى جملة من النصوص الخاصة، كصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ألبان الإبل والبقر والغنم وأبوالها ولحومها؟ فقال: «لا تتوضأ منه وإن أصابك منه شيء أو ثوباً لك فلا تغسله إلا أن تنظف» (٣).

وفى روايه عبد الرحمن، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «فأما الشاه وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله» (٤).

ص: ٢٧٣

- ١- الفقه على المذاهب الأربعة: ج ١ ص ١٢
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٦
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٥
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٩

وكذا من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل كالسمك المحرم ونحوه.

وفى روايه أخرى: «وينضح بول البعير والشاه وكل ما يؤكل لحمه، فلا بأس ببوله»^(١)، إلى غير ذلك من الروايات، ثم إنك قد عرفت مما تقدم الإشكال فى قوله: {وكذا من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل، كالسمك المحرم ونحوه} والله العالم.

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٠

(مسألة _ ١): ملاقاه الغائط في الباطن لا يوجب النجاسه،

(مسألة _ ١): {ملاقاه الغائط في الباطن لا يوجب النجاسه}.

النجس: إما نجس باطنى لم يظهر بعد، أو نجس دخل من الخارج في الباطن، وعلى كل حال فالملاقى إما من الباطن، وإما من الخارج، فالصور أربعة:

الأولى: ملاقاه الباطن للنجاسه في الباطن، كملاقاه الدم الخارج من بين الأسنان للسان.

الثانية: ملاقاه الباطن للنجس الذى دخل من الخارج، كما لو أدخل الدم من الخارج في فمه ولاقى لسانه.

الثالثه: ملاقاه الأمر الخارجى للنجاسه في الباطن، كما لو أدخل إصبه في فمه الملطخ بالدم الذى يخرج من بين الأسنان.

الرابعه: ملاقاه الأمر الخارجى للنجاسه التى دخل من الخارج في الباطن، كما لو أدخل الدم من الخارج في فمه، ثم أدخل إصبه حتى لاقى ذلك الدم الخارجى في الباطن. إذا عرفت هذا قلنا:

أما الصوره الأولى والثانية: فالظاهر عدم نجاسه الباطن أو طهره بمجرد الزوال، قال في الحدائق: (الظاهر أنه خلاف بين الأصحاب في الاكتفاء في طهر البواطن بزوال العين، وعلى ذلك تدل

جملة من الأخبار(١))، ثم استدل بجملة من الأخبار الآتية كموثقه الساباطى: سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل يسيل _ إلى آخره _ وغيرها.

وقال فى المستند: (ويظهر بزوال العين البواطن كالقلم والأنف، على المشهور بين الأصحاب)(٢)).

وقال فى البحار: (لا يُعلم فى ذلك خلافاً)(٣))، واستدل عليه بموثقه الساباطى قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل يسيل من أنفه الدم هل عليه أن يغسل باطنه يعنى جوف الأنف؟ قال: «إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه»(٤)).

ثم: اختار صاحب المستند عدم التنجس.

وقال الفقيه الهمداني: (وأما النجاسة الواصلة إليها من الجوف، فضلاً عن النجاسة المتكونة فيها، فلا ينبغى الاستشكال فى عدم كونها مؤثره فى تنجيسها، لعدم الدليل على ثبوت الآثار للنجاسات قبل بروزها فى الخارج، لانصراف ما دل عليها من النص والإجماع عما

ص: ٢٧٦

١- الحدائق: ج ٥ ص ٢٩٧ الثالث

٢- المستند: ج ١ ص ٦٠ سطر ٩ و ١٠

٣- البحار: ج ٧٧ ص ١٣١

٤- البحار: ج ٧٧ ص ١٣١

لم تخرج»(١١)، إلى آخره.

أقول: قد دلت روايات كثيرة متفرقة على عدم وجوب تطهير الباطن، كصحيحه إبراهيم بن أبي محمود، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: «يستنجى ويغسل ما ظهر منه على الشرج، ولا يدخل فيه الأنملة»(٢).

وعن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): في الرجل يمس أنفه في الصلاة فيرى دمًا، كيف يصنع أينصرف؟ قال: «إن كان يابساً فليرم به ولا بأس»(٣).

وعن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها يعني المقعده وليس عليه أن يغسل باطنها»(٤).

وعن زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ليس المضمضه والاستنشاق فريضه ولا سنه، إنما عليك أن تغسل ما ظهر»(٥).

ص: ٢٧٧

- ١- مصباح الفقيه: ص ١٢٦ سطر ٢٠ الجز الأخير من كتاب الطهاره
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣١ الباب ٢٤ من أبواب النجاسات ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣١ الباب ٢٤ من أبواب النجاسات ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٢ الباب ٢٤ من أبواب النجاسات ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٢ الباب ٢٤ من أبواب النجاسات ح ٧

وعن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يريد أن يستنجي كيف يقعد؟ قال: «كما يقعد للغائط، _ قال: _
وإنما عليه أن يغسل ما ظهر منه، وليس عليه أن يغسل باطنه» (١).

بل ربما يستدل لذلك بما دل على طهاره بصاق شارب الخمر، كروايه ابن أبي الديلم قال: قلت للصادق (عليه السلام): رجل
يشرب الخمر فيصق، فأصاب ثوبى من بصاقه، فقال: «ليس بشيء» (٢).

وما دل على أن الفم لا يقبل الغمر، كقول الرضا (عليه السلام): «إنما يغسل بالأشنان خارج الفم فأما داخل الفم فلا يقبل
الغمر» (٣).

وما دل على غسل حول الجرح، كروايه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الجرح كيف يصنع به
صاحبه؟ قال: «يغسل ما حوله» (٤).

وصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث

ص: ٢٧٨

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٣ الباب ٣٧ من أحكام الخلوه ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٨ الباب ٣٩ من أبواب النجاسات ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٥٣٧ الباب ١٠٨ من أبواب آداب المائده ... ح ٣
 - ٤- الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٣

قال: سألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله؟ قال: «اغسل ما حوله»^(١).

وما دل على عدم لزوم أثر البول والنوره الداخلين في الشقاق، كمرسلة الصدوق: سئل الرضا (عليه السلام) عن الرجل يطأ في الحمام وفي رجله الشقاق فيطأ البول والنوره فيدخل الشقاق اثر اسود مما وطئه من القدر وقد غسله، كيف يصنع به وبرجله التي وطأ بها، أيجزيه الغسل أم يخلل أظفاره بأظفاره، ويستنجى فيجد الريح من أظفاره ولا يرى شيئاً، فقال: «لا شيء عليه من الريح والشقاق بعد غسله»^(٢).

وما دل على غسل ظاهر الفرج، كروايه زراره ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن ظهور المرأة في النفاس إذا طهرت وكانت لا تستطيع أن تستنجى بالماء إنها إن استنجت اعتقرت، هل لها رخصه أن تتوضأ من خارج وتنشفه بقطن أو خرقة؟ قال: «نعم لتتقى من داخل بقطن أو بخرقة»^(٣)، إلى غير ذلك مما يجدها المتتبع، وهذه الروايات وإن كان في دلاله بعضها

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ الباب ٣٩ من أبواب الوضوء ح ٢

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٤٢ الباب ١٦ فيما ينجس الثوب والجسد ح ١٧

٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٤٥ الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو ح ٣

إشكال، إلا أن مجموعها كاف في الحكم.

وعلى هذا، فلا إشكال في عدم تنجس الباطن أصلاً، أو تنجسه وطهارته بالزوال، وإن كان الأول أقرب لعدم دليل على نجاسه كل شيء بالملاقاه، ولذا قال في محكي المعالم في هذه المسألة: (والحق أنه يكفي في الاستدلال له التمسك بأصالة البراءة، فإنها ملزومه الطهاره ولا وجه لعدم الاعتداد بها في نحو هذا الموضوع إلا توهم كون النجاسات أسباباً مؤثره فيما تلاقيه برطوبه مطلقاً، وقد أسلفنا في مسأله تطهير الشمس أن ذلك بعيد عن التحقيق)، انتهى.

وقال في المستند، بعد موثقه عمار المتقدمه: (وفي دلالتها على الطهر بزوال العين نظر، بل تدل على عدم وجوب الغسل ولو بقيه العين أيضاً فإن دل عدم وجوب الغسل على الطهاره لدلت الموثقه على عدم تنجس البواطن بملاقاتها النجاسه الداخليه والخارجيه، وللأصل، وعدم الدليل، فإن ثبوت نجاسه المتنجسات إنما هو بالأمر بالغسل في الأكثر وهو ليس في المورد لعدم وجوب غسله إجماعاً، بل نحن لا نعلم من النجس إلا ما يترتب عليه الأحكام المعهوده الشرعيه، ولا دليل على ترتب شيء منها على البواطن) (١) انتهى.

أقول: بل يمكن منع نجاسه عين النجس إذا لم يخرج، فالدم ما دام في العروق، والغائط في المعده ونحوها، والمنى في الصلب والترائب

ص: ٢٨٠

أو في الذكر، والبول في المثانه ليست نجسه، إذ الأدله ظاهره أو منصرفه إلى ما خرج منها، وبهذا يفرق بين النجاسات التي لم تبرز إلى الخارج، وبين النجاسات التي دخل من الخارج في الداخل، وكيف كان فتنجيس النجاسه داخلها وخارجها للباطن لا دليل عليه.

ويؤيد ما ذكر: ما دل على طهاره المذى والودى والوذى وبلل الفرج، ففي روايه إبراهيم بن أبي محمود: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن المرأة عليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج وهي جنب أتصلى فيه؟ قال (عليه السلام): «إذا اغتسلت صلت فيهما»^(١)، فإن إطلاقها شامل لصوره إنزال الرجل بالجماع في فرجها، بل هو الغالب، فالحكم بطهاره البلل كطهاره المذى وأخويه مع معلوميه مرورها بالمخرج الذى مر عليه النجس دليل على عدم نجاسه الباطن، وإن كان ربما يستشكل بأنه أعم لاحتمال مطهره الزوال. ومما ذكرنا تحصل أن الاحتمالات ثلاث:

الأول: عدم نجاسه عين النجس فى الباطن.

الثانى: نجاستها وعدم منجسيتها.

الثالث: النجاسه والمنجسيه، وإنما زوالها مطهر، وحيث لا دليل على الأخير، إذ لا إجماع، لما عرفت من الاختلاف، ولا إطلاق للأدله، لأن موردها أو المنصرف منها صوره خروج النجس، فلا يبعد الأول فى

ص: ٢٨١

صوره كون النجاسه باطنيه، أما لو كانت النجاسه من الخارج فلا يبعد الثانى لأنه كان نجساً قطعاً، ولا دليل على أن دخوله مطهر له، لكن حيث لا- دليل على نجاسه الباطن نقول بالثانى دون الثالث، هذا كله فى الصورتين الأوليين أعنى ملاقاه النجاسه الباطنيه أو الخارجيه للباطن.

وأما الصورتين الأخرتين، أعنى: ملاقاه الشىء الخارجى للنجاسه الباطنيه، كالإبره النافذه فى الدم، والمحقنه الملاقيه للغائط، والإصبع التى تلاقى دم الفم والأنف، والذكر المفرغ للمنى فى باطن الفرج، وملاقاه الشىء الخارجى للنجاسه الخارجيه الداخله فى الباطن، كما لو صب فى فمه الدم ثم أدخل إصبعه فيه، أو أكل شيئاً نجساً مصحوباً بشىء طاهر ثم خرج الطاهر، فالقول بعدم النجاسه فيهما مشكل جداً، بل فى الصوره الرابعه أشكل، فإننا وإن نفينا البعد عن عدم النجاسه إذا لم تخرج العين إلى الخارج، لكنه محل تأمل.

وأما الصوره الرابعه: فرفع اليد عن دليل نجاسه النجس أو عن دليل تنجيسه بمجرد كونه دخل الباطن لا وجه له، بل ما سيأتى فى المسأله الثالثه عشر فى فروع الدم من الروايه الداله على غسل باطن الشاه بشرب البول واعتلاف العذره دليل على بقاء النجاسات على نجاستها حتى فيما لو دخلت فى الباطن، فتحصل مما ذكرناه: أن الأقرب فى المسأله عدم تنجس الباطن بملاقاه النجاسه الباطنيه أو الخارجيه.

كالنوى الخارج من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معهما شيء من الغائط،

نعم: إذا صار ظاهراً مع وجود عين النجاسة تنجس، كما تدل عليه الرواية وغيرها، والاحتياط في تنجس الظاهر بملاقاه النجاسة الباطنية، وأقربيه تنجس الظاهر بملاقاه النجاسة الخارجيه في الباطن، والله العالم.

إذا عرفت ما ذكرنا: فلنرجع إلى الشرح، فنقول: ما خرج من الداخل ولم يعلم ملاقاته للنجس {كالنوى الخارج من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معهما شيء من الغائط} محكوم بالطهاره.

ويدل عليه مضافاً إلى الأصل والإجماع ظاهراً: جملة من النصوص كروايه حريز عمن أخبره عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل تسقط منه الدواب (١) وهو في الصلاة قال: «يمضى في صلاته ولا ينقض ذلك وضوءه» (٢)، فإن عدم بطلان الصلاة مع كون الغالب رطوبه الحيوان دليل على عدم نجاسته.

وعن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حب القرع كيف يصنع؟ قال: «إن كان خرج نظيفاً من العذره فليس عليه شيء،»

ص: ٢٨٣

١- في نسخه: (الدود)

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٨٤ الباب ٥ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤

وإن كان ملاقياً له في الباطن.

ولم ينقض وضوءه، وإن خرج متلطخاً بالعدرة فعليه أن يعيد الوضوء، وإن كان في صلاته قطع الصلاة وأعاد الوضوء والصلاه»^(١١).

وعن الفقه الرضوي: «وإن خرج منك حب القرع وكان فيه ثفل فاستنج وتوضأ، وإن لم يكن فيه ثفل فلا- وضوء عليك ولا استنجاء»^(١٢)، {وإن كان ملاقياً له في الباطن} فقد عرفت التردد والإشكال لاحتمال شمول أدله نجاسه النجاسات لما كان منها في الباطن، والقول بالطهاره هنا ينافي الاحتياط الذي يأتي منه (رحمه الله) في المسأله الثانيه عشره من مسائل الدم من الاحتياط عن الإبره ونحوها الملاقيه للدم في الباطن، كما أنه ينافي الاحتياط بالاجتناب عن المحقنه التي علم ملاقاتها للغائط.

لا- يقال: فرق بين الدود والنوى وبين ما ذكر، وذلك للدليل المتقدم بالنسبه إليهما، مضافاً إلى أن زوال العين عن ظاهر الدود موجب لطهارته لأنه من الحيوان.

لأننا نقول: لم يعلم إطلاق في الروايات يشمل حتى صوره الملاقاه، بل هي نازله منزله المتعارف من عدم العلم، بل مجرد ملاقاه الغذاء المحلول في الباطن لا يوجب نجاسته إذ لا تصدق العذره في كثير من احوالات الغذاء المتقلب بينها إلى أن تصير عذره.

ص: ٢٨٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٨٤ الباب ٥ من أبواب نواقض الوضوء ح ٥

٢- فقه الرضا: ص ١ سطر ٢١

نعم لو أدخل من الخارج شيئاً فلاقى الغائط في الباطن كشيئه الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب عنه، وأما إذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسه، فلو خرج ماء الاحتقان ولم يعلم خلطه بالغائط ولا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته.

والحاصل بعد عدم معلوميه الإطلاق في الروايات لا يمكن الجزم بالطهاره وإن علم الملاقاه للعدره فتأمل.

{نعم لو أدخل من الخارج شيئاً فلاقى الغائط في الباطن كشيئه الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب عنه، وأما إذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسه، فلو خرج ماء الاحتقان ولم يعلم خلطه بالغائط ولا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته} ولو علم ملاقاته لكن شك في أن الملقى _ بالفتح _ وصل إلى حد الغائطيه، ففي النجاسه تأمل.

(مسألة ٢ _ ٢): لا مانع من بيع البول والغائط من مأكول اللحم،

(مسألة ٢ _ ٢): {لا- مانع من بيع البول والغائط من مأكول اللحم} أما بيع بول الإبل، فعن إيضاح النافع، وجامع المقاصد: الإجماع على جوازه، لكن عن نهاييه العلامة ونزهه ابن سعيد العدم، قال الأول في محكى كلامه: (وكذلك البول، يعنى يحرم بيعه، وإن كان طاهراً، للاستخبات كأبوال البقر والإبل، وإن انتفع به فى شربه للدواء، لأنه منفعه جزئيه نادره فلا يعتد به)، انتهى.

وأما ما عدا بول الإبل من أبوال ما يؤكل لحمه، فقد فصل فيه شيخنا المرتضى بأنه: (إن قلنا بجواز شربها اختياراً _ كما عليه جماعه من القدماء والمتأخرين، بل عن المرتضى دعوى الإجماع عليه _ الظاهر جواز بيعها، وإن قلنا بحرمة شربها، كما هو مذهب جماعه أخرى لاستخباتها، ففي جواز بيعها قولان) (١)، إلى آخره.

وأما الأرواث من مأكول اللحم، فعن الخلاف: نفى الخلاف فى جواز بيعها، وعن المرتضى: دعوى الإجماع عليه، لكن عن المفيد وسائر: حرمة بيع العذره والأبوال كلها إلا بول الإبل.

قال فى المستند: (وأما مما يؤكل لحمه فيجوز الاكتساب بها) (٢) _ أى بالأبوال والأرواث _ مطلقاً، وفاقاً للأكثر، بل عن السيد الإجماع

ص: ٢٨٦

١- كتاب المكاسب: ص ٣ سطر ٢٨

٢- المستند: ج ٢ ص ٣٣٤ سطر ١٤

وأما بيعهما من غير المأكول

عليه لطهارتها وعظم الانتفاع بها فيشمئها الأصل والعمومات، وخلافاً للمفيد والنهية والديلمي وظاهر الإرشاد، فمنعوا عنه للاستخبات وعدم الانتفاع إلا- ببول الإبل للاستشفاء مع الضرورة إليه، للإجماع والنصوص، ثم ضعف الدليل بمنع تلازم الاستخبات لحرمة البيع بعد إمكان الانتفاع به، ومنع عدم الانتفاع وجداناً.

أقول: أما البول الطاهر فسواء قلنا بجواز شربه أم لا، لا مانع من بيعه إذا فرض بذل العقلاء المال بإزائه ولو لمورد خاص، كما لو بذل المال بإزاء بول الشاه لأخذ بعض المواد منه أو لأدخاره للمرض الكذائي، إذ لا دليل على المنع، فيشمئ (أوفوا بالعقود)، و(تجاره عن تراض)، وغيرهما من العمومات. وأما إذا فرض عدم بذل العقلاء المال بإزائه حرم من جهة كون المعاملة سفهيه.

وأما الأرواث الطاهرة فلا- إشكال في جواز بيعها لكونها مالاً- عرفاً، ويبذل العقلاء المال بإزائها للإشغال والتسميد وسائر الانتفاعات، ولو فرض أن هناك روث طاهر لم يبذل العقلاء المال بإزائه كان حاله حال بول لا يبذل المال بإزائه في كون المعاملة حينئذ سفهيه غير جائزه.

{وأما بيعهما من غير المأكول} فإن كانا طاهرين ولهما منفعة عقلائية بحيث يبذل العقلاء بإزائهما، _ كما إذا فرض ذلك في خرة الخفاش على المختار من طهارته _ فلا ينبغي الإشكال أيضاً في جواز

ص: ٢٨٧

ذلك للعمومات، وإن لم يكونا طاهرين كفضله السنور وبوله {فلا يجوز} إذا فرض عدم بذل العقلاء المال بإزائهما.

وأما إذا فرض بذلهم فالمشهور عدم جواز البيع، بل في المستند: إنه موضع وفاق، بل عن الخلاف والتذكرة والمسالك: الإجماع عليه. ولكن ربما يستظهر من عبارته الاستبصار: القول بجواز بيع عذره ما عدا الإنسان لحمله أخبار المنع على عذره الإنسان، كما أنه استشكل في محكي الكفاية تبعاً للمقدس الأردبيلي في الحكم إن لم يثبت الإجماع، واستحسنه شيخنا المرتضى (رحمه الله) إلا أنه قال: (إلا أن الإجماع المنقول هو الجابر لضعف سند الأخبار العامة) (١)، وكيف كان: فالذي استدل عليه للمشهور جملة من الأخبار.

منها: رواه تحف العقول المروي عن الصادق (عليه السلام): «وأما وجوه الحرام من البيع والشراء وكل أمر يكون فيه الفساد مما هو منهي عنه من جهه أكله وشربه أو كسبه أو نكاحه أو ملكه أو إمساكه أو هبته أو عاريته أو شيء يكون فيه وجه من وجوه الفساد، نظير البيع بالربا لما في ذلك من الفساد، أو البيع للميتة أو الدم أو لحم الخنزير أو لحوم السباع من صنوف سباع الوحش أو الطير أو جلودها أو الخمر أو شيء من وجوه النجس» (٢).

ص: ٢٨٨

١- كتاب المكاسب: ص ٤ سطر ٢٤

٢- تحف العقول: ص ٢٤٥

والفقه الرضوي: «وكل أمر يكون فيه الفساد مما قد نهى عنه من جهة أكله وشربه ولبسه ونكاحه وإمساكه لوجه الفساد بما قد نهى عنه، مثل الميتة والدم ولحم الخنزير والربا وجميع الفواحش، ولحوم السباع والخمر وما أشبه ذلك فحرام ضار للجسم» (١).

وخبر دعائم الإسلام: المروى عن الصادق (عليه السلام): «الحلال من البيوع كل ما هو حلال من المأكل والمشروب وغير ذلك مما هو قوام للناس وصالح ومباح لهم الانتفاع به، وما كان محرماً أصله منهياً عنه لم يجز بيعه ولا شراؤه» (٢).

والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المشهور: «إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه» (٣). وجمله من الأخبار الواردة في الخمر المعللة لحليه بجليه الانتفاع ونحوها، كصحيحه ابن اذينة: عن رجل له كرم أبيع العنب والتمر ممن يعلم أنه يجعله خمراً أو سكرًا؟ فقال: «إنما باعه حلالاً في الأبان الذي يحل شربه أو أكله فلا بأس ببيعه» (٤)، فانه (عليه السلام) علل حليه البيع بجليه الأكل والشرب فينتفى حين انتفائها، إلى غير ذلك من العمومات، هذا مضافاً إلى

ص: ٢٨٩

-
- ١- فقه الرضا: ص ٣٣ سطر ١٧ باب التجارات والبيوع والمكاسب
 - ٢- الدعائم: ج ٢ ص ١٨ كتاب البيوع والأحكام فصل ٢ ح ٢٣
 - ٣- الخلاف: ج ١ ص ٢٢٥ المطبوعه بطهران سنة ١٣٧٠
 - ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٩ الباب ٥٩ من أبواب ما يكتسب به ح ٥

ورود جمله من الأدله الخاصه فى المقام:

مثل روايه يعقوب بن شعيب: «ثمن العذره من السحت»(١).

وروايه سماعه، قال: سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر فقال: إني رجل أبيع العذره فما تقول؟ قال: «حرام بيعها وثمرها»(٢).

أقول: أما الأخبار العامه فيرد عليها أنه لا دلالة فيها على التحريم، فإن روايه التحف علل تحريم البيع والشراء بالنهي عن الأكل والشرب والكسب إلى آخره، وكون العذره والأبوال النجسه كذلك أول الكلام، فإنه لم يعلم النهى عن كسبها وملكها وإسآكها وهبتها وعاريتها، وقوله (عليه السلام): «أو شىء من وجوه النجس» يراد به البيع والشراء لاستعمالها فى المنهى عنه بقرينه صدرها: فكل أمر يكون فيه الفساد، ولذا لم يتفقوا على تحريم بيع سباع الوحش أو الطير أو جلودها، والخمر إذا اشتراها للتخيل.

والحاصل: إن المذكورات لا يحرم بيعها إلا على النحو المتعارف الذى هو إرادته المتبايعين لاستعمالها فى الجبهه المحرمه، ويؤيد هذا ما

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به ح ١

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به ح ٢

دَلَّ على جواز بيع النجاسات كالميته المشتبهه بالمذكي بمن يستحل، بل وروايه يونس: أسلم رجل وله خمر أو خنازير ثم مات وهى فى ملكه وعليه دين، قال: «يبيع ديانه أو ولى له غير مسلم خمره وخنزيره ويقضى دينه وليس له أن يبيعه وهو حى ولا يمسكه»^(١).

بل وما دل على بيع المتنجسات كالزيت الذى مات فيه الفأره، والعجين الذى يعجن بالماء النجس، ففى مرسله ابن أبى عمير: «يبيع ممن يستحل الميته»^(٢)، والعجين الذى قطر فيه الخمر قال (عليه السلام): «فسد» قلت: أبيع من اليهودى والنصارى وأبين لهم، قال (عليه السلام): «نعم فإنهم يستحلون شربه»^(٣)، إلى غير ذلك، فتأمل.

وبهذا يظهر الجواب عن سائر الأخبار العامه. وأما الأخبار الخاصه فهى معارضه بخبر محمد بن مضارب عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس ببيع العذره»^(٤). وذيل خبر سماعه المتقدم قال: «ولا بأس ببيع العذره».

والأقرب فى النظر: هو حمل الأخبار المانع على التقيه، لكونه مذهب أكثر العامه كما فى المكاسب. وأما الجمع بحمل المانع على

ص: ٢٩١

- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٧ الباب ٥٧ من أبواب ما يكتسب به ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٨ الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٦ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨
- ٤- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به ح ٣

نعم يجوز الانتفاع بهما في التسميد ونحوه.

عذره الإنسان، والمجوّزه على عذره البهائم، أو حمل الأولى على البلاد التي لا ينتفع بها، والثانية على البلاد التي ينتفع بها، أو حمل المانعه على الكراهه كما عن الشيخ والمجلسي والسبزواري فلا- شاهد له. وعلى هذا يدور الأمر بين الأخذ بمقتضى القاعده، وقول المشهور، والنظر للفيقه وتام الكلام فى المكاسب إن شاء الله.

{نعم يجوز الانتفاع بهما فى التسميد ونحوه} بلا خلاف كما عن المبسوط وتبعه غير واحد كالعلامه فى المنتهى والقواعد وغيره لكن عن الحلّى المنع.

قال فى محكى السرائر: (وجميع النجاسات يحرم التصرف فيها والتكسب بها على اختلاف أجناسها من سائر أنواع العذره وروث ما لا يؤكل لحمه وبوله) (1).

وعن فخر الدين والمقداد: (دعوى الإجماع على أصله حرمة الانتفاع بالنجس مطلقاً).

وكيف كان، فيدل على القول الثانى روايتا تحف العقول والرضوى.

ص: ٢٩٢

١- السرائر: ص ٢٠٧ سطر ٢٩

وعلى القول الأول: رواه وهب بن وهب عن علي (عليه السلام): «إنه كان لا يرى بأساً أن تطرح في المزارع العذره»^(١).

وفى توحيد المفضل بروايه محمد بن سنان عنه عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «فاعتبر بما ترى من ضروب المآرب فى صغير الخلق وكبيره، وبما له قيمه وما لا- قيمه له، وأخس من هذا وأحقره الزبل، والعذره التى اجتمعت فيها الخساسة والنجاسه معاً، وموقعها من الزروع والبقول والخضر أجمع الموقع الذى لا يعدله شىء، حتى أن كل شىء من الخضر لا يصلح ولا يزكو إلا بالزبل والسماذ الذى يستقذره الناس، ويكرهون الدنو منه»^(٢)، الحديث. وتفصيل الكلام موكول بباب المكاسب وإن كان الأقوى ما اختاره المصنف لعدم تماميه الوجه المذكوره للمنع، والله العالم.

ص: ٢٩٣

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٥٨ الباب ٢٩ من أبواب الأتعمة والأشربه ح ١

٢- توحيد المفضل: ص ١٠٧

فی عموم آیه: لا أجد فيما أوحى

(مسأله _ ۳): إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا

(مسأله _ ۳): {إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا-} فهو على أربعة أقسام، لأن الشبهه إما حكميه _ كأن لا يعلم أن الحيوان الفلاني كالأرنب حلال أو حرام _ وإما موضوعيه _ كأن لا يعلم أن هذا الحيوان شاه أو ذئب _ وعلى كل تقدير فيما أن يعلم بقابليته للتذكيه، وإما أن لا يعلم بذلك.

فالمسأله الأولى: في الشبهه الحكميه مع معلوميه قابليه الحيوان للتذكيه، وهنا يحكم بحليه اللحم، لعمومات الحل، كقوله تعالى: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا) (۱)، وقوله تعالى: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) (۲)، وقوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) (۳)، مضافاً إلى قاعده «وكل شيء حلال» في مرتبه نفسها، وأورد عليهما بعدم إمكان التمسك بالعمومات ولا بالقاعده.

وأما العمومات فلأن الآيه الأولى ليست في مقام العموم والإطلاق، وإلا لزم استثناء الأكثر إذ نسبه الحيوان المحلل إلى المحرم أقل من العشر قطعاً، مع أن المستثنى في الآيه ليس إلا أموراً معدوده

ص: ۲۹۴

۱- سوره الأنعام: الآيه ۱۴۵

۲- سوره المائده: الآيه ۵

۳- سوره المائده: الآيه ۴

فلو كانت فى مقام العموم لكانت من قبيل قول القائل: جائنى العلماء إلا زيداً، والحال أنهم مائه ولم يجئه منهم إلا عشره، كيف وكثير من المحرمات المذكوره فى آيه المائده كالمخنقه والموقوذه والمترديه والنطيحه وما أكل السبع لم تذكر فى هذه الآيه، فالآيه لا بد وأن لا تكون فى مقام البيان بل فى مقام الرد أو الالتزام بالنسخ كما عن بعض، وإلا لزم الاستهجان القطعى فإن كل ذى مخلب من الطير وكل ذى ناب من الوحش وما لا قشر له من السمك التى هى أضعاف أضعاف غيرها محرمة.

ولذا حكى عن تفسير القمى أنه قال: (وقد احتج قوم بهذه الآيه على أنه ليس شىء محرماً إلا هذا، وأحلوا كل شىء من البهائم القرده والكلاب والسباع والذئب والأسد والبغال والحمير والدواب، وزعموا أن ذلك كله حلال، وغلطوا فى هذا غلطا بينا، وإنما هذه الآيه رد على ما أحلت العرب وحرمت، لأن العرب كانت تحلل على نفسها أشياء وتحرم أشياء، فحكى الله ذلك لنبهه) ((١))، إلى آخره.

وأما الآيتان الأخريتان، فلأن الطيبات يراد بها الطيبات الشرعيه لا الطيبات العرفيه، لأنه لا ميزان له فإن جماعه من العرف يرون الضفدع مثلاً غير طيب، وآخرون يرونه طيباً، وكذا بالنسبه إلى كثير من الحيوانات

ص: ٢٩٥

وغيرها فالنصارى يرون الخنزير طيباً والمسلمون يرونه غير طيب، وإن ساعد النص الثانى لا-الأول، وما يختلف العرف فيه لا يمكن جعله ميزاناً.

والقول بالحليه بالنسبه إلى من يراه طيباً، والحرمة بالنسبه إلى من يراه خبيثاً _ كما قالوا فى باب الربا إذا كان مكيلاً أو موزوناً فى بلد دون بلد _ مردود بأن الظاهر من الآيتين أن الطيب حلال بقول مطلق لا بالنسبه، وإن شئت قلت: إن الطيب إما أن يراد به العرفى أو الحقيقى أو الشرعى، لا سبيل إلى الأول لعدم الانضباط، وأنه خلاف الإطلاق، ولا إلى الثانى لعدم علم الناس بالطيب الحقيقى، فربما يرون الخبيث طيباً والطيب خبيثاً، فتعين الثالث، فالمراد أن الأشياء التى يراها الشارع طيباً بعدم المضرة النوعيه والشخصيه محلله، وما فيه المضرة بأحد قسميها محرمة.

وأما القاعده فلأنها محكومها باستصحاب الحرمة المتيقنه قبل وقوع التذكيه، هذا ولكن الظاهر أن شيئاً من الإيرادات المذكوره غير تامه، أما آيه (قل لا اجد) فلأنها عامه، ويشهد لعمومها تمسك الإمام (عليه السلام) بها لإثبات الحكم فى بعض الحيوانات.

فعن التهذيب عن الصادق (عليه السلام) [\(1\)](#)، والعياشى عن الباقر

ص: ٢٩٦

١- التهذيب: ج ٩ ص ٦ الباب ١ فى الصيد والزكاه ح ١٦

(عليه السلام) (١١): أنه سُئِلَ عن الجَرَى والمارماهى والزمير وما ليس (٢) له قشر من السمك حرام هو (٣)، فقال لى: «يا محمد اقرأ هذه الآيه التى فى الأنعام: (قُلْ لا أَجِدُ فى ما أُوحىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ) (٤) فقال: فقرأتها حتى فرغت منها، فقال: إنما الحرام ما حَرَّمَ الله ورسوله فى كتابه ولكنهم قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها» (٥).

وعن الباقر والصادق (عليهما السلام): أنه سُئِلَ عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنفاذ والوطواط والحمير والبغال والخيول، فقال (عليه السلام): «ليس الحرام إلا ما حَرَّمَ الله فى كتابه وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم خيبر عنها، وإنما نهاهم من أجل ظهورهم أن يفنوه وليست الحمير بحرام» ثم قال: «اقرأ هذه الآيه (قل لا أجد) (٦) الآيه».

ص: ٢٩٧

١- تفسير العياشى: ج ١ ص ٣٨٢ ح ١١٩

٢- الظاهر سقوط كلمه: «ليس» من نسخه التهذيب فقط

٣- رواه فى الاستبصار ج ٤ ص ٦٠ ح ٩: «أحرام»

٤- سورة الأنعام: الآيه ١٤٥

٥- التهذيب: ج ٩ ص ٦ ح ١٦، وفى الاستبصار: كما فى المتن. وفى تفسير العياشى: ج ١ ص ٣٨٢ ح ١١٩ هكذا: (أحرام هو أم لا)

٦- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٢٧ الباب ٥ من أبواب الأُطعمه والأشربه ح ٦

وعنه: أنه سئل عن الجريث، فقال: «وما الجريث»، فنعت له، فقال (عليه السلام): «لا أجد...» الآية، ثم قال: «لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه، ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام إنما هو مكروه» (١).

وعن أحدهما (عليهما السلام): «إن أكل الغراب ليس بحرام، إنما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن الأنفس تنتزه عن كثير من ذلك تفزاً» (٢).

أقول: هذه الأخبار وإن اشتملت على ما هو غير مفت به، إلا أن دلالتها على كون الآية صريحه، والوجه في ذلك أن المحرمات الابتدائية التي حرمها الله تعالى هي المذكورات في الآية الكريمة، وما دونها إنما هي من السنه، كما ورد أن الواجب بالأصل عشر ركعات والسبعة الأخرى من السنه، ولذا كان المحكى عن الشيخ (رحمه الله) في التهذيب أنه قال: قوله (عليه السلام): «ليس الحرام إلا ما حرم الله في كتابه» (٣) المعنى فيه أنه ليس الحرام المخصوص الغليظ الشديد الخطر، إلا ما ذكر في القرآن وإن كان فيما عداه أيضاً محرمات كثيره

ص: ٢٩٨

-
- ١- التهذيب: ج ٩ ص ٥ _ ٦ الباب ١ في الصيد والزكاه ح ١٥
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٢٨ الباب ٧ من أبواب الأطمعه والأشربه ح ١
 - ٣- التهذيب: ج ٩ ص ٤٢ الباب ١ في الصيد والزكاه ح ١٧٦

إلا أنها دونه فى التغليظ، انتهى.

وكيف كان، فهذه الآيه داله على وقوع التحريم الابتدائى على المذكورات، وما ذكر فى المائده من مصاديق الميته كما لا يخفى وما سوى ذلك داخل فى العموم، إلا أن يدل دليل من السنه على التحريم، والمفروض عدم الدليل فى الشبهه الحكميه لفقدان النص أو إجماله أو تعارض النصين، وتمام الكلام فى محله.

وأما آيه "أحل الطيبات"، فالظاهر أن المراد من الطيبات غير الشرعى، ويدل على ذلك أنه لما قرأ عليهم الآيه الثالثه من سوره المائده (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ) (١) الآيه، سألوا عما أحل لهم وأنه هل هو شىء خاص كالمحرمات أم لا؟ فقال تعالى فى الآيه الرابعه منها: (يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) (٢)، مضافاً إلى أن الحقيقه الشرعيه فى "الطيب"، بل مطلقاً غير معلوم، بل معلوم العدم، على أنه لو كان المراد الطيب الشرعى لم يكن جواباً عن سؤالهم، ألا ترى أنه لو قال العبد لمولاه: ماذا تأمرنى، فقال: آمرك بأكل الطيب، وأنهاك عن أكل الخبيث، لم يكن يتردد العرف فى أن ليس المراد طيباً جعله نفس المولى طيباً، بل هو الطيب عند العرف، وكذلك سائر الألفاظ التى لم يسبق ووضع من المولى وتغير

ص: ٢٩٩

١- سوره المائده: الآيه ٣

٢- سوره المائده: الآيه ٤

عن معناه الأصلي، ومثلها الآيه الثانيه وهى الآيه الخامسه من المائده: (الْيَوْمَ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ)، الآيه.

وأما القول: بأن المراد حيثئذ منها الطيبات الحقيقيه فغير معلومه، أو العرفيه فلا- ميزان لها، فغير مستقيم إذ هو كسائر الألفاظ المجعوله موضوعات للأحكام الشرعيه، فلا يراد منها إلا الطيب الحقيقى، إذ الألفاظ موضوعه لمعانيها الواقعيه، واختلاف العرف فى بعض المصاديق غير ضار بعد اختلافهم فى بعض مصاديق كل موضوع، ولو كان ذلك الموضوع من أوضح البديهيّات فى الجملة، فإن الماء الذى مفهومه واضح يختلف فى بعض مصاديقه.

ولا يقال: هذا الحيوان المشكوك الحليه غير معلوم كونه طيباً.

لأننا نقول: المفروض أنه ليس من الخبائث.

وأما استصحاب الحرمة الثابته قبل التذكيه، ففيه: إن المتيقن سابقاً هو الحرمة المستنده إلى عدم التذكيه، وأما الحرمة من غير هذه الجبهه فهى مشكوكه، فإن أريد استصحاب الأولى فلا شك فى اللاحق، للقطع بارتفاعها بسبب التذكيه.

وإن أريد استصحاب الثانيه فلا يقين فى السابق، لأن الحرمة من غير جبهه عدم التذكيه، غير محرزه، ومنه: يعلم النظر فيما ذكره فى المستسمك قال: (والإشكال على الاستصحاب المذكور من جبهه عدم بقاء الموضوع تاره لأن موضوع الحرمة المعلومه: الحيوان،

وموضوع الحرمة المشكوكه: اللحم، وهما متغايران عرفاً، وأخرى من جهة أن الحرمة الثابتة قبل التذكية موضوعها غير المذكى، والمشكوك ثبوتها بعد التذكية موضوعها المذكى، مندفع بأن المعيار فى وحده الموضوع المعتبره فى جريان الاستصحاب الوحده فى نظر العرف، بحيث يصدق الشك فى البقاء عرفاً، والاختلاف بين الحيوان واللحم لا يوجب التعدد فى نظر العرف، ولا ينتفى لأجله صدق الشك فى بقاء الحرمة، ولأجل ذلك نقول: لا مانع من جريان استصحاب نجاسه الكلب بعد موته ولا من استصحاب جملة من أحكام الزوجية بعد موت الزوج أو الزوجه، وبذلك يندفع الإشكال من الجهه الثانيه أيضاً، ولذا بنى على استصحاب نجاسه الماء المتغير بالنجاسه بعد زوال تغيره، واستصحاب حكم الحاضر بعد سفره، وحكم المسافر بعد حضره(1)، انتهى.

فإننا لا نريد الإشكال على الاستصحاب بتغيير الموضوع، بل بعدم اليقين السابق فى صورته، وبعدم الشك اللاحق فى صورته أخرى، فلا يتم أركان الاستصحاب، وكل مورد كان كذلك لا يجرى فيه الاستصحاب كما هو غير خفى، وبهذا تبين أن قاعده الحل لا حاكم عليها ولا وارد.

المسأله الثانيه: فى الشبهه الحكميه مع الشك فى قبول التذكيه،

ص: ٣٠١

١- المستمسك: ج ١ ص ٢٨٩ فى حكم الحيوان المشكوك التذكيه

كأن لم يعلم أن الأرنب _ مثلاً _ محلل اللحم أو محرم مع الشك فى قبوله للتذكيه، فإن كان هناك عموم يدل على قبول كل حيوان للتذكيه كان حاله حال القسم الأول، فيحكم بحليه هذا الحيوان للعمومات وطهارته للتذكيه.

وإن لم يكن عموم يدل على تذكيه كل حيوان كان الأصل عدم التذكيه، المقتضى لحرمة ونجاسته، إذ كل ما مات ولم يذك فهو ميتة شرعاً، فإن الميتة ليست من العناوين الوجوديه حتى يقال بأنه لا يثبت بأصالة عدم التذكيه الميتة، ولا مجال هنا للتمسك بأصل الحليه، لأن الاستصحاب حاكم عليه. هذا إذا لم يكن الشك من جهة احتمال طرو المانع، كما لو شك فى أن شرب لبن خنزيره مره واحده مانع عن الحليه أم لا؟ وإلا كان مقتضى الاستصحاب عدم المانع.

وأما الكلام فى قبول الحيوانات التذكيه وعدم قبولها لها كالكلام فى أن التذكيه مسبب توليدى، أو عباره عن نفس فرى الأوداج ونحوه المشتمل على الشروط، فخارج عن محل البحث، وسيأتى الكلام فيها فى كتاب الأئعمه والأشربه إن شاء الله.

المسأله الثالثه: فى الشبهه الموضوعيه، مع العلم بقبول الحيوان للتذكيه، كما لو شك أن هذا الحيوان شاه أو ثعلب، مع العلم بقبول كل واحد منهما للتذكيه، ولا مجال هنا للتمسك بالعمومات لعدم جواز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه.

نعم لا بأس بالتمسك بقاعده الحل، ولا يرد عليها استصحاب الحرمه، لما عرفت فى المسأله الأولى من أنه لا مجال له إذ لا يقين فى السابق أو لا شك فى اللاحق.

وأما ما ربما يستدل للحليه بموثقه السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): سُئِلَ عن سفره وجدت فى الطريق مطروحه، كثير لحمها وخبزها وجبنها وبيضها، وفيها سكين، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): «يقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء، فإن جاء طالبها غرموا له الثمن» قيل: يا أمير المؤمنين لا ندرى سفره مسلم أو سفره مجوسى؟ فقال (عليه السلام): «هم فى سعه حتى يعلموا»^(١) فلا يخفى ما فى الاستدلال بها للمقام.

المسأله الرابعه: فى الشبهه الموضوعيه مع الشك فى قبول التذكيه، وحاله كالقسم الثانى، فالمرجع أصاله عدم التذكيه المقتضيه للحرمه والنجاسه، لكن قد عرفت أن ذلك فيما إذا كان الشك فى قبوله للتذكيه من جهه الشك فى أنه من القسم الذى يقبل كالشاه، أو القسم الذى لا يقبل كالخنزير، أما لو كان الشك من جهه احتمال عروض المانع، كما لو شك فى حليه الغنم المذكى لأجل احتمال صيرورته موطوءاً أو جلالاً أو نحو ذلك، فاستصحاب عدم المانع محكمه.

ص: ٣٠٣

الأول: إن الظاهر أنه لا يجوز التمسك بالعمومات ولا يجرى الاستصحاب فى مقام الشبهه قبل الفحص، بل اللازم الفحص عن الحيوان حتى فى الشبهه الموضوعيه، وبعد اليأس كان للتمسك بالمذكورات مجال، وذلك لأن بناء العقلاء فى جميع موارد الشبهه ذلك، فلو قال المولى لعبده: حللت عليك دخول دار زيد وحرّمت عليك دخول دار خالد، لم يكذبك العقلاء فى أنه لا يصح له دخول دار مردد بينهما قبل الفحص، وأنه لو دخل وكانت فى الواقع هى الدار المحرمه كان للمولى حق عقوبته، ولا وارد على هذه القاعده العقلانيه فى مقام الامتثال إلاّ توهم شمول عمومات «كل شىء لك طاهر» و«رفع ما لا يعلمون» ونحوهما من سائر العمومات والإطلاقات، لكنها لا تصلح لرفع اليد عن القاعده لعدم الإطلاق لها، لأن المفهوم عرفاً منها الذى لا يعلم، المعذور فى علمه، لأنه المنساق منها، ألا ترى أن المفهوم عرفاً من رفع الاضطرار والنسيان ونحوهما ذلك، فلو اضطر نفسه بأكل الميتة بأن ذهب فى فلات قفره مع علمه بذلك لأكل الميتة أو نحوها من سائر المحرمات لم يشمله عموم الاضطرار، وكذلك الغاصب غير المبالى، كما لو غصب دار زيد عالماً عامداً ثم نسى فى وقت أو سائر الأوقات لا يشمله عموم النسيان، بل يفتون فى الموردین بالحرمة والعقاب معلّين بعدم كون هذا القسم _ من النسيان والاضطرار _ عذراً، وذلك ليس إلاّ لأن المفهوم من أدله

الرفع ونحوها: النسيان والاضطرار وعدم العلم ونحوها العذرى لا مطلقاً.

وهكذا لو اضطر نفسه بعدم الصيام، بأن لم يفطر في الليله الماضيه ولم يتسحر مع علمه بأنه لو لم يفعل ذلك اضطر إلى الإفطار، وكذلك بالنسبه إلى الصلاه وغيرها.

لا يقال: ذلك لتفويت المقدمه عمدًا.

لأننا نقول: الوقوع في الحرام فيما نحن فيه _ أعنى أكل الحيوان المحرم _ أيضاً لتفويت المقدمه، أعنى الفحص. والقول بأنه يجرى هنا أصاله الحل، و«رفع ما لا يعلمون» منقوض بجريان «رفع ما اضطرروا» ونحوه هناك، وكيف كان فالمدعى أنه لا إطلاق لهذه الأدله لأنها وارده مورد العذر _ لفهم العرف ذلك منها _ ولا عذر مع إمكان الفحص.

لا يقال: أجمع العلماء على عدم لزوم الفحص في الموضوعات.

لأننا نقول: لا إجماع قطعاً، فإن هذه المسأله من المسائل التي ليس فيها في كلمات القدماء عين ولا أثر، مضافاً إلى أن من ذكرها من المتأخرين يعللها بما عرفت من الإطلاقات أو نحوها، والإجماع القطعى إذا كان محتمل الاستناد ساقط عن الحجيه، فكيف بما نحن فيه من محتمل الإجماع المقطوع الاستناد، على أنك إذا راجعت كلماتهم في باب الشك في وصول ما له مقدار الخمس أو الزكاه أو الحج، أو

كونه على الحد فى باب التمتع والقران أو نحو ذلك، تراهم بين مفتٍ بوجوب الفحص، وبين محتاط فيه، مع أنها من الموضوعات، وكذلك ترى عامه الناس يتفحصون عن هلال رمضان وشوال مع أنهما من الموضوعات، وليس ذلك إلا لجريان القاعده العقلانيه التى لا رافع لها.

والقول بأن الإجماع فى باب الطهاره والنجاسه مسلّمه، مستدلّاً بما عن على (عليه السلام): «من نضح رجله بالماء عند إرادته دخول بيت الخلاء» ونحوه، فى غايه السقوط لما عرفت سابقاً، وسيأتى من نص صاحب الجواهر بعدم عثوره على تنقيح فى كلمات الأصحاب بالنسبه إلى مثل المسأله، والبناء على الروايه فى غير موردها قياس، فالأقوى لزوم الفحص فى عامه الموضوعات كالأحكام إلا ما خرج بالدليل، لبناء العقلاء من غير ردع، وسيأتى فى كتاب الحج فى المسأله الواحده والعشرين من الشرط الثالث من شروط حجه الإسلام التفصيل فى مسأله وجوب الفحص، فراجع.

الثانى: إن الظاهر عدم التفكيك بين الحرمة والنجاسه، كما لا تفكيك بين الحليه والطهاره، وذلك لأننا قد بينا فى بعض المواضع السابقه، وفى الأصول أن مثبتات الأصول كالأمارات حجه من غير فرق بينها، فكلما يثبت من لوازم الأماره إذا قامت على الشىء يثبت من لوازم الأصل إذا جرى، فإنه مضافاً إلى كون الدليل فيهما على نسق واحد لا يمكن القول بالتفكيك لأنه خلاف العلم الإجمالى، فإنه

لا يمكن الجمع بين قول المولى: كل حرام اللحم من غير الطيور بوله وخرؤه نجس إذا كان ذا نفس سائله، وبين قوله: هذا حرام اللحم المتوفر فيه الشرطان وبوله وخرؤه طاهر، فإنه من التناقض، وكذا سائر التفكيكات بين الأصول، كالوضوء بالماء المشتبهه بالنجس، فإنه إذا قال: لا وضوء لك ولا نجس أعضاؤك، لا يكاد يشك العرف بالمناقضه، وأنه إذا كان الماء طاهراً فلا مجال للقول بعدم الوضوء، وإذا كان نجساً فلا مجال للقول بعدم نجاسه الأعضاء.

وهذا التفكيك لم ينشأ إلا من القول بعدم حجيه لوازم الأصول، مع ما تقدم من أن دليل الأصول كالأمارات بمساق واحد، فكما أن لازم الأمارات حججه، كذلك لازم الأصول، وبهذا يتبين أن في صورتى القول بحليه الحيوان لا بد من القول بطهاره بوله وخرئه، وفي صورتى القول بحرمة لا بد من القول بنجاسه بوله وخرئه.

وما في المستمسك من: (أن الحرمة الثابته للحيوان بالاستصحاب لا تقتضى نجاسه البول والغائط، لأن حرمة الأكل المأخوذ موضوعاً للنجاسه هي ما كانت لخصوصيه فى الحيوان والاستصحاب لا يثبتها)^(١). انتهى.

ففيه: مضافاً إلى ما تقدم، أن اللازم الشرعى لعدم أكل اللحم

ص: ٣٠٧

لا يحكم بنجاسه بوله وروثه، وإن كان لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل، وكذا إذا لم يعلم أن له دمًا سائلًا أم لا

ترتب آثار النجس لترتيبها على ما لا يؤكل لحمه فى الأخبار، ألا ترى أنه رتب وجوب غسل الثوب على عدم أكل اللحم، ومن المعلوم عدم الفرق بين ثبوت هذا العنوان بالعلم أو اليقنه أو الأصل.

وكيف كان، فقد تحقق مما تقدم أنه إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا، بأن كانت الشبهه موضوعيه مع العلم بقبوله للتذكيه، كالمردد بين الشاه والأرنب مثلاً {لا يحكم بنجاسه بوله وروثه} وراز أكل لحمه لقاعده الحل غير الوارد عليها استصحاب الحرمة لعدم حاله سابقه يتيقن فيها عدم الحليه، والتيقن من جهه عدم التذكيه قد زال بها {وإن كان} لا يعلم بقبوله للتذكيه مع عدم عموم لتذكيه كل حيوان كالمردد بين الشاه والكلب يحكم بنجاسه بوله وخرئه و{لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل} فإنه بعد جريان أصاله عدم التذكيه يحرم أكله شرعاً، وكل محرم الأكل بوله وخرؤه نجس.

ومثلهما الكلام فى الشبهه الحكميه، كأن لم يعلم أن الأرنب حلال أم لا، فإن علم بقبوله للتذكيه حكم بطهاره بوله وخرئه وحليه لحمه للعمومات، وإن لم يعلم بقبوله لها حكم بالحرمة والنجاسه {وكذا إذا لم يعلم أن له دمًا سائلًا أم لا} فإنه يلزم الفحص عنه أولاً، ثم يجرى أصل طهاره البول والخرء لما تقدم، وكذا الكلام فيما يأتى.

نعم: لزوم الفحص إنما هو لما تقدم، لا لما فى الجواهر حيث

كما أنه إذا شك في شيء أنه من فضله حلال اللحم أو حرامه، أو شك في أنه من الحيوان

قال: (أو لا- يحكم بطهاره فضليته حتى يعلم أنه من ذى النفس للأصل واستصحاب طهاره الملاقي ونحوه، أو يتوقف الحكم بالطهاره على اختباره بالذبح ونحوه، لتوقف امتثال الأمر بالاجتناب عليه، ولأنه كسائر الموضوعات التى علق الشارع عليها أحكاماً كالصلاه للوقت وللقبله ونحوهما، أو يفرق بين الحكم بطهارته وبين عدم تنجسه للغير فلا يحكم بالأول إلا بعد الاختبار بخلاف الثانى _ إلى أن قال _: وجوه، لم أعثر على تنقيح لشيء منها فى كلمات الأصحاب(1))، انتهى بتلخيص.

ولا يرد عليه: ما فى المستمسك: من أن وجوب الاجتناب عن النجس لا يقتضى الاحتياط فى موارد الشك، إذ قد عرفت وجوب ذلك إلا ما خرج بالدليل وليس المقام منه.

{ كما أنه إذا شك فى شيء أنه من فضله حلال اللحم أو حرامه } جرت أصاله الطهاره.

نعم لا مجال هنا لاستصحاب الحرمة أو عمومات الحل وقاعدته فى نفس الحيوان، لأنه من الفرد المردد بين معلوم الحلّ ومعلوم الحرمة، والمردد ليس مجرى الأصول {أو شك فى أنه من الحيوان

ص: ٣٠٩

١- الجواهر: ج ٥ ص ٢٨٩

الفلانى حتى يكون نجساً، أو من الفلانى حتى يكون طاهراً، كما إذا رأى شيئاً لا يدري أنه بعره فأر أو بعره خنفساء، ففي جميع هذه الصور يبني على طهارته.

الفلانى حتى يكون نجساً أو من الفلانى حتى يكون طاهراً، كما إذا رأى شيئاً لا يدري أنه بعره فأر أو بعره خنفساء { أو الجراده {ففى جميع هذه الصور يبني على طهارته} لكن عن بعض احتمال النجاسه مستنداً بحسنه عبد الله بن سنان: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^(١).

وفيه: منع، لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه، هذا ولكن مسأله حجيه لوازم الأصول وعدم حجيتها بحاجه إلى التأمل والتتبع وإن كنا رأينا سابقا الحجيه، فتأمل.

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٢

فى نجاسه المنى

(مسأله _ ٤): لا يحكم بنجاسه فضله الحيه، لعدم العلم بأن دمها سائل، نعم حكى عن بعض الساده أن دمها سائل.

ويمكن اختلاف الحيّات فى ذلك، وكذا لا يحكم بنجاسه فضله التمساح، للشك المذكور، وإن حكى عن الشهيد أن جميع الحيوانات البحريه ليس لها دم سائل إلا التمساح،

(مسأله _ ٤): {لا يحكم بنجاسه فضله الحيه لعدم العلم بأن دمها سائل} لكن بناءً على ما سبق يلزم الفحص.

{نعم حكى عن بعض الساده أن دمها سائل} قال فى المستمسك: (قد صرح فى المعتبر فى أحكام البئر: إن الحيه دمها سائل وإن ميّتها نجسه انتهى، ونسب ذلك إلى المعروف بين الأصحاب، وعن المبسوط دعوى الإجماع على نجاستها بالقتل، وفى المدارك أن المتأخرين استبعدوا وجود النفس) (١)، انتهى.

{ويمكن اختلاف الحيّات فى ذلك، وكذا لا يحكم بنجاسه فضله التمساح للشك المذكور} لكنه أيضاً بعد الفحص {وإن حكى عن الشهيد أن جميع الحيوانات البحريه ليس لها دم سائل إلا التمساح،

ص: ٣١١

لكنه غير معلوم، والكلية المذكوره ايضاً غير معلومه.

الثالث: المنى

لكنه غير معلوم والكلية المذكوره أيضاً غير معلومه { وكيف كان فالجميع يحتاج إلى الفحص فى الحكم بالطهاره.

نعم بعد الفحص واليأس عن الظفر، يجوز إجراء أصاله الطهاره، والله العالم.

{الثالث} من النجاسات: {المنى} والكلام فيه من جهتين: الموضوع والحكم.

أما الموضوع، فقد يظهر من كتب اللغه اختصاص المنى بالإنسان بل بالرجل، فلا- يعم منشأ الولد من سائر الحيوانات، فعن الصحاح: (والمنى ماء الرجل وهو مشدّد) (١)، انتهى.

وعن ابن الأثير فى النهايه: (تكرر فى الحديث ذكر المنى بالتشديد وهو ماء الرجل، قد منى الرجل وامنى واستمنى اذا استدعى خروج المنى) (٢)، انتهى.

وعن القاموس: زياده (المرأه) أيضاً، فعطفها على الرجل، ولا- يظهر من مجمع البحرين أنه يشمل غير ماء الرجل، فإنه قال: (والمنى)

ص: ٣١٢

١- الصحاح: ج ٦ ص ٢٤٩٧

٢- النهايه، لابن الأثير: ج ٤ ماده (المنى) ص ٣٦٨

مشدد فعيل بمعنى مفعول، والتخفيف لغه، واستمنى الرجل استدعى منيه بأمر غير الجماع حتى دفع(١).

وفى فقه اللغة للثعالبي قال: (المنى ماء الإنسان، العيس ماء البعير، اليرون ماء الفرس. الزاجل ماء العظيم)(٢)، انتهى.

وربما يؤيده ما عن العلامة (رحمه الله) من أنه ذكر من المحرمات: بيع عسيب الفحل وهو ماؤه قبل الاستقرار فى الرحم، كما أن الملاقيح هو ماؤه بعد الاستقرار كما فى جامع المقاصد، وعن غيره كما فى المكاسب، وبعد معلوميه كون الرجل عباره عن مذكر الإنسان، والمرأه عباره عن مؤنثه لا مجال لاحتمال شمول العبارات المتقدمه عن اللغويين لسائر الحيوانات.

وأما الحكم، فنقول: إن الماء الذى يكون مبدءً لنشوء الحيوان على أربعة اقسام: لأنه إما للإنسان أو لغيره، والثانى إما لما يؤكل لحمه أو غيره. والثانى إما لما له دم سائل أو غيره.

الأول: منى الإنسان رجلاً كان أو امرأه، ولا إشكال ولا خلاف فى نجاسته، ودعوى الإجماع عليه مستفيضه. فعن العلامة فى

ص: ٣١٣

١- مجمع البحرين: ج ١ ص ٤٠٢

٢- فقه اللغة: ص ١٨٦

التذكرة: (المنى من كل حيوان ذى نفس سائله آدمياً كان أو غيره نجس عند علمائنا أجمع) (١).

وعن المدارك: زياده التعميم فى معقد الإجماع بالنسبه إلى الذكر والأنثى، وقريب منهما عبارته بعض آخر.

والأخبار فى حكم المنى ونجاسته قريب من الاستفاضه، ففى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: ذكر المنى وشده وجعله أشد من البول، ثم قال: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاه فعليك إعادته الصلاه، وإن أنت نظرت فى ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادته عليك، وكذلك البول» (٢).

وفى صحيحته الأخرى عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألت عن المذى يصيب الثوب، فقال (عليه السلام): «ينضح بالماء إن شاء» _ وقال: فى المنى يصيب الثوب، قال: _ «إن عرفت مكانه فاغسله، وإن خفى عليك فاغسله كله» (٣).

وفى روايه عن بن مصعب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه

ص: ٣١٤

١- التذكرة: ج ١ ص ٦ سطر ٣٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢١ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ١

السلام) عن المنى يصيب الثوب فلا يدري أين مكانه، قال: «يغسله كله» (١).

وفى حسنه عبد الله بن أبي يعفور، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن المنى يصيب الثوب؟ قال: «إن عرفت مكانه فاغسله، وإن خفى عليك فاغسله كله» (٢).

وموثقه سماعه، قال: سألته عن المنى يصيب الثوب؟ قال (عليه السلام): «اغسل الثوب كله إذا خفى عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً» (٣).

ومصححه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه منى فليغسل الذي أصابه، فإن ظن أنه أصابه منى ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضح بالماء، وإن استيقن أنه قد أصابه فلم ير مكانه فليغسل ثوبه كله، فإنه أحسن» (٤)، إلى غير ذلك من الأخبار، ودلالاتها على النجاسة بالظهور لا يكاد يخفى.

نعم: هناك بعض الأخبار الدالة على عدم نجاسة المنى مع

ص: ٣١٥

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ٣
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ٦
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ٥
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ٤

الجفاف أو مطلقاً، فعن الشيخ في الصحيح عن زراره قال: سألته عن الرجل يجنب في ثوبه أيتجفف فيه من غسله، فقال (عليه السلام): «نعم لا بأس به إلا أن تكون النطفه رطبه فيه، فإن كانت جافه فلا بأس»^(١).

وفي مصحح أبي أسامه الذي رواه في الكافي، قال: قلت للصادق (عليه السلام): يصيبني السماء وعلّي ثوب فتبله وأنا جنب فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المنى فأصلي فيه؟ قال: «نعم»^(٢).

ورواه علي بن حمزه المرويه في الكافي والتهذيب، قال: سئل الصادق (عليه السلام) وأنا حاضر عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه؟ قال: «لا أرى به بأساً»^(٣)، قال^(٤): إنه يعرق حتى^(٥) لو شاء أن يعصره عصره؟ فقطب^(٦) الصادق (عليه السلام) في وجه الرجل

ص: ٣١٤

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٨ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ٧
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٥٢ باب الجنب يعرق في الثوب ح ٢
 - ٣- في التهذيب: (لا أرى فيه)، وفي الكافي: (ما أرى به)
 - ٤- في الكافي: (فقيل)
 - ٥- في التهذيب: (أنه)
 - ٦- أي عبس

وقال: «إن أبيتهم فشىء من ماء فانضحه» (١) به» (٢).

وفى الصحيح عن قرب الإسناد ومسائل على بن جعفر، قال: سألته عن جنب أصابت يده جنبه من جنبته فمسحه بخرقه ثم أدخل يده فى غسله قبل أن يغسلها، هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء؟ قال (عليه السلام): «إن وجد ماءً غيره فلا يجزيه أن يغتسل به، وإن لم يجد غيره أجزاءه» (٣).

بل ويدل عليه: ما تقدم من مصحح الحلبي، فان قوله «أحسن» ظاهر فى الاستحباب، إلى غير ذلك.

وقد أجابوا عن هذه الروايات بأمور عامه لجميعها أو خاصه ببعضها، الأول: الجواب العام الحمل على التقيه.

وفيه: ما لا يخفى فإن المحكى عن أصحابنا أنهم لم يحكوا القول بالطهاره إلا عن الشافعى فقط الذى يظهر منه اتفاق البقيه فى النجاسه، نعم فى الفقه على المذاهب الأربعة عند قول المتن _ فى

ص: ٣١٧

١- فى الكافى: (ينضحه)

٢- الكافى: ج ٣ ص ٥٢ باب الجنب يعرق فى الثوب ح ٣. والتهذيب: ج ١ ص ٢٦٨ فى تطهير الثياب وغيرها... ح ٧٤

٣- قرب الإسناد: ص ٨٤

عداد النجاسات. ومنها منى الآدمى وغيره _ قال: (الشافعيه قالوا بطهاره منى الآدمى _ ثم قال _ الحنابله قالوا إن منى الآدمى طاهر)(١) الى آخره. فإنه يظهر منه مخالفه مذهبين وموافقه مذهبين للقول بالنجاسه، فكيف يمكن والحال هذه حمل الروايات الظاهره فى الطهاره على التقيه، بل التقيه فى الروايات النجاسه أقرب لكونها مذهب أبى حنيفه ومالك الذى كان فى المدينه عند مصدر روايات الشيعة.

الثانى: ما عن الشيخ فى الاستبصار فى الجواب عن صحيح زراره من (الحمل على ما إذا لم يتنشف بالموضع الذى فيه المنى لثلا يصيبه المنى)(٢)، انتهى.

وفيه: إنه خلاف الظاهر، ولذا قال فى الحدائق: (إنه لا يظهر على هذا فرق بين الرطبه والجافه)(٣)، إلى آخره. بل عن الشيخ البهائى أنه قال: (ظاهر هذا الحديث مشكل، فإنه يشعر بطهاره المنى إذا

ص: ٣١٨

١- الفقه على المذاهب الأربعة: ج ١ ص ١٣ فقره ٢١

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٨٨ ذيل حديث ١٤

٣- الحدائق: ج ٥ ص ٣٤ تنبيهات

كان جافاً كما هو مذهب بعض العامة(١)، ثم إنه (رحمه الله) حمله على وجه بعيد.

الثالث: ما عن بعض من حمل مصحح أبي أسامة على إصابه المطر الثوب بحيث طهره.

وفيه: ما لا يخفى، قال في الحدائق: (هو في غايه البعد، حيث إن نجاسه المنى لما فيه من الشخانه واللزوجه تحتاج إلى مزيد كلفه في الإزاله، فمجرد إصابه المطر لا تفكى في طهاره الثوب منها)(٢)، انتهى .

ونحوه غيره من الحمل الذى تكلفه فى الوافى باحتمال (أنه لم يتيقن بله ذلك الموضع بعينه)(٣) انتهى. فانه خلاف صريح الروايه.

الرابع: إن المراد بالاجناب فى خبر على بن حمزه الجماع بدون نجاسته الثوب، كذا حمله فى الحدائق، وفيه: إنه خلاف الظاهر.

الخامس: حمل خير على بن جعفر على الكرّ، أو إصابه موضع من اليد الجنباه وإدخال غير ذلك الموضع فى الماء، أو على عدم انفعال الماء القليل.

ص: ٣١٩

١- الحبل المتين فى كتاب مشرق الشمسين: ص ٣٥٧ سطر ٢٤

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٣٣

٣- الوافى: المجلد ١ الجزء الرابع ص ٤٥٧ سطر ١٢

وفيه: إن الأولين خلاف التفصيل في الروايه، والثالث لا يقولون به وإن كنا لم نستبعده فيما تقدم.

السادس: حمل الأحسن على الوجوب بقريته الصدر.

وفيه: إن الأحسن أظهر في الاستحباب من ظهور «يغتسل» في الوجوب، ألا ترى أنه لو قال المولى لعبده: اذهب إلى السوق، ثم قال: ذهابك إلى السوق أحسن، كان الثاني قرينه للتصرف في الأول دون العكس، خصوصاً بعد كثره استعمال الأمر في باب الطهاره والنجاسه في المستحبات التي أوجبت الوهن في ظهورها القوي في هذا الباب.

وعلى هذا فمقتضى الجمع الدلالي: حمل الأخبار الظاهره في الوجوب على الاستحباب، والقول بأن صحيحه زواره الأولى نص غير تام، إذ من المحتمل قريباً أن التشديد لإيجابه الغسل مقابل أبي حنيفه الذي كان يقول بأشديه البول كما يظهر من بعض الأخبار المتضمنه لمحاوره الإمام (عليه السلام) مع أبي حنيفه، ففي روايه أن الصادق (عليه السلام) قال له: «يا أبا حنيفه أيما أرجس البول أو الجنابه؟» فقال: البول، فقال (عليه السلام): «فما بال الناس يغتسلون من الجنابه ولا يغتسلون من البول» (١).

الحديث، ولا يتوهم أن

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢٩ الباب ٦ من أبواب صفات القاضي ح ٢٧

هذا تقرير لأرجسيه المنى، إذ الإمام (عليه السلام) فى مقام الإفحام، وإلا فلا شك أن الصلاه أفضل من الصوم، ومع ذلك فقد أفحمه الإمام حيث قال الصلاه أفضل، بقوله (عليه السلام): «فما بال الحائض تقضى صومها ولا تقضى صلاتها»(١٧).

وكيف كان: فلم يبق إلا إعراض المشهور عن هذه الروايات، وكفايته فى المقام الذى تظافرت الإجماعات بحيث لم يكد يظهر من أحد أدنى مناقشه فى الحكم، بل لا يبعد القول بأظهره الطائفة الأولى من حيث المجموع فى النجاسه هو المتعين.

الثانى: منى ما يؤكل لحمه كالشاه ونحوها، وقد عرفت عن التذكرة دعوى الإجماع على نجاسته، وعن المعتبر والمنتهى دعوى عموم الأخبار لنجاسه منى ما له نفس سائله من دون دعوى الإجماع. لكن لا يبعد القول بطهارته إذ ليس دليل النجاسه إلا الإجماع المدعى وإطلاق الأخبار، وفيهما نظر.

أما الإجماع، فمضافاً إلى أنه لا يمكن تحصيل الدخولى منه الذى هو حجه، عدم حجه مثله حتى عند القائلين بالحدس، إذ هو محتمل الاستناد بل مضمونه.

وأما الإطلاق، فقد عرفت اختصاص المنى بالإنسان، ومع

ص: ٣٢١

التسليم فليس فى هذا المقام لما سياتى، مضافاً إلى ما صرح من النصوص بطهاره كل ما يخرج من مأكول اللحم، كما وثق عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه»^(١).

وموثقه زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: «إن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى»^(٢).

الثالث: منى ما لا يؤكل لحمه مما له نفس، قال فى الحدائق: (وحكمه حكم منى الإنسان عند الأصحاب)^(٣)، بل ادعى فى التذكرة الإجماع على نجاسته مع منى الإنسان، وعن المعتمر والمنتهى الاستدلال لذلك بعموم الأخبار المتقدمه من غير دعوى الإجماع، وكيف كان فالدليل عليه الأمران السابقان: الإطلاقات والإجماع، أما الإجماع فقد عرفت ما فيه، وأما الإطلاق ففيه:

أولاً: ما عرفت من أنه لم يكذب يظهر فى اللغويين عموم المنى لغير الإنسان، فكيف يمكن حمل الروايات على خلاف المعنى اللغوى مع أن

ص: ٣٢٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ١٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات ح ٦

٣- الحدائق: ج ٥ ص ٣٢

أصالة عدم النقل محكمه، وذكر الفقهاء غير كاف بعد كونه اجتهاداً.

وثانياً: إن القدر المتيقن في مقام التخاطب مانع عن انعقاد الإطلاق، إذ الروايات محتفه بقرائن كون السؤال والجواب ومحل الكلام هو منى الإنسان، كما يظهر من ملاحظه سياقها وكون مورد جميعها "المنى يصيب الثوب" ولذا أشكل في إطلاقها غير واحد من الأعلام.

فعن صاحب المعالم بعد نقله عن المعتمر والمنتهى عموم الأخبار لمنى غير الإنسان قال: (وعندى فى تحقيق العموم بحيث يتناول غير الآدمى نظر) (١).

وعن صاحب المدارك أنه _ بعد ذكر جملة من الأخبار التى منها صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه _ قال: (لكن ليس فى هذه الروايات ولا- غيرها مما وقفت عليه دلالة على ما ذكره الأصحاب من التعميم، وإنما الموجود فيها إطلاق لفظ المنى، والمتبادر منه أنه منى الإنسان) (٢)، ثم اعتمد على الإجماع فى الحكم.

وفى الحدائق بعد ذكر استدلال المعتمر والمنتهى بالعموم قال: (ولا يخفى ما فى هذا الاحتجاج من البعد السحيق عن ساحه تلك

ص: ٣٢٣

١- كما فى ذرايع الأحلام: ج ٤ ص ١٢٧ فى النجاسات سطر ١٨. نقلا عن المعالم

٢- المدارك: ص ٨٩ سطر ٢٨

الأخبار _ وقال أخيراً: _ فالأحوط الوقوف على ما ذكروه وإن لم أقف له على دليل شاف(١)).

وقال شيخنا المرتضى: (ولولا الإجماع لأشكل تعميم الحكم لمطلق غير المأكول فضلاً عن مطلق الحيوان)(٢))، انتهى.

وقال الفقيه الهمداني: (وحيث إنك عرفت أن عمده المستند للتعميم هي الإجماع)(٣))، إلى آخره.

وقال في المستمسك: (لانصرافها إلى منى الإنسان _ كما عن جماعه من الأعيان _ بل عن بعض أنها ظاهره كالعيان، وإن منعها بعض من تأخر. ولكنه محل نظر، كما يظهر من ملاحظه سياقها، وكون مورد جميعها "المنى يصيب الثوب" فإن عدم الابتلاء بغير منى الإنسان يوجب انصرافه إلى منى الإنسان)(٤))، انتهى.

ثم إنه ربما يحكى عن المعالم أنه بعد القول بشهاده القرينه الحالیه بإرادته منى الإنسان من مثل صحيحه محمد بن مسلم قال:

ص: ٣٢٤

١- الحدائق: ج ٥ ص ٣٢

٢- كتاب الطهاره: ص ٢٤٦ سطر ٢٥

٣- مصباح الفقيه: الجزء الأخير من المجلد الأول، فى أنواع النجاسات ص ٧ سطر ٢٤

٤- المستمسك: ج ١ ص ٢٩٦ فقره ٢

(إلا أن فيه إشعاراً بكونه أولى بالتنجيس من البول، فكل ما حكم بنجاسه بوله ينبغي أن يكون لمنيه هذه الحالة)(١)، انتهى.

لكن رده جمله من تأخر عنه ممن ظفرنا بكلماتهم، فقال في الحدائق: (بل الظاهر أن المراد من الخبر أن التشديد إنما هو بالنسبه إلى الإزالة لا إلى النجاسه، إذ النجاسه لا تقبل الشده والضعف إلا بنوع من الاعتبار الذى لا يصلح لبناء حكم شرعى عليه)(٢).

وقال فى المصباح: (وفيه نظر، فإن المنساق إلى الذهن هو التشديد فى المنى المعهود الذى يبتلى به الناس ويصيب الثوب، كما يؤيده قوله (عليه السلام): «بعد ذلك إن رأيت المنى» الحديث)(٣) ونحوهما كلام غيرهما، مضافاً إلى ما عرفت من ظهور محاوره الإمام الصادق (عليه السلام) مع أبى حنيفه فى أنجسيه البول.

وكيف كان فقد عرفت أن الأقوى بعد سقوط الإطلاق وعدم حجيه الإجماع خصوصاً فى المقام المظنون الاستناد: طهاره المنى مما لا يؤكل لحمه مما له نفس.

الرابع: منى ما لا يؤكل لحمه مما ليس له نفس، وعنوان الفقهاء

ص: ٣٢٥

١- كما فى ذرايع الأحلام: ج ٤ ص ١٢٧ فى النجاسات، سطر ٢٠ نقلاً عن المعالم

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٣٣

٣- مصباح الفقيه: ج ١ الجزء الأخير ص ٧ سطر ١٩

من كل حيوان له دم سائل، حراماً كان

كل ما ليس له نفس، وطهارته مقطوع به في كلام جملة من الأصحاب، بل يشعر عبارته الشيخ في الطهاره بالإجماع قال: (ومما ذكرنا يعلم الوجه في الحكم بطهاره المنى من غير ذى النفس لفقد عموم من الأدله اللفظيه، وعدم ثبوت الإجماع إلا في منى ذى النفس. بل الظاهر عدم الخلاف في طهاره غيره وإن أشعر بعض العبائر كعبارته المنتهى بوجود الخلاف فيه) (١)، انتهى.

وقال في المصباح: (لا- ينبغي التردد في منى ما لا نفس له، حيث لا إجماع على نجاسته، بل لعل الإجماع منعقد على طهارته) (٢)، إلى آخره.

وأما دعوى دلاله صحيحه محمد بن مسلم على النجاسه، ببيان أن أشدّيته من البول إنما هي بلحاظ نجاسته من مأكول اللحم الذى لا- ينجس بوله، وإلا- فهو في غير الماكول كالبول وليس بأشد منه، فواضحه الدفع، ولذا قال في المصباح: (إنه رجم بالغيب).

وبهذا تحقق أن نجاسه المنى إنما هي {من كل حيوان له دم سائل} إذا كان {حراماً} أما إذا {كان} من حيوان لا نفس سائله له

ص: ٣٢٦

١- كتاب الطهاره: ص ٣٤٦ سطر ٢٧

٢- مصباح الفقيه: ج ١ الجزء الأخير ص ٧ سطر ٢٥

أو حلالاً، برياً أو بحرياً.

وأما المذى والوذى والوذى فظاهر من كل حيوان إلا نجس العين

{أو} كان {حلالاً} سواء كان له نفس سائله أم لا، فليس بنجس، من غير فرق فى الحكمين بين أن يكون {برياً أو بحرياً} طائراً أو غير طائر.

{وأما المذى} وهو ماء لزوج رقيق يخرج بلا دفع عقيب الشهوه، وقيل بعد التقبيل والملاعبه، وعن الصدوق إنه يخرج قبل المنى {والوذى} بالمعجمه، وهو ما يخرج بعد المنى على أثره، أو ما يخرج من الأوداء {والوذى} بالمهمله وهو ما يخرج بعد البول {فظاهر من كل حيوان إلا نجس العين} أما نجاستها فى نجس العين فلما سيأتى من نجاسه جميع أجزائه. وأما طهارتها فى غيره، فعلى المعروف المشهور بل بغير خلاف يعرف، بل الإجماع المدعى فى الكل، والمستفيض نقله فى المذى كما فى المستند خلافاً لابن الجنيد، وعن المختلف أنه بعد ذكر المسأله ونقل خلاف ابن الجنيد قال: (لنا إجماع الإماميه على طهارته وخلاف ابن الجنيد غير معتد به، فإن الشيخ (رحمه الله) لما ذكره فى كتاب فهرست الرجال وأثنى عليه قال: إلا أن أصحابنا تركوا خلافه، لأنه كان يقول بالقياس) (١)، انتهى.

ص: ٣٢٧

وكيف كان: فيدل على القول المشهور جملة من الأخبار:

كصحيح ابن ابي عمير، عن غير واحد من أصحابنا، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ليس في المذى من الشهوه، ولا من الانعاض، ولا من القبلة، ولا من مس الفرج، ولا من المضاجعه، وضوء، ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد» (١).

وعن حريز في الصحيح، قال: حدثني زيد الشحام وزراره ومحمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إن سال من ذكر ك شيء من مذى، أو وذى، فلا تغسله، ولا تقطع له الصلاة، ولا تنقض له الوضوء، إنما هو بمنزله النخامه» (٢).

وفي صحيح إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن المذى؟ فقال: «إن علياً (عليه السلام) كان رجلاً مذاءً فاستحى أن يسأل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لمكان فاطمه (عليها السلام) فأمر المقداد أن يسأله وهو جالس، فسأله فقال له النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «ليس بشيء»» (٣).

ص: ٣٢٨

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٩١ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء ح ٢
 - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٩٤ الباب ٥٦ في حكم المذى والوذى ح ١٥
 - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٩٧ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ٧

وفى حسن زيد الشحام قال: قلت للصادق (عليه السلام): المذى ينقض الوضوء؟ فقال: «لا، ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد، وإنما هو بمنزلة البزاق والمخاط»^(١).

وعن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المذى يصيب الثوب؟ قال: «ليس به بأس»^(٢). إلى غير ذلك من الروايات التي تأتي جملة منها فى نواقض الوضوء إن شاء الله.

وربما يستدل لابن الجنيد بروايه الحسين بن أبي العلاء، قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن المذى يصيب الثوب؟ قال: «إن عرفت مكانه فاغسله، وإن خفى عليك مكانه فاغسل الثوب كله»^(٣).

وروايته الأخرى أيضاً قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن المذى يصيب الثوب فيلتزق؟ قال (عليه السلام): «يغسله ولا يتوضأ»^(٤).

وعن الشيخ (رحمه الله) أنه حمل هذين الخبرين على الاستحباب

ص: ٣٢٩

١- الاستبصار: ج ١ ص ٩١ الباب ٥٦ فى حكم المذى والوذى ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٤ الباب ١٧ من أبواب النجاسات ح ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٤ الباب ١٧ من أبواب النجاسات ح ٣

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٤ الباب ١٧ من أبواب النجاسات ح ٤

جمعاً بينهما وبين الأخبار المتقدمة، ثم قال: ((١)) ويزيد ذلك بياناً ما رواه هذا الراوى بعينه وهو الحسين بن أبى العلاء قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن المذى يصيب الثوب؟ قال: «لا بأس به» فلما رددنا عليه قال: «ينضح بالماء» ((٢)).

أقول: ويؤيد ما ذكره الشيخ (رحمه الله) من الحمل على الاستحباب كما تبعه عليه غير واحد، مضافاً إلى أنه مقتضى الجمع الدلالى، عدم إمكان حمل الروايه الثانيه على التقيه، إذ المذى بإجماع المذاهب _ كما يظهر من الفقه على المذاهب الأربعة _ ناقض للوضوء ((٣))، فلا يمكن عاده رفع التقيه فى هذا الاثناء بأن يكون «تغسله» تقيه، و«لا تتوضأ» غير تقيه. وبهذا يظهر النظر فيما ذكره فى الحدائق قائلاً: (والأظهر عندى حمل الخبرين المذكورين على التقيه) ((٤))، انتهى.

وعلى هذا، فالمستحب غسل المذى، ودونه نضحه بالماء، ويدل على استحباب النضح مضافاً إلى ما تقدم: صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن المذى يصيب الثوب؟

ص: ٣٣٠

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٠٥ فى المذى يصيب الثوب... ذيل الحديث ٣ نقلاً بالمضمون

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٠٥ فى المذى يصيب الثوب... ح ٤

٣- الفقه على المذاهب الأربعة: ص ٧٩

٤- الحدائق: ج ٥ ص ٣٨

وكذا رطوبات الفرج والدبر ما عدا البول والغائط.

فقال: «ينضح بالماء إن شاء»^(١)، هذا تمام الكلام فى المذى.

أما الودى والودى: فقد تقدم صحيح حريز فى طهاره الأول، وفى مرسل ابن رباط عن أبى عبد الله (عليه السلام): قال: «يخرج من الإحليل المنى والودى والمذى والودى، فأما المنى فهو الذى تسترخى له العظام ويفتر منه الجسد وفيه الغسل، وأما المذى فهو الذى يخرج من شهوه ولا شىء فيه، وأما الودى فهو الذى يخرج بعد البول، وأما الودى فهو الذى يخرج من الأدواء ولا شىء فيه»^(٢)، مضافاً إلى أصله الطهاره، فما عن العامه من القول بالنجاسه لخروجها عن مجرى النجاسه غير تام، إذ لا أثر لملاقاه المجرى بل ولا لملاقاه النجاسات قبل خروجها فى الظاهر.

{وكذا رطوبات الفرج والدبر ما عدا البول والغائط} بلا خلاف، قال فى الحدائق: (قد صرح جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) بأن كل رطوبه تخرج من القبل والدبر فهى طاهره ما عدا البول والغائط والدم والمنى، تمسكاً بالأصل السالم عن المعارض، ويدل عليه ما رواه الشيخ فى الصحيح عن إبراهيم بن أبى محمود قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن المرأه وليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج وهى جنب أتصلى فيه؟ قال: «إذا

ص: ٣٣١

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢١ الباب ١٦ من أبواب النجاسات ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٩٧ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء ح ٦

الرابع: الميته من كل ما له دم سائل، حلالاً كان أو حراماً.

اغتسلت صلت فيهما» (١)، قوله: «وليها» أى ولى جسدها مع رطوبته ببلل الفرج، ولا- أعلم خلافاً فى الحكم المذكور» (٢) انتهى. لكن فى بعض الكتب مكان وليها: عليها.

وفى صحيحه زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وكل شىء يخرج منك بعد الوضوء فإنه من الجبائل أو من البواسير وليس بشىء فلا تغسله من ثوبك، إلا أن تقدره» (٣).

وعن صفوان، قال: سأل رجل أبا الحسن (عليه السلام) وأنا حاضر فقال: إن لى جرحاً فى مقعدتى فاتوضأ ثم استنجى ثم أجد بعد ذلك الندى والصفرة تخرج من المقعدة أفأعيد الوضوء؟ قال: «قد أيقنت»؟ قال: نعم، قال (عليه السلام): «لا ولكن رشه بالماء ولا تعد الوضوء» (٤). إلى غير ذلك من الروايات.

{الرابع} من النجاسات: {الميته من كل ما له دم سائل، حلالاً كان أو حراماً} بيان ذلك أن الميته إما أن تكون ميته ذى النفس، أو

ص: ٣٣٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٧ الباب ٥٥ من أبواب النجاسات ح ١

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٣٨

٣- الكافي: ج ٣ ص ٣٩ باب المذى والودى ح ١

٤- الوسائل: ج ١ ص ٢٠٦ الباب ١٦ من أبواب نواقض الوضوء ح ٣

تكون ميتة غيره، والأولى إما أن تكون من غير الآدمي، أو منه، فيقع البحث في مسائل ثلاث:

المسألة الأولى: ميتة ذى النفس غير الآدمي، وقد حكى الإجماع على نجاستها عن جماعه كثيره من الفقهاء، كالغنيه والسراير والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف وكشف اللثام ونهاية الأحكام وروض الجنان وكشف الالتباس والمستند وغيرها، واستدل لذلك بأخبار عامه وأخبار خاصه في موارد متفرقه.

أما العامه: فهي كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن آنيه أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكل في آنيهم إذا كانوا يأكلون فيه الميتة والدم ولحم الخنزير»^(١).

وصحيح حرز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنه قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء واشرب، فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب»^(٢).

وروايه جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: أتاه رجل فقال: وقعت فأره في خاييه فيها سمن أو زيت فما ترى في أكله؟ فقال له ابو جعفر (عليه السلام): «لا تأكله». فقال له الرجل:

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٨٥ الباب ٥٤ من الأطمعه والأشربه ح ٦

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٠٢ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١

الفأره أهون على من أن أترك طعامى من أجلها؟ قال: فقال له أبو جعفر (عليه السلام): «إنك لم تستخف بالفأره، إنما استخفت بدينك إن الله حرم الميته من كل شىء»^(١). ولا يخفى ان المراد بالتحريم هنا هو التحريم الناشئ من النجاسه لا من تفرق أجزاء الميته لأنه خلاف ظاهر الروايه.

وروايه أبى خالد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى الماء يمر به الرجل وهو نقيع فيه الميته والجيفه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه، وإن لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ»^(٢).

وموثقه حفص بن غياث: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله»^(٣).

وموثقه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنمله وما أشبه ذلك يموت فى البثر والزيت والسمن وشبهه، قال: «كل ما ليس له دم فلا بأس به»^(٤).

ص: ٣٣٤

١- الوسائل: ج ١ ص ١٤٩ الباب ٥ من أبواب الماء المضاف ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٠٣ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٤

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٧٣ الباب ١٠ من أبواب الأستار ح ٢

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٧٣ الباب ١٠ من أبواب الأستار ح ١

وعن دعائم الإسلام، عن الصادق عن آبائه عن النبي (صلوات الله عليهم أجمعين): «الميته نجس وإن دبغت»^(١)، إلى غير ذلك من الأخبار العامة.

وأما الأخبار الخاصة، فمنها: ما ورد في السمن أو العسل أو الطعام أو الشراب تموت فيه الفأره أو الجراد أو الدابه أو تقع فيه الميته، من الأمر بالاجتناب عنها، كصحيح معاوية عن الصادق (عليه السلام): في جرز مات في زيت أو سمن أو عسل، فقال (عليه السلام): «أما السمن والعسل فيؤخذ الجرز وما حوله والزيت يستصبح به»^(٢).

وصحيح زراره عن الباقر (عليه السلام): «إذا وقعت الفأره في السمن فماتت فيه فإن كان جامداً فألقها وما يليها وكل ما بقي، وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به»^(٣)، ونحوهما صحيح الحلبي وسعيد وموثق سماعه وغيرها.

ومنها: ما ورد في المرق من الأمر بالأهراق وغسل اللحم، ما عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت فإذا في القدر فأره، فقال (عليه السلام):

ص: ٣٣٥

١- الدعائم: ج ١ ص ١٢٦

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٤ الباب ٤٣ من الأَطعمه والأشربه ح ١

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٥ الباب ٤٣ من الأَطعمه والأشربه ح ٣

يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل»(١١).

ومنها: ما ورد في الماء القليل تكون فيه الفأرة الميتة من الأمر بغسل الثوب منه وإعادة الوضوء.

ومنها: ما ورد في الاستصباح بأليات الغنم المقطوعه، فعن الحسن بن علي قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) فقلت: جعلت فداك إن أهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها؟ قال: «هي حرام» قلت: فنصطح بها؟ قال: «أما لم تعلم أنه يصيب اليد والثوب وهو حرام»(١٢)، بناءً على ما في الحدائق من أن مقتضى سياق الخبر أن الحرام هنا إنما بمعنى النجس.

ومنها: ما ورد من الأمر بغسل ما أخذ من الميتة، كصحيحه حريز قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لزراره ومحمد بن مسلم: «اللبن واللباء والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر، وكل شيء يفصل من الشاه والدابه فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه»(١٣).

ومنها: ما ورد من الأوامر المتفرقة بنزح مقدرات خاصه لموت

ص: ٣٣٦

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٦ الباب ٤٤ من الأَطعمه والأشربه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٥ الباب ٣٠ من كتاب الصيد والذبائح ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٥ الباب ٣٣ من كتاب الأَطعمه والأشربه ح ٣

حيوانات مخصوصه بالتقريب الذى ذكره الفقيه الهمداني ولو على القول بعدم الانفعال قال: (ضروره أن المقصود بالسؤال عن البئر الواقع فيها شيء من بول أو عذره أو خمر أو ميت ونحوها لم يكن إلا- معرفه حكمها من حيث وقوع النجس فيها، فيكون وجوب النزح أو استحبابه من آثار نجاسه ما وقع فيها، سواء قلنا بنجاسه ماء البئر أم لم نقل، فهل يبقى مجال للتشكيك فى استفاده نجاسه الميت من مثل قوله (عليه السلام): «الدم والخمر والميت ولحم الخنزير فى ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلواً فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب»^(١)، هذا مع أن ما فى هذه الأخبار من الدلاله على فساد ماء البئر عند تغيرها بالميتة كفانا دليلاً لاثبات المدعى)^(٢) انتهى.

إذا عرفت هذا فيقع الكلام فى مواضع:

الأول: إن صاحب المعالم حصر المستند فى الإجماع، قال فى محكى المعالم: (وقد تكرر فى كلام الأصحاب ادعاء الإجماع على هذا الحكم، وهو الحجه فيه، إذ النصوص لا تنهض بإثباته، وجمله ما وقفنا عليه فى هذا الباب حسنه الحلبي، ثم ساق الروايه الآتيه وأردفها بروايه إبراهيم بن ميمون الآتيه أيضاً ثم قال: وقصور هذين الحديثين عن إفاده هذا الحكم بكماله ظاهر، مع أن الصحه

ص: ٣٣٧

-
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٣
 - ٢- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٨ من المجلد الأخير سطر ٢١

منتفيه عن سنديهما، وورد في عده روايات معتبره الأسناد: المنع من أكل السمن والزيت إذا ماتت فيه الفأره، وظاهره الحكم بنجاسته، وهذا الحكم خاص أيضاً كما لا يخفى، فلا يمكن جعله دليلاً على العموم، وحينئذ فالعمده في إثبات التعميم هو الإجماع المدعى في كلام الجماعه (١)، انتهى بتلخيص.

وفيه: ما عرفت من عدم انحصار الحكم بالروائتين وأخبار موت الفأره، وعندى أنه لو لم يكن في البين إلا خبر الدعائم الصريح في الحكم العام المنجبر بالإجماعات كان كافياً بعد اعتبار سند الدعائم في نفسه كما حقق في محله.

الثانى: إن صاحب المدارك ناقش في النجاسه فقال في محكى المدارك: (واحتج العلامة (رحمه الله) في المنتهى بأن تحريم ما ليس بمحرم ولا فيه ضرر كالسم يدل على نجاسته، وفيه منع ظاهر) (٢).

نعم: يمكن الاستدلال عليه بالروايات المتضمنه للنهى عن أكل الزيت ونحوه إذا ماتت فيه الفأره، لكنها غير صريحه في النجاسه، وصحيح حريز عن الصادق (عليه السلام) المتقدم، لأن الأمر بالغسل إنما هو للنجاسه ويتوجه عليه أن الأمر بالغسل لا يتعين لكونه

ص: ٣٣٨

١- الحدائق: ج ٥ ص ٥٤

٢- المدارك: ص ٨٩ سطر ٣٤

للنجاسه بل يحتمل أن يكون لإزاله الأجزاء المتعلقة به من الجلد المانعه من الصلاه فيه، كما شعر بقوله: «وصل فيه»، وبالجملة فالروايات متضافره بتحريم الصلاه فى جلد الميتة بل الانتفاع به مطلقاً، أما نجاسته فلم أقف فيها على نص اعتد به مع أن ابن بابويه روى فى أوائل الفقيه مرسلأ عن الصادق (عليه السلام) أنه سُئِلَ عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والماء والسمن ما ترى فيه؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن وتتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصل فيه» (١). وذكر قبل ذلك من غير فصل يعتد به أنه لم يقصد فيه قصد المصنفين فى إيراد جميع ما روه قال: (بل قصدت إلى إيراد ما أفتى به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجه فيما بينى وبين ربي تقدره وتعالق قدرته _ فالمسأله قويه الإشكال _) (٢)، انتهى بتلخيص.

أقول: أما روايات السمن فعدم الصراحه فيها غير ضائره بعد الظهور، خصوصاً مع ملاحظه اختصاص المنع بالمائع دون الجامد. وأما احتمال كون الغسل فى صحيح حريز لإزاله الأجزاء. ففيه:

إن الظاهر من الغسل كونه للنجاسه وإلا فالأجزاء الصغار

ص: ٣٣٩

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٩ الباب ١ فى المياہ وطهرها... ح ١٥

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٣ المقدمه

العالمه لا- يمكن إزالتها بالغسل، فلو أراد الإمام (عليه السلام) ذلك لقال: «جزها ولا تقلعها» مع أن نتف مثل الصوف لا يتحقق معه العلم بالعلوق، بل ولا الظن، كما نبه عليه المحقق البهبهاني في محكي حاشيته، فيجاب الغسل بمجرد الاحتمال لا يخفى ما فيه.

وأما روايه الصدوق (رحمه الله) فسيأتي الكلام فيه.

قال في المستند: (والعجب من صاحب المدارك حيث جعل المسأله قويه الإشكال وظن عدم الدليل على النجاسه، مع أنه في نجاسه البول احتج بالأمر بغسل الملاقى، وقال: لا نغنى بالنجس إلا ما وجب غسل الملاقى له، وهو هنا متحقق مع غيره، وفرع عدم مجال التوقف في نجاسه منى ذى النفس على كونه مقطوعاً به في كلام الأصحاب مدعى عليه الإجماع مع أن الأمر هنا أيضاً كذلك، وصرح في بحث الأستار بأن نجاسه الميتة من ذى النفس ونجاسه الماء القليل به موضع وفاق^(١))، انتهى.

الثالث: حكى عن ابن الجنيد القول بطهاره جلد الميتة، لكن بشرط الدباغ، وعن الصدوق في المقنع: (ولا بأس أن تتوضأ من الماء، إذا كان في زق من جلد ميتة، ولا بأس بأن تشربه)^(٢))، وعن المحدث الكاشاني الميل إليه أو القول به، لكن المشهور ذهبوا إلى النجاسه، بل قد استفيض نقل الإجماع عليها، بل عن شرح المفاتيح:

ص: ٣٤٠

١- المستند: ج ١ ص ٢٨ سطر ١٥

٢- الجوامع الفقهيّة، كتاب المقنع: ص ٣ سطر ١٣

(إنه من ضروريات المذهب كحرمه القياس)([\(١\)](#))، وكيف كان فيقع الكلام من جهات:

الأولى: جواز الصلاة في جلد الميتة وعدمه.

الثانية: الانتفاع به في غير الصلاة وغير ما يشترط بالطهاره.

الثالثة: طهارته وعدمها.

أما الأولى: فلا إشكال في عدم جواز الصلاة فيه، كما سيأتى في كتاب الصلاة، ويدل عليه جملة من النصوص، مثل صحيحه محمد بن مسلم قال: سألته عن جلد الميتة ألبس في الصلاة إذا دبغ؟ قال: «لا وإن دبغ سبعين مره»([\(٢\)](#)).

وخير القاسم الصيقل قال: كتبت إلى الرضا (عليه السلام): إني أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابي فأصلى فيها؟ فكتب إلي: «اتخذ ثوباً لصلاتك». وكتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): إني كنت كتبت إلى أبيك (عليه السلام) بكذا وكذا، فصعب علي ذلك فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكيه، فكتب (عليه السلام) إلي: «كل أعمال البر بالصبر

ص: ٣٤١

١- كما في الجواهر: ج ٥ ص ٣٠١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ١

يرحمك الله فإن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس» (١).

ورواه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث: إن على بن الحسين (عليهما السلام)، كان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذى يليه فكان يسأل عن ذلك؟ فقال: «إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، ويزعمون أن دباغه ذكاته» (٢)، إلى غير ذلك من الأخبار.

وأما الثانية: فقد اختلفوا فيها، قال فى الجواهر: (بل قد يقال بحرمة الانتفاع به مطلقاً، كما حكى عن جمهور الأصحاب التصريح به، نعم عن التذكرة والمنتهى التردد فيه بالنسبة إلى اليابس، لكن فيهما أن المنع أقرب كما عن الشهيدى التصريح به، بل فى شرح المفاتيح للأستاذ أنه ليس محل خلاف وإن وقع فى الذخيرة نوع تردد فيه) (٣)، انتهى. لكن عن جماعه جواز بعض الانتفاعات قال فى ذرائع الأحلام: (الأظهر أن المراد بالانتفاع المنهى عنه فى طى الأدله إنما هو الانتفاع المتعارف. وأما مثل دفن الميتة عند أصول الأشجار

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٠ الباب ٤٩ من أبواب النجاسات ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٣

٣- الجواهر: ج ٥ ص ٣٠٤ السطر ١١

لتقويتها أو اتخاذ دلو من جلدها يستقى بها للزرع أو التسقيف به فالظاهر أنه لا إشكال في جوازه، وقد حكى عن جماعه منهم المصنف (رحمه الله) في النافع، والعلامه (رحمه الله) في الإرشاد: جواز الاستسقاء بجلد الميتة لغير الصلاة والشرب، كما أن الظاهر جواز إحراق ميتة الحيوان _ ثم قال: بل ربما أمكن البحث في الانتفاع المتعارف بالنسبه إلى كل شيء كلبس الجلود وجعلها أغماد السيوف(١٢)، ثم استدل بروايتي أبي بصير والصيقل المتقدمين، انتهى.

بل قال الشيخ في المكاسب: (ومما ذكرنا من قوه جواز بيع جلد الميتة لولا الإجماع إذا جوزنا الانتفاع به في الاستسقاء)(٢) إلى آخره. ويظهر من صاحب الحدائق الإشكال في المسأله، بل قال الفقيه الهمداني (رحمه الله) في طهاره المصباح: (وهل يجوز استعمالها في غيره كالاستسقاء بجلدها للبهائم أو إعمالها في أغماد السيوف كما يدل عليه بعض الأخبار المتقدمه، أو لا يجوز الانتفاع بها مطلقاً، كما هو ظاهر بعض النصوص وأغلب الفتاوى، فيه وجهان، بل قولان، لا يخلو أولهما من قوه، وما ادعاه بعض من مخالفته للإجماع اغترار بظواهر الفتاوى المنصرفه عن مثل الفرض غير مسموع، مع أن في كلمات جملة منهم تلويحات وتصريحات بجواز الانتفاع بها في مثل

الفرض](٣) انتهى.

ص: ٣٤٣

١- ذرائع الأحلام: ج ٤ من المجلد الثاني ص ١٣٥ سطر ٢٣

٢- المكاسب: ص ٥ سطر ٢٥

٣- مصباح الفقيه: ص ١٠ من المجلد الأخير من الجزء الأول سطر ٣١

أقول: ومستند القولين طائفتان من الأخبار فما يمكن أن يستند به للمشهور أخبار مثل مكاتبه الجرجاني عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها زكياً؟ فكتب: «لا ينتفع من الميتة بأهاب ولا عصب»^(١).

وموثقه ابن المغيرة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال: «لا»، قلت: بلغنا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مرّ بشاه ميتة فقال: «ما كان على أهل هذا الشاه إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بأهابها» فقال: «تلك شاه كانت لسوده بنت زمعه زوج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكانت شاه مهزوله لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ما كان على أهلها إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بأهابها. أي تذكي»^(٢).

وموثقه سماعه، قال: سألته عن جلود السباع أينتفع بها؟ فقال: «إذا رميت وسميت فانتفع بجلده وأما الميتة فلا»^(٣).

ص: ٣٤٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٦ الباب ٣٣ من كتاب الأئمة والأشربة ح ٧
 - ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٨ الباب ٣٤ من كتاب الأئمة والأشربة ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٨ الباب ٣٤ من أبواب الأئمة والأشربة ح ٤

وروايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الماشيه تكون لرجل فيموت بعضها أيصلح له بيع جلودها ودباغها ويلبسها؟ قال: «لا» (١).

وروايه سماعه، قال: سألته عن أكل الجبن وتقليد السيف وفيه الكيمخت والغرا؟ فقال: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة» (٢).

وما يمكن أن يستند للقول الثاني روايات، كروايه الصيقل المتقدمه بمعونه تقرير الإمام (عليه السلام) والنهي عن الصلاه فقط، واحتمال التقيه فيها ممنوعه، إذ لا فرق بين الصلاه وغيرها عند العامه، وروايه أبي بصير المتقدمه، وخبر عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أدخل سوق المسلمين أعني هذا الخلق الذين يدعون الإسلام، فاشترى منهم الفراء للتجاره، فأقول لصاحبها أليس هي ذكيه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكيه؟ فقال: «لا ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول: قد شرط لي الذي اشتريتها منه أنها ذكيه». قلت: وما أفسد ذلك؟ قال: «استحلال أهل العراق للميته وزعموا أن دباغ جلد الميته ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله (صلى الله عليه وآله)» (٣) فإنه مع سقوط

ص: ٣٤٥

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من أبواب الأطمعه والأشربه ح ٦

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٨ الباب ٣٤ من أبواب الأطمعه والأشربه ح ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨١ الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٤

السوق واستصحاب عدم التذكية أجاز الإمام (عليه السلام) الانتفاع بها، لكن سيأتي في مسأله السوق أنه لا بد من حمل هذين الخبرين على الاستحباب، وعليه لا دلالة فيهما.

وروايه على بن أبي حمزه: أن رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلى فيه؟ قال: «نعم». فقال الرجل: إن فيه الكيمخت، قال: «وما الكيمخت؟»، قلت: جلود دواب، منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة. فقال: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»^(١). فإن السؤال مع أنه كان عن الأمرين لم ينع الإمام (عليه السلام) إلا عن الصلاة في معلوم كونه ميتة لا عن تقليده.

ومرسل الصدوق قال: سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله (عز وجل) لموسى (عليه السلام): (فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)^(٢) قال: «كانتا من جلد حمار ميت»^(٣)، ونحوه روايه أخرى.

وصحيح زراره المروى عن الشيخ (رحمه الله) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الأنفحة تخرج من الجدى الميت؟ قال:

ص: ٣٤٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٤

٢- سورة طه: الآية ١٢

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٦٠ الباب ٣٩ في ما يصلى فيه وما لا يصلى ح ٢

«لا بأس به» قلت: اللين يكون في ضرع الشاه وقد ماتت؟ قال: «لا بأس به». قلت: والصوف والشعر والعظام وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من الدجاجة؟ فقال: «كل هذا لا بأس به»^(١).

ونحوه رواه العليل: بسنده عن أبان بن عثمان، عن الصادق (عليه السلام) في حديث، وأطلق في الميتة عشره أشياء: «الصوف والشعر والريش والبيضة والنباب والقرن والظلف والأنفحة والاهاب واللين وذلك إذا كان قائماً في الضرع»^(٢).

أقول: كأن المراد من القيام مقابل ما سيتجدد بعد الموت، وستأتي بعض الروايات الأخر الداله على جواز الاستعمال في المسألة.
١٩.

ولا يخفى أن هذه الروايات أقوى دلالة من تلك، إذ المراد بعدم الانتفاع في تلك الروايات نفي الانتفاع المطلق الشامل للصلاه فيه أيضاً.

ويدل على ذلك أن علي بن الحسين (عليه السلام) في روايه أبي بصير أنكر على أهل العراق لباسهم جلود الميتة الذي لا يراد به اللبس ولو في غير حال الصلاه، إذ المفروض أنه (عليه السلام) كان يلبسه بنفسه، فالمراد اللبس المطلق الشامل للصلاه أيضاً، مضافاً إلى أن

ص: ٣٤٧

١- الاستبصار: ج ٤ ص ٨٩ الباب ٥٤ في ما يجوز الانتفاع به من الميتة ح ٢، والوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٦ الباب ٣٣ من أبواب الأئمة والأشربة ح ١٠

٢- علل الشرائع: ج ٢ ص ٥٦٢ الباب ٣٥٧ ح ١

الجمع الدلالي يقتضى حمل تلك على الصلاه وهذه على غير الصلاه، أو تلك على الكراهه، على أن موثقه ابن المغيره معارضه بموثقه أبى مريم. قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): السخله التى مر بها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهى ميتة؟ فقال: «ما ضر أهلها لو انتفعوا بأهابها، قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «لم تكن ميتة يا أبا مريم ولكنها كانت مهزوله فذبحها أهلها فرموا بها، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ما كان على أهلها لو انتفعوا بأهابها»(١).

وأن روايه على بن جعفر مذيله بذيل يدل على جواز الانتفاع فى غير الصلاه، فإنه (عليه السلام) قال: «لا وإن لبسها فلا يصلى فيها»(٢). بل يدل على الكراهه روايه سماعه قال: سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمخت فرخص فيه وقال: «إن لم تمسه فهو أفضل»(٣)، وسيأتى فى أخبار طهاره جلد الميتة بعض ما يدل على الانتفاع به كقول الصادق (عليه السلام) فى موثقه حسين بن زراره: «يدبغ فينتفع به ولا يصلى فيه»(٤)، فلم يبق إلا القول بإعراض

ص: ٣٤٨

- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٨ الباب ٣٤ من أبواب الأتعمة والأشربه ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من أبواب الأتعمة والأشربه ح ٦
- ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من أبواب الأتعمة والأشربه ح ٨
- ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٩ الباب ٣٤ من أبواب الأتعمة والأشربه ح ٧

الأصحاب وهو في غير محله بعد ما عرفت من ذهاب جماعه من المحققين وغيرهم إلى العمل بهذه الروايات، مضافاً إلى أن الإعراض على تقدير تسليم كونه ضاراً إنما يضرّ فيما لم يعلم وجهه. وأما المعلوم استناده إلى ترجيح اجتهادى كما فيما نحن فيه، فلا يضر قطعاً، ولا مجال لحمل هذه الروايات على التقيه بعد اشتغال غالبها على عدم الصلاه وهو مناف للتقيه كما لا يخفى، وعلى هذا فلا يبعد القول بجواز مطلق الاستعمال.

وأما الثالث: _ أعنى طهاره جلد الميتة وعدمها _ فقد عرفت أن المخالف أو المتردد ابن الجنيد، والصدوق، والكاشاني، وصاحب المدارك، وما يمكن أن يستدل لهم أمور:

الأول: مرسل الفقيه عن الصادق (عليه السلام): أنه سُئِلَ عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والماء والسمن ما ترى فيه؟ فقال: «لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن وتتوضأ منه وتشرب ولكن لا تصلّ فيها» (١).

الثاني: ما في الرضوى: «وإن كان الصوف والوبر والشعر والريش من الميتة وغير الميتة بعد ما يكون مما حل الله أكله فلا بأس به، وكذلك الجلد فإن دباغته طهارته، _ ثم قال بعد ذلك بأسطر _ : وذكوه الحيوان ذبحه

ص: ٣٤٩

١- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٩ الباب ١ فى المياہ وطهرها ونجاستها ح ١٥

الثالث: موثقه حسين بن زراره، بل فى ذرائع الأحلام: (ومنها ما رواه الشيخ فى الصحيح إلى الحسين بن زراره، وهو وإن كان مهملًا فى كتب الرجال إلا أنه يمكن استفاده مدحه من دعاء الصادق (عليه السلام) له ولأخيه، عن الصادق (عليه السلام): فى جلد(٢) ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن والماء فاشرب منه وأتوضأ؟ قال: «نعم» وقال: «يدبغ فينتفع به ولا يصلى فيه»(٣).

الرابع: صحيح زراره المتقدم، وهذه الأخبار وإن لم يكن مجال للمناقشه فى سندها أو دلالتها، إلا الرضوى سنداً كما اعترف به بعض من قارب عصرنا، وكذا لا يمكن إلقاء التعارض بينها وبين ما تقدم من الأخبار إذ أظهرها فى الدلالة على النجاسة خبرى: صيقل لقوله: «فيصيب ثيابنا»، وأبى بصير لقوله: «وألقى القميص الذى يليه» ولا دلالة فيهما، لقوه احتمال كون ذلك تحرزاً عن أجزاء الميتة الملاصقه، ويؤيده روايه الاحتجاج عن الحميرى فى قرب الإسناد عن صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه) أنه كتب إليه: وقد سأل بعض العلماء عن معنى قول الصادق (عليه السلام): «لا

ص: ٣٥٠

١- فقه الرضا: ص ٤١ سطر ٩

٢- الاستبصار: ج ٤ ص ٩٠ ح ٣. إلا أنه قال: (فى جلد شاه ميتة)

٣- ذرائع الأحلام: ج ٤ من المجلد الثانى ص ١٣٠ سطر ١٧

يصلى فى الثعلب ولا فى الأرنب ولا فى الثوب الذى يليه» فقال (عليه السلام): «إنما عنى الجلود دون غيرها»^(١). وعلى تقدير التسليم فأخبار الطهاره نص وتلك ظهور إلا أن اللازم طرحها وحملها على التقيه لمعارضتها لخبر الدعائم المتقدم المصرح بأن الميته نجسه وإن دبغت، المعمول به عند الأصحاب الذى قد عرفت حجيه سنده، فإن ثلاثه من المذاهب الأربعة وغيرهم متفقون على طهارته إما مطلقاً أو فى الجملة.

قال الشيخ فى الخلاف: (جلد الميته نجس لا- يطهر بالدباغ سواء كان الميته مما يقع عليه الذكاه أو لا يقع، يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه، وبه قال عمرو بن عمرو وعائشه وأحمد بن حنبل، وقال الشافعى: كل حيوان طاهر فى حال حياته فجلده إذا مات يطهر بالدباغ وهو ما عدا الكلب والخنزير وما تولد بينهما، وقال ابو حنيفه: يطهر الجميع إلا- جلد الخنزير، وقال داود: يطهر الجميع، وقال الأوزاعى: يطهر جلد ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه، وهو مذهب أبى ثور. وقال مالك: يطهر الظاهر منه دون الباطن. وقال الزهرى: يجوز الانتفاع بجلد الميته قبل الدباغ وبعده)^(٢)، انتهى. ولذا استفاض نقل

ص: ٣٥١

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣١٥

٢- الخلاف: ج ١ ص ٣ س ٣

الإجماع على خلاف ابن الجنيد ومن يقول بقوله، بل عن شرح المفاتيح (إنه من ضروريات المذهب كحرمه القياس)(١)، انتهى.

نعم يبقى أن روايه الحسين اشتملت على مخالف التقيه وهو عدم الصلاه، لكن فيه: احتمال كونها روايتين بقريته قوله: وقال.

الموضع الرابع: ربما يتأمل في نجاسه الميتة من الحيوان البحرى ذى النفس السائله نظراً إلى انصراف الأدله عنه وخروجه عن معقد الإجماع لخلاف الشيخ فى الخلاف ومرسلته فيه قال: وروى عنهم (عليهم السلام) أنهم قالوا: «إذا مات فى الماء ما فيه حياته لا ينجسه»(٢)، بل وصحيحه ابن الحجاج المرويه عن الكافى فى باب لبس الخز قال: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) رجل وأنا عنده عن جلود الخز؟ فقال: «ليس بها بأس»، فقال الرجل: جعلت فداك إنها فى بلادى وإنما هى كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء؟ فقال الرجل: لا- فقال (عليه السلام): «فلا بأس»(٣)، حيث يفهم من التعليل نفي البأس عن كل ما لا يعيش إلا فى الماء، ونفى البأس المطلق يشمل الطهاره.

ص: ٣٥٢

١- كما فى الجواهر: ج ٥ ص ٣٠١

٢- الخلاف: ج ١ ص ٢٩ س ٤

٣- الكافى ج ٦ ص ٤٥١ الباب فى لبس الخز ح ٣

وما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) في البحر: هو الطهور ماؤه لحل ميتته.

لكن الظاهر عدم صلاح ما ذكر للتخصيص، أما انصراف الأدله فلا وجه للانصراف بعد كون الحيوان البحرى كالبرى متعارفاً استعماله، كما يدل عليه آخر روايه الصيقل: «كتبت إليه جعلت فداك وقوائم السيف التى تسمى السفن اتخذها من جلود السمك» إلى آخره.

وأما مرسله الشيخ فقد احتمل أنها تفسير بالمعنى لأحدى الروائين، وذلك لعدم وجدانها فى كتب الأخبار.

وأما الصحيحه فليست مسوقه للطهاره بل لأمر آخر.

وأما الروايه فلأنها مختصه ببعض السموك بقرينه الحل، ولذا قال الفقيه الهمداني (رحمه الله): (ولكن الأظهر النجاسه لعموم بعض الأدله المتقدمه المعتضد بالشهره والإجماعات المحكيه)([١](#))).

أقول: لكن المسأله تحتاج إلى التتبع لأن دليل النجاسه كما عرفت خبر الدعائم المعتضد ببعض الشواهد، والخروج عنه بالانصراف وبعض ما تقدم ممكن.

قال فى الحدائق: (وبالجمله، فإن قول الشيخ (رحمه الله) بالنظر إلى ما ذكرنا من عدم شمول الأخبار المتقدمه لمثل هذه الأفراد النادره

ص: ٣٥٣

لا يخلو من قوه [١١]، انتهى.

المسأله الثانيه: ميته غير ذى النفس غير الآدمى، والذى يظهر من كلماتهم الاتفاق على الطهاره، قال فى المعتبر: (أجمع فقهاؤنا وأكثر علماء الجمهور على أن ما لا نفس له سائله لا ينجس الماء بموته، وما لا ينجس بموته لا ينجس بملاقاته) (٢).

وفى محكى المنتهى: (اتفق علماؤنا على أن ما لا- نفس سائله له من الحيوانات لا ينجس بالموت ولا يؤثر فى نجاسه ما يلاقيه) (٣).

واستدل لذلك بجمله من الروايات:

مثل موثقه عمار: «كل ما ليس له دم فلا بأس» (٤)، وموثقه حفص بن غياث: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله» (٥)، ونحوها مرفوعه محمد بن يحيى.

وصحيحه أبى بصير: «وكل شىء وقع فى البئر ليس له دم مثل

ص: ٣٥٤

١- الحدائق ج ٥ ص ٧٢

٢- المعتبر ص ١١٨ سطر ٢٩

٣- كما فى الحدائق ج ٥ ص ٦٩

٤- الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ١

٥- الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٢

العقارب والخنافس وأشباه ذلك فلا بأس»^(١).

ومثلها: خبر ابن مسكان^(٢)، وخبر علي بن جعفر: أنه سأل أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) عن العقرب والخنفساء وأشباههما تموت في الجره أو الدن يتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا بأس»^(٣).

لكن لنا في تعميم الحكم لكل ما ليس له دم دافق تأمل، إذ قد عرفت في أول فصل النجاسات أن النفس السائلة لغه عباره عن الدم لا الدم الدافق، والأخبار لم تتضمن إلا نفى البأس عما ليس له دم. المفهوم منه البأس بما له دم الشامل للدم غير الدافق، أو البأس فيما له نفس سائلة، التي قد عرفت أنها نفس الدم لا أكثر، مقابل النفس المطلق التي هي غير سائلة جسداً كانت أو غيره، ويؤيده أنه ذكر في المستند روايات كثيرة كلها ذكرت لفظ الدم، وحينئذ فمقتضى الأدله دوران الحكم مدار الدم وعدمه لا الدم الدافق وعدمه، ويؤيده أن الأمثله الوارده كلها مما ليس له دم أصلاً، فلم يبق في المقام إلا الإجماع وهو في كمال الوهن، إذ مع قطع النظر عن الإشكال في حجه مثل هذا الإجماع المعلوم الاستناد، أن كثيراً من الفقهاء لم

ص: ٣٥٥

-
- ١- الوسائل ج ١ ص ١٣٦ باب ١٧ من ابواب الماء المطلق ح ١١
 - ٢- الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٢ باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٣
 - ٣- الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٢ باب ٣٥ من ابواب النجاسات ح ٦

يديروا الحكم إلا مدار النفس السائله التي عرفت أنها فى اللغه والتبادر العرفى الدم.

فعن الخلاف: (ما لا نفس له سائله كالذباب والخنفساء والزناير وغير ذلك لا ينجس بالموت ولا ينجس الماء ولا المائع الذى يموت فيه)(١).

وعن الغنيه: (وأما ما لا نفس له سائله كالذباب والجراد فلا ينجس الماء بموته فيه)(٢).

وعن ناصريات السيد: (كل حيوان ليس له دم سائل فإنه لا ينجس بالموت ولا ينجس الماء، وهذا صحيح عندنا أن كل ما لا نفس له سائله كالذباب والجراد والزناير وما أشبهها لا ينجس بالموت ولا ينجس الماء إذا وقع فيه قليلاً)(٣)، إلى غيرها من كلمات المتقدمين، فتحصل من هاتين المسألتين أمور:

الأول: إن الميتة البرى ذات الدم الدافق نجس.

الثانى: إنه لا تصح الصلاه فى جلدها.

ص: ٣٥٦

١- الخلاف: ج ١ ص ٢٨ سطر ٢٣

٢- الجوامع الفقيهيه، الغنيه: ص ٤٨٩ سطر ٣

٣- الجوامع الفقيهيه، الناصريات: ص ٢١٧ سطر ٣٧

الثالث: إنه يجوز الانتفاع به في غير ما يشترط بالطهاره وغير الصلاه.

الرابع: إن جلدھا نجس ولو بعد الدبغ.

الخامس: إن الميتة البحري ذات الدم الدافق نجاستها محل تأمل.

السادس: إن الميتة بريها وبحريها ذات الدم غير الدافق عدم نجاستها محل تأمل.

السابع: إن غير ذى الدم برياً كان أو بحرياً طاهر.

الثامن: إن نجس العين كالكلب والخنزير ميتته نجسه لا ينتفع بها أصلاً.

التاسع: إن الأفضل ترك استعمال جلد الميتة مطلقاً.

بقى فى المقام شىء آخر: وهو أن المحكى عن الشيخ وابن البراج وابن حمزه وسلاار استثناء الوزغ والعقرب عما لا- نفس له فحكموا بنجاستهما.

أما الوزغ فيمكن أن يكون الحكم بنجاستها لبعض أخبار البئر، ففي صحيحه معاوية بن عمار عن الفأره والوزغه تقع فى البئر

قال (عليه السلام) «ينزح ثلاث دلاء»^(١)، وأظهر منه دلالة ما عن البصائر وروضه الكافي والخرائج والجرائح عن عبد الله بن طلحة، قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الوزغ؟ فقال: «هو الرجس وهو مسخ فإذا قتلتها فاغتسل»^(٢)، الحديث. _ وهو حديث لطيف ذكره شيخنا المرتضى في باب الاغسال المستحب فراجع _ بل يظهر من بعض من الروايات أشديته عن الفأره، فعن الغنوى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفأره والعقرب وأشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه؟ قال: «يسكب منه ثلاث مرات، وقليله وكثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه ويتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه»^(٣).

وأما العقرب، فلروايه أبي بصير عن الباقر (عليه السلام) قال: سألته عن الخنفساء تقع في الماء أيتوضأ به؟ قال: «نعم لا بأس به»، قلت: فالعقرب؟ قال: «أرقه»^(٤)، وموثقه سماعه: قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن جره وجد فيها خنفساء قد مات؟

ص: ٣٥٨

- ١- الاستبصار: ج ١ ص ٣٩ الباب ٢١ في البئر يقع فيها الفأره والوزغ ح ١
- ٢- الخرائج والجرائح: ص ٢٥٣ سطر ٣
- ٣- الاستبصار: ج ١ ص ٢٤ الباب ١١ في حكم الفأره والوزغ والحيه ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ١ ص ١٧٢ الباب ٩ من أبواب الأستار ح ٥

قال: «ألقيه وتوضأ منه، وإن كان عقرباً فأارق الماء وتوضأ من ماء غيره»^(١).

أقول: أما الوزغ فلم يذكر في الجواب عنها إلا العمومات، وفيه: ما لا يخفى، لأخصيه أخبارها والإجماع، نعم لا بد من حمل روايه الغنوي على الاستحباب لروايه العمركى عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) في حديث قال: سألته عن العظايه والحيه والوزغ يقع في الماء فلا يموت أيتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا بأس به»^(٢).

اللهم إلا أن يقال: إن الظاهر من قوله (عليه السلام) «رجس» النجاسه كالكلب، فإذا ثبت طهارتها بخبر العمركى فلا مجال للقول بنجاسه ميتها.

وروايه نزع البثر لا بد من حملها على الاستحباب.

وأما العقرب فبالحمل على الاستحباب أيضاً لروايه ابن مسكان قال: قال الصادق (عليه السلام): «كل شيء يسقط في البثر ليس له دم مثل العقارب والخنفس وأشباه ذلك فلا بأس به»^(٣)، وروايه علي بن جعفر المرويه

ص: ٣٥٩

١- الوسائل: ج ١ ص ١٧٢ الباب ٩ من أبواب الأستار ح ٦

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٧١ باب ٩ من أبواب النجاسات ح ١

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٢ باب ٣٥ من أبواب النجاسات ح ٣

عن قرب الإسناد أنه سأل أخاه موسى (عليه السلام): عن العقرب والخنفساء وأشباههن تموت في الجره أو الدن أيتوضاً منه للصلاه؟ قال: «لا بأس»^(١)، وعلى هذا فالأقوى هو قول المشهور، وسيأتي الكلام فيه في المسألة الأولى بعد عرق الإبل الجلاله.

المسألة الثالثة: ميتة الآدمي، فعن الخلاف والمعتبر والمنتهى وغيرها دعوى إطباق العلماء على نجاستها، ويدل على ذلك جملة من النصوص:

منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال: «يغسل ما أصاب الثوب»^(٢).

وصحيحه إبراهيم بن ميمون قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت، قال: إن كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن كان لم يُغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه، يعني إذا برد الميت»^(٣).

وروايه الاحتجاج والغنيه: مما كتب الحميري إلى القائم (عجل

ص: ٣٦٠

١- قرب الإسناد: ص ٨٤ سطر ٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٠ باب ٣٤ من أبواب النجاسات ح ٢

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٠ باب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ١

الله تعالى فرجه) أنه روى لنا عن العالم: أنه سُئِلَ عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاتهم وحدثت عليه حادثه فكيف يعمل من خلفه؟ قال: يؤخر ويتقدم بعضهم ويتم صلاتهم، ويغتسل من مسّه، فكتب (عجل الله تعالى فرجه): «ليس على من نجاه إلا غسل اليد»^(١)، وعنه أيضاً أنه كتب إليه (عجل الله تعالى فرجه): أنه وروى عن العالم (عليه السلام) أن من مسّ ميتاً بحرارة غسل يده، ومن مسّه وقد برد فعليه الغسل، وهذا الإمام في هذه الحالة لا يكون إلا بحراره فالعمل في ذلك على ما هو، ولعله ينحيه بشيابه ولا يمسه، فكيف يجب عليه الغسل؟ _ التوقيع _ : «إذا مسه على هذه الحال لم يكن عليه إلا غسل يده»^(٢).

وبعض أخبار البئر، كروايه زراره: بئر قطرت فيها قطره دم أو خمر، قال (عليه السلام): «الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد، ينزح منه عشرون دلواً، فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب»^(٣).

وموثقه عمار قال: سُئِلَ أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل ذبح طيراً فوقع بدمه في البئر؟ فقال: «ينزح منها دلاء، هذا إذا كان

ص: ٣٤١

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٠٢

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٠٢

٣- الوسائل: ج ١ ص ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٣

ذكياً فهو هكذا، وما سوى ذلك مما يقع فى بثر الماء فيموت فيه فأكثره الإنسان، ينزح منها سبعون دلواً، وأقله العصفور، ينزح منها دلو واحد، وما سوى ذلك فيما بين هذين»^(١)، وقد تقدم تقريب دلالة الأخبار للنجاسة وإن لم يقل بنجاسة نفس الماء.

وروايه العلل: إنما أمر بغسل الميت «لأنه إذا مات كان الغالب عليه النجاسة والآفة والأذى، فأحب أن يكون طاهراً»^(٢).

وعن الفقه الرضوى: «وإن مس ثوبك ميتاً فاغسل ما أصاب»^(٣)، بل ومطلقات نجاسة الميتة والجيفة.

ثم إنه يقع الكلام فى مقامات:

المقام الأول: المحكى عن المحدث الكاشانى منع نجاسة الميت الآدمى وحمل ما فى الأخبار على إرادته الخبائث المعنوية، كنجاسة الجنب، مستأنساً لذلك من الأخبار الدالة على أن الميت يجنب بموته.

قال فى الحدائق: (والظاهر أن منشأ الشبهه عنده هو أنه لو كان نجساً كالأعيان النجسه لم يقبل التطهير بالغسل، كما يدل عليه كلامه فى المفاتيح، وهذا دليل الشافعى على ما ذهب إليه من عدم نجاسة

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ١ ص ١٤١ باب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ٢

٢- علل الشرائع: ص ٢٤٧ السطر ما قبل الأخير

٣- فقه الرضا: ص ١٨ سطر ٣

الإنسان بالموت، قال: إذ لو كان نجسا لما قبل التطهير كسائر النجاسات(1)، انتهى.

والجواب: إن النجاسات العينيه على قسمين:

الأول: ما لا يقبل التطهير إلا بالاستحاله ونحوها كالعذره.

الثاني: ما يقبله بغير ذلك، مما ورد في الشرع ومنه الميت للأدله، نجاسه وطهاره، ولا مسرح لهذا الاستحسان مقابل ظواهر الأدله.

المقام الثاني: اختلفوا في كون نجاسه الميت ساريه أم لا على أقوال أربعه:

الأول: إن نجاسه الميت غير ساريه، وهو المحكى عن ابن إدريس.

الثاني: إن نجاسته ساريه عينيه، كما عن روض الجنان متفرعاً على ذلك أنه ينجس ما يلقى الميت برطوبه كان أو يبوسه وتتعدى نجاسه ذلك الملقى إلى ما لاقاه برطوبه.

الثالث: إنها عينيه مع الرطوبه، حكميه مع اليبوسه، ففي محكى المنتهى: (لو مسه رطباً ينجس بنجاسه عينيه لما يأتي من أن الميت

ص: ٣٤٣

١- الحدائق: ج ٥ ص ٦٧

نجس، ولو مسه يابساً فالوجه أن النجاسه حكميه، فلو لاقى بيدينه بعد ملاقاته الميت رطباً لم يؤثر في تنجيسه لعدم دليل التنجيس وثبوت الأصل الدال على الطهاره(1)، انتهى، ومراده بالعينيه ما يتعدى عن ملاقيه أيضاً.

الرابع: إنها عينيه محضه مع الرطوبه خاصه، وأما مع اليوسه فلا أثر لها كغيرها من النجاسات، كما عن المحقق الثاني.

حجه القول الأول: يرجع إلى أن الدليل دل على نجاسه الملاقى للميت لا ملاقى الملاقى فكونه كالملاقى قياس، وإن لمن غسل الميت أن يجلس في المسجد، ولو كانت نجاسه الملاقى عينيه لم يجرز لحرمة إدخال النجاسات العينيه المساجد فضلاً عن بقائها فيها، وإن الماء المستعمل في الحدث الأكبر طاهر مطهر ومن تلك الأحداث مس الميت فمأوه طاهر مطهر، ولو كانت نجاسه الملاقى ساريه لم يكن ماء غسل المس طاهراً مطهراً.

وفيه: أما في الأول، فلأن الملاقى نجس، فإذا قام الدليل على أن ملاقى النجس نجس حكماً بنجاسته لا بدليل نجاسه الملاقى للميت، بل بدليل نجاسه ملاقى النجس.

وأما في الثاني: فلأن المغسّل للميت يتبعه في الطهاره، وإن كان

ص: ٣٦٤

١- المنتهى: ص ١٢٧ السطر ما قبل الأخير

اللازم عليه الغسل للمس، مضافاً إلى أنه إنا لا نقول بأن ملاقى الميت كالعذره بل كملاقى سائر النجاسات.

واما فى الثالث: فلأنه إن قلنا بنجاسه الغساله فلا مجال للقول بطهاره ماء الغسل، مع أن فى كلماته إشكالات أخر لا تخفى.

حجه القول الثانى: إطلاق بعض معاهد الإجماعات وصحیحى الحلبي وإبراهيم وروایتى الاحتجاج.

وفیه: أما الإجماع فقد عرفت وقوع الخلاف قديماً وحديثاً، مضافاً إلى أن المدعى له ليس بصدد بیان كيفية النجاسه، بل هی موكوله إلى نظر المتشرعه التابع للمغروس فى أذهانهم المستفاد من الفهم العرفى عن الأدله، الذى مرجعه إلى عدم الاطلاق، وبهذا یجاب عن إطلاق الصحیحین، مضافاً إلى ما عن الوحيد البهبهانى (رحمه الله) حیث أجاب عن المدارك المدعى للإطلاق بقوله: (ليس كذلك إذ مقتضاهما وجوب غسل الشىء الذى أصاب الثوب وإزالته بالماء فتكونان ظاهرین فى الرطوبه، وما یسرى إلى الثوب یتصل به، یدل على ذلك بالضروره ما فى الروایه الأخرى إن كان غسل فلا تغسل ما أصاب منه ثوبك، وإن كان لم یغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه، انتهى _ إلى أن قال _ وذلك أن الضمیر المجرور بمن فى قوله (عليه السلام): «یغسل ما أصاب الثوب منه» یعود إلى الميت، ومعلوم أنه مع الیوسه لا یصیب الثوب من الميت شىء فىنحصر الأمر

فى صوره الرطوبه) (١) كما فى الذرائع.

وأما التوقيعان فقال فى المصباح: (الأولى فى الجواب منع إطلاقهما من هذه الجهه، فإن المتبادر من قوله (عليه السلام): «ليس على من نحاه إلا غسل اليد»، وقوله (عليه السلام): «إذا مسه على هذه الحاله لم يكن عليه إلا غسل يده» ليس إلا إرادته الإطلاق بالنسبه إلى العقد السلبي فليأمل، ثم لو سلم ظهور الأخبار فى الإطلاق فلا بد من تقييدها، جمعاً بينها وبين قوله (عليه السلام) فى موثقه عبد الله بن بكير: «كل يابس ذكى» المعتضد بجملة من الأخبار الداله فى جملة من المواضع على عدم تعدى النجاسه مع اليبوسه) (٢)، انتهى.

ومراده بالأخبار: ما عن الكاظم (عليه السلام) عن خنزير أصاب ثوباً وهو جاف هل تصلح الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: «نعم ينضح بالماء ثم يصلى فيه» (٣).

وسألته عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت؟ قال (عليه السلام) «ينضح بالماء ويصلى فيه» (٤).

ص: ٣٤٤

١- كما فى ذرائع الأحلام: الجزء ٤ من المجلد الثانى فى النجاسات ص ١٣٤ سطر ٢٧

٢- مصباح الفقيه: ج ١ ص ١٢ من المجلد الأخير سطر ٥

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ٦

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٥ باب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ٧

وخير على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: «ليس عليه غسله وليصل فيه ولا بأس» (١). ونحوهما غيرهما.

ومنه يعلم: أن إطلاق مرسل يونس عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في مس شيء من السباع أو الثعلب أو الأرنب حياً أو ميتاً يغسل يده»، محمول على الاستحباب، والله العالم.

حجه القول الثالث: أعنى ما ذهب إليه العلامة (رحمه الله) من التفصيل ان الميت نجس فإذا لاقاه شيء برطوبه، ثم لاقى الملقى شيء لزمته السرايه منه بحكم توسط الرطوبه، وأما الملقى بيبوسه إذا لاقاه ثالث ولو رطباً حصل الشك في سرايه النجاسه إليه فالمرجع قاعده الطهاره.

وفيه: مضافاً إلى ما تقدم من عدم قيام الدليل على نجاسه الملقى يابساً، أنه لا فارق بين كون النجس المتوسط ملاقياً برطوبه أو غيرها، لأن دليل تنجس الملقى وتنجيسه مطلق بالنسبه إلى الرطوبه واليبوسه.

حجه القول الرابع: الأصل في اليابس بعد كون الصحيحين

ص: ٣٦٧

مختصاً بصوره وجود الرطوبة، والتوقيعين لا بد من حملهما على ذلك، بقريته «كل يابس ذكي» وغيره مما تقدم.

المقام الثالث: هل نجاسه الميت عامه، أم يستثنى منها الشهيد، ومن شرع له تقدم الغسل على موته كالمرجوم إذا اغتسل، ومن وجب عليه القتل قوداً أو حداً ولو كان غير الرجم، وأما المعصوم فلا ينبغي التكلم فيه، احتمالان.

قال في الجواهر: (ينبغي استثناء المعصوم (عليه السلام) والشهيد ومن شرع له تقدم الغسل على موته كالمرجوم، فاغتسل من ميت الآدمي، وفاقاً لكشف اللثام، وعن الميسي للأصل المقرر بوجوه، ولما ورد في النبي (صلى الله عليه وآله) أنه طاهر مطهراً كالزهراء البتول (عليها السلام)، ويتم في غيرهما من المعصومين بعدم القول بالفصل وبالقطع بالاشتراك في عله ذلك، ولظهور ما دل على سقوط الغسل للشهيد بعدم نجاسته بهذا الموت إكراماً وتعظيماً له من الله تعالى شأنه، بل لم يجعله عزوجل موتاً فقال عز من قائل: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ) (١)، كظهور ما دل على مشروعيه تقدم الغسل في جريان أحكام الغسل المتأخر عليه التي منها عدم النجاسة، ولا استبعاد في ذلك وإن تقدم، بعد مجيء الدليل كما تقدم البحث فيه في أحكام

ص: ٣٦٨

الأموات، كل ذا مع قصور ما دل على التنجيس من الأخبار وإطلاق بعض معاهد الإجماع عن تناول مثل هذه الأفراد، بل قد يدعى ظهور النصوص بل والفتاوى في غيرها سيما الأخيرين ممن شرع تغسله بعد موته، أو لم يشرع هواناً به^(١)، انتهى.

ومراده بما تقدم: ما ذكره في مستثنيات غسل الميت، بما لفظه: (وكذا لا إشكال في الاجتزاء به _ أي بغسل المرجوم ونحوه _ عن الغسل بعد الموت، وأنه به ترتفع النجاسة الحاصلة بسبب الموت في غيره، وكذا سائر ما يترتب على غسل الميت من عدم وجوب الاغتسال بالمس ونحوه، ولا وجه لاستبعاد ذلك من حيث تقديم الغسل على سبب النجاسة، بعد فرض ثبوت ذلك من النص والفتوى، إذ الأحكام الشرعية موكولة إلى صاحبها، وربما أيده بعضهم بما نحن في غيبه عنه، من خبر محمد بن قيس الثقفي، عن أبي جعفر (عليه السلام) أن رجلاً أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: إني زنت فطهرني _ إلى أن ذكر أنه (عليه السلام) رجمه _ فلما مات أخرجه فصلى عليه ودفنه، فقالوا: يا أمير المؤمنين، لم لا تغسله؟ قال: «قد اغتسل بما هو منه طاهر إلى يوم القيامة»^(٢)، انتهى.

ص: ٣٦٩

١- الجواهر: ج ٥ ص ٣٠٧

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٣٧٥ الباب ١٤ من أبواب حد الزنا ح ٤ وفيه: «قد اغتسل بما هو طاهر...»

٣- الجواهر: ج ٤ ص ٩٥

وتبع الجواهر فى ذلك الفقيه الهمدانى، فقال: (لا إشكال فى الاجتزاء بهذا الغسل عن الغسل بعد الموت، كما يدل عليه النص والفتاوى، ومقتضاه ترتب أثر غسل الميت عليه من طهاره بدن الميت)^(١)، إلى آخره.

لكن خالف المامقانى فى ذرائع الأحلام فقال: (إنه لا إشكال فى الاجتزاء به _ أى بالغسل المقدم _ عن غسل الميت الموظف بعد الموت، وأنه لا يصير سبباً لبقائه على الطهاره وعدم عروض النجاسه التى تحصل لغيره بسبب الموت، ويترتب عليه ما يترتب على غسل الميت من عدم وجوب الاغتسال على من مسه بعد موته ونحوه، واستبعاد ذلك من جهه تقديم الغسل على سبب النجاسه بعد ثبوت ذلك من النص والفتوى مما لا وجه له)^(٢) إلى آخره. وسيأتى وجه منعه.

وكيف كان فعمده ما يستدل به لذلك أمور:

الأول: الأصل ولا- يرد عليه عموم غسل كل ميت، إذ لا عموم فى الأخبار يشمل الشهيد ومقدم الغسل كما لا يخفى على من راجع روايات نجاسه الميت فى المسأله الثالثه التى ذكرناها.

الثانى: إن الغسل الذى قدمه المرجوم ونحوه هو غسل الميت،

ص: ٣٧٠

١- مصباح الفقيه: الجزء ١ ص ٢٧ من المجلد الثانى سطر ٨

٢- ذرائع الأحلام: الجزء ٣ من المجلد ٢ ص ٢٧٤ سطر ٧

كما يستفاد من النصوص كقول الصادق (عليه السلام): «المرجوم والمرجومه يغسلان ويحنطان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان ويصلى عليهما، والمقتص منه بمنزله ذلك يغسل ويحنط ويلبس الكفن، ويصلى عليه»^(١٧)، وبعد غسل الميت لا نجاسه ولا وجوب للغسل بمسه ونحوهما.

الثالث: خبر محمد بن قيس بضميمه فهم عدم الخصوصية منه بالنسبه إلى جميع الحدود ونحوها. وإن كان يمكن التأمل في دلالة، فالحكم في الثلاثة خال عن الإشكال.

ثم إن حاصل ما ذكره المامقاني من المنع في الشهيد شمول العمومات له، وفي المقتص ونحوه أنه ليس غسلهم المقدم غسل الميت، وقد أطل الكلام في المسألة في باب نجاسه الميتة، لكن المنع عن شمول العمومات للشهيد غير تام، إذ صحيحه إبراهيم بقرينه التفصيل غير شامله للشهيد إذ ليس له غسل.

والمتبادر من صحيحه الحلبي _ كالتوقيعين _ الميت الذي هو منصرف عن نحو الشهيد، وخبر البئر صريح في موت الشخص في البئر، فأى إطلاق أو عموم يشمل الشهيد، وأما المقتص ونحوه فإنه لا يكاد يشك أحد بأنه غسل الميت المقدم كحنوطه وغيره، وكيف

ص: ٣٧١

كان فالحكم مما لا إشكال فيه.

نعم يبقى الكلام في أنه هل يكون حال الأمور الاضطرارية كالتميم في مقام بدليته، وغسل الجبيره، والغسل الاضطرارى بعدم السدر والكافور، ومن يصب عليه الماء صباً كمن يخاف تناثر جسده وغيرهم من أنحاء هؤلاء، كحال الأغسال الاختيارية في طهاره الميت وعدم نجاسه الماس أم لا؟ احتمالان: الأظهر الأول، لأن أدله البدليه كافيه في إثبات أحكام المبدل منه للبدل.

قال في الجواهر بعد الحكم بارتفاع النجاسه بالتغسيل: (وفي إلحاق التميم لفقد الماء مثلاً، وفاقد الخليطين ونحوهما من الأعدار نظر وتأمل، خصوصاً الأول ينشأ من استصحاب النجاسه وغيره مما دل عليها فلا يخرج عنها إلا بالمتيقن مع عدم ثبوت قيام التراب مقام الماء في رفع الخبث، ومن ظهور قيامها حال التعذر مقام الغسل الصحيح لاقتضاء الأمر الإجزاء ونحوه، لكن الإلحاق لا يخلو من قوه خصوصاً في فاقد الخليطين، والاحتياط لا يترك) (١)، انتهى.

ثم الظاهر أن بعض الأغسال لا- يكفي في الحكم بعدم نجاسه الملاقى، للاستصحاب غير المحكوم بشيء، وكذا غسل بعض الأعضاء، وإن بقى الشق الأيسر من الغسل الأخير فتأمل.

ص: ٣٧٢

١- الجواهر: ج ٥ ص ٣١١

وكذا أجزاؤها المبانة منها، وإن كانت صغاراً،

المقام الرابع: هل مجرد خروج الروح من الميتة يوجب النجاسه وإن كان قبل البرد، أم يشترط البرد في ذلك، قولان: سيأتى تفصيل الكلام فيه فى المسأله الثانيه عشره، إن شاء الله تعالى.

بقى ما لا يخلو التنبيه عليه من فائده، وهو أنك قد عرفت أن النفس التى يراد بها الدم توصف بالسائله فرقاً بينها وبين النفس التى يراد بها الجسد ونحوه، فالصفه توضيحيه لا احترازيه.

أما الدم فلا يوصف بالسائل لأنه لا توضيحي ولا احترازي، فتعبير المصنف (رحمه الله) دم سائل لا يخلو عن إشكال، ولم يرد فى روايه هكذا، وظنى أن منشأ الشبهه ما عرفت سابقاً من حساب أن "السائل" يراد به الدفق المقابل للجري بدون الدفق، وحينئذ فكما يحترز به عن اشتراك النفس التى ظن أنها مطلق الدم كذلك يحترز به عن اشتراك الدم.

{وكذا} أى كالميتة فى النجاسه {أجزاؤها المبانة منها وإن كانت صغاراً} قال فى الجواهر: إذ جامع المتن (وكلما ينجس من الحيوان بالموت، فما يقطع من جسده نجس، حياً كان المقطوع منه أو ميتاً، بلا خلاف يعرف فيه، كما اعترف به فى المعالم، واستظهره فى الحدائق، بل فى المدارك أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب، وفى شرح المفاتيح للأستاذ الأكبر إن أجزاء الحيوان التى تحلها الحياه تنجس بالموت وإن قطعت من الحى باتفاق الفقهاء، بل الظاهر كونه إجماعياً، وعليه الشيعة فى الأعصار والأمصار إلى آخره، وعن الذخيره

إن المسأله كأنها إجماعيه[[\(١\)](#)]، انتهى.

لكن عن المدارك والذخيره الإشكال، فعن الأول أنه قال: (غايه ما يستفاد من الأخبار نجاسه جسد الميت وهو لا يصدق على الأجزاء قطعاً، نعم يمكن القول بنجاسه القطعه المبانه من الميت استصحاباً لحكمها حال الاتصال ولا يخفى ما فيه)[\(٢\)](#)، انتهى. وعن الثاني: أنه بعد ما ذكر أن المسأله كأنها إجماعيه قال: (ولولا الإجماع لم نقل بها لضعف الأدله)،[\(٣\)](#) انتهى.

وربما يتوهم الإشكال عن التذكره، لأنه قال: (كل ما أبين من الحى مما تحله الحياه فهو ميت، فإن كان من آدمى كان نجساً عندنا، خلافاً للشافعى)[\(٤\)](#)، انتهى، لكنه ليس فى محله، إذ كلامه هذا تنبيه لخلاف الشافعى، لا لكون جزء ميت آدمى ليس كغيره.

نعم يمكن المناقشه فى الإجماع بما عن كشف اللثام من (أن الحكم باستواء الأجزاء المنفصله من الحى والميت مما قطع به الفاضلان ومن بعدهما، وهو الظاهر ولم أظفر لمن قبلهما بنص على أجزاء الحى إلا

ص: ٣٧٤

١- الجواهر: ج ٥ ص ٣١١

٢- المدارك: ص ٩٠ سطر ٢١

٣- الذخيره: ص ١٤٧ سطر ٣٣ نقله بالمعنى

٤- التذكره: ج ١ ص ٧ سطر ٢٠

على أليات الغنم] (١)، انتهى. وقرره على ذلك الجواهر.

وكيف كان، فيدل على الحكم جملة من الروايات:

منها: صحيح أيوب بن نوح رفعه إلى الصادق (عليه السلام) قال: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه» (٢).

وصحيح أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ما أخذت الحباله فقطعت منه شيئاً فهو ميتة، وما أدركت من سائر جسده حياً فذكه ثم كل منه» (٣)، وقريب منه روايته الأخرى.

وصحيح محمد بن قيس، عن الباقر (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «ما أخذت الحباله من صيد فقطعت منه يداً أو رجلاً فذروه فإنه ميت، وكلوا ما أدركتم حياً وذكرتم اسم الله عليه» (٤).

ص: ٣٧٥

-
- ١- كشف اللثام: ج ١ ص ٤٧ سطر ٣٢ في فرق المجبره وأقسامهم
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٩٣١ الباب ٢ من أبواب غسل المس ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٧ الباب ٢٤ من أبواب من رمى صيداً ثم شك لم يحرم أكله ح ٢
 - ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٧ الباب ٢٤ من أبواب من رمى صيداً ثم شك لم يحرم أكله ح ١

وعن الكافي، عن عبد الله بن سليمان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ما أخذت الحباله فانقطع منه شيء أو مات فهو ميتة» (١).

وعن زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «ما أخذت الحباله فقطعت منه شيئاً فهو ميت، وما أدركت من سائر جسده حياً فذكّه ثم كل منه» (٢).

وعن الكافي، عن الحسن بن علي الوشاء قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) فقلت له: جعلت فداك إن أهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها، فقال: «حرام هي» فقلت: جعلت فداك فنصطح بها؟ فقال: «أما علمت أنه يصيب اليد والثوب وهو حرام» (٣).

وعن الكاهلي، قال: سألت رجل الصادق (عليه السلام) وأنا عنده عن قطع أليات الغنم، فقال: «لا بأس بقطعها إذا كنت تصلح بها مالك _ ثم قال (عليه

ص: ٣٧٦

١- الكافي: ج ٦ ص ٢١٤ باب الصيد بالحباله ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٣٧ الباب ٢٤ من أبواب من رمى صيداً ثم شك لم يحرم أكله ح ٤

٣- الكافي: ج ٦ ص ٢٥٥ باب ما يقطع من أليات الضأن ح ٣

(السلام): _ إن في كتاب علي (عليه السلام) أن ما قطع منها ميت لا ينتفع به» (١).

وعن أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال في أليات الضأن تقطع وهي أحياء: «إنها ميتة» (٢).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال في أليات الضأن تقطع وهي أحياء: «إنها ميتة» (٣).

وتقريب الدلالة في هذه الأخبار: أن الميتة من أظهر أوصافها شرعاً حرمة الأكل والنجاسة المغروسة هذين في أذهان المتشرعة، حيث صاراً من اللازم البين بالمعنى الأخص الذي يكفى في تصويره تصور الملزوم، إذ الميتة كالمني، فكما لو قال: كل ماء يخرج عقب الدفق فهو منى تبادر كونه نجساً، كذلك إذا قال: كل شيء سقط من حي فهو ميتة.

ومنه: يعلم أن استشكال الفقيه الهمداني (رحمه الله) في الاستناد إلى روايات الصيد _ لأنه إما يراد من الميتة حكماً فالتبادر إرادته حرمة

ص: ٣٧٧

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٥ الباب ٣٠ من أبواب ما يقطع من أعضاء الحيوانات ح ١

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٥ الباب ٣٠ من أبواب ما يقطع من أعضاء الحيوانات ح ٣

٣- الدعائم: ج ١ ص ١٢٦

الأكل فى مقابل المذكى؁ أو الميتة حقيقه؁ فدلالتهأ على النجاسه تحتاج إلى وجود دليل عام يدل على نجاسه الميتة بحيث يشمل الفرض وهو قابل للمنع _ فى غير محله؁ ولو بنينا على مثل هذه المناقشات لم يمكن إثبات الحكم بأخبار الأطمعه التى بنى هو (رحمه الله) استفاده النجاسه منها.

ومنه: ظهر أيضا ما فى كلام المعالم؁ حيث إنه أورد فى المقام ثلثاً من روايات الأليات؁ وأشكل فى سند بعضها ودلاله الأخر؁ إذ الدلاله على النجاسه تحتاج إلى وجود دليل عام فى نجاسه الميتة ليكون إثبات أن المنقطع منه ميتة مقتضياً لدخوله فى عموم الدليل على نجاسه الميتة؁ وقد علم أن العمده فى التعميم هو الإجماع المدعى فى كلام الأصحاب؁ وحينئذ فالتمسك به موقوف على كونه متناولاً لهذا المنقطع؁ ومعه لا حاجة إلى توسط الاحتجاج بما دل على أنه ميتة؁ انتهى.

وكيف كان: فربما استدلل للنجاسه مضافاً إلى الأخبار:

أما فى الجزء المنفصل عن الميت: فبوضوح أنه مفروض النجاسه؁ لأن الموت نجس الحيوان؁ سواء بقيت أجزاءه متصله أم انفصلت؁ وما تقدم عن المدارك من أن الأخبار دلت على نجاسه الميتة وهى لا تصدق على الأجزاء.

فيرد عليه: النقض أولاً: بأن الأخبار وردت على نجاسه الكلب؁ وهو لا يصدق على الأجزاء فلم يحكم بنجاسه جزئه.

والحل ثانياً: بأن العرف لا يكاد يشك في أن ليس المناط في مثل الطهاره والنجاسه الاجتماع أو الافتراق، بل العرض قائم بكل جزء، فالحكم على المجموع من باب كونه مجمعا للأجزاء لا من باب أنه مجموع، ولا أدري أن صاحب المدارك هل يلتزم بأنه لو قطع رأس لم يجز لمحارمه النظر إليه أو غسله، وهل يجوز لغير المحارم غسله، إلى غير ذلك، لأن الحكم إثباتاً ونفياً كان معلقاً على الشخص وهذا بعض الشخص، وكذا في نظائر المقام مما علق الأحكام بعنوان مجموعي، ليس المناط في نظر العرف كونه مجموعاً.

وأما استشكله في الاستصحاب: فإن كان من جهة عدم اتحاد الموضوع، ففيه: إن الموضوع العرفي الذي هو مناط الاستصحاب لا يفرق فيه الموت والحياء، فإنهما بنظرهم من الحالات، وإن كان من غير هذه الجبهه فاللازم أن يبين حتى ينظر فيه.

وأما في الجزء المنفصل عن الحي: فبتنقيح المناط، بدعوى إناطه النجاسه بزهاق الروح المتحقق في المقام، لكن فيه: إن هذا المناط لو كان مستفاداً من الأخبار فليس وجهاً غيرها، وإن لم يكن مستفاداً منها فهو أمر حدسي لا يمكن الاتكال عليه.

بقي الكلام في شيء: وهو أن العضو الميت المتصل ببدن الإنسان كالمفلوج ونحوه، هل هو نجس أو طاهر؟ أم فيه تفصيل، أقوال: المشهور الطهاره، وعن شارح الوسائل نقل الإجماع على ذلك، وعن المعالم نفى الريب في بطلان القول بالنجاسه، وعن شرح المفاتيح دعوى الضروره على عدم التزام

الناس بقطعها، وعن شارح الدروس التردد في الأجزاء الكبيره التي يعرضها الموت حال الاتصال، وفي الذرائع التفصيل بأنه إذا كان اتصالها ضعيفاً بحيث يعد منفصلاً عرفاً، فلا يبعد الحكم بنجاستها، والأقوى هو الأول، لانصراف أدله نجاسه الميتة ووجوب الغسل بمسها عن مثل هذه قطعاً.

هذا مضافاً إلى ما في المصباح من أن في معاملة الإنسان مع عضوه المتصل ببدنه معاملة نجس العين من الحرج ما لا يخفى، لكن لا- يخفى أن هذا كما يظهر من مساق كلام جماعه من مدعى الطهاره إنما هو في العضو الميت العرفي، ولذا مثلوا بالمشلول، وذكروا الحرج في نجاسته لا- الميت الحقيقي الذي صار كالقطعه المبانه الذي ينتن في يوم أو نحوه فإنه نجس، لأنه ميتة قطعاً، ولا- وجه لما ذكره في الجواهر، فإنه بعد نقل التردد من الخونسارى سيما إذا اتنت قال: (والانصاف أنه لا وجه لذلك كله، لأصالة الطهاره من غير معارض) (١) إلى آخره.

وبهذا تحققت أن الأقوى في المسألة: التفصيل بين العضو الميت حقيقه فنجس، وبين غيره مما يطلق عليه الميت عرفاً تسامحاً فطاهر.

بقي شيء: وهو أن الجزء المقطوع قبل خروج الروح منه هل يحكم بنجاسته أم لا؟ أفتى في المستند بالثاني، قال: (ما قطع نجس،

ص: ٣٨٠

عدا ما لا تحله الحياه منها، كالصوف والشعر والوبر والعظم والقرن والمنقار والظفر والمخلب والريش والظلف والسن، والبيضه اذا اكتست القشر الأعلى،

مات الجزء أو لم يمت بعد(١)، واستدل بإطلاق أدله القطعه المبانه، لكن لا يبعد انصرافها عن مثل الحي، فاستصحاب الطهاره قبل موت الجزء محكم، فتأمل.

وكيف كان، فقد تحقق نجاسه أجزاء الميتة {عدا ما لا تحله الحياه منها، كالصوف، والشعر، والوبر، والعظم، والقرن، والمنقار، والظفر، والمخلب، والريش، والظلف، والسن، والبيضه إذا اكتست القشر الأعلى} وفي المستند بلا خلاف يعرف، بل عليه حكاية الإجماع فى كلام غير واحد من الأصحاب، انتهى.

وعن المدارك وشرح المفاتيح والذخيره والحدائق وكشف اللثام وغيرها: دعوى الاتفاق، أو عدم الخلاف فى ذلك، ويدل عليه نصوص مستفيضه، كصحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه روح»(٢).

ص: ٣٨١

١- المستند ج ١ ص ٣٠ سطر ٩

٢- الوسائل ج ٣ ص ٣٣٣ الباب ٥٦ من ابواب لباس المصلى ح ١

وروايه قتيبه بن محمد المرويه عن مكارم الأخلاق، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) إنا نلبس الثوب الخز وسداه إبريسم، قال: «لا بأس بالإبريسم إذا كان معه غيره، قد أصيب الحسين (عليه السلام) وعليه جبه خز، سداها إبريسم» قلت: إنا نلبس هذه الطياله البربريه وصوفها ميت؟ قال: «ليس فى الصوف روح ألا ترى أنه يجزّ ويبيع وهو حيّ» (١).

وحسنه حريز قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لزراره ومحمد بن مسلم: «اللبن واللبا والبيضة والشعر والصوف والقرن والنباب والحافر، وكل شيء يفصل من الشاه والدابه فهو ذكى، وإن أخذته منه بعد أن يموت، فاغسله وصلّ فيه» (٢).

وصحيحه زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الأنفحة تخرج من الجدى الميت؟ قال: «لا بأس به»، قلت: اللبى يكون فى ضرع الشاه وقد مات؟ قال: «لا بأس به»، قلت: والصوف والشعر وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من الدجاجة؟ فقال: «كل هذا لا بأس به» (٣).

وروايه الحسين بن زراره قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه

ص: ٣٨٢

١- مكارم الأخلاق: ص ١٠٧ باب لبس الخز

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٥ الباب ٣٣ من أبواب الأطمعه والأشربه ح ٣

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٦ الباب ٣٣ من أبواب الأطمعه والأشربه ح ١٠

السلام) وأبى يسأله عن اللبن من الميتة والبيضه من الميتة وأنفحه الميتة؟ فقال: «كل هذا ذكي» (١).

وعن الكافي، إنه قال: وزاد فيه علي بن عقبه وعلي بن الحسن بن رباط قال: «والشعر والصوف كله ذكي» (٢).

وقال أيضاً: وفي روايه صفوان عن الحسين بن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الشعر والصوف والوبر والريش وكل نابت لا يكون ميتاً»، قال: وسألته عن البيضه تخرج من بطن الدجاجة الميتة؟ قال: «تأكلها» (٣).

وروايه يونس عنهم (عليهم السلام) قالوا: «خمسه أشياء ذكيه مما فيه منافع الخلق: الأنفحه والبيض والصوف والشعر والوبر» (٤).
الحديث.

وعن الصدوق في الفقيه مرسلًا قال: قال الصادق (عليه السلام): «عشره أشياء من الميتة ذكيه، القرن والحافر والعظم والسن والأنفحه واللبن والشعر والصوف والريش والبيض» (٥).

ص: ٣٨٣

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٩ الباب ٦٨ من أبواب النجاسات ح ٢
 - ٢- الكافي: ج ٦ ص ٢٥٨ باب ما ينتفع به من الميتة ح ٣
 - ٣- الكافي: ج ٦ ص ٢٥٨ باب ما ينتفع به من الميتة ذيل ح ٣
 - ٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٥ الباب ٣٣ من كتاب الأطحمة والأشربه ح ٢
 - ٥- الفقيه: ج ٣ ص ٢١٩ الباب ٩٦ في الصيد والذبائح ح ١٠١

وعنه في كتاب الخصال(١): مسنداً عن محمد بن أبي عمير يرفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) مثله مع مخالفه في الترتيب.

وعن البرقي: في حديث عن أبي عبد الله (عليه السلام): «وأما ما يحل من الميتة فالشعر والصوف والوبر والناب والقرن والضرس والظلف والبيض والأنفحة والظفر والمخلب والريش»(٢).

وعن الكليني: بسنده عن أبي حمزه الثمالي، عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث: أن قتاده قال له: اخبرني عن الجبن؟ فقال: «لا بأس به». فقال: إنه ربما جعلت فيه أنفحة الميت؟ فقال: «ليس بها بأس إن الأنفحة ليس لها عروق، ولا فيها دم ولا لها عظم إنما تخرج من بين فرث ودم، _ ثم قال: _ وإنما الأنفحة بمنزله دجاجة ميتة أخرجت منها بيضه، فهل تأكل تلك البيضه؟ قال: قتاده لا، ولا أمر باكلها. فقال له أبو جعفر (عليه السلام): «ولم؟» فقال: لأنها من الميتة، قال له: «فإن حضنت تلك البيضه فخرجت منها دجاجة أتأكلها؟ قال: نعم، قال: «فما حرم عليك البيضه وحلل لك الدجاجة؟ _ ثم قال (عليه السلام): _ فكذلك الأنفحة مثل البيضه، فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلين ولا تسأل عنه إلا

ص: ٣٨٤

١- الخصال: ج ٢ ص ٤٣٤ باب العشرة ح ١٩

٢- المحاسن: ص ٤٧١ الباب ٥٩ من كتاب المآكل ح ٤٦٤

أن يأتيك من يخبرك عنه»(١).

وعنه (رحمه الله): بسنده عن يونس، عنهم (عليهم السلام) قالوا: «خمسة أشياء ذكّيه مما فيها منافع الخلق: الأنفخه والبيضه والصوف والشعر والوبر»(٢)، الحديث.

وعن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في بيضه خرجت من إست دجاجة ميتة، قال: «إن كانت اكتست البيضه الجلد الغليظ فلا بأس بها»(٣).

وفى مكاتبه الجرجاني إلى أبي الحسن (عليه السلام): استثناء الصوف إن جَزَّ والشعر والوبر والأنفخه والقرن ولا- يتعدى إلى غيرها(٤).

أقول: الظاهر أن المراد منه التعدى إلى ما فيه روح.

وعن الحسين بن زرارة: عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: سأله أبى عن الأنفحه تكون فى بطن العناق أو الجدى وهو ميت؟ قال: «لا بأس به». قال: وسأله أبى وأنا حاضر عن

ص: ٣٨٥

١- الكافي: ج ٦ ص ٢٥٦ باب ما ينتفع به من الميتة ... ح ١

٢- الكافي: ج ٦ ص ٢٥٧ باب ما ينتفع به من الميتة ... ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٥ الباب ٣٣ من كتاب الأَطعمه والأشربه ح ٦

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٦ الباب ٣٣ من كتاب الأَطعمه والأشربه ح ٧

الرجل يسقط سنّه فيأخذ سنّ إنسان ميت فيجعل مكانه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»، وقال: عظام الفيل تجعل شطرنجاً؟ قال: «لا بأس بمسها». وقال أبو عبد الله (عليه السلام): «العظم والشعر والصوف والریش كل ذلك نابت لا يكون ميتاً»، قال: وسألته عن البيضة تخرج من بطن الدجاجة الميتة؟ قال: «لا بأس باكلها» (١).

وعن قرب الإسناد للحميري: عن السندي بن محمد، عن أبي البختری، عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) عن علي (عليه السلام) قال: «لا بأس بما ينتف من الطير والدجاج، ينتفع به للعجين، وأذنان الطواويس وأعراف الخيل وأذناها» (٢)، ونحوه رواه الشيخ.

وعن العلل والعيون: عن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) قال: «فلِمَ لم يجب الغسل على من مس شيئاً من الأموات غير الإنسان كالطير والبهائم والسباع وغير ذلك؟ قيل: لأن هذه الأشياء كلها ملبسه ريشاً وصوفاً وشعراً ووبراً، هذا كله ذكي ولا يموت، وإنما يماس منه الشيء الذي هو ذكي من الحي والميت» (٣).

ص: ٣٨٦

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٧ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمه والأشربه ح ١٢

٢- قرب الإسناد للحميري: ص ٦٤ سطر ١١

٣- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١١٣ في عله وجوب دفن الميت وتكفينه. والعلل: ج ٢ ص ٢٦٨ الباب ١٨٢ في علل الشرايع... ح ٩

أقول: إن كان اللفظ الغسل _ بالفتح _ فالمراد عدم النجاسه بالمس رطباً، بخلاف الإنسان، وإن كان الغسل _ بالضم _ فاللازم حمل المفهوم وهو وجوب الغسل بمس جلد الحيوانات على الاستحباب، بقرينه الروايات النافيه للوجوب، أو غير هذا الحمل من بعض المحامل الأخر، إلى غير ذلك من الروايات.

وبما تقدم من الروايات خصوصاً ما تضمن محاوره الإمام الباقر (عليه السلام) مع قتاده وإفحامه، يظهر موضوعيه ما عن العياشى فى تفسيره، عن عمار الدنى، عن أبى الصهباء قال: قام ابن الكوالى وسأل علياً (عليه السلام) وهو على المنبر وقال: إنى وطئت دجاجة ميتة فخرجت منها بيضه فأكلها، قال: «لا»، قال: فإن استحضنتها فخرج منها فرخ آكله؟ قال: «نعم»، قال: فكيف؟ قال: «لأنه حى خرج من الميت، وتلك ميتة خرجت من ميتة»^(١).

كما سيأتى من موضوعيه روايه وهب بن وهب المنسوبه الى أمير المؤمنين (عليه السلام) وذلك لما ورد فى بعض الروايات من أنهم وصفوا على لسانه (عليه السلام) روايات إبطالاً لأمره وتقويه لكلماتهم، كيف وقد وصفوا على لسان الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبعد هذا كله فمن العجب ما حكى عن شارح الدروس من منع دلالة الأخبار على طهاره الأشياء المذكوره، واستدلاله لها بالإجماع وأصالة الطهاره بعد

ص: ٣٨٧

١- المستدرک: ج ٣ ص ٧٦ الباب ٢٤ من أبواب الأطحه المحرمه ح ٢

ادعائه قصور ما دل على نجاسه الميتة عن إثبات نجاسه أجزائها.

بقى الكلام فى أمور:

الأول: إن هذه الأخبار وإن لم تشتمل على المنقار، إلا أن العمومات الواردة فيها كقوله (عليه السلام) فى صحيح الحلبي: «إن الصوف ليس فيه روح» وغيره مما تقدم كافيه فى الحكم، بل لو قلنا بنجاسه بعض السمك بالموت، لا نقول بنجاسه مثل فلسه مما لا روح فيه، والأولى ذكر جميع ما فى الروايات، فعدم ذكر الحافر فى المتن خلاف الأولى.

الثانى: المشهور بين الأصحاب عدم الفرق فى الحكم بطهاره الصوف والريش والشعر ونحوها، بين كونها مأخوذه من الميتة بطريق الجز، أو القلع، إلا أنه فى صوره القلع يحتاج إلى غسل موضع الاتصال من حيث ملاقاه الميتة برطوبه مسريه، بل وكذلك فى البيضة وغيرها، وعليه يحمل حسن حريز بقريته الارتكاز العرفى، فاحتمال الطهاره مطلقاً، لإطلاق الأخبار، أو اشتراط الطهاره بالغسل، أو كون الغسل أمر تعبدى مطلقاً لإطلاق حسن حريز ممنوع، ونحوه فى المنع ما حكى عن الشيخ (رحمه الله) فى النهايه من تخصيص طهاره الشعر ونحوه بصوره الجز، وحكم بنجاستها فى صوره القلع، معللاً بأن أصولها المتصله باللحم من جمله أجزائها.

وربما يستشهد له بمكاتبه الجرجانى عن أبى الحسن (عليه

ص: ٣٨٨

السلام) _ التي تقدمت الإشارة إليها _، قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً، فكتب: «لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا-عصب، وكل ما كان من السخال الصوف إن جز، والشعر والوبر والأنفحة والقرن، ولا- يتعدى إلى غيرها»(١١)، بتقريب أنه قيد الصوف بالجز- وليس إلا لما ذكره الشيخ في القلع.

وجه المنع: أن ما يتصل بأصول الشعر لم يعلم كونه من ما يحل فيه الروح، فهو إما من الشعر أو من الفضلات المستعدة للشعر، ويؤيد ذلك وقوع الريش في الأخبار المعلوم عدم جزّه، بل قلعه مع كونه كالشعر في اتصال بعض الأجزاء بأصوله.

ومثله في التأييد: روايه قرب الإسناد المتقدمه: «لا بأس بما ينتف من الطير والدجاج ينتفع به للعجين» إلى آخره، فإنها صريحه في عدم الجزّ، بل ربما يرد كلام الشيخ بظهور حسن حريز في إرادته أخذ الأشياء المذكوره من الميتة بطريق القلع، لما تقدم من ظهور الأمر بالغسل في كونه لأزاله النجاسه العرضيه، وإن تنظر فيه في المصباح لإمكان أن يدعى أن الغالب وصول شيء من رطوبات الميت إلى هذه الأشياء فيمكن أن يكون الأمر بغسلها لذلك.

وأما المكاتبه فبعد النظر فيها من وجوه لا تخفى، إنها فصلت بين

ص: ٣٨٩

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٦ الباب ٣٣ من كتاب الأطحه والأشربه ح ٧

الشعر وغيره، ولا- يقول بالتفصيل حتى الشيخ، وردّ علمها إلى أهلها أولى من تعليلها بما في المصباح: (بشروع الانتفاع به عند اتصاله بالجلد، فأريد بالاشتراط التحرز عنه، وأما الشعر والوبر كالأنفحة والقرن لا ينتفع بها غالباً إلا بعد الانفصال)(١) انتهى.

الثالث: جمهور الأصحاب كما في المستند، أو الأصحاب كما في المصباح، أو بإتفاق كما في المستمسك، أو إجماعاً كما في الذرائع: على اشتراط طهاره البيض باكتسابه القشر الأعلى، وإن اختلفوا في التعبير عنه بالقشر الصلب، والجلد الفوقاني، والجلد الغليظ، والقشر الأعلى، لكن في المستند كما عن المقنع وظاهر المدارك والمعالم: القول بالطهاره مطلقاً، استناداً إلى إطلاق الأخبار.

وفيه: ما لا يخفى، لتقيده بموثقه غياث المتقدمه، مضافاً إلى أن المتبادر من جمله من المطلقات هي البيضة الكامله، بل لا أعلم أن البيض يكمل بما يسمى بيضاً _ لا صفاراً _ إلا وهو مكتس بالجلد الغليظ.

قال الفقيه الهمداني: (وتوهم أن المقتضى لنجاستها ليس إلا الملاقاه للميته وإلا فهي طاهره بالذات، كما يدل عليه سائر الأدله وما

ص: ٣٩٠

في المستثنيات من الميتة

بقى في المستثنيات عن الميتة شيء لم يتعرضوا له: وهو البعرة، فإن

ص: ٤٠٦

هذا فى ميتة غير نجس العين، وأما فيها فلا يستثنى شىء.

الظاهر طهارتها لبعض العمومات فى الأخبار المتقدمه.

قال فى أطعمه المستند: (نعم كان عليهم ذكر مثل البعره القابله للتطهير أيضاً، كما ذكروا العظم والسن ونحوهما، ويمكن أن يكون الوجه فى عدم ذكرها أن الكلام فى الميتة مطلقاً، سواء كان مما يؤكل أو لا يؤكل، والبعره إنما تطهر مما يؤكل خاصه، وقد ذكروها بل ذكروا طهارتها حال الحياه مع انفصالها)^(١)، انتهى.

أما أبوالها فإنها وإن شملها عموم روايه المحاوره مع قتاده، إلا- أن الظاهر عدم ذهاب إحد إلى ذلك، قال فى المستند بعد التعرض إليها وإلى البصاق والقيح ما لفظه: (والبواقى مايعات نجس بملاقاه الميتة فلا وجه لذكر طهارتها، ولم يدل دليل خارجى على طهاره عدم تنجسها كما فى اللبن والأنفحه فلذا لم يذكرها)^(٢)، انتهى.

{هذا} كله {فى ميتة غير نجس العين، وأما فيها فلا يستثنى شىء} لأن الظاهر من روايات الاستثناء، الاستثناء من نجاسه الميتة، لا من النجاسه الذاتيه، وهذا هو المشهور بين الفقهاء.

وفى الجواهر مازجاً: (على الأظهر الأشهر، بل المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، بل هى كذلك إذ لم نجد بل ولم يحك فيه خلاف

ص: ٤٠٧

١- المستند: ج ٢ ص ٤١٢ فى طهاره ما لا تحله الحياه سطر ٣٥

٢- المستند: ج ٢ ص ٤١٢ فى طهاره ما لا تحله الحياه سطر ٣٣

من أحد إلا من المرتضى فى الناصريات فحكم بطهاره شعر الكلب والخنزير فيها(١)، انتهى.

واستدل له فى المصباح: (بأن معروض النجاسه على ما يتبادر عرفاً من الحكم بنجاسه حيوان ليس إلا نجاسه جسده الباقى بعد موته بجميع أجزائه، سواء اتصلت الأجزاء بجملتها أو انفصلت عنها، فجثه الحيوان المحكوم بنجاسته ليست بنظر العرف إلا كعين العذره فى كون كل جزء منه من حيث هو معروضاً للنجاسه، فشعر الخنزير أو لحمه أو عظمه ما دام مصداقاً لهذا الموضوع نجس، سواء كان متصلاً بالخنزير أو منفصلاً عنه)(٢)، انتهى.

أقول: ويؤيد قول المشهور جمله من الروايات كروايه برد الإسكاف قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك إنا نعمل بشعر الخنزير، فربما نسى الرجل فصلى وفى يده منه شىء؟ فقال: «لا ينبغى أن يصلى وفى يده منه شىء _ وقال _ خذوه فاغسلوه فما كان له دسم فلا تعملوا به، وما لم يكن له دسم فاعملوا به واغسلوا أيديكم منه»(٣)، وقريب منها روايته الأخرى.

ص: ٤٠٨

١- الجواهر: ج ٥ ص ٣٣١

٢- مصباح الفقيه: ج ١ ص ٢٠ من الجزء الأخير سطر ٢

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ١٦٨ الباب ٥٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٤

ورواه سليمان الإسكاف قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن شعر الخنزير يخرز به؟ قال «لا بأس به ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي»^(١).

ثم إن المحكى عن السيد المرتضى (رحمه الله) أنه استدل لمذهبه بأمر:

الأول: الإجماع، قال بعد قول الناصر شعر الميتة طاهر وكذلك شعر الكلب والخنزير، ما نصه: (هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا _ إلى أن قال: _ دليلنا على صحه ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرر)، إلى آخره.

الثاني: ما ذكره بقوله: (وليس لأحد أن يقول إن الشعر والصوف من جملة الخنزير والكلب وهما نجسان، وذلك أنه لا يكون من جملة الحي إلا ما يحله الحياه، وما لا تحله الحياه ليس من جملته، وإن كان متصلاً به)^(٢)، انتهى.

الثالث: ما حكى في المدارك عن السيد أنه تمسك بوجه آخر، وهو أن ما لا تحله الحياه من نجس العين كالمأخوذ من الميتة.

وفي هذه الأمور ما لا يخفى.

ص: ٤٠٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ٣

٢- الجوامع الفقيهيه، كتاب الناصريات: ص ٢١٨ مسأله ١٩

أما الأول _ الإجماع _ فقد قال في الجواهر: (وأعجب منه نسبه الطهاره فيه إلى اصحابنا بل ادعى الإجماع عليه مع أنا لم نقف على موافق له فيه منا، ممن تقدمه بل ومن تأخر عنه _ ثم نقل شعر بحر العلوم _:

فإن يكن من نجس فهو نجس كأصله والقول بالطهر درس؟ (١)

وأما الثاني: فقد عرفت جوابه فيما تقدم.

وأما الثالث: فهو تنظير في قبال النص والإجماع.

ص: ٤١٠

١- الجواهر: ج ٥ ص ٣٣٢، ومنظومه الطبائبي: ص ٤٦

وسواء أخذ ذلك بجز أو نتف أو غيرهما.

نعم يجب غسل المنتوف من رطوبات الميتة، ويلحق بالمدكورات الإنفحه،

على تقدير كونها معدوده من أجزائها تبعاً، يدل على طهارتها ولو من غير المأكول ما دل على طهاره ما لا تحله الحياه من أجزاء الميتة، كما هو واضح(1)، انتهى.

{و} قد تقدم جواز الانتفاع بالصوف مطلقاً {سواء أخذ ذلك بجز أو نتف أو غيرهما}.

{نعم يجب غسل المنتوف من رطوبات الميتة} وهذا كله ظاهر {ويلحق بالمدكورات الإنفحه} بكسر الهمزة وبكسر الفاء، وقد تفتح، وتشديد الحاء وقد تخفف، ومنفحه، وبنفحه، وطهارته من الميتة بالإجماع المستفيض حكايته ودعواه فى كلمات الفقهاء، والنصوص المتقدمه جملة منها، ويقع الكلام فيها من جهتين:

الأولى: فى موضوعها، وقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: إن الإنفحه عباره عن الظرف، فعن الصحاح والجمهوره وأبى زيد، كما فى لسان العرب: (إنها كرش الحمل أو الجدى ما لم

ص: ٣٩٤

يأكل، فإذا أكل فهو كرش^(١)، وبذلك فسرت في السرائر، كما عن أطعمه المسالك، والتنقيح، وكذا عن غيرهم.

الثاني: إنها عباره عن المظروف، فعن القاموس، والتهذيب، والمغرب: (إنها شيء أصفر يستخرج من بطن الجدى الرضيع فيعصر في صوفه مبتله فيغلظ كالجبين)^(٢)، وإليه يرجع ما في القواعد والنهائية وكشف الالتباس وغيرها من أنها لبن مستحيل في جوف السخله.

الثالث: ما ذكره الفقيه الهمداني (رحمه الله) بقوله: (ويحتمل قوياً أن تكون اسماً لمجموع الظرف والمظروف، بأن يكون ذلك الشيء الذي هو من الحيوان بمنزله المعدة للإنسان مع ما فيه مسمى بالإنفحة، فإنه يظهر منهم أنه ليس لوعائه اسم آخر ولا يسمى بالكرش إلا بعد أن أكل فيقال حينئذ استكرش أى صارت انفحته كرشاً)^(٣) انتهى.

وفى الجواهر حاول رد التفسيرين جميعاً إلى أن المراد هو بيان كون الإنفحة عباره عن الظرف. وكيف كان فالأقوى في النظر هو ما ذكره

ص: ٣٩٥

١- لسان العرب: ج ٦ ص ٣٤٠

٢- القاموس المحيط: ج ٤ ص ٤١٠ مادة (نفح)

٣- مصباح الفقيه: ج ١ ص ١٧

الثانية: في الاختلاف الواقع في طهاره الظرف والمظروف بعد مسلميه الطهاره في الجملة، فنقول: لا ينبغي الإشكال في طهاره المظروف لأنه هو المتيقن من المنتفع به المستعمل في الجبن، فالمقطوع إرادته من الروايات. أما الظرف فالأحوط الاجتناب عنه، لعدم معلوميه كونه مستثنى، وإن كان الأقوى بناءً على ما عرفت دخوله في اسم الإنفحة.

ثم: إن الكلام في تنجس المظروف بملاقاه الظرف بناءً على عدم صدق الإنفحة عليه كتنجيس الظرف بملاقاه الميته بناءً على صدقها عليه، في غير محله بعد الاستثناء الظاهر في الطهاره، فتأمل.

وفي المقام كلمات كثيره للأعلام أضربنا عنها خوف التطويل.

بقي في المقام أمران:

الأول: إن صريح الفقهاء واللغويين في الإنفحة اختصاصها بما قبل الأكل.

الثاني: ما عن الشهيد في الذكرى: (الإنفحة طاهره من الميته والمذبوحه وإن أكلت السخله) (1)، انتهى.

وفي الجواهر احتمال الأكل اليسير الذي لا يعتد به، لكن الأقوى

ص: ٣٩٤

وكذا اللبن في الضرع،

دوران الحكم مدار الصدق، وليس عندي في ذلك شيء مبين، فالمرجع هو أهل الجبن، ولو شك لزم الفحص لوجوب الفحص في الموضوعات كما تقدم ويأتي، وعلى فرض اختلافهم في بعض الموارد ففي الشك في الموضوع يكون المرجع استصحاب كونها إنفحة، وفي الشك في المفهوم كان المرجع عموم نجاسه الميتة، كما صرح به في المستمسك.

ثم إن جماعه من الأصحاب صرحوا بعدم اختصاص الحكم بطهاره الإنفحة بما إذا كانت من المأكول، ولا يخفى أن التعميم لا يتوقف على صدقها على غير الحمل والجدى، إذ يمكن ذلك بكونهما موطئين، أو جلالين، وعلى كل حال فمستند العموم إطلاق الأخبار ومعاهد الإجماعات، لكن تأمل في ذلك الفقيه الهمداني، وتبعه بعض المعاصرين إلى انصراف الأخبار إلى الإنفحة المعهودة التي تجعل في الجبن، لكن الأقوى الطهاره، للتعليل المتقدم في خبر أبي حمزه، وقد عرفت بعض الكلام في ذلك في البيضة، والله العالم.

{وكذا} يلحق بالمذكورات {اللبن في الضرع} من الحيوان الميت فيحكم بطهارته مطلقاً، وحليته من الحيوان الحلال اللحم، وكون اللبن كذلك هو المحكى عن الصدوق، والشيخين، والقاضى، وابن زهره، والطوسى، والشهيدين، وصاحبى المعالم والمدارك، وغيرهم.

وفي المصباح نسبه إلى أشهر القولين، وعن بعض نسبه إلى

المشهور، وعن الدروس ندره القائل بخلافه، وعن الخلاف والغنيه دعوى الإجماع عليه، ومع هذا فقد حكى القول بالنجاسه عن جمع كابن إدريس، وسالار، والمحقق، والعلامه فى كثير من كتبه، وأبى العباس، والفاضل المقداد فى أطعمه التنقيح، والصيمرى، والمحقق الكركى فى جامع المقاصد، بل عن الأول أنه قال: أما اللبن فإنه نجس بغير خلاف عند المحصلين من أصحابنا، وعن أطعمه المسالك ذهب ابن إدريس، والمصنف، والعلامه، وأكثر المتأخرين إلى نجاسته لملاقاه الميتة، بل عن المنتهى المشهور عند علمائنا: (إن اللبن من الميتة المأكوله اللحم بالذكاه نجس) (1)، انتهى.

وكيف كان، فالأقوى الطهاره، للروايات المتقدمه البالغه حد الاستفاضه، التى فيها الصحيح والموثق وغيرهما.

وأما سائر ما يستدل لهم من أصاله البراءه عن وجوب الاجتناب، وعمومات طهاره ما لم يعلم نجاسته بعد منع الإجماع على أن كل نجس منجس، والإجماع المدعى فى الخلاف والغنيه، فتطويل من غير طائل.

ويستدل للقول بالنجاسه: بقاعده الاحتياط، كما عن ابن إدريس، وقاعده (كل نجس منجس) كما عن العلامه وغيره، وروايه وهب بن وهب عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): أن علياً (عليه السلام) سئل عن شاه ماتت

ص: ٣٩٨

فحلب منها لبن؟ فقال علي (عليه السلام): «ذلك الحرام محضاً» (١).

وروايه فتح، فإنها بعد ذكر الصوف والشعر والوبر والإنفحة والقرن قال: «ولا يتعدى إلى غيرها».

قال في المنتهى: (وحيث لم يذكر اللبن في نظم ما هو مستثنى من الميتة، فلا يجوز التعدى إليه حتى يحكم بطهارته) (٢)، انتهى. لكن لا يخفى أن المذكورات غير صالحه للاستناد.

أما الاحتياط: فلا مجال له في المقام بعد الأدله، مضافاً إلى أنه شك في التكليف وهو محل البراءة.

وأما القاعده: فمستندها الإجماع، أو ما يستفاد من الصغريات الوارده في بعض النجاسات، والإجماع في المقام غير حاصل، والكلية المستفاده قابله للتخصيص.

وأما روايه وهب، فلأنها ضعيفه السند، كيف وقد قالوا في وهب إنه عامي كذاب، أو هو من أكذب البريه، ونحو هذه العباثر، فكيف تقاوم الروايات المعبره؟ قال في الذرائع: (ولو فرض أنها صحيحه وجب حملها على التقيه لموافقتها لمذهب العامه لأنهم يحرمون

ص: ٣٩٩

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٧ الباب ٣٣ كتاب الأطمعه والأشربه ح ١١

٢- المنتهى: ج ١ ص ١٦٥ نقلاً بالمضمون

كل شيء من الميتة(1)، انتهى. وكأنه أخذ ذلك من محكى التهذيب وغيره.

وأما روايه الفتح، فلأنها على تقدير تماميه جهاتها يخرج عنها بالمعتبره المتقدمه، كما يخرج عنها بالنسبه إلى غير اللبن من المستثنيات التي يسلمها علامه (رحمه الله) وغيره من القائلين بعدم استثناء اللبن، هذا مضافاً إلى كونها مكاتبه المحتمل للتقيه، فتأمل.

لا يقال: سلمنا أن المعتبره دلت على طهاره اللبن في حد ذاته، كما هو مقتضى القاعده لأنه ليس مما يصدق عليه اسم الميتة، ولا أجزاءها. وذلك لا ينافي تنجسه بملاقاه الميتة.

لأننا نقول: إن كلمه «لا بأس» في الروايات كالصريحه في الطهاره وحليه الشرب والاستعمال، ولو سلمنا عدم الصراحه فإن دلاله الاقتضاء في المقام كافيه في إفاده الحليه والطهاره، كما لا يخفى.

{و} على هذا فالأقوى ما ذكره المصنف تبعاً لمن عرفت من أنه {لا ينجس بملاقاه الضرع النجس} سواء أُخرج من حلمه الثدي أم شق وأخذ اللبن دفعه أو تدريجاً، وهذا لا- يلزم طهاره باطن الثدي حتى لو صب فيه ماء لم نقل بتنجسه، ولا تتنجس اليد المباشره لإخراج اللبن ولو كانت برطوبه بدلاله الاقتضاء. نعم لو أُخرج

ص: ٤٠٠

لكن الأحوط في اللبن الاجتناب، خصوصاً إذا كان من غير مأكول اللحم.

ولا بد من غسل ظاهر الإنفحة الملاقى للميته،

اللبن ثم صب في الشدى لم يبعد القول بالنجاسه ولا استبعاد في ذلك، إذ من المحتمل أن المصلحه الموجهه للحكم بالطهاره على خلاف القاعده مقصوره بصوره الضروره. {لكن الأحوط} خروجاً عن خلاف القائل بالنجاسه {في اللبن الاجتناب خصوصاً إذا كان من غير مأكول اللحم} لما عرفت من احتياط الفقيه الهمداني في غير المأكول لاحتمال انصراف الأدله إلى المأكول، وإن كان الإطلاق يقتضى العموم.

ثم هل يتعدى الحكم إلى لبن الإنسان؟ فيه تأمل، قال في المستمسك: (نعم قد يتأمل في إطلاق الميته على ميت الإنسان، فإنه يقال له ميت وميته _ بالتشديد _، وعليه فيشكل عموم النصوص له، ولكنه خلاف المتسالم عليه، فلا يبعد إذا العموم ولو لأجل بعض التعليقات والمناسبات العرفيه الموجهه لإلغاء خصوصيه المورد، فتأمل جيداً) (١) انتهى.

في غسل ظاهر الإنفحة

{ولا بد من غسل ظاهر الإنفحة الملاقى للميته} لقاعده الملاقاه، ولم يعلم الخروج عنها بالنسبه إلى الظاهر، لكن فيه: إن

ص: ٤٠١

الإنفحة سواء كانت هي المظروف أو الظرف فلا- بد من القول بطهاره ظاهرها كباطنها، بدلاله الاقتضاء، فإنه لم ينبه في هذه الأخبار الكثيره حتى المنبهه على تطهير الصوف على تطهيرها، وما ذكره في المستمسك بقوله: (هذا بناءً على أنها الجلد، إذ لو كانت هي اللبن فقد عرفت أن ظاهر كلماتهم أنه مائع وظاهر الأدله طهارته عرضاً كطهارته ذاتاً. نعم لو كان جامداً كما يتفق كثيراً فلا- يبعد طهارته أيضاً، بلا حازه إلى تطهيره، لاتحاد ظاهر النصوص في الجميع وهو الطهاره العرضيه)(1). لا يخفى ما فيه، إذ لا- فرق بين المظروف الجامد لو قلنا إنها اللبن، والظرف لو قلنا إنها نفس الكرش بما فيها، في كون سياق النص بالنسبه إلى طهارتها العرضيه واحد، فلا وجه للقول بنجاسه الظاهر لو كانت هي الظرف دون نجاسته لو كانت هي المظروف.

والحاصل في الإشكال: إن الإنفحة لو كانت هي الظرف بمظروفه فلا وجه لتطهير ظاهرها، لاستفاده طهارتها الذاتيه والعرضيه من الدليل كاستفاده طهارتهما في مسأله اللبن، وإن كانت هي المظروف فقط، والظرف من أجزاء الميته فلا يمكن تطهيره، ولقد أجاد الفقيه الهمداني حيث جعل نجاسه الكرش تبعاً لكونها من أجزاء

ص: ٤٠٢

الميتة التي حل فيها الحياه مع عدم كونها الإنفحة، وكيف كان فالأقوى عدم احتياجها إلى التطهير.

بقى في المقام شيء: وهو أنه قد ورد في جملة من النصوص ما يشعر بنجاسه ما يجعل في الجبن أو حرمة، وهذا لا يستقيم مع فرض طهاره الإنفحة وحليته، ففي رواية أبي الجارود المرويه عن محاسن البرقى قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن، فقلت له: أخبرني من رأى أنه يجعل فيه الميتة، فقال (عليه السلام) «أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الأرضين، إذا علمت أنه ميتة فلا تأكل، وإن لم تعلم فاشتر وبع وكل» (1)، الخبر.

وروايه عبد الله بن سليمان، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن؟ فقال: «لقد سألتني عن طعام يعجبني» ثم أعطى الغلام دراهم فقال: «يا غلام ابتع لى جيناً» ودعا بالعداء فتغدينا معه، وأتى بالجبن فقال: «كل»، فلما فرغ من العداء قلت: ما تقول في الجبن؟ قال: «أو لم ترني أكلت؟» قلت: بلى ولكنى أحب أن أسمع منك؟ فقال: «سأخبرك عن الجبن وغيره، كل ما فيه حلال وحرام فهو لك حلال، حتى تعرف الحرام بعينه

ص: ٤٠٣

١- المحاسن: ص ٤٩٥ الباب ٧٥ من كتاب المآكل ح ٥٩٧

وروايته الأخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الجبن قال: «كل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان أن فيه ميتة»(٢)).

وخبر خريس، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن السمن والجبن نجده في أرض المشركين بالروم أنأكله؟ فقال: «أما ما علمت أنه خلطه الحرام فلا تأكله، وأما ما لم تعلم فكله حتى تعلم أنه حرام»(٣)).

وعن ابن أبي شيبيل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجبن؟ قال: «كان أبي ذكر له منه شيء فكرهه ثم أكله، فإذا اشتريته فاقطع واذكر اسم الله عليه وكل»(٤)). إلى غير ذلك من الروايات المذكورة في الوسائل في كتاب الأئمة وغيره، وقد يجاب عن هذه الأخبار بأمور:

ص: ٤٠٤

١- المحاسن: ص ٤٩٥ الباب ٧٥ من كتاب المآكل ح ٥٩٦

٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٩١ الباب ٦١ من أبواب الأئمة المباحه ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٤٠٣ الباب ٦٤ من كتاب الأئمة والأشربة ح ١

٤- الوسائل: ج ١٧ ص ٩١ الباب ٦١ من أبواب الأئمة المباحه ح ٦

الأول: إمكان أن يكونوا يجعلون في الجبن شيئاً من الميتة غير الإنفحة.

الثاني: أن يكون المراد من الميتة ظرف الإنفحة، بناءً على كون المراد من الإنفحة المستثناه المظروف.

الثالث: الحمل على التقيه، قال في المصباح: (ويحتمل جريها مجرى التقيه، أو يكون التجنب عما يطرح فيه الإنفحة المتخذة من الميتة مستحباً، ولعله لذا نهى الإمام (عليه السلام) في ذيل روايه أبي حمزه المتقدمه عن السؤال عما يشتري من المسلمين وأيديهم، مع ما فيها من التصريح بطهاره الإنفحة وكونها كالبيضة، ويحتمل قوياً صدور الذيل من باب التنزل والمماشاه مع قتاده بعد أن أحرز الإمام (عليه السلام) من سريره أنه لا يتعبد بقوله، إحاله على قاعده يد المسلمين وسوقهم التي لولاها لاختل نظام معاشهم، فكأنه (عليه السلام) عدل عن الجواب الأول، وبين عدم انحصار وجه الحل فيما ذكره أولاً- حتى لا يبقى في قلب المخاطب ريبه) (1)، انتهى.

الرابع: الحمل على الاستحباب، لكن لا يخفى: أن الجوابين الأولين يعارضهما خبر بكر بن حبيب، قال: سئل ابو عبد الله

ص: ٤٠٥

١- مصباح الفقيه: الجزء الأخير من المجلد الأول ص ١٨ سطر ١٤

(عليه السلام) عن الجبن، وأنه توضع فيه الإنفحة من الميتة، قال (عليه السلام): «لا تصلح» ثم أرسل بدرهم فقال: «اشتر من رجل مسلم، ولا تسأله عن شيء» (١١).

وكذا الخبر المتقدم المتضمن لمحاورة الإمام (عليه السلام) مع قتاده، فإن الجمع بين هذين الخبرين، وسائر الأخبار يعطى أن الميتة المجموعه هي الإنفحة لا- غيرها، واحتمال كون الحرمة من جهة جعل الظرف مردود، إذ السؤال في الخبر عن الإنفحة نفسها، فالمنع عن الأكل للإنفحة لا- لشيء آخر، والقول بأن الإنفحة في خبر بكر وعاءها، وفي سائر الأخبار مظهرها خلاف الظاهر، مضافاً إلى ما عرفت من أن الإنفحة عباره عن الظرف والمظروف جميعاً.

والجواب الرابع خلاف الظاهر جداً، فلم يبق إلا- الجواب الثالث، ويؤيده محاوره الإمام (عليه السلام) مع قتاده وإصراره (عليه السلام) على الاشتراء والأكل دفعاً لتوهم الحرمة، لكن فيه: إن الظاهر من عدة من الروايات تسليم الحرمة في صورته العلم بوجود الميتة فيه، وعلى هذا فاللازم إرجاع هذه الجملة من الأخبار الظاهرة في المنع مع العلم بكون الميتة فيه، إلى أهله (عليهم السلام) إن لم نقل بالتقية، والله العالم.

في نجاسة أجزاء نجس العين

نشأه من القشر الرقيق صالح للمناعية من السرايه، مدفوع بكونه اجتهاداً في مقابله النص مع قوه احتمال عدم مانعيه هذا القشر من السرايه، ما دامت البيضة في الباطن ويصل إليها الغذاء الموجب لنموها، مضافاً إلى إمكان أن يدعى كونها معدوده من أجزاء الميت تبعاً قبل استكمال خلقتها، فإذا استكملت واستغنت عنها باكتساء قشرها الأعلى عدت شيئاً آخر أجنبياً عنها، لكن هذه الدعوى غير مجديه بعد أن لم تكن مما يحله الحياه) (٢٢)، انتهى.

الرابع: الظاهر عدم الفرق في المذكورات بين أجزاء الإنسان وغيره من الحيوانات، عدا نجس العين، لعموم العله، مضافاً إلى ما تقدم في بعض الروايات من النص على جواز جعل سن إنسان ميت مكان ما سقط من السن.

الخامس: المراد بالحياه في المتن وغيره هو المتبادر منها، أعنى الحياه الحيوانيه لا النباتيه، لوضوح أن المذكورات تحلها الحياه النباتيه، فلو كانت هي المناط لم يستثن ما ذكر.

السادس: الظاهر أن المراد بالقرن هو فوقاني لا- التحتاني، لحلول الحياه فيه، والخبر وإن كان مطلقاً إلا- أن العله المستفاده مخصصه له.

ص: ٣٩١

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٩١ الباب ٦١ من أبواب الأتعمه المباحه ح ٤

٢- مصباح الفقيه: ج ١ ص ١٩ سطر ٦

سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام،

السابع: مخ العظام لا يشملها الحكم، لحلول الحياه فيه، كما لا يخفى.

الثامن: البول من الإبل مثلاً مما يحل شربه ليس محكوماً بالطهاره والحليه من الميتة، وإن كان مما لا تحله الحياه لنجاسته العرضيه بملاقاه الميتة، ولا يقاس على اللبن المنصوص.

التاسع: لو شك في شيء أنه صار ذا حياه بعد عدمها، كالأنفحه المشكوكه صيرورتها كرشاً، استصحب الحليه والطهاره، ولو انعكس كاليضه المشكوكه اكتسأؤها القشر الأـعلى استصحب العدم، فلاـ يكون داخلاًـ في المخصص، ولو لم يعلم الحاله السابقه، كل شيء صلب يشك في كونه عظماً أو رباطاً، فإن كانت الشبهه مفهوميه تمسك بالعام، وإن كانت مصداقيه فالأحوط الاجتناب.

العاشر: هل المناط فعليه الروح أم يكفى شأنتها؟ الظاهر الثانى، فلو قطع من الجنين قبل ولوج الروح فيه قطعه من اللحم، أو فرض أن شخصاً كان في أحد مواضعه لحماً زائداً لا حياه فيه من ابتداء تكونه في الرحم، كان نجساً إذا انقطع، لأن المذكورات في الروايات ما لا تدخلها الحياه أصلاً، مضافاً إلى بعض العلل المتقدمه، وسيأتى بعض الكلام في المسأله التاسعه، والله العالم.

ثم إن طهاره المذكورات لا يفرق فيها أقسام الحيوان فهى طاهره مطلقاً، {سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام} بالأصل

كالهرة، أو العارض كالموطوء والجلال، وقد نسب ذلك إلى غير واحد، وعن جماعه الإشكال فى الحيوان الحرام.

فعن العلامة فى محكى المنتهى: (وأما بيض الدجاجة الميتة الجلالة، أو بيض ما لا يؤكل لحمه مما له نفس سائله، فالأقوى فيه النجاسة، ولو جعلت تحت طائر فخرجت فرخاً فهو طاهر فى قول أهل العلم) (١).

وحكى نحوه عن نهايه الأحكام، وعن المدارك هو مطالب بدليله، وعن المعالم بعد ذكر كلام العلامة (رحمه الله): (لا نرى لكلامه وجهاً ولا عرفنا عليه موافقاً، وقد نص فى الذكرى على عدم الفرق).

وفى الجواهر: (لم نعرف له دليلاً - ولا موافقاً) (٢)، وقد جمع الفقيه الهمدانى (رحمه الله) بين ما يمكن أن يكون دليلاً للعلامة، والجواب عنه بقوله فإنه (إن امكن دعوى انصراف البيضة فى الأخبار إلى إرادتها مما يحل أكله خصوصاً فيما حكم فيها بحليتها، لكن كفى فى الحكم بطهارتها الأصل، مضافاً إلى ما يفهم من روايه أبى حمزه ويساعده العرف من أنها شىء مستقل لا تعد من أجزاء الميتة مع أنه

ص: ٣٩٣

١- المنتهى: ج ١ ص ١٦٦ باب النجاسات وما يتعلق بها

٢- الجواهر: ج ٥ ص ٣٢٤

المحتويات

المحتويات

فصل

فى أحكام ماء الحمام

٣ _ ٢١

فصل

فى ماء البئر

٢١ _ ٤٧

مسأله ١ _ فى اتصال البئر بالنجاسه ٤٧

مسأله ٢ _ فى كيفية تطهير الماء الراكد ٤٩

فى اشتراط الامتزاج ٥١

مسأله ٣ _ فى اشتراط الاتصال ٥٥

مسأله ٤ _ فى الكوز المملوء من الماء النجس ٥٧

مسأله ٥ _ فى كيفية القاء الكر على الماء النجس ٥٨

مسأله ٦ _ فى ما تثبت به النجاسه ٦٠

فى حجيه البيئه ٦٣

فى اعتبار قول ذى اليد ٦٥

فى حجيه قول ذى اليد ٦٧

ص: ٤١١

فى عدم اعتبار الظن المطلق ٧٣

مسأله ٧ _ فى تعارض الأمارات ٧٧

فى تعارض البينتين ٧٩

فى لزوم استناد البينه إلى العلم ٨١

مسأله ٨ _ فى ما لو شهد اثنين بأمر وعارض أربعة آخر ٨٤

مسأله ٩ _ طريق ثبوتيه الكريه ٨٧

مسأله ١٠ _ فى حرمه شرب الماء النجس ٨٩

فى حرمه شرب الماء النجس للصبى ٩٣

فى جواز بيعه مع الإعلام ٩٩

فصل

فى الماء المستعمل فى الوضوء

١٠٣ _ ١٠٥

فصل

فى الماء المستعمل فى رفع الحدث

١٠٥ _ ١٢١

فصل

فى الماء المستعمل فى رفع الخبث

١٢١ _ ١٣٠

مسأله ١ _ فى الغساله ١٣٠

مسأله ٢ _ فى شرائط ماء الاستنجاء ١٣٣

مسأله ٣ _ فى عدم اشتراط سبق اليد ١٣٧

ص: ٤١٢

- مسألة ٤ _ فى الإعراض عن سبق اليد ١٣٨
- مسألة ٥ _ فى عدم الفرق بين الغسله الأولى والثانيه ١٣٩
- مسألة ٦ _ فى خروج الغائط من مخرج غير طبعى ١٤٠
- مسألة ٧ _ فى الشك بين غسله الاستنجاء وغيره ١٤٢
- مسألة ٨ _ فى الغساله ١٤٤
- مسألة ٩ _ فى الشك فى وصول النجاسه من الخارج ١٤٦
- مسألة ١٠ _ فى بعض أحكام ماء الاستنجاء ١٤٧
- مسألة ١١ _ فى الغساله ١٤٩
- مسألة ١٢ _ فى تطهير اليد بعد التطهير من الغساله ١٥٠
- مسألة ١٣ _ فى إجراء الماء الزائد على المحل ١٥١
- مسألة ١٤ _ فى تعدد الغسل من ماء الغساله ١٥٢
- مسألة ١٥ _ فى الاجتناب عن غسله الغسله الاحتياطيه ١٥٥

فصل

فى الماء المشكوك

١٥٩ _ ١٦١

فصل

فى الشئ المشكوك اباحه

١٦١ _ ١٦٦

مسألة ١ _ الفرق بين المحصور وغيره ١٦٦

مسألة ٢ _ فى اشتباه المضاف فى المحصور ١٧٢

مسأله ٣ _ فى التيمم عند وجود الماء المشكوك ١٧٧

مسأله ٤ _ فى جواز شرب الماء المردد بين النجس والمضاف ١٨١

ص: ٤١٣

مسأله ٥ _ فى ما لو أريق أحد الإنائين المشتهين ١٨٥

مسأله ٦ _ فى ملاقى الشبهه المحصوره ١٨٩

مسأله ٧ _ فى تعين التيمم عند الانحصار فى المشتهين ١٩٧

مسأله ٨ _ فى ما لو أريق أحد الإنائين ٢٠٦

مسأله ٩ _ فى الإناء لا يعلم أنه مأذون للتصرف فيه ٢٠٧

مسأله ١٠ _ فى ما لو توضأ بإناء واغتسل من الآخر ٢٠٨

مسأله ١١ _ التوضىء بأحد الإنائين ثم العلم بأن أحدهما كان نجسا ٢٠٩

صور العلم بنجاسه أحد الإنائين بعد الوضوء ٢١٠

مسأله ١٢ _ فى وجوب الضمان عند استعمال أحد المشتهين بالغصبيه ٢١٥

فصل

فى سؤر نجس العين

٢١٩ _ ٢٢٤

مسأله ١ _ فى سؤر طاهر العين وإن كان حرام اللحم ٢٢٤

فى سؤر طاهر العين وإن كان من المسوخ ٢٢٩

فى سؤر الذمى ٢٣١

فى سؤر الهره ٢٣٣

فى سؤر مكروه اللحم ٢٣٦

فى سؤر الحائض ٢٣٩

فى سؤر الحائض المتهمه ٢٤٣

ص: ٤١٤

فصل

فى النجاسات

٢٤٥ _ ٢٢٤

فى البول والغائط ٢٤٧

فى بول الطائر وخرئه ٢٥٨

فى بول موطوء الإنسان والغنم الذى شرب لبن الخنزير ٢٦٦

فى بول الدواب ٢٦٨

مسأله ١ _ حكم البواطن والملاقاه منها ٢٧٧

مسأله ٢ _ فى بيع بول وغائط مأكول اللحم ٢٨٨

مسأله ٣ _ فى ما لو شك أن الحيوان مأكول اللحم ٢٩٦

فى عموم آيه: لا أجد فيما أوحى ٣٠٠

فى المراد بالطيب فى الآيه ٣١٤

فى وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه ٣١٧

فى عدم التفكيك بين الحرمة ونجاسه البول ٣١٩

فى الشك فى الحيوان بوله وخرئه ٣٢١

مسأله ٤ _ فى عدم نجاسه فضله الحيه ٣٢٣

فى نجاسه المنى ٣٢٣

فى طهاره الودى والمذى والودى ٣٣٩

فى طهاره رطوبه الفرج ٣٤٣

فى نجاسه الميتة ٣٤٤

٣٩٥ فى المـسـتـثـنـيـات من المـيـتـه

فى الإنفـحـه ٤٠٩

فى اللبـن من المـيـت ٤١١

فى غـسـل ظـاهـر الإنفـحـه ٤١٥

فى نجـاسـه أـجـزاء نجـس العـيـن ٤٢١

ص: ٤١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

